



بنك الاتحاد
Bank al Etihad

التقرير السنوي 2025



المحتويات

	لمحة عن بنك الاتحاد
	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
	كلمة رئيس مجلس الإدارة
	كلمة الرئيس التنفيذي
	نموذج عملنا واستراتيجيتنا
	أهم الأحداث التي مرّت على البنك
	إنجازات عام 2025
	المسؤولية الاجتماعية
	تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2025
	تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة
	الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية
	دليل التحكم المؤسسي
	دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)
	القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025
	شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها



لمحة عن بنك الاتحاد



تاريخنا

2017

تملّكنا 62.4% من بنك صفوة الإسلامي ليصبح ذراعنا في القطاع المصرفي الإسلامي.

2015

أطلقنا شركة الاتحاد للتأجير التمويلي.

2020

حصلنا على جائزتي "أفضل بنك رقمي" في الأردن و"البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً" في الأردن والشرق الأوسط.

2019

أطلقنا نسخة مطوّرة من تطبيق الخدمات البنكية وطوّرنا رؤيتنا بأن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن. قمنا بتأسيس شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية.

2025

قمنا بالاندماج مع البنك الاستثماري

2024

أطلقنا خدماتنا وحلولنا البنكية في السوق العراقي.



لمحة عن عام 2025

12.5 مليار دينار أردني

إجمالي الموجودات
(سنة 2024: 8.4 مليار دينار أردني)

6.9 مليار دينار أردني

إجمالي التسهيلات
(سنة 2024: 4.8 مليار دينار أردني)

“B+”

تصنيف ائتماني من وكالة كايبتال
انتليجنس مع نظرة مستقبلية إيجابية

الاندماج مع البنك الاستثماري

ارتفع مجموع حقوق الملكية إلى 1 مليار دينار
(2024: 693 مليون دينار)

9.4 مليار دينار أردني

ودائع العملاء
(سنة 2024: 6.4 مليار دينار أردني)

“BB-”

تصنيف ائتماني من وكالة فيتش
مع نظرة مستقبلية مستقرة



جائزة أفضل العروض والمنتجات الرقمية

حصلنا أيضاً على جائزة أفضل منصة بنكية متكاملة للشركات، وجائزة أفضل بنك في مجال ESG، وجائزة أفضل بنك في إدارة أمن المعلومات ومكافحة الاحتيال، وغيرها من الجوائز.

ستجد المراجعة المالية الكاملة في صفحة 34



مجلس الإدارة



فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء
نائب رئيس مجلس الإدارة



شركة لافيكو (LAFICO)

ويمثلها السيد موسى الحسن عتيق علي في (المقعد الاول)
ويمثلها السيد علي محمود حسن محمد في (المقعد الثاني)



طارق رجائي حليم سلفيتي
عضو



لانا يوسف ابراهيم غانم
عضو



منذر جهاد خليل زيدان
عضو



باسم عصام حليم سلفيتي
رئيس مجلس الإدارة



المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

ويمثلها شادن زياد نبيه درويش الحجي



شركة عبدالرحيم جردانه وأولاده
ويمثلها السيدة لينا نزار عبد الرحيم جردانة



ناديه احمد عبدالمحسن العناني
عضو



وضاح عصام حسن البرقاوي
عضو



منتصر عزت أحمد أبو دواس
الرئيس التنفيذي



شذى تيسير حسن بدير

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة



محمود تيسير أحمد بدوان

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للتجزئة ورئيس إدارة الخدمات والمنتجات الرقمية



فادي "أحمد كمال" مرعي

رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والفروع الخارجية



"محمد غاصب" عبدالله

عبدالمجيد حتاملة
رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات



دانيال فواز عوده الشرايحة

رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء



نتالي مازن يوسف النبر

رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق



زيد إياد أكرم كمال

رئيس إدارة العمليات المالية



فراس صالح أحمد العربيات

مدير إدارة التكنولوجيا



بشار "محمد خير" عوض عباينة

رئيس إدارة التدقيق الداخلي



طارق "محمد سعيد" حسن بدوي

رئيس إدارة الائتمان



خالد عبدالمالك محمد عبدالمالك

رئيس إدارة المخاطر



تامر واصف "محمد موسى" بركات

رئيس إدارة الامتثال



محمد محمود أحمد برجاج

رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية





المساهمون الأعزاء،



مع نهاية عام 2025، أجد نفسي أتوقف لحظة للتأمل في رحلة استثنائية قطعناها معاً. لم يكن هذا العام مجرد محطة جديدة في مسيرة بنك الاتحاد، بل كان نقطة تحول حقيقية، انتقلنا فيها إلى مرحلة صناعة المستقبل البنكي بثقة ورؤية واضحة.

منذ تأسيس بنك الاتحاد، كانت طموحاتنا دائماً أكبر من حدود النمو التقليدي. كنا نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تقديم الخدمات البنكية، بل يمتد إلى إعادة تعريفها، وتشكيل تجربة بنكية أكثر قرباً من الناس، وأكثر انسجاماً مع تحولات العصر. واليوم، أستطيع القول بكل فخر إن هذا الإيمان قد تُرجم إلى واقع ملموس.

كان الإعلان عن اندماج بنك الاتحاد مع البنك الاستثماري لحظة فارقة في تاريخنا؛ فهي أكبر صفقة اندماج في القطاع البنكي الأردني، وهي الأولى من نوعها من حيث الهيكل (استحواذ مقابل أسهم)، كما أنها جاءت نتيجة قناة عميقة بأن النجاح الحقيقي يبدأ من القيم المشتركة قبل الأرقام.

منذ اليوم الأول، لمسنا بين المؤسستين أرضية واحدة: طموح مشترك، ثقافة متقاربة، ونظرة بعيدة المدى لمستقبل العمل البنكي. لذلك، لم يكن هذا الاندماج اندماج ميزانيات وأصول فقط، بل اندماج أفكار، وثقافات، وإرادة واحدة تهدف إلى تقديم الأفضل لعملائنا.

بموافقة الهيئتين العامتين غير العاديتين في 25 حزيران 2025، ودخول الصفقة حيز التنفيذ ضمن الأطر التنظيمية المعتمدة، أصبح بنك الاتحاد مالكاً لكامل أسهم البنك الاستثماري، وارتفع رأس مالنا إلى 325.2 مليون دينار أردني. ومع اكتمال هذه المرحلة، نمضي بثبات نحو توحيد البنية المؤسسية والتشغيلية، والأنظمة، والكوادر، تحت إشراف الجهات الرقابية، وبما يضمن استمرارية الخدمة وجودتها لعملاء البنكين دون انقطاع.

واليوم، ونحن نخطو هذه الخطوة التاريخية، أصبحت حقوق الملكية لدينا تتجاوز المليار دينار. هذا الحجم ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة تمكّنا من الاستثمار أكثر في الابتكار، والرقمنة، ورأس المال البشري، وتقديم حلول بنكية متكاملة لشرائح أوسع من الأفراد والشركات.

لقد انعكست هذه الرؤية بوضوح على أدائنا خلال العام الماضي. فقد سجّل البنك نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح بنسبة 57%، مدفوعاً بتوسّعنا الإقليمي في العراق، وبأدائنا القوي في السوق الأردني. كما توسّعت قاعدة عملائنا بنسبة 21%، وهو رقم يعكس ثقة متزايدة نعتز بها ونعتبرها مسؤولية قبل أن تكون إنجازاً.

على المستوى التشغيلي، واصلنا العمل على توحيد الرؤية والبنية المؤسسية بين بنك الاتحاد والبنك الاستثماري، مع التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتوحيد الأنظمة والعمليات، وضمان استمرارية الخدمة بأعلى مستويات الجودة لعملائنا خلال جميع مراحل الدمج.

التحول الرقمي والابتكار شكّلا محورا أساسياً في أدائنا خلال العام الماضي. وتماشياً مع هذا التوجه، استمر البنك في تنفيذ استراتيجيته الرقمية لتوفير خدمات بنكية متطورة تلي تطلعات عملائنا واحتياجاتهم المالية المتغيرة.

قمنا بتطوير منتجات رقمية وحلول بنكية أكثر مرونة وسهولة، شملت منتجات استثمارية مبسطة، وحلول تمويل مبتكرة، وتجارب رقمية مصممة لتكون أقرب إلى حياة عملائنا اليومية، وتعزّز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية واعية.

كما انعكس هذا التوجه في تحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات الاستخدام الرقمي، وجودة التجربة البنكية، إلى جانب استمرار الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، وأمن المعلومات، وحلول الأتمتة، بما يضمن الكفاءة، والموثوقية، وسرعة الاستجابة.

وعلى صعيد التميّز المؤسسي، حصّد البنك خلال العام الماضي مجموعة من الجوائز الإقليمية والعالمية في مجالات المنتجات الرقمية، وأمن المعلومات، والخدمات البنكية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستدامة، والخدمات غير المالية. وهي إنجازات نراها دليلاً عملياً على أن الاستثمار في الجودة والابتكار يصنع فرقاً حقيقياً ومستداماً.

وفي مجال الاستدامة، واصلنا ريادتنا بإصدار أول تقرير مناخي في الأردن متوافق مع معايير IFRS S1/S2، في خطوة تعكس التزامنا بالشفافية وإدارة المخاطر المناخية ضمن استراتيجيتنا الشاملة. كما شارك بنك الاتحاد في فعالية "قرع الجرس من أجل المناخ" بدعوة من بورصة عمان، تقيراً لدوره الريادي في تعزيز الإفصاحات المناخية، وإطلاق خطة تحول متكاملة تربط بين الحوكمة واستراتيجية الأعمال وإدارة المخاطر والتمويل. وتوجّه هذا التوجّه بحصول فرع عبدون على شهادة LEED البلاتينية، كأول مبنى بنكي في المملكة يحقق هذا التصنيف العالمي.



وانطلاقاً من إيماننا بأن أثراً لا يكتمل دون دور مجتمعي واضح، أطلقنا خلال العام الماضي هوية جديدة لبرنامج المسؤولية المجتمعية «بصمة الاتحاد»، كمظلة موحدة تجمع كل مبادراتنا المجتمعية، والتطوعية، والبيئية تحت رؤية واحدة وهوية واحدة. من خلال برنامج بصمة الاتحاد، نعمل على تعظيم أثراً في المجتمعات التي نخدمها، وتعزيز شراكتنا مع عملائنا وموظفينا في إحداث تغيير إيجابي ومستدام يعكس قيم البنك ودوره في المجتمع.

نحو العام القادم، ينصب تركيزنا على استكمال رحلة الدمج بسلاسة وكفاءة، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز النمو المستدام، وبناء تجربة بنكية تُعدّ مرجعاً في السوق الأردني. وتبقى تجربة العميل محور اهتمامنا في كل ما نقوم به، إذ نسعى إلى الريادة رقمياً، والابتكار باستمرار، مع الالتزام الدائم بوضع عملائنا في المقام الأول.

وفي صميم هذا التوجه، نؤمن أن قوتنا الحقيقية تكمن في كوادرنّا. لذلك نلتزم بأن نكون بيئة جاذبة ومحفّزة للمواهب، نطوّر فيها قدرات فريقنا ونمكّنهم من النمو والتقدّم، ونبني معاً ثقافة عمل قوية، مرنة، ومبنية على التعاون والإنجاز. نركز على استقطاب أفضل الكفاءات، ورعايتها، وإتاحة الفرص لها لتبدع وتقوم، بما يعزز من قدرتنا على مواجهة التحديات وصناعة المستقبل بثقة.

نطمح إلى أن نكون البنك الرقمي الرائد في المملكة، وأن نواصل الاستثمار في كوادرنّا وشراكتنا وابتكاراتنا، لنُبسّط الخدمات البنكية ونجعلها أسهل جزء في حياة الناس، ونقدّم تجربة بنكية استثنائية لعملائنا، ونخلق قيمة طويلة الأمد لمساهميننا وللمجتمع ككل.

ختاماً، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى زملائي في مجلس الإدارة، وإلى الإدارة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس التنفيذي، على قيادتهم الحكيمة خلال عام مفصلي. كما أشكر موظفي وموظفات بنك الاتحاد والبنك الاستثماري على التزامهم، واحترافيتهم، وإيمانهم بهذه المرحلة الجديدة. والشكر موصول لعملائنا على ثقتهم الغالية، ولمساهميننا ومستثمرينا على دعمهم المستمر.

معاً، نمضي بخطى واثقة نحو مستقبل بنكي أكثر ابتكاراً، وأكثر قرباً من الناس، وأكثر قدرة على صناعة الفرق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

باسم عصام سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة



أعزائي مساهمي بنك الاتحاد،

أتشرف بأن أخطبكم للمرة الأولى بصفتي الرئيس التنفيذي لبنك الاتحاد، في مرحلة مفصلية من مسيرة البنك، تتقاطع فيها إنجازات السنوات الماضية مع طموحات مرحلة جديدة عنوانها التكامل، والنمو، وصناعة مستقبل بنكي مختلف.

إن تولّي هذه المنصب في هذا التوقيت، بالتزامن مع اندماج بنك الاتحاد مع البنك الاستثماري، يحقّلي مسؤولية مضاعفة، ليس فقط في إدارة المرحلة، بل في تحويلها إلى منصة انطلاق أقوى وأكثر استدامة، وتقديم قيمة متميزة لمساهمي كلا البنكين.

لقد دخلنا هذه المرحلة برؤية واضحة: بناء بنك أكثر قوة وتأثيراً، يقوده الأداء، ويعزّزه الابتكار، وتدعمه ثقافة مؤسسية راسخة، ويضع العميل في صميم كل قرار. استراتيجيتنا تنطلق من هذا الأساس: النمو المدروس، التميّز التشغيلي، والرقمنة كمحرك أساسي لخلق قيمة أكبر.

كان عام 2025 عاماً استثنائياً على صعيد الأداء المالي والتشغيلي. فقد بلغ صافي أرباح البنك 85.3 مليون دينار أردني مقارنة بـ 54.4 مليون دينار أردني في عام 2024، مسجلين نمواً بنسبة 57%، في تأكيد على متانة مركزنا المالي وكفاءة استراتيجيتنا وقدرتنا على تحقيق النمو المستدام.

وبلغت موجودات البنك 12.5 مليار دينار كما في 31 كانون الأول 2025، مقارنة بـ 8.4 مليار دينار كما في نهاية عام 2024، بزيادة قدرها 4.1 مليار دينار. فيما بلغ النمو على مستوى المجموعة – دون أثر الاستحواذ – نحو 2 مليار دينار وبما نسبته 19%.

كما ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى 6.4 مليار دينار كما في نهاية 2025 مقابل 4.6 مليار دينار لعام 2024، بزيادة 1.8 مليار دينار، فيما بلغ النمو – دون أثر الاستحواذ – 582 مليون دينار وبنسبة 10%.

بينما بلغت ودائع العملاء 9.4 مليار دينار كما في 31 كانون الأول 2025 مقارنة بـ 6.4 مليار دينار كما في نهاية عام 2024، بزيادة 3 مليارات دينار، في حين بلغ النمو – دون أثر الاستحواذ – 1.6 مليار دينار وبنسبة 21%، مما يعكس ثقة متنامية من العملاء وقوة قاعدة الودائع.

وارتفع مجموع حقوق الملكية إلى 1 مليار دينار كما في نهاية عام 2025 مقارنة بـ 693 مليون دينار في نهاية عام 2024، بزيادة 307 مليون دينار، ما يعزز قاعدة رأسمال البنك ويدعم خطط التوسع المستقبلية.

ولا يمكن الحديث عن هذا العام دون التوقف عند موظفينا. فقد كان الحماس، والالتزام، والروح الإيجابية التي لمسناها من فرق العمل في بنك الاتحاد والبنك الاستثماري خلال مسيرة الاندماج، عنصراً أساسياً في نجاحنا. سجّلنا مستويات رضا مرتفعة، ومؤشرات خدمة استثنائية، ومشاركة فاعلة في برامج التدريب والتطوير التي نعتبرها استثماراً مباشراً في مستقبل البنك. نحن نؤمن أن بنكاً قوياً لا يُبنى إلا بفريق قوي، وهذا ما نحرص عليه في كل خطوة.

أما عملاؤنا، فهم البوصلة التي توجه كل قراراتنا. تصدّر بنك الاتحاد المرتبة الأولى في تجربة العملاء في الأردن بحسب تقارير مستقلة، وأطلقنا مفهوماً جديداً للخدمات البنكية يعكس احتياجاتهم الحقيقية، من حلول استثمارية وتمويلية مرنة، إلى تجارب رقمية مصممة لتكون أكثر بساطة، ووضوحاً، وقيمة.

نحو العام القادم، تتركز رؤيتنا على استكمال رحلة الدمج بكفاءة عالية، وتسريع وتيرة النمو المستدام، وتعزيز الابتكار الرقمي، وبناء نموذج تشغيلي أكثر مرونة واستجابة. نطمح إلى ترسيخ مكانة بنك الاتحاد كمرجع بنكي رقمي في السوق الأردني، وبنك قادر على تحقيق قيمة طويلة الأمد لمساهمي، وعملائه، وموظفيه، والمجتمع ككل.

ختاماً، أتقدم بجزيل الشكر إلى مجلس الإدارة على ثقتهم ودعمهم، وإلى فرق العمل في بنك الاتحاد والبنك الاستثماري على التزامهم وجهودهم الاستثنائية، وإلى عملائنا على ثقتهم التي نعتبرها مسؤوليتنا الأولى، وإلى مساهميننا ومستثمريننا على دعمهم المستمر. معاً، نمضي قدماً لبناء مرحلة جديدة أكثر قوة، وأكثر طموحاً، وأكثر تأثيراً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

منتصر دؤاس

الرئيس التنفيذي



نموذج عملنا واستراتيجيتنا

هدفنا: أن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن

مهمتنا واضحة، وهي أن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن. كيف نحقق ذلك؟ من خلال تركيزنا على ما يهم عملائنا وعلى الجوانب التي يمكننا من خلالها تحقيق أكبر تأثير. استراتيجيتنا تتمحور حول تمكين الأفراد من خلال التحول الرقمي وإتاحة الخدمات المالية للجميع. نحن ملتزمون بتقديم خدمات فعالة وديناميكية، والحفاظ على ريادتنا في تقديم منتجات وخدمات جديدة. الاستدامة هي جوهر كل ما نقوم به، من دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى تعزيز التنوع والشمول وتمهيد الطريق للتمويل المستدام.

لدينا المرونة وروح الابتكار

يدفعنا شغفنا بالنمو والابتكار. ولهذا نتبنى نهجاً مرناً لنجد التوازن المثالي بين أعمالنا والابتكار المستمر. نشجع فريقنا على التفكير خارج الصندوق وتحويل أفكارهم إلى واقع ملموس. ونستمع إلى عملائنا ونسخر التكنولوجيا لخدمتهم بشكل أفضل.

نقف إلى جانب عملائنا كل يوم

نسعى لأن نكون جزءاً من حياة عملائنا اليومية. ولهذا نعمل على تقديم أفضل تجربة بنكية ممكنة من خلال موظفينا وقنواتنا الرقمية وخدماتنا البنكية الإلكترونية. نحن دائماً متاحون، في أي وقت وفي أي مكان.

الكفاءة والإنتاجية هما الأساس

نحن ملتزمون بمواكبة أحدث التطورات لخدمة عملائنا بشكل أفضل. نحسن استغلال مواردنا ونزيد من كفاءة عملياتنا دون الانتقاص من تجربة العملاء.

النمو المستمر هو أولويتنا

نحقق نمواً يعزز حضورنا في السوق ويرفع جودة أعمالنا، من خلال توسيع محفظتنا بشكل مدروس، والدخول إلى مجالات ذات إمكانات عالية، وتعزيز قاعدة عملائنا. هدفنا ليس فقط النمو في الحجم، بل في القيمة والاستدامة على المدى الطويل.

قراراتنا تقودها البيانات

نحلل البيانات لتصميم منتجات وخدمات تلبي احتياجات عملائنا، ونعمل باستمرار على التطور لتلبية متطلبات السوق. هدفنا هو تقديم خدمات فريدة وكسب ثقة عملائنا.

بناء ثقافة مؤسسية إيجابية

نقدّر التنوع ونسعى لخلق مكان عمل آمن ومحفّز. نحن دائماً بحاجة إلى كفاءات جديدة للانضمام إلى فريقنا ومساعدتنا على الابتكار، ونؤمن بمنح فريقنا الحرية للوصول إلى أهدافهم وتحقيق طموحاتهم.

ملتزمون بالاستدامة

نحمل أنفسنا مسؤولية الالتزام بأعلى المعايير فيما يتعلق بالاستدامة، ونعطي الأولوية للوصول إلى التمويل، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأخذ معايير الاستدامة بعين الاعتبار في كل جانب من جوانب أعمالنا.



أهم الأحداث التي مرّت على البنك في عام 2025

أكبر صفقة اندماج استراتيجية في الأردن: بنك الاتحاد والبنك الاستثماري

شهد العام الماضي محطة مفصلية في مسيرة بنك الاتحاد، تمثّلت في إعلان كل من بنك الاتحاد والبنك الاستثماري عن موافقة مجلسي إدارتهما على المضي قدماً بتنفيذ صفقة استراتيجية يقوم بموجبها بنك الاتحاد بتملّك 100% من أسهم رأس مال البنك الاستثماري.

وتم تنفيذ الصفقة من خلال إصدار خاص لزيادة رأس مال بنك الاتحاد، تم تخصيصه بالكامل لمساهمي البنك الاستثماري مقابل نقل كامل ملكيتهم إلى بنك الاتحاد، لتشكيل ثاني أكبر بنك في المملكة من حيث الأصول. وعند اكتمال عملية الاندماج، سيُباشر البنك الموّدد أعماله تحت اسم بنك الاتحاد، برأسمال يبلغ 325.2 مليون دينار أردني، وحقوق ملكية تتجاوز مليار دينار أردني، وإجمالي موجودات يقارب 11 مليار دينار أردني.

وتُعد هذه الصفقة الأولى من نوعها في المملكة من حيث الهيكل (استحواذ مقابل أسهم)، ومن أكبر صفقات التكامل وبناء القدرات في القطاع البنكي الأردني، كما تتسجم مع توجهات البنك المركزي الأردني لدعم كيانات بنكية قوية ومرنة، قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتعزيز الشمول المالي ودفع عجلة النمو الوطني.

تنفيذ خطة التكامل الشاملة

خلال عام 2025، عملنا بشكل مكثف على وضع وتنفيذ خطة تكامل شاملة لضمان انتقال سلس نحو البنك الموّدد، تحت إشراف مكتب إدارة الاندماج، شملت عدة محاور رئيسية:

- قطاع الأفراد: تم توحيد منتجاتنا بشكل كامل، والتخطيط لدمج العملاء الحاليين للبنك الاستثماري في أنظمة بنك الاتحاد بطريقة سلسة ومنظمة.
- قطاع الشركات: تم توحيد منتجاتنا البنكية للشركات، مع ضمان التسعير الموحد عبر جميع الخدمات. والتخطيط لدمج العملاء الحاليين للشركات في أنظمة بنك الاتحاد بسلاسة.
- الخزينة والمؤسسات المالية: تم العمل على توحيد أطر التشغيل، ومراجعة العلاقات مع البنوك المراسلة لضمان حدود موحدة، تسعير متناسق، ووثائق موحدة.
- الائتمان والمخاطر: تم مواءمة سياسات ونماذج المخاطر واحتياطات البنك الموّدد، مع توحيد أطر المخاطر التشغيلية، الاحتياطية، السوقية، السيبرانية، المستدامة والأمنية.
- المالية: تم توحيد السياسات المحاسبية وإعداد البيانات المالية الموحدة بانتظام، مع اعتماد ميزانية موحدة للسنة المالية 2026.
- الامتثال: تم توحيد السياسات والعمليات، واعتماد نهج موحد لنماذج التعرّف على العميل، مع متابعة دمج أنظمة الامتثال.
- العمليات والإدارة: تم تحديد فجوات العمليات عبر الوظائف المختلفة، وتوحيد سياسات الشراء وإدارة العقود، مع بدء التحضيرات لإعادة تسمية قنوات البنك الاستثماري ومراجعة المواقع لتسهيل الدمج المبكر للفرق.
- العلامة التجارية والتسويق: تم اعتماد خطة إعادة تسمية قنوات البنك الاستثماري والعمل على خطة التواصل مع العملاء عبر جميع القنوات لضمان تجربة دمج سلسة وشفافة.
- الموارد البشرية: تم اعتماد السياسات الموحدة والمزايا، والانتهاء من الهيكل التنظيمي المستهدف، مع استمرار تنفيذ برامج التدريب وفق الاحتياجات المحددة.
- القانون والتحصيل والإجراءات التصحيحية: تم توحيد الأطر القانونية وعمليات التحصيل.
- إدارة الائتمان والتدقيق الداخلي: تم توحيد الوثائق الائتمانية وخطط التدقيق الداخلي وأساليب العمل.



مؤشرات إيجابية والتكامل المتوقع

تشير المؤشرات المبكرة إلى تحقيق فرص تكامل كبيرة، سواء في توحيد المنتجات والخدمات، أو تعزيز الكفاءة التشغيلية، أو بناء ثقافة مشتركة تركز على القيم، الابتكار، وتركيز العميل. وقد بدأت بالفعل الفوائد تظهر من خلال تحسين تجربة العملاء، تبسيط العمليات، وتعزيز التعاون بين فرق العمل في البنكين.

يمثل هذا الاندماج خطوة استراتيجية تعزز مكانة بنك الاتحاد كمؤسسة مالية رائدة، وتؤسس لمرحلة جديدة من النمو المستدام، الابتكار، والتوسع في خدمة الاقتصاد الوطني، مع تعظيم القيمة للمساهمين والعملاء والموظفين على حد سواء.



إنجازات عام 2025



إنجازات عام 2025

أحرزنا في بنك الاتحاد خلال السنوات الماضية تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدفنا، وهو أن نصبح البنك الرائد في تقديم الخدمات البنكية الرقمية في الأردن. وعلى الرغم من التطور السريع في القطاع البنكي، لا زلنا نتبع نهجاً يتمحور حول العميل.

تركز استراتيجيتنا على التميز الرقمي والتطور التقني وإطلاق المبادرات التي تتمحور حول العميل وتعزيز جهود الاستدامة. تعكس جهودنا قدرتنا على التكيف والتزامنا بتحسين التجربة البنكية لعملائنا. فقد حققنا خلال العام الماضي إنجازات بارزة تؤكد تفانيها لتحقيق النمو وقدرتنا على مواكبة التغيرات وحرصنا على التوسع الاستراتيجي.

ملتزمون بأن نصبح البنك الرقمي الرائد في الأردن

في بنك الاتحاد، يحتل التركيز على الابتكار وتحسين الخدمات البنكية الإلكترونية صدارة جهودنا لتعزيز مكانتنا كالبانك الرقمي الرائد في الأردن. أطلقنا في عام 2025 عدداً من المزايا الجديدة والمطورة، بما وسع نطاق الخدمات والمنتجات التي نقدمها وأثر بشكل إيجابي على التجربة البنكية لعملائنا.

وبفضل هذه الجهود، وصل عدد الحسابات البنكية الجديدة التي تم فتحها إلكترونياً عبر تطبيقنا البنكي في عام 2025 إلى 80% من إجمالي الحسابات الجديدة، مقارنة بـ 70% في عام 2024. ويستخدم حالياً 94% من عملائنا التطبيق لتلبية احتياجاتهم البنكية اليومية، مقارنة بـ 93% في عام 2024. كما تصدر تطبيق بنك الاتحاد البنكي قائمة متجر تطبيقات Apple بتقييم 4.8، وقائمة متجر تطبيقات أندرويد بتقييم 4.5، مما يجعله من التطبيقات البنكية الأعلى تقييماً في الأردن على كلا المتجرين.

المزايا الجديدة في تطبيق بنك الاتحاد تتضمن، ولكن لا تقتصر على:

الحالات الدولية في نفس اليوم

أضفنا ميزة تنفيذ الحالات الدولية في نفس اليوم، ما يتيح للعملاء خيار تسريع إرسال واستلام الأموال، ويمنحهم مرونة وسرعة أكبر في إدارة معاملاتهم المالية عبر التطبيق.

ميزة الاعتراض على الحركات

أصبح بإمكان العملاء تقديم اعتراض مباشر عبر التطبيق على أي حركة يعتقدون أنها مشبوهة أو غير مصرح بها، بما يعزز الأمان والشفافية في إدارة البطاقات والحركات.

تعزيز الوصول إلى المنتجات الائتمانية

طورنا آلية فتح الحسابات عبر التطبيق لتكون نقطة انطلاق لتمكين العملاء من الاستفادة من عروض ائتمانية مخصصة. من خلال الربط المباشر مع الضمان الاجتماعي والاستعلام الفوري عن البيانات الائتمانية عبر CRIF بعد الحصول على الموافقات اللازمة، أصبحنا قادرين على إجراء تقييم ائتماني أكثر سرعة ودقة، مما يمكن العملاء من الحصول على المنتجات التي يحتاجونها بكفاءة أعلى.

إدارة الاشتراكات

أطلقنا أداة جديدة تتيح للعملاء الاطلاع على جميع الاشتراكات التي يتم اقتطاع رسومها من بطاقتهم، مع إمكانية إيقاف المدفوعات المستقبلية بسهولة، ما يساعد على تقليل المدفوعات غير المرغوب فيها.

الدفع عبر Google Pay

أطلقنا ميزة Google Pay للدفع بدون تلامس عبر الهاتف، حيث يمكن للعملاء ربطها بالبطاقات الافتراضية أو المدفوعة مسبقاً أو البطاقات الائتمانية، واستخدام هواتفهم لإجراء عمليات الدفع بسهولة وأمان.

بطاقات ائتمانية أكثر مرونة

أضفنا ميزة تحويل الرصيد غير المستخدم من البطاقة الائتمانية إلى الحساب، بما يمنح العملاء مرونة أكبر في تلبية احتياجاتهم المالية اليومية.



تخصيص المنتجات الائتمانية

أطلقنا ميزة النقاط الائتمانية عبر تطبيقنا، لتمكين العملاء من متابعة وتحسين ملفهم الائتماني بشكل استباقي. تعزز الميزة الوعي الائتماني وتساعد على إدارة الالتزامات المالية بمسؤولية، مع دعم تطوير نماذج التقييم الائتماني وتمكين البنك من تقديم حلول تمويل رقمية فورية مبنية على الحاجة.

الاستثمار والمعادن الثمينة

عززنا منصة التداول ضمن تطبيقنا البنكي بإضافة أنواع أوامر جديدة تتيح للعملاء تحديد السعر المستهدف للشراء أو البيع. وعند وصول سعر السهم إلى السعر المحدد، يتم تنفيذ عملية الشراء أو البيع تلقائياً. كما أضفنا ميزة العرض الفوري للربح والخسارة لحسابات المعادن الثمينة، ما يمنح العملاء رؤية أوضح وتحكماً أكبر في استثماراتهم.

منتجات التأمين

أصبح بإمكان العملاء الحصول على تأمين شامل للمنزل عبر التطبيق لحماية المنزل ومحتوياته من الأضرار أو السرقة، إضافة إلى إمكانية طلب تأمين المركبات بخطوات سهلة وسريعة، مع متابعة فريق خدمة العملاء لاستكمال الإجراءات.

حاسبة البصمة الكربونية

أطلقنا أداة حاسبة البصمة الكربونية التي تمكّن العملاء من تقدير الانبعاثات الكربونية الناتجة عن مشترياتهم باستخدام بطاقاتهم، بما يعزز الوعي البيئي والمسؤولية المالية المستدامة.

إطلاق تطبيقنا في العراق

أطلقنا نسخة جديدة من التطبيق مخصصة لعملائنا في العراق، مع تجربة تسجيل وفتح حسابات مبسطة. تتيح النسخة للعملاء إدارة البطاقات الائتمانية وبطاقات القيد الفوري، والاطلاع على الحسابات والودائع والقروض، وتنفيذ الحوالات المحلية والدولية، وتحويل الأموال بين حساباتهم، وإدارة المستفيدين، والحصول على كشوفات حساب إلكترونية مباشرة عبر التطبيق. وقد تم تصميم هذه النسخة لتلبية احتياجات العملاء في العراق، بنفس مستوى الأمان والكفاءة الذي يقدمه التطبيق في الأردن.

تجربة العملاء

حافظت مستويات تجربة العملاء على قوتها خلال العام، في انعكاس واضح لالتزام بنك الاتحاد المستمر بتقديم تجارب بنكية استثنائية عبر جميع نقاط التواصل. وقد تجسد هذا الالتزام في الارتفاع المتواصل لمؤشر صافي نقاط الترويج (NPS)، الذي سجل 57 نقطة في عام 2025 مقارنة بـ 55 نقطة في عام 2024، وهو رقم يعكس مستوى عالٍ من الرضا لدى عملائنا، خاصة عند مقارنته بالمؤشرات العالمية، حيث يُعتبر أي معدل فوق 50% ممتازاً، مما يؤكد نجاح جهود البنك في تبسيط العمليات البنكية الأساسية، وتعزيز قدراته الرقمية، وترسيخ التميز في الخدمة عبر جميع القنوات.

كما عززت التقارير البحثية المستقلة مكانة البنك الريادية في تجربة العملاء؛ حيث أثبت تقرير المرصد المالي الأردني الصادر عن IPSOS أن بنك الاتحاد تصدّر قائمة البنوك الأردنية من حيث تجربة العملاء، متقدماً بفارق 13 نقطة مئوية عن أقرب منافس له، ما يعكس ريادة البنك واستمرارية تميزه في تقديم خدمات بنكية تركز على احتياجات العملاء وتوقعاتهم.

ويرتكز اهتمام البنك بتجربة العملاء على معايير خدمة مؤسسية واضحة تضمن الاتساق والجودة والاحترافية في جميع التعاملات. وتسهم هذه المعايير في ترسيخ ثقافة خدمة موحدة تضمن تقديم تجربة متكاملة ومتسقة في جميع نقاط التواصل.

ولضمان استدامة التميز، يقيم البنك أداء الفروع ونقاط الخدمة بشكل دوري من خلال برامج المتسوق الخفي وجولات التقييم الشاملة في جميع نقاط خدمة العملاء. وتهدف هذه التقييمات إلى قياس مدى الالتزام بمعايير الخدمة، وتحديد فرص التحسين، وتعزيز ثقافة التطوير المستمر. وقد بلغ مؤشر الالتزام العام بمعايير الخدمة 94.2%، في دلالة واضحة على حرص البنك على تقديم تجربة بنكية موثوقة واستثنائية.

كما يحرص البنك على اختبار جميع العمليات الجديدة أو المطوّرة بالتعاون مع مستخدمين فعليين، بهدف رصد ومعالجة أي فجوات وضمان سلاسة العمليات البنكية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك التحسينات التي تم تنفيذها على عملية التقديم للقرض السكني، والتي أسهمت في رفع مؤشر تجربة العملاء بمقدار 34 نقطة، من خلال تعزيز قنوات الدعم، وتبسيط إجراءات التقديم، وتمكين العملاء من إدارة طلباتهم ذاتياً عبر التطبيق.



تطوير منتجات الإقراض

واصل البنك خلال العام الماضي تطوير منتجاته في مجال الإقراض للأفراد، من خلال إطلاق حملات وحلول تمويلية مبتكرة تلبي احتياجات شرائح متنوعة من العملاء، وتمنحهم مزيداً من المرونة والقيمة المضافة.

في مجال القروض السكنية، تم إطلاق حملة مخصصة للمغتربين بأسعار فائدة منافسة ومزايا إضافية وإجراءات مبسّطة، إلى جانب تقديم ميزات نوعية على القرض تعزز جاذبيته وتساهم في تسهيل رحلة التملك. كما تم طرح قروض سكنية بنسب تمويل تصل إلى 100% وبأسعار فائدة تنافسية، مع إعفاءات من بعض العمولات والرسوم المترتبة على العميل، دعماً لتوجهات تشجيع شراء الشقق وتعزيز فرص التملك.

أما في مجال قروض السيارات، فقد أطلق البنك حملات تمويلية بالتعاون مع أبرز الوكالات التي تضم أهم العلامات التجارية، وبأسعار فائدة تنافسية وإجراءات مبسطة، شملت السيارات الكهربائية والسيارات التقليدية على حد سواء. كما تم إطلاق منتج مبتكر يتيح للعميل حرية الاختيار بين تقديم الحد الأدنى أو الحد الأعلى من المتطلبات؛ فكلما استوفى متطلبات أكثر، انخفض سعر الفائدة، بما يمنحه قدرة أكبر على التحكم بتكلفة قرضه.

وفي إطار تعزيز مفهوم المكافأة على الالتزام، تم إطلاق "قرض المكافآت الشخصي" الذي يخفف العبء المالي عن العميل ويكافئ التزامه في السداد، حيث يحصل العميل على استرداد نقدي شهري كنسبة من مبلغ قرضه المتبقي عند الالتزام بسداد الدفعات في مواعيدها، ما يجعل تحقيق الأهداف الشخصية أقل تكلفة وأكثر استدامة.

نواصل دعمنا للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

شهد عام 2025 تحقيق العديد من الإنجازات الهامة التي أسهمت في تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث استمر التزامنا بدعم النمو الاقتصادي المحلي من خلال تقديم حلول تمويلية مبتكرة وخدمات بنكية متطورة تلبي احتياجات الشركات في مختلف القطاعات.

منتجات مالية جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة

في إطار استراتيجيتنا لتوسيع نطاق دعمنا للشركات الصغيرة والمتوسطة، أطلقنا مجموعة جديدة من الحلول المالية الموجهة للقطاعات المختلفة، بهدف تلبية احتياجات رأس المال الخاصة بكل قطاع، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وتمكين الشركات من التوسع بكفاءة ومرونة.

- قروض السيارات للشركات الصغيرة والمتوسطة: حلول تمويلية مصممة لتمكين الشركات من شراء مركبات تشغيلية، لوجستية، أو لنقل الموظفين، مع مرونة في شروط السداد وأسعار تنافسية لتلبية احتياجات النقل.
- قروض الشاحنات للشركات الصغيرة والمتوسطة: تمويل متخصص لمساعدة الشركات على تجديد أو توسيع شاحنات التوصيل والخدمات مناسبة للشركات العاملة في التوزيع، التجزئة، والخدمات الميدانية.
- قروض القطاع الطبي: حلول تمويلية مخصصة لتمكين مقدمي الرعاية الصحية، العيادات، الصيدليات، والمراكز الطبية من شراء المعدات الطبية الحديثة، وتجهيز ديكورات العيادات، وتغطية المصاريف التشغيلية، بما يدعم استمرارية الأعمال وتطوير مستوى الخدمات المقدمة.
- تمويل الآلات والمعدات: حل تمويلي لدعم الشركات في الحصول على المعدات والآلات اللازمة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة التشغيلية، خاصة في قطاعات التصنيع والبناء وغيرها من القطاعات.
- تهدف هذه المنتجات إلى تقديم حلول تمويلية متخصصة تلبي احتياجات كل قطاع، وتمكين الشركات من التطوير والتوسع وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية.

إطلاق خدمة تحويل الرصيد للشركات

تم إطلاق ميزة تحويل الرصيد من البطاقة الائتمانية، لتوفير أداة مرنة لإدارة التدفقات النقدية وتحسين رأس المال العامل. مكّنت الشركات من تجميع الأرصدة المستحقة، وتقليل تكاليف الفائدة، وتحسين الإدارة المالية بشكل عام.

دعم الشركات الناشئة بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض

عززنا شراكتنا مع الشركة الأردنية لضمان القروض لتقديم الدعم التمويلي للشركات الناشئة ذات الإمكانيات العالية من خلال برامج الضمان وتقاسم المخاطر، مما ساعد هذه الشركات على تجاوز العقبات التمويلية، وتوسيع عملياتها، والمساهمة في نمو الاقتصاد المحلي.



توسيع الإقراض الموجّه لقطاعات محددة بالتعاون مع البنك المركزي الأردني

بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، قمنا بتعزيز برنامج الإقراض الموجّه لعدد من القطاعات الحيوية، شملت السياحة، والتصنيع، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والنقل، والشركات المصدّرة، والاستشارات الهندسية، وقطاع التعليم المهني والفني.

حيث تقدم هذه المبادرة أسعار فائدة تفضيلية وشروط تمويل ميسرة، بهدف تحفيز النمو وتعزيز الاستدامة في هذه القطاعات الاستراتيجية، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة وخلق فرص العمل.

توسيع التمويل من خلال اتفاقيات بنك الاستثمار الأوروبي

واصلنا تقديم تسهيلات تمويلية ضمن الاتفاقيات القائمة مع البنك الاستثمار الأوروبي لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل، حيث قدمنا معدلات فائدة منخفضة وبرامج ضمان ساعدت الشركات على الحصول على التمويل بسهولة وتقليل تكلفة التمويل، مما أسهم في دعم نموها وابتكارها واستدامتها المالية على المدى الطويل من خلال حلول تمويلية مخصصة.

نمو التمويل الأخضر للشركات الصغيرة والمتوسطة

عززنا ووسعنا برامج التمويل الأخضر بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك المركزي الأردني، داعمين الشركات في تنفيذ مشاريع مستدامة وموفرة للطاقة، بما يعزز الاستثمار المسؤول، ويقلل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل، ويرسخ مبادئ الاستدامة البيئية ضمن استراتيجيات الأعمال.

إطلاق عملية الانضمام الرقمي للمؤسسات الفردية

أطلقنا عملية انضمام رقمية بالكامل لأصحاب المؤسسات الفردية، مما يتيح فتح الحسابات بسرعة وسهولة، مع تحسين تجربة المستخدم من خلال تقليل الإجراءات الورقية والوقت المستغرق، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب الأعمال الصغيرة.

الخدمات البنكية كخدمة (BaaS)

أتاحنا لشركائنا الوصول إلى بنية تحتية بنكية مرّخصة وآمنة عبر واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، ما يمكّنهم من دمج حلول مالية متكاملة داخل منصاتهم دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص بنكي أو بناء منظومة تشغيلية معقّدة من الصفر. نحن نوّقر الأساس البنكي الكامل، من الحسابات المدمجة، وإصدار البطاقات الافتراضية أو الفعلية بعلامتهم التجارية، إلى المدفوعات والتحويلات المحلية والدولية، بينما يحتفظ شركاؤنا بالتحكم الكامل بتجربة المستخدم وتعزيز علاقتهم بعملائهم.

تشمل القيمة التي نقدّمها أيضاً إدارة الامتثال والتحقق من هوية العملاء وإجراءات مكافحة غسيل الأموال، إضافة إلى بنية تحتية متكاملة للإقراض تتيح تقديم خدمات مثل التقسيط والقروض والخطوط الائتمانية مباشرة عبر المنصة. بذلك نمكّن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ومنصات التجارة الإلكترونية، والشركات التي تسعى لإضافة خصائص مالية إلى تطبيقاتها، من إطلاق منتجات مبتكرة بسرعة، والحصول على مصادر دخل جديدة، والتوسع بثقة محلياً وإقليمياً، بينما نتولى نحن التعقيدات التنظيمية والتشغيلية كاملة.

منصة اتحاد الأعمال

في عام 2025، قمنا بتحسين الخدمات البنكية الإلكترونية الخاصة بالشركات على منصة اتحاد الأعمال، حيث أجرينا تحسينات جوهرية وأضفنا مزايا جديدة تضمن عمليات أكثر كفاءة. تضمنت هذه المزايا ما يلي:

- **تمويل سلاسل التوريد:** مبادرة استراتيجية لتمكين الشركات من تحسين رأس المال العامل، عبر تمكين الموردين من الحصول على المدفوعات مبكراً، بينما يتمتع المشترون بفترات سداد ممتدة.
- **إصدار الفواتير بالدفع المباشر:** أطلقت لتسهيل المدفوعات التجارية، حيث يمكن للشركات الآن إنشاء وإرسال الفواتير مباشرة عبر منصة اتحاد الأعمال، مع نماذج قابلة للتخصيص ولوحات تحكم مفصلة لتعزيز الكفاءة.
- **خدمات غير مالية على المنصة:** إضافة قسم جديد للوصول إلى خدماتنا غير المالية المخصصة للشركات، مثل الاستشارات، التدريب، والفعاليات، ما يسهّل رؤيتها والتفاعل معها.
- **ميزة إيقاف الشيكات:** ميزة رقمية جديدة تتيح للعملاء تقديم طلبات إيقاف الشيكات بأمان عبر المنصة، وتقليل الحاجة لزيارة الفروع.



تعزيز قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الخدمات غير المالية

في عام 2025، واصل برنامج الخدمات غير المالية في بنك الاتحاد تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتجاوز الدعم المالي من خلال ما يلي:

البرامج التدريبية والفعاليات

قدّمنا مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية وورش العمل المصممة لتعزيز مهارات الشركات الصغيرة والمتوسطة والمحترفين المستقلين في الأردن. استضافت هذه البرامج أكثر من 500 مشارك على مدار 2,000 ساعة تدريبية، وغطت مواضيع أساسية مثل التسويق الرقمي، الجاهزية للتصدير، الضرائب، الموارد البشرية، الملكية الفكرية، الابتكار، واستراتيجيات النمو والتوسع.

ساعدت هذه المبادرات الشركات على تحسين عملياتها، تبني أدوات وتقنيات جديدة، تطوير مهارات فرقها، وتعزيز قدرتها على المنافسة والنمو المستدام في السوق المحلي والدولي. من خلال التركيز على التعلم التطبيقي والعمل، ساهمت ورش العمل في تمكين المشاركين من اتخاذ قرارات أفضل، تحسين إدارة الأعمال، واستكشاف فرص جديدة للنمو والابتكار.

الخدمات الاستشارية

استفادت 68 شركة صغيرة ومتوسطة من برنامج الخدمات الاستشارية الذي تغطي الجوانب الأساسية للأعمال، بالتعاون مع خبراء مختصين، حيث قدّمنا لها التوجيه والدعم اللازم لتعزيز كفاءتها التشغيلية، تحسين استراتيجيات أعمالها، واتخاذ قرارات أفضل تساهم في نموها واستدامتها في السوق المحلي والدولي.

العروض الحصرية على أدوات الأعمال الرقمية

عززنا التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم عروض وخصومات حصرية على الأدوات الرقمية التي يحتاجونها لتعزيز كفاءة أعمالهم وتوسيع نطاقها، حيث استفاد من هذه المبادرة 681 مستخدماً.

جائزة بنك الاتحاد للشركات الصغيرة والمتوسطة

العام الماضي حمل لنا إنجازاً جديداً: النسخة العاشرة للجائزة! احتفالاً بـ 10 سنوات من دعم ريادة الأعمال، أطلقنا نسخة موسعة تشمل جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، تقديراً لرحلاتهم الفريدة ومرحلة نموهم المختلفة. الجوائز كانت كالتالي: 35,000 دينار للشركة الفائزة ضمن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة و15,000 دينار للشركة الفائزة ضمن فئة الشركات الناشئة.

في هذه النسخة، كان هدفنا تكريم الشركات التي لا تبني أعمالاً ناجحة فقط، بل أيضاً تصنع فرقاً حقيقياً، ومن بين أكثر من 180 طلب مشاركة من مختلف أنحاء الأردن، تأهلت 6 شركات إلى الجولة النهائية.

تم تقييم المشاركين بناءً على 4 معايير رئيسية: الأداء المالي، الاستمرارية ونمو الأعمال، الإبداع، والأثر الاجتماعي والبيئي. وبعد دراسة متأنية، فازت شركة التقنيات الإبداعية الافتراضية (Virtual Creative Technologies) عن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفازت شركة جولة لإعادة التدوير عن فئة الشركات الناشئة.

خدماتنا تحظى بالتقدير

في عام 2025، واصلنا ترسيخ مكانتنا الريادية بحصد مجموعة من الجوائز الإقليمية والعالمية التي تعكس التزامنا بالتميز والابتكار على مستوى الأفراد والشركات، وترسخ دورنا في الاستدامة والخدمات غير المالية.

على صعيد الخدمات البنكية للأفراد، حصلنا على عدة جوائز من مجلة Global Finance وهي: جائزة أفضل واجهات برمجة لتطبيقات الخدمات البنكية، جائزة أفضل العروض والمنتجات الرقمية، إلى جانب جائزة أفضل بنك في إدارة الأمن المعلوماتي ومكافحة الاحتيال، تأكيداً على ريادتنا في تطوير حلول رقمية متقدمة وآمنة تلبي تطلعات عملائنا.

وفي قطاع الخدمات البنكية للشركات، منحتنا مجلة Global Finance جائزة أفضل برنامج بنكي متكامل للشركات، وجائزة أفضل منصة بنكية متكاملة للشركات، وجائزة أفضل بنك في إدارة أمن المعلومات ومكافحة الاحتيال للشركات، ما يعكس قوة بنيتنا المؤسسية وكفاءة حلولنا البنكية المتكاملة.

أما في مجال الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، فقد توجنا بجائزة أفضل بنك في مجال ESG من Euromoney، إضافة إلى ثلاث جوائز من مجلة International Finance: أكثر المبادرات ابتكاراً في مجال ESG وأفضل إطار عمل لإدارة مخاطر ESG. كما حصدنا جائرتي التميز في الخدمات البنكية المستدامة وأفضل مزود خدمات غير مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من The Global Economics Awards.

تعكس هذه الجوائز رؤيتنا الواضحة في تقديم تجربة بنكية متكاملة تركز على الابتكار، والأمن، والاستدامة، وتؤكد استمرارنا في بناء نموذج بنكي مسؤول يواكب تطلعات عملائنا.



بناء ثقافة عمل قوية لموظفينا

تعد ثقافة بنك الاتحاد المؤسسية محركاً رئيسياً للنجاح، ونحن نؤمن بأهمية تمكين أعضاء فريقنا إدراكاً منا لدورهم الكبير في نجاحنا. وقد بلغ مؤشر صافي نقاط الترويج للموظفين (eNPS) لدينا 62%، وهو رقم يعكس مستوى عالٍ من الانتماء والرضا داخل البنك، خاصة عند مقارنته بالمؤشرات العالمية، حيث يُعتبر أي معدل فوق 50% ممتازاً، مما يعكس ثقافة عمل استثنائية وبيئة عمل ممتازة.

يضم بنك الاتحاد 1,362 موظفاً، منهم 622 إناث و740 ذكور، ما يعكس نسبة 46% من الإناث و54% من الذكور. ويشكل الموظفون الشباب نسبة كبيرة من القوى العاملة، حيث يبلغ معدل تمثيل الفئة العمرية 20-29 سنة 22.1%، والفئة 30-39 سنة 49.8%. كما يمتد حضور البنك إلى فرع في العراق الذي يضم 54 موظفاً.

تعزيز مهارات موظفينا وتطوير قدراتهم

في عام 2025، واصلنا في بنك الاتحاد الاستثمار في تطوير مهارات موظفينا وموظفاتنا عبر مجموعة شاملة من المبادرات التدريبية والتعليمية المصممة لتعزيز الكفاءة، الابتكار، والتميز المهني. قدمنا العام الماضي 6,358 فرصة تعلم متنوعة، أسفرت عن إصدار 216 شهادة تدريبية، واستضافة 291 متدرباً ضمن برامجنا المختلفة. من أبرز المبادرات:

- **Spark Talks:** مبادرة جديدة أطلقت لتعزيز التعلم المستمر وإلهام الموظفين، من خلال تنظيم 8 جلسات حوارية حضرها 207 موظفاً وضيافاً خارجياً.
- **أكاديمية Elevate:** تدريب 20 موظفاً من إدارة العلاقات على تقديم خدمات متفوقة لعملاء النخبة بما يتماشى مع استراتيجية البنك.
- **أكاديمية الائتمان:** استهدفت تعزيز معرفة الموظفين في مجال الائتمان البنكي وأفضل الممارسات، بمشاركة 59 موظفاً.
- **برنامج أساسيات واستراتيجيات إدارة الثروات:** تمكين 29 موظفاً من تقديم حلول إدارة الثروات بثقة، لدعم نموهم الشخصي ونمو البنك.
- **الأكاديمية الرقمية:** تعزيز الثقافة الرقمية في البنك من خلال 222 فرصة تعلم شملت 12 موضوعاً مختلفاً.
- **برنامج أسس الحوار في التعليم:** تدريب 20 مدرباً لتعزيز مهارات التواصل والتفكير النقدي والتعاون في بيئات التعلم.
- **برنامج المهارات الأساسية للنجاح في الأعمال:** تجهيز 60 موظفاً في مركز الاتصال بالمهارات اللازمة لرفع مستوى الخدمة وتجربة العملاء.
- **برامج القيادة:** تطوير قدرات 39 موظفاً من الإدارة المتوسطة في مهارات القيادة، اتخاذ القرار، وتحسين أداء الفرق.
- **أكاديمية السفراء:** دعم 51 من سفراء بنك الاتحاد لتعزيز تأثيرهم ومهاراتهم خلال عملية اندماج البنك والمساهمة في ترسيخ ثقافة البنك المشتركة.

العدالة في الأجور

نحرص في بنك الاتحاد على توفير بيئة عمل عادلة وشاملة، مع التركيز على تكافؤ الأجور بين الجنسين. تُحدّد الرواتب والمكافآت بناءً على الكفاءة والمسؤولية والخبرة، وليس على الجنس أو العمر، بما يعزز المساواة ويحفز الأداء المتميز.

على مستوى البنك ككل، تبلغ نسبة الأجور بين الإناث والذكور 1:1، مما يعكس عدم وجود فجوة في الأجور بين الجنسين. كما يحرص البنك على ضمان مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي، حيث يتم تحديد الرواتب والمكافآت بشكل عادل ومتساوٍ لجميع الموظفين ضمن كل مستوى وظيفي، بغض النظر عن الجنس.

فعالية "يوم الاتحاد"

يوم الاتحاد هو فعالية سنوية نقوم بتنظيمها لموظفينا وموظفاتنا. وفي عام 2025، استضيفنا أول فعالية ثقافية مشتركة تجمع جميع فرق العمل تحت مظلة مجموعة بنك الاتحاد، بما في ذلك موظفي بنك الاتحاد والبنك الاستثماري وجميع الشركات التابعة. وقد احتفلت الفعالية بالإنجازات التي حققتها، مع تسليط الضوء على المراحل القادمة.

قدمت هذه المناسبة فرصة فريدة للزملاء من وظائف مختلفة للتواصل وتبادل الخبرات واحتضان الرؤية والقيم المشتركة للمجموعة الموحدة. من خلال أنشطة تفاعلية وعروض تقديمية وتمرين بناء فرق العمل، اختبر الموظفون قوة التعاون وإمكانات العمل معاً ككيان واحد متماسك.

مثّلت الفعالية احتفالاً بما تم إنجازه، بالإضافة إلى رسالة واضحة حول التزام البنك بغرس ثقافة تعاونية وشاملة ومستقبلية، لضمان شعور كل عضو في الفريق بأنه جزء من الفصل القادم في رحلة النمو والتميز للبنك.



نواصل التزامنا بتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة

احتفلنا العام الماضي بالذكرى العاشرة لإطلاق برنامج شروق، مؤكدين التزامنا المستمر بدعم المشاركة الاقتصادية للسيدات وتعزيز دورهن في تحقيق النمو الاقتصادي. ومنذ إطلاق البرنامج في 2014، شهدنا زيادة 13 ضعفاً في عدد عميلاتنا من السيدات.

يوفر البرنامج مجموعة واسعة من الخدمات المالية وغير المالية التي تمنح السيدات فرصة الوصول إلى المعرفة والمعلومات والفعاليات والأسواق، بما في ذلك الاستشارات القانونية وورش العمل وفعاليات التشبيك، بالإضافة إلى برنامج شروق لتسهيل العودة إلى سوق العمل. وتهدف هذه المبادرات جميعها إلى خلق فرص للإلهام والتمكين وبناء العلاقات بين السيدات الطموحات.

في عام 2025، نظمنا أكثر من 20 فعالية، شملت ورش عمل وجلسات إرشاد وتوجيه افتراضية وشخصية، بمشاركة أكثر من 500 سيدة. كما أطلقنا النسخة السابعة من برنامج شروق لتسهيل العودة إلى سوق العمل لدعم السيدات الراغبات في استكمال مسيرتهن المهنية بعد الانقطاع عن العمل، مع تزويدهن بالمهارات والأدوات والإرشادات اللازمة للعودة بثقة والمساهمة بفعالية في مختلف القطاعات. وقد تم اختيار 37 امرأة من بين ما يقارب 1,300 متقدمة للبرنامج. كما عززنا شراكاتنا مع 9 مؤسسات رائدة تشاركنا الرؤية نفسها لدعم المرأة وتعزيز تقدمها المهني، من بينها مؤسسة ولي العهد، مؤسسة نهر الأردن، الجامعة التقنية الأردنية الحسين، شركات أمنية، شركة طلبات، شركة Better Business، شركة Ipsos - الأردن، شركة Flat6Labs، وشركة ITG Solutions، بما يعكس التزاماً جماعياً بتمكين المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي في الأردن ضمن البرنامج.

حصدت جهودنا في تمكين المرأة خلال عام 2025 عدة جوائز بارزة، حيث حصل بنك الاتحاد على لقب منارة التنوع والشمولية والمساواة من المنتدى الاقتصادي العالمي. كما نال البنك المركز الثاني في جوائز رواد التنوع التي أطلقتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بالتعاون مع بورصة عمان، ليكون من بين المؤسسات الرائدة في تعزيز التنوع والمساواة بين الجنسين في بيئة العمل. كما تُوجَّ البنك بجائزة "توظيف المرأة" من هيئة الأمم المتحدة، ما يعكس التزامنا المستمر بدعم المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي.

التثقيف المالي لسد الفجوة المعرفية

واصل بنك الاتحاد التزامه بتعزيز الثقافة المالية، إدراكاً لأهمية المعرفة المالية في تمكين الأفراد وبناء مجتمع أكثر وعياً مالياً. بعد النجاح الكبير لأكاديمية رايز منذ إطلاقها في 2023، استمر البرنامج بتقديم دورات تدريبية مجانية لمدة يومين تستهدف فئتين أساسيتين: الشباب من عمر 18 إلى 25 سنة، والعاملين المحترفين من عمر 25 سنة فما فوق.

خلال عام 2025، عقدت الأكاديمية 4 دورات تدريبية استفاد منها 182 مشاركاً ومشاركة، مما يؤكد استمرار تأثير الأكاديمية في مساعدة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وبناء مستقبل مالي أكثر استقراراً.

وفي إطار نشر الثقافة المالية أيضاً، واصلنا نشر المقالات المالية على مدونة بنك الاتحاد التي أطلقناها في عام 2020، والتي تغطي مواضيع مختلفة، بدءاً من أساسيات الإدارة المالية والتوفير وإعداد الميزانية والخدمات البنكية إلى المستقبل والتقنيات التي ترسم ملامح القطاع المالي والبنكي. سجلت المدونة أكثر من 202,000 قراءة خلال العام، ما يعكس تفاعلاً عالياً مع المحتوى.

كما واصلنا جذب المستمعين عبر بودكاست "مالي ومالك" الذي تم إطلاقه في 2022، ليكون أول بودكاست عربي للثقافة المالية في الأردن يفسر المفاهيم البنكية والمالية للمتابعين ويشرح لهم الممارسات السليمة لإدارة الأموال والادخار وسداد الديون والاستثمار. في 2025، أطلقنا الموسم الثالث من بودكاست "مالي ومالك"، ووصل إجمالي عدد الاستماع إلى أكثر من 1.5 مليون استماع ومشاهدة عبر منصات الصوت ويوتيوب. وتعكس هذه الأرقام التفاعل الكبير مع الموسم الثالث الجديد، إلى جانب استمرار الاهتمام بالمواسم السابقة، مما يعكس التزامنا بجعل المعرفة المالية في متناول الجميع.

إدارة المخاطر

في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية وتقلبات الأسواق، نحرص على تبني نهج متكامل لإدارة المخاطر، يستند إلى هيكل حوكمة قوي ومعايير عالمية. نعمل على تعزيز الوعي بالمخاطر عبر جميع المستويات، باعتبارها مسؤولية جماعية، مع التركيز على تطوير استراتيجيات فعالة للتخفيف منها. كما وضعنا خططاً لتحسين أنظمتنا بشكل مستمر، لضمان تنفيذ عملياتنا بأعلى درجات الأمان والمسؤولية، وترسيخ ثقة عملائنا وشركائنا والمستثمرين في قدرتنا على إدارة المخاطر بفعالية.



المخاطر الائتمانية

ميزة النقاط الائتمانية

ضمن إطار تعزيز إدارة مخاطر الائتمان والالتزام بمتطلبات وتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالشفافية ومخاطر الإفراط في المديونية، قام البنك بإطلاق ميزة النقاط الائتمانية عبر تطبيقه البنكي، والتي تمكّن العملاء من متابعة وتحسين ملفهم الائتماني بشكل استباقي.

تهدف هذه الميزة إلى تعزيز الوعي الائتماني لدى العملاء ودعمهم في إدارة التزاماتهم المالية بطريقة مسؤولة، بما يساهم في الحد من احتمالية التعثر وتحسين جودة المحفظة الائتمانية. كما توفر بيانات سلوكية إضافية تدعم تطوير نماذج التقييم الائتماني الداخلية وتعزز دقة قياس وتصنيف المخاطر.

وتسهم الميزة كذلك في تمكين البنك من تقديم حلول تمويل رقمية فورية ومبنية على الحاجة، ضمن إطار حوكمة وضوابط مخاطر متكاملة.

تطبيق أداة ذكاء اصطناعي لدعم القرارات الائتمانية

قام البنك خلال العام باعتماد منصة لتعزيز آلية اتخاذ القرار الائتماني باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. تساهم المنصة في تحليل البيانات بشكل أدق وأسرع، مما يدعم تحسين تقييم الجدارة الائتمانية وتقليل احتمالية التعثر. كما توفر أدوات لمتابعة أداء القرارات بشكل مستمر، بما يعزز الرقابة وجودة إدارة مخاطر الائتمان.

استراتيجيات التسعير

في إطار تعزيز إدارة المخاطر والحفاظ على تنافسية البنك في السوق، قام البنك بتطبيق استراتيجيات تسعير مدروسة تهدف إلى توجيه النمو نحو العملاء ذوي المخاطر المنخفضة. ويعتمد هذا النهج على تحقيق توازن بين تحقيق العوائد المستهدفة والمحافظة على مستوى مخاطر منضبط، مع الاستمرار في تقديم عروض تمويلية جذابة للعملاء.

المخاطر الائتمانية

تعزيز إطار المرونة التشغيلية

أجرى البنك تقييماً شاملاً لإطار المرونة التشغيلية، مقدماً رؤى مستقلة وتحليلات معيارية، وتوصيات مفصلة لتعزيز المرونة عبر الخدمات والأعمال الأساسية. وبناءً على النتائج، أطلق البنك خطة منظمة لمعالجة الفجوات المحددة وتعزيز الحوكمة، وحدود تحمل الأثر، واختبارات السيناريوهات، وآليات الاستجابة. وتؤكد هذه المبادرة التزام البنك المستمر بالحفاظ على إطار مرونة متين وقابل للتكيف يضمن استمرارية العمليات الحرجة خلال الأحداث الطارئة.

كشف ومنع الاحتيال المالي

قام البنك بتحسين أنظمة مكافحة الاحتيال في المدفوعات، ليتمكن النظام من اكتشاف وحظر الحركات المشبوهة في الوقت الفعلي لتنفيذ الحركة قبل الموافقة عليها أو تمريرها، وبالتالي تم تقليل المخاطر المالية المحتملة لكل من البنك والعملاء، مما ساهم في حماية البنك من سيناريوهات الاحتيال الرئيسية المتعلقة بالمدفوعات، بما في ذلك الاستيلاء على الحسابات، وعمليات الاحتيال عبر الهندسة الاجتماعية، وغيرها من التهديدات الناشئة.

اتخاذ قرارات الاحتيال في الوقت الفعلي - Visa Risk Manager

لتعزيز قدرة البنك على كشف الاحتيال وحماية العملاء من العمليات الاحتيالية المرتبطة بالبطاقات، قام البنك بتنفيذ قواعد رقابية عبر منصة Visa Risk Manager، تعمل على اكتشاف وإيقاف الحركات المشبوهة في الوقت الفعلي لتنفيذها، ما يتيح إجراء تقييم آلي وفوري لسلوك المعاملات المنفذة باستخدام مؤشرات مخاطر متقدمة وبيانات عالمية مقدّمة من شبكة Visa.

ويقوم النظام بتحديد وحظر العمليات عالية المخاطر أو المشبوهة بشكل استباقي قبل الموافقة عليها أو تمريرها، مما يساهم في تقليل التعرض لسيناريوهات الاحتيال، مثل عمليات عدم حضور البطاقة (Card-Not-Present) ومحاولات الاستيلاء على الحسابات وأنماط الإنفاق غير الاعتيادية.

وبناءً على ذلك، تعزّزت قدرة البنك على الاستجابة للتهديدات الناشئة وتقليل الخسائر المالية، إلى جانب رفع الكفاءة التشغيلية وتقديم تجربة أكثر أماناً وسلاسة لعملائه.



أمن المعلومات والأمن السيبراني

المساهمة الاستراتيجية الوطنية والقطاعية في الأمن السيبراني

عزز البنك مشاركته الوطنية في الأمن السيبراني من خلال تعيين مدير أمن المعلومات السيبراني عضواً في اللجنة الوطنية للاستشارات السيبرانية. يعكس هذا التعيين مساهمة البنك الفعالة في تشكيل ممارسات الأمن السيبراني على المستويين الوطني والقطاعي، ويعزز توافق البنك مع الأولويات السيبرانية الوطنية والمتطلبات التنظيمية الناشئة.

مستوى النضج السيبراني

بناءً على تدقيق مستقل، حقق البنك مستوى نضج عام في الأمن السيبراني بدرجة 4 من 5، مما يعكس قوة الحوكمة والضوابط واتباع أفضل المعايير العالمية. يدعم هذا المستوى قدرة البنك على إدارة المخاطر السيبرانية بشكل استباقي وحماية أصوله المعلوماتية الحيوية.

شهادة PCI لفروع العراق

حصل فرع البنك في العراق على شهادة PCI-DSS، مؤكداً التزام البنك بحماية بيانات حاملي البطاقات والامتثال لأعلى معايير أمن المدفوعات العالمية، مما يعزز ثقة العملاء ويضمن ممارسات أمنية موحدة عبر العمليات الإقليمية.

الامتثال

اتّخذت إدارة الامتثال العام الماضي خطوات مهمة نحو تطوير نظام الامتثال وبناء نظام رقابي قوي في مختلف أقسام البنك. وحققنا إنجازات مهمة تعكس التزامنا بتلبية أعلى معايير الامتثال.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

حرصاً على تعزيز منظومة الامتثال، تم تحديث سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال، ووحدة الصرافة وخدمات النقد، بما يضمن التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات. كما تم رفع كفاءة وفعالية عمليات مراقبة حركات العملاء من خلال تحسينات مستمرة على الأنظمة، شملت إضافة سيناريوهات جديدة ضمن نظام مراقبة الحركات المالية لرصد أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة.

وتضمنت التحسينات إدراج خاصية Suppression للحد من التنبيهات المتكررة للعميل نفسه ضمن السيناريو والمعطيات ذاتها خلال فترة زمنية محددة، إضافة إلى تحديث قواعد العناية الواجبة المبنية على المخاطر (RBDD) لاحتمال مخاطر العملاء المقيمين في المناطق الحدودية، بما يعزز دقة وكفاءة عمليات الرصد والمراجعة.

وعلى صعيد تطوير آليات الرصد، بدأ العمل على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم مراقبة الحركات المالية، بما يساهم في تحسين سرعة الاستجابة وجودة الرصد. كما تم تحسين سير العمل في وحدة الصرافة، بما يتيح إدراج أكثر من معزز أو مصدر أموال ضمن العملية الواحدة، وتوحيد آلية التحقق من الفواتير واعتمادها على مستوى جميع الفروع، ومنع إعادة استخدامها، إلى جانب تعزيز دقة تسجيل بيانات منفعدي العمليات.

أما على مستوى فرع بنك الاتحاد في العراق، فقد تم تطبيق نظام مراقبة الحركات المالية ونظام دعم عمليات FISERV ضمن إطار مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية، إضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية شاملة وعملية للفريق المعني، بما يضمن رفع كفاءتهم وتطبيق أفضل الممارسات بفاعلية.

الامتثال للعقوبات الدولية

شهد عام 2025 إنجازات نوعية لقسم الامتثال للعقوبات الاقتصادية، أبرزها استكمال تطبيق نظام FircoSoft لمطابقة الأسماء الجديد، الذي يُعد من أفضل الأنظمة العالمية في مجال الفحص والكشف، لاعتماده على تقنيات متقدمة وخوارزميات ذكية أسهمت في رفع دقة المطابقة والحد بشكل ملموس من التنبيهات الإيجابية الخاطئة. كما تم ضبط النظام وتحسين قواعد الفحص بما انعكس إيجاباً على جودة الأداء التشغيلي والتزام البنك بالمعايير الدولية.

وخلال العام، تم تعزيز رقابة الامتثال للعقوبات لتشمل المطابقة الفورية لحالات ويستيرن يونيون الصادرة عبر التطبيق البنكي، ومطابقة أسماء العملاء المعارضين الذين يقومون بالإيداع في حسابات عملاء البنك، إضافة إلى مطابقة أطراف شيكات الكاونتر ذات العلاقة، الأمر الذي أسهم في الحد من المخاطر قبل تنفيذ العمليات.

وفي إطار تعزيز النهج القائم على المخاطر، أُعيد تقييم مخاطر الدول وربط نتائج التقييم بأنظمة المراقبة الفورية للحالات، بما يضمن توافق مستوى العناية الواجبة مع درجة المخاطر وبما ينسجم مع المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات العالمية.



كما تم توسيع نطاق العناية الواجبة على العمليات عالية المخاطر ليشمل نماذج رقابية متقدمة، مثل تتبع السفن والرحلات البحرية، وتعزيز رقابة عمليات التجارة ورصد أنماط غسل الأموال المرتبطة بالتجارة الخارجية، بما أسهم في رفع فعالية الكشف الاستباقي للمخاطر المعقدة والمتغيرة.

وعلى صعيد بناء ثقافة الامتثال، نفذ القسم خلال عام 2025 برامج تدريبية لموظفي البنك عبر منصة «سلام» حول متطلبات العقوبات الدولية، شملت الأنظمة الرقابية، مؤشرات المخاطر، مسؤوليات الموظفين وآليات الإبلاغ، مما عزز الوعي المؤسسي ورفع جاهزية التعامل مع العمليات عالية المخاطر.

أما على مستوى فرع بنك الاتحاد في العراق، فقد شملت الإنجازات تنفيذ العناية الواجبة على الحوالات الصادرة ضمن عمليات مزاد بيع العملة (K2)، وتحديث نظام مطابقة الأسماء، وتدريب الكوادر المعنية على استخدامه بكفاءة. كما نُفذت زيارات دورية للتأكد من سلامة سير العمل والالتزام بتطبيق العقوبات الاقتصادية وفق السياسات المعتمدة، إضافة إلى إجراء مسح يومي شامل لأسماء عملاء الفرع ومقارنتها مع قوائم العقوبات العالمية، بما يسهم في حماية البنك من مخاطر الامتثال عالية الحساسية.

الامتثال الرقابي

تم إدخال تحسينات على نظام الامتثال الرقابي فيما يخص تطوير منظومة التقارير والفحوصات، بما يعزز تقييم وضبط الجودة على النظام، ويسهم في رفع كفاءة الرقابة التشغيلية ودقة المعلومات المستخرجة.

إدارة شكاوى العملاء

في عام 2025، حافظ البنك على أداء قوي في معالجة شكاوى العملاء، حيث تم التعامل مع غالبية الشكاوى ضمن الجداول الزمنية المقررة، مع اتخاذ خطوات لمعالجة الأسباب الجذرية لضمان عدم تكرارها. وقد شملت هذه الإجراءات ما يلي:

- نهج ذكي ومبتكر لحلّ المشكلات.
- نهج تعليمي لعملائنا لفهم منتجاتنا وإجراءاتها.
- نهج تطويري مرتبط بالإجراءات والسياسات لتفادي تكرار الشكاوى.
- نهج تطويري مرتبط بالتطبيقات البنكية.

أما على مستوى فرع بنك الاتحاد في العراق، فقد تم تأسيس قنوات وأنظمة لمعالجة الشكاوى والاحتفاظ بالوثائق وفق تعليمات الجهات الرقابية، مع متابعة دورية لضمان الامتثال والرد ضمن الأطر الزمنية المحددة.

إجراءات استقبال العملاء الجدد

حرص البنك على تعزيز الامتثال وأفضل الممارسات في عملية قبول العملاء من خلال تحديث سياسات وإجراءات فتح الحسابات، بما يسرّع الإجراءات ويحسن تجربة العملاء دون المساس بالامتثال التنظيمي.

وعلى صعيد تحسين سير العمليات، أصبح بالإمكان إضافة مفوضين على حسابات الشركات دون الحاجة لتحديث الحساب بالكامل، مع أتمتة العملية لضمان مرورها بكافة إجراءات التدقيق والموافقات بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر، ما يعزز كفاءة سير العمل وجودة الخدمة. كما تم تمكين المخولين في الفروع من الموافقة على تحديثات بيانات فئة محددة من العملاء عالية المخاطر وفق شروط محددة، دون إحالتها إلى قسم الامتثال، بما يُفعل دور خط الدفاع الأول في البنك.

وفي إطار تعزيز ثقافة الامتثال والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عُقدت برامج تدريبية متكاملة للموظفين في فرعي الأردن والعراق، مما ساهم في رفع جودة الحسابات المقبولة وتحسين سرعة التعامل مع العملاء.

أما على مستوى فرع بنك الاتحاد في العراق، فقد تم أتمتة سير عمل فتح الحسابات وتحديث البيانات بما يتوافق مع المعايير التنظيمية، ما يعزز كفاءة إجراءات الموافقات من إدارة الامتثال.

بناء ثقافة الامتثال

عمل البنك خلال عام 2025 على تعزيز برامج التدريب والتطوير المهني، لرفع مستوى المعرفة والقدرة على إدارة المخاطر التشغيلية والامتثال التنظيمي، حيث خضع الموظفون لتدريب مكثف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، العقوبات الدولية، الامتثال الرقابي ومتطلبات FATCA عبر منصة «سلام»، مع اجتياز امتحانات نهاية الدورة لضمان التطبيق العملي للمحتوى.

كما أنشئت دورات متخصصة لموظفي البنك حول صافرة الإبلاغ، ميثاق السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل، وتعليمات حماية المستهلك المالي، لتعزيز ثقافة الامتثال وتطبيق أفضل الممارسات في العمل اليومي.



وبالتوازي، حصل عدد من موظفي دائرة الامتثال على شهادات دولية متخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية، كما نال موظفون من دوائر مختلفة شهادات عالمية معترف بها مثل CAMS و CCM لتعزيز الخبرات العملية والقدرة على إدارة المخاطر بكفاءة أعلى.

أما في فرع بنك الاتحاد في العراق، فقد تم تدريب الموظفين على استخدام نظام الامتثال الرقابي لدعم تطبيق أفضل الممارسات في تطوير منظومة التقارير والفحوصات وضبط الجودة، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء التشغيلي.

استطلاع رأي لموظفي بنك الاتحاد

حرصت دائرة الامتثال خلال عام 2025 على تعزيز ثقافة الامتثال عبر رسائل توعوية دورية لجميع الموظفين. في نهاية العام، تم إجراء استطلاع رأي للتأكد من نشر الثقافة وقياس وعي الموظفين بالإجراءات والممارسات الصحيحة والخاطئة، حيث أظهرت النتائج الالتزام بثقافة الامتثال بنسبة تفوق 96.27%.

وتوزعت النتائج الرئيسية كما يلي:

- 97.94% من الموظفين موافقون أو يوافقون بشدة على أن بنك الاتحاد ملتزم بتطبيق تعليمات الجهات الرقابية.
- 97.12% يرون أن دائرة الامتثال تحمي البنك من المخالفات التنظيمية.
- 93.97% يؤكدون أن قيم بنك الاتحاد تعكس ثقافة الامتثال بين الموظفين.
- 95.20% يوافقون على أن الرسائل التوعوية الدورية تعزز ثقافة الامتثال لديهم.
- 97.12% يشعرون بأن لديهم الوعي الكافي لإطلاق صافرة التبليغ عن أي ممارسات خاطئة عبر خط الإبلاغ.

شهادة ISO 37301 الخاصة بنظام إدارة الامتثال

حصل بنك الاتحاد على شهادة ISO 37301 لنظام إدارة الامتثال، ليصبح أول بنك في الأردن ينال هذا الاعتماد الدولي، في خطوة تعكس التزامه بتعزيز ثقافة الامتثال وترسيخ أعلى معايير النزاهة والحوكمة.

وتؤكد الشهادة، الصادرة عن فريق خبراء TQCSI المعتمد من JAS-ANZ و ANAB، قدرة البنك على تطوير إطار متكامل لإدارة الامتثال يعتمد على الحوكمة الفاعلة، وتقييم المخاطر، وتوثيق السياسات والإجراءات، إلى جانب التدريب والتوعية المستمرة للموظفين، وتعزيز آليات المراقبة والتحسين المستمر لضمان الالتزام بالمعايير العالمية.

الاستدامة والمناخ

التزامنا بالاستدامة واضح في خطتنا الانتقالية التي تضمن توافق تدفقاتنا المالية مع أهداف اتفاقية باريس، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ندمج الاستدامة في جميع أعمالنا، من التمويل وإدارة المخاطر إلى الابتكار والتفاعل مع شركائنا. وعن طريق الحوكمة القوية، والشفافية، وبناء القدرات، نشكل مستقبلاً مستداماً مالياً.

البيانات المناخية والانبعاثات والمنهجية

أجرى بنك الاتحاد تقييماً كاملاً للانبعاثات ضمن النطاقين 1 و 2، يشمل جميع مركبات ومولدات ومرافق البنك. تم جمع والتحقق من بيانات استهلاك الوقود والطاقة على مستوى الأصول في جميع الفروع، بما يتوافق مع معايير بروتوكول الغازات الدفيئة ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS S2.

أما بالنسبة للانبعاثات التشغيلية ضمن النطاق 3، فقد طوّر البنك هيكلية لجرد البيانات المتعلقة بهذه الانبعاثات عبر جميع فئاتها الأربع عشرة، مع قياس كامل لبعض الفئات، وعلى سبيل المثال لا الحصر: فئة سفر العمل داخل المملكة وخارجها، وفئة السلع والخدمات المشتراة، وفئة تنقل الموظفين، بحيث تم إنشاء حاسبة داخلية لتوحيد منهجية الاحتساب وضمان اتساق القياس عبر جميع شركات والجهات التابعة لبنك الاتحاد، لتكون قاعدة لتغطية الانبعاثات التشغيلية للنطاق 3 بالكامل خلال 2025-2026، بما يُمكن من ربط النتائج بعملية اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة ودقة.

فيما يتعلق بالانبعاثات الممولة (الفئة 15)، قام البنك بتطوير وتحسين منهجية القياس بما يتجاوز تقديرات القطاع والدولة، مع رفع جودة البيانات لمحاظ العقارات التجارية، والتمويل العقاري، وتمويل المركبات، محققاً تصنيف 3A/4 وفق مقياس جودة البيانات الصادر عن Partnership for Carbon Accounting Financials PCAF. كما تم تطوير حاسبة متقدمة لهذه الفئة وفق منهجيات PCAF وبروتوكول غازات الدفيئة (GHG Protocol)، بما يتيح قياس شدة الانبعاثات بدقة أعلى على مستوى محفظة القروض. وشمل القياس كامل محفظة القروض التجارية، إضافة إلى محفظة الاستثمارات لدى البنك، بما في ذلك أدوات الدين الحكومية، على أن يتم الإفصاح عن النتائج بشكل تفصيلي ضمن تقرير المناخ القادم 2025.



على مستوى مجموعة بنك الاتحاد كاملة، تم تصميم نهج تكاملي لتوحيد بيانات الانبعاثات ليشمل بنك الاتحاد في الأردن والعراق، البنك الاستثماري، وبنك صفوة الإسلامي، بالإضافة للشركات التابعة بما فيها شركة الاتحاد للوساطة المالية وشركة الاتحاد للتأجير التمويلي، لضمان جمع البيانات بشكل متسق استعداداً لتقارير المجموعة لعام 2026.

المخاطر المناخية وتحليل السيناريوهات واختبارات الضغط

أجرى البنك تقييماً لأهمية المخاطر المناخية خلال العام، مع استخدام بيانات ونماذج محدثة. تم تقييم المخاطر الفيزيائية قصيرة الأجل وثلاثة مسارات انتقالية حتى 2030 (الانتقال المتأخر، المساهمات الوطنية المحددة، صافي انبعاثات صفر بحلول 2050). كما أُجريت أربعة اختبارات ضغط تتوافق مع معايير شبكة تخضير النظام المالي العالمية (NGFS) على محفظة النصف الثاني من 2025، شملت المخاطر الفيزيائية والانتقالية، لتكون جزءاً من خارطة طريق دمج المخاطر المناخية وتطبيقها في عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) في المستقبل على مستوى المجموعة.

التقارير والإفصاح

في النصف الأول من عام 2025، أصدر بنك الاتحاد تقريرين رئيسيين في الاستدامة عن عام 2024: تقرير الاستدامة الرابع، وأول تقرير مناخي متوافق مع IFRS S2، ما يمثل الأول من نوعه على المستوى الوطني في الأردن، وواحد من الأوائل على مستوى المنطقة. هذه التقارير عززت الشفافية حول حوكمة المناخ وإدارة المخاطر والاستراتيجية والمؤشرات، ومكنت البنك من تعزيز موقعه الريادي في الإفصاح المناخي.

الحوكمة والسياسات وتكامل المجموعة

حصل البنك على موافقة مجلس الإدارة على سياسة الاستدامة، ما يدمج الاستدامة رسمياً ضمن إطار الحوكمة. وتم إدراج اعتبارات الاستدامة والمخاطر المناخية في السياسات الرئيسية للبنك. كما تم تعزيز دمج الاستدامة ضمن استراتيجيات المجموعة، بما يشمل العمليات في العراق وبنك صفوة الإسلامي والبنك الاستثماري والشركات التابعة، استعداداً للتوافق مع معايير IFRS على مستوى المجموعة في 2026. كما تم إعداد وثائق إرشادية داخلية لدعم عملية التنفيذ، شملت تقييم الأهمية، واختبارات الضغط المناخي، والانبعاثات الممولة، وسلوك الموردين، والتمويل المستدام.

بناء القدرات الداخلية

وسع البنك برامج بناء القدرات في مجال الاستدامة عبر التدريب الداخلي، والبرامج بقيادة خبراء، والدعم الاستشاري المستمر. شملت التدريبات التمويل المستدام، أساسيات المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، بيانات المناخ، تحليل السيناريوهات، وتطوير المنتجات، مع استمرار الدعم الاستشاري عبر جميع الوظائف التشغيلية والإدارية والمالية.

الشراكات الخارجية ومكانتنا في السوق

عزز البنك شراكاته مع مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية، مساهماً في حوارات السياسات وتطوير السوق، بما في ذلك الجهات التنظيمية والجمعيات الصناعية والشركاء التنويعيين. وحصل البنك على أربع جوائز دولية في الاستدامة عام 2025، بما في ذلك جائزة Euromoney لأفضل بنك في مجال المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) في الأردن، مما عزز موقعه الريادي. كما شارك البنك في العديد من الحوارات العامة والخاصة، ما زاد من تأثيره ووضوح دوره في الاستدامة والتمويل الأخضر والمستدام.

نمو التمويل المستدام وتطوير المنتجات

تجاوز البنك الهدف الذي وضعه لنفسه للنمو في مجال التمويل المستدام لعام 2025، مسجلاً أكثر من 0.291 مليار دينار أردني في نهاية العام. وتم تعزيز قياس التمويل المستدام باستخدام كل من الأرصدة القائمة والمبالغ الممنوحة. كما طور البنك وفعل عدة منتجات تمويلية مستدامة، مثل التمويل التجاري المستدام، وتمويل النقل المستدام، والتأجير المستدام، ومنتجات إدارة الثروات المستدامة، وأدوات استشارية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأول حاسبة كربون رقمية في الأردن، ما دعم زيادة الطلب ونمو نشاط التمويل الأخضر.

المشتريات والتشغيل المستدام

تم دمج الاستدامة ضمن القرارات التشغيلية والمشتريات في جميع الوظائف، بما يشمل المرافق والهندسة والإدارة والمشتريات. شملت المبادرات الرئيسية شهادات المباني الخضراء، وأنظمة مراقبة الطاقة، وتدقيق المياه، وتحسين جودة بيانات النطاق 3 التشغيلية. كما تم تحسين ممارسات الموردين من خلال الانتقال إلى مواد أكثر استدامة، بما يتوافق مع مسارات خفض الانبعاثات التشغيلية.

تم إعداد هذا الملخص لأغراض التقرير السنوي، مع توفر التفاصيل والمنهجيات الكاملة في أحدث تقارير الاستدامة والمناخ للبنك، وسيتم إدراج جميع الإفصاحات لعام 2025 في تقارير الاستدامة والمناخ القادمة في شهر حزيران من عام 2026.



المسؤولية الاجتماعية

بصمة الاتحاد - برنامج بنك الاتحاد للمسؤولية المجتمعية

في بنك الاتحاد، نعمل من أجل عملائنا ومجتمعنا، ونسعى باستمرار إلى مساعدة من حولنا على الازدهار سواء من خلال دعم الجيل القادم من القادة ورواد الأعمال، أو دعم المشهد الفني والثقافي الذي يميز الأردن، أو الاستثمار بالمهارات والتعليم لمساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم.

خلال العام الماضي، بحثنا أفضل ممارسات التنمية المستدامة المحلية والدولية، وحددنا الفرص والتحديات وأهم الإنجازات، سمعنا من موظفينا وعملائنا وشركائنا، ثم أطلقنا هوية جديدة لبرنامج المسؤولية المجتمعية الخاص بنا تحت اسم "بصمة الاتحاد"، وتمكّننا من تحديد ركائز المسؤولية المجتمعية الجديدة التي تتماشى مع احتياجات مجتمعنا والتي تشمل تمكين الأفراد، إثراء المجتمعات، وحماية الكوكب.

1. نمكّن الأفراد

شغفنا نحو التعلم المستمر والشمول المالي يدفعنا دائماً إلى تقديم كل وسائل المعرفة والتعليم اللازمة لتمكين أجيال المستقبل وجعلهم قادرين على تشكيل مستقبل أفضل لهم ولمن حولهم. ومن ضمن جهودنا المستمرة لتمكين الأفراد، أطلقنا عدة مبادرات تشمل، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:

التعليم لتمكين الجيل القادم

نلتزم في بنك الاتحاد التزاماً قوياً ببناء مستقبل مشرق للجيل القادم، خاصة في مجال التعليم وتسهيل الوصول إلى المعرفة. ركّزت مبادراتنا في عام 2025 على تحقيق المساواة في مجال التعليم من خلال مبادرات تشمل ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- **برامج المنح الدراسية في الأردن وفلسطين:** قدمنا 31 منحة دراسية للطلاب المتفوقين من الأردن وفلسطين، مما سهّل وصولهم إلى التعليم العالي ومكّنهم من السعي لتحقيق أهدافهم المهنية.
- **دعم التعلم المسموع:** واصلنا دعم مشروع "رنين للقصص المسموعة"، وهو مشروع مبتكر يهدف للتشجيع على القراءة وتعزيز الوعي بأهمية الكتب المسموعة من خلال آليات تعليمية غير تقليدية. من خلال هذا المشروع، قمنا بتدريب 23 معلمة، وتنفيذ 10 جلسات شارك فيها 220 طالباً وطالبة في مناطق عيرا، ويرقا، وسحاب.
- **دعم مدرسة البوبيل:** خلال عام 2025، قمنا برعاية سكن الطالبات في مدرسة البوبيل، والذي تم افتتاحه بعد استكمال أعمال التجديد الشامل التي بدأت في نهاية العام السابق. وأسهمت هذه الرعاية في توفير بيئة معيشية آمنة ومحفزة للطالبات المقيمات، بما يدعم أداهن الأكاديمي ورفاهيتهن. وشملت أعمال التجديد تحسينات جوهرية في البنية التحتية للسكن، بما في ذلك تطوير أنظمة الكهرباء، وإجراء ترميمات هيكلية لضمان استدامة المبنى على المدى الطويل، إلى جانب تحديث المرافق العامة بما يحقق أعلى معايير الراحة والسلامة للطالبات.
- **التعاون الاستراتيجي مع مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية:** حققت شراكتنا مع المؤسسة تأثيراً كبيراً من خلال مشروعين تعليميين: مبادرة "مدرستي": واصلنا دعمنا لبرنامج الأندية الطلابية "مساحتي". يركز البرنامج على جوانب متعددة تتضمن خلق المساحات الآمنة والإبداعية، وبناء قدرات المعلمين، وإنشاء الأندية الطلابية للمساهمة في دمج المهارات الحياتية والأنشطة اللامنهجية ضمن المناهج الدراسية، وبالتالي إثراء التجربة التعليمية لطالبة المدارس الحكومية. تعمل مبادرة مدرستي في المدارس الحكومية في مختلف أنحاء المملكة، مستهدفة جميع عناصر العملية التعليمية بما في ذلك الطلبة والمعلمون والمدارس. وقد استفاد 69 معلماً ومعلمة من برنامج "افتخر بكوني معلّم" في مدرستين هما: مدرسة المصطبة الثانوية للبنين، ومدرسة العبدلية الأساسية المختلطة. كما استفاد 100 طالب وطالبة من نوادي الطلبة في المدرستين نفسهما.
- **صندوق الأمان لمستقبل الأيتام:** قمنا بدعم 11 من الشباب والشابات الأيتام، حيث تم تغطية المصروف الشهري لأربعة مستفيدين، وتغطية السكن لاثنتين منهم، إضافةً إلى دعم برامج التدريب وبناء القدرات لمستفيدين آخرين. وقد أسهم هذا الدعم في تعزيز استقلاليتهم وتمكينهم بالمهارات اللازمة لبناء مستقبلهم والسير بثقة نحو النجاح، حيث تخرج من بينهم 4 مستفيدين هذا العام 2025.



تعزيز الثقافة المالية لمستقبل أكثر استقراراً

- **برنامج رايز للثقافة المالية:** حقق برنامجنا الرئيسي للثقافة المالية تحت اسم أكاديمية "رايز" نجاحات كبيرة، حيث استفاد منه 120 شخصاً خلال العام، من خلال إقامة 4 دورات تدريبية وورش عمل شاملة لتزويدهم بالمهارات المالية الضرورية.
- **جولت الثقافة المالية "Money Talks":** حققت مشاركتنا السنوية في أسبوع المال العالمي نجاحاً كبيراً، حيث أجرينا جولات لنشر الثقافة المالية استهدفنا خلالها 7 مدارس خاصة، واستفاد منها 654 طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية. وقد تضمنت هذه الجولات رؤى وأفكاراً مالية أساسية تهدف إلى تجهيز الطلبة لمستقبل مالي مشرق.
- **الشراكة مع مؤسسة وصل للتوعية والتثقيف:** تمكّنّا من خلال التعاون مع برنامج "شبكة وابتكر" الذي تنظمه مؤسسة وصل، من تقديم الدعم لـ 20 شاباً وشابة من العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و28 عاماً. وقد ساهمت هذه المبادرة في تعزيز الإبداع والابتكار لدى هؤلاء الشباب، وتنتج عنها تبني حاضنات أعمال محلية لـ 7 أفكار لمشاريع ريادية.
- **تأهيل السيدات لسوق العمل:** بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن، واصلنا التزامنا بدعم 18 سيدة حرفية انضممن إلى برنامج تمكين المرأة التابع لمؤسسة نهر الأردن بالشراكة مع شركة أيكيا؛ حيث يهدف البرنامج إلى مساعدة المشاركات في الحصول على التدريبات المختلفة لتطوير مهاراتهم في مجال الحرف اليدوية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لهن ضمن هذا المشروع. زوّدت هذه المبادرة السيدات بالمهارات والتدريب العملي اللازم لسوق العمل، وبالتالي ساهمت في تعزيز استقلاليتهن وتمكينهن اقتصادياً.
- **الأدوات الإلكترونية للتثقيف المالي:** في عام 2025، قمنا بتوسيع نطاق نشر الوعي المالي عبر قنواتنا الرقمية من خلال مدونتنا المالية والبودكاست العربي للتثقيف المالي "مالي ومالك". سجلت المدونة أكثر من 202,000 قراءة خلال العام، بينما حصدت بودكاست "مالي ومالك" أكثر من 1.5 مليون استماع ومشاهدة عبر منصات الصوت ويوتيوب. وتعكس هذه الأرقام التفاعل الكبير مع الموسم الثالث الجديد، إلى جانب استمرار الاهتمام بالمواسم السابقة، مما يعكس التزامنا بجعل المعرفة المالية في متناول الجميع.

2. نُثري المجتمعات

نهتم بالمبادرات المجتمعية والخيرية التي تساهم في ازدهار وتنمية المجتمع، كما ندعم الفنون والثقافة، ونحافظ على تراثنا، ونشجّع الإبداع بكل أشكاله. أهم المبادرات التي قمنا برعايتها تشمل، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:

مبادراتنا المجتمعية

- **مبادرة باص السعادة:** واصلنا خلال شهر رمضان تنفيذ مبادراتنا السنوية باص السعادة، التي ساهمت في رسم الابتسامة على وجوه أكثر من 1,061 شخصاً في 3 محافظات. حمل الباص في كل جولة انطلق بها متطوعون من البنك ومفاجآت متنوعة، وانتقل بين عدد من المناطق الأقل حظاً لإدخال البهجة إلى قلوب الناس خلال الشهر الفضيل.
- **إمساكية رمضان بلغة برايل:** لطالما ارتبط شهر رمضان بممارسات تعتمد على الرؤية، مثل مراقبة الهلال ومتابعة أوقات الصلاة من خلال الجداول المطبوعة، مما يشكل تحدياً للمكفوفين في أداء الشعائر الدينية باستقلالية. استمرراً لالتزامنا بالدمج المجتمعي وتعزيز الشمولية، أطلقنا، وبالشراكة مع VML الأردن، إمساكية رمضان للمكفوفين بلغة برايل، وهي المبادرة التي حصلت في العام الماضي على جائزة D&AD Pencil العالمية، كأول فوز من نوعه في الأردن.

شراكتنا المجتمعية

- **دعم السياحة المستدامة وتنمية المجتمع:** استمرار رعايتنا لمبادرة إعادة تأهيل المسار السياحي من سد الملك طلال إلى منطقة رميمين، بالشراكة مع جمعية درب الأردن، دليل على التزامنا بالتنمية المجتمعية المستدامة، ودعمنا للمجتمعات المحلية ضمن هذه المناطق.
- **شراكتنا الاستراتيجية مع مؤسسة ومركز الحسين للسرطان:** واصلنا تقديم دعمنا للمؤسسة والمركز من خلال رعاية عدة مبادرات استراتيجية، مثل مبادرة "اركض من أجل الحياة" ومبادرة "Go Green"، إلى جانب رعاية عدد من البرامج التثقيفية التي تنظمها أكاديمية التعليم والتدريب التابعة للمركز، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الأنشطة نحو 40 ألف شخص.
- **الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسة تضامن:** جددنا شراكتنا مع مؤسسة تضامن، التي تعمل على تنظيم الحالات الإنسانية والمجتمعية من خلال التحقق من أحقيتها وإتاحتها على منصة إلكترونية واحدة عبر تطبيق على الهواتف المحمولة، ليساعد الجهات المانحة على تقديم الدعم بسهولة.
- **شراكتنا مع جمعية العون الطبي للفلسطينيين:** جددنا شراكتنا من خلال دعم عيادات الأنف والأذن والحنجرة في المخيمات، حيث تمكنا من تقديم الرعاية الطبية لأكثر من 5,000 مريض، وتركيب أكثر من 200 جهاز سمع، وإجراء عملية زرع قوقعة أذن لطفل واحد. كما تم تحديد 62 حالة بحاجة إلى تدخلات جراحية، وتمت تغطية عملياتهم بمشاركة جراحين متخصصين. ساهم دعمنا في تعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، واستعادة القدرة على التواصل وجودة الحياة للعديد من الأسر.



- **شراكتنا الاستراتيجية مع جمعية مؤسسة الملاذ للرعاية التلطيفية:** للعام الثالث على التوالي، جددنا شراكتنا مع جمعية مؤسسة الملاذ للرعاية التلطيفية، التي تقدم الرعاية التلطيفية الطبية والنفسية لمرضى السرطان والأمراض المستعصية، وتساند عائلاتهم خلال أصعب المراحل. وجاء دعم البنك للجمعية من خلال تمويل 101 زيارة مجانية لـ 6 مرضى سرطان من مختلف مناطق عمان، مساهمين بذلك في تقديم الرعاية اللازمة وتحسين جودة حياتهم.
 - **دعمنا الصحي:** في إطار التزامنا بدعم القطاع الصحي، واصلنا مبادراتنا الإنسانية من خلال تقديم الدعم لمؤسسات عدة تعمل على تحسين حياة الأطفال المرضى. فقد دعمنا شركة أطفالنا للتغطية الطبية من خلال تغطية تكاليف علاج طفلين يواجهان تحديات صحية، دعماً لرسالتها في توفير الرعاية الطبية للأطفال المحتاجين. كما جددنا دعمنا لجمعية فتافيت السكر الخيرية عبر توفير مضخات الأنسولين لـ 3 أطفال مصابين بداء السكري من النوع الأول، ما أسهم بشكل مباشر في استقرار حالتهم الصحية وضمان حياة أكثر أماناً واستقراراً. بالإضافة إلى ذلك، قدمنا دعمنا لجمعية الحياة الخيرية لإجراء عمليات قلب مفتوح لـ 3 أطفال، مما ساهم في إنقاذ حياتهم وتحسين فرصهم في عيش حياة صحية سليمة.
 - **دعمنا لتكية أم علي:** قمنا بتجديد دعمنا لتكية أم علي من خلال كفالة 7 أسر بطرود غذائية شهرية، استفاد منها 46 فرداً، حيث تم توزيع إجمالي 84 طرداً غذائياً على مدار فترة الكفالة السنوية البالغة 12 شهراً.
 - **شراكتنا الاستراتيجية مع جمعية قرى الأطفال SOS الأردن:** استمرراً لشراكتنا الاستراتيجية مع جمعية قرى الأطفال SOS الأردن، قدمنا دعماً لإعالة عائلة مكونة من 7 أفراد، في إطار شراكة تهدف إلى توفير بيئة آمنة ومستقرة تضمن للأطفال التعليم الكامل، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، بما يعزز سلامتهم ويساهم في نموهم المتوازن.
 - **شراكتنا الاستراتيجية مع وقف ثريد:** بدأنا شراكتنا مع وقف ثريد، المؤسسة الخيرية التي تدير أكبر برنامج إطفام دائم في المملكة، من خلال رعاية برنامج الوجبات الأسبوعية. وبموجب هذه الشراكة، تم تقديم 1,000 وجبة أسبوعياً، بإجمالي 44,000 وجبة صحية ومتوازنة على مدار العام، قُدمت لمستحقيها في مساحة مفتوحة ومتاحة للجميع، مع الالتزام بأعلى معايير التكافل الاجتماعي دون أي تمييز. كما شارك عدد كبير من موظفينا وموظفاتنا وعملائنا في تجهيز الوجبات وتوزيعها، مساهمين بذلك في تعزيز روح المشاركة المجتمعية.
 - **الفنون والثقافة:** واصلنا دعم قطاع الفنون والثقافة من خلال رعاية مجموعة من المبادرات الموسيقية والفنية والتراثية، بهدف الإسهام في تعزيز الهوية المجتمعية. وشمل ذلك رعاية جوقة موزايكا في حفل "أغاني المسلسلات"، إلى جانب دعم حفل الكوميديان الفلسطيني علاء أبو دياب، مساهمين بذلك في تعزيز فنون الأداء المعاصرة والمنصات الإبداعية البديلة.
- كما وسعنا نطاق دعمنا الثقافي عبر رعاية فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية من خلال حفل "يا صاحب الطير وأشير"، الذي يهدف إلى إحياء العروض الفنية والرقصات الشعبية الفلسطينية. إضافةً إلى ذلك، قدمنا دعماً لمشروع "Cinema Days" الذي تنظمه Palestine FilmLab، بهدف دعم السينما كأداة للتعبير الثقافي وتعزيز حضور المهنيين الفلسطينيين ضمن المشهد السينمائي العالمي.
- وضمن شراكتنا الاستراتيجية مع شركة تنمية العقول اليافعة للفعاليات الثقافية والترفيهية، استضيفنا مهرجان ألوان للأطفال 2025 للمرة الثالثة على التوالي، والذي يقدم أنشطة وفعاليات وعروض احترافية للأطفال بمشاركة فرق وفنانين دوليين، إلى جانب رعاية حفل الفنانة الفلسطينية ناي البرغوثي.
- كما شمل دعمنا للتراث رعاية حفل اليوبيل الماسي لنادي الجيل الحديث، الذي تضمن فقرات فنية ورقصات شعبية تعكس التراث الشرقي وتبرز ثرائه الفني.

3. نحمي كوكبنا

- نهتم بالبيئة، نشجع الاستدامة، ونعمل لإيجاد حلول مبتكرة تساهم في حماية البيئة. أحرزنا في عام 2025 تقدماً كبيراً في هذا المجال من خلال مبادرات تشمل، ولكن لا تقتصر على، ما يلي:
- **الشراكة الاستراتيجية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف):** جددنا شراكتنا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) للسنة الثالثة على التوالي، دعماً لجهود التصدي لتحديات تغير المناخ وتمكين الشباب في الأردن. وتندرج هذه الشراكة ضمن برنامج "صون" الذي تنفذه اليونيسف، ويهدف إلى دعم العمل المناخي الذي يقوده الشباب. وفي إطار هذه الشراكة، وبالتعاون مع اليونيسف ومركز تطوير الأعمال (BDC)، قمنا بدعم تنظيم معرض الوظائف الخضراء لربط الشباب بفرص عمل في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والعمل المناخي. شهد المعرض حضور 1,285 مشاركاً ومشاركة، بمشاركة 40 شركة، حيث تم توفير 360 فرصة عمل وتدريب. كما تم اختيار 4 من السفراء الشباب للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي (COP30) ضمن الوفد الأردني، لتسليط الضوء على مخاوف وطموحات الشباب الأردني.
 - **مبادرة "بلاستيكا" لإعادة التدوير:** وسعنا نطاق مشروع "بلاستيكا" في عام 2025، حيث قمنا بتحويل أكثر من 20 ألف بطاقة منتهية الصلاحية إلى قطع فنية ومجوهرات، على أيدي 25 سيدة من السيدات الأقل حظاً، مما ساهم في تمكينهن مالياً واقتصادياً. كما قمنا بتوسيع المبادرة لتشمل إعادة تدوير اللوحات الإعلانية المصنوعة من مادة Flex وتحويلها إلى دفاتر وحقائب بتصاميم فريدة. نؤمن بأن لكل مادة حياة ثانية يمكن استغلالها بشكل صحيح إذا تم التعامل معها بالشكل المناسب.



- **التصميم المستدام:** قمنا برعاية النسخة الثالثة عشر من جائزة "i-sustain" للتصميم المستدام والتي شارك فيها 79 طالباً وطالبة من جامعات مختلفة في الأردن. سلطت الجائزة الضوء على حلول الطلبة الأكثر ابتكاراً واستدامة، والتي من شأنها المساعدة في محاربة التحديات التي تواجهها البيئة العمرانية في الأردن.
- **افتتاح غابة بنك الاتحاد:** قمنا بافتتاح غابة بنك الاتحاد بالتعاون مع وزارة الزراعة ومديرية حراج ماحص، وذلك ضمن مشروع التحريج الوطني. وقد شارك في الافتتاح عدد من الإعلاميين، وأهالي المنطقة، إلى جانب مجموعة من موظفينا، حيث قمنا بهذه المناسبة بزراعة 200 شجرة.
- **الجمعية العربية لحماية الطبيعة:** استمرراً لشراكتنا مع الجمعية ودعمنا لبرنامج القافلة الخضراء للسنة الثامنة على التوالي، قمنا بزراعة 1,000 شجرة مثمرة في مناطق الجيزة وبيادر وادي السير والأغوار الوسطى. استفاد من هذا المشروع 21 مزارعاً يعيلون 126 فرداً، وذلك على مساحة إجمالية بلغت 18 دونماً، حيث تنوّعت الأشجار المزروعة بين الزيتون واللوزيات والحمضيات. وقد ساهمت الأشجار المزروعة في إنتاج حوالي 118,000 كغم من الأوكسجين وامتصاص 21,700 كغم من ثاني أكسي الكربون.
- **مشروع الروابط الخضراء:** قدمنا دعمنا لبرنامج الروابط الخضراء، الذي يهدف إلى تعزيز الاستدامة وإدارة الموارد الطبيعية في منطقتي الأزرق والزرقاء، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ بالشراكة مع مركز تطوير الأعمال (BDC) وجمعية إدامة. يأتي هذا الدعم في إطار التزامنا بالمساهمة في بناء اقتصاد دائري ومستدام، من خلال تمكين الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة في مجالات الزراعة العضوية والطاقة المتجددة وإدارة المياه وريادة الأعمال الخضراء، بما يساهم في خلق فرص عمل مستدامة وتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

التطوع: جوهر التزامنا المجتمعي

ترسيخاً لثقافة التطوع كجزء أساسي من التزامنا بعمل بصفة إيجابية ومستدامة في المجتمع، قمنا بفتح باب التطوع أمام عملائنا، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في أنشطة تطوعية متنوعة، إلى جانب الفرص المتاحة لموظفينا، بهدف تعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية ودعم المبادرات المجتمعية.

وفي عام 2025، وضمن برنامج بصفة الاتحاد، خُصص 375 عميلاً وموظفاً ما مجموعه 1,117 ساعة تطوعية، أسهمت في إحداث تأثير مباشر في حياة 10,684 شخصاً عبر 57 نشاطاً تطوعياً مختلفاً تم تنظيمها في عدة محافظات أردنية، مما يعكس التزامنا المستمر بخدمة المجتمع وتعزيز التنمية المجتمعية.

المبلغ (دينار أردني)	ركائز برنامج بصفة الاتحاد
227,374	تمكين الأفراد
2,571,743	إثراء المجتمعات
52,340	حماية الكوكب
2,851,457	المجموع

التبرعات بقيمة 50 ألف دينار فما فوق	
المبلغ (دينار أردني)	اسم المؤسسة
80,000	مؤسسة الملكة رانيا
165,500	مركز الحسين للسرطان
1,896,106	جمعية البنوك في الأردن (دعم مبادرة قطاع الصحة والتعليم)
2,141,607	المجموع



مؤسسة بنك الاتحاد للثقافة والفنون

واصلت مؤسسة بنك الاتحاد خلال عام 2025 رسالتها في دعم الثقافة والفنون الأدائية محلياً وإقليمياً، من خلال مبادرات تعليمية وأدائية متكاملة، يتصدرها معهد عقان للفنون الأدائية (AIPA)، إلى جانب أذرعه الأدائية: أوركسترا حجرة عقان (ACO) وفرقة سراب للرقص المعاصر. ويعكس هذا العمل التزام المؤسسة بتطوير المواهب الشابة وتعزيز المشهد الثقافي في الأردن والمنطقة.

معهد عقان للفنون الأدائية (AIPA)

شهد معهد عقان للفنون الأدائية توسعاً ملحوظاً في برامجه التعليمية خلال عام 2025، سواء من حيث عدد الطلبة أو تنوع المناهج التي يقدمها، مع توفير المنح التعليمية لعدد من المستفيدين.

• مدرسة الموسيقى

واصلت مدرسة الموسيقى نموها التدريجي، حيث بلغ عدد طلبتها 90 طالباً وطالبة، من بينهم 6 مستفيدين من المنح الدراسية. وقدمت المدرسة 9 ورش عمل ومحاضرات، إلى جانب توسيع برامجها الأكاديمية عبر إطلاق أوركسترا الشباب، ودروس منهج سوزوكي، ومساقات موسيقى الحجرة، ودروس الغناء، إضافة إلى البرامج القائمة.

• مدرسة الرقص

بلغ عدد طلبة مدرسة الرقص 19 طالباً وطالبة، من بينهم 3 مستفيدين من المنح الدراسية. وشهد المنهاج تطوراً من خلال تقديم 13 ورشة عمل و3 دورات قصيرة، إلى جانب افتتاح صفوف جديدة ضمن البرامج المختلفة، واختتمت الفصول بعروض أدائية أتاحت للطلبة تجربة الأداء أمام الجمهور.

• مدرسة الدراما

استقبلت مدرسة الدراما 18 طالباً وطالبة، من بينهم 4 مستفيدين من المنح الدراسية، وقدمت 5 ورش عمل و4 دورات قصيرة. واستمرت المدرسة في تطوير برامجها وفتح صفوف جديدة، مع تنظيم عروض ختامية ساهمت في صقل مهارات الطلبة الأدائية.

فرقة سراب للرقص المعاصر

خلال عام 2025، قدّمت فرقة سراب للرقص المعاصر 4 عروض أدائية، بمشاركة راقصين من سوريا وفلسطين ودول أخرى من مختلف أنحاء العالم. واستقطبت هذه العروض 752 مشاهداً، مسلطة الضوء على أهمية التعاون الفني الإقليمي والدولي ودور الفنون في بناء جسور ثقافية عابرة للحدود.

أوركسترا حجرة عقان

أحيّت أوركسترا حجرة عقان 11 حفلاً موسيقياً خلال عام 2025، وصل صداها إلى 2,818 من الحضور. وشهدت الأوركسترا نمواً تدريجياً في عدد أعضائها، تُوجّه بمحطة مفصلية في شهر كانون الأول، تمثلت في حفل موسيقي ضخم شاركت فيه أوركسترا سيمفونية متكاملة من 70 موسيقياً، في إنجاز يعكس نضج التجربة وتطورها الفني.

توقعات مجلس الإدارة للسنة القادمة

يتطلع مجلس الإدارة إلى عام قادم يركز على تعظيم أثر الاندماج وترسيخ مكانة البنك الموحد كإحدى أقوى المؤسسات المصرفية في المملكة. وفي ضوء اكتمال الصفقة الاستراتيجية مع البنك الاستثماري، يتوقع المجلس أن يشهد العام المقبل مرحلة تحول نوعي على صعيد الأداء المالي والتشغيلي وتعزيز القيمة للمساهمين.

ويرتكز توجه المجلس على المحاور التالية:

أولاً: تعظيم عوائد الاندماج

استكمال مراحل التكامل بما يحقق وفورات الحجم، ويعزز الكفاءة التشغيلية، ويُحسن هيكل التكاليف، مع توحيد الهوية المؤسسية وتجربة العملاء تحت مظلة بنك الاتحاد.

ثانياً: نمو متوازن ومستدام

استهداف نمو مدروس في محفظة التسهيلات والودائع، مع الحفاظ على جودة الأصول وتعزيز إدارة المخاطر، بما يضمن تحقيق عوائد مستقرة ومستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية.



ثالثاً: تعزيز التحول الرقمي والابتكار

مواصلة الاستثمار في البنية التحتية التقنية والأنظمة الرقمية لتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وأماناً ومرونة، وتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات مختلف الشرائح، من الأفراد إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى.

رابعاً: دعم الاقتصاد الوطني والشمول المالي

الاستمرار في لعب دور فاعل في تمويل القطاعات الحيوية ودعم رواد الأعمال والمشاريع الإنتاجية، انسجاماً مع توجهات البنك المركزي الأردني نحو تعزيز متانة القطاع المصرفي وتوسيع قاعدة الشمول المالي.

خامساً: ترسيخ الحوكمة والاستدامة

تعزيز ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام، وتوسيع مبادرات الاستدامة والمسؤولية المجتمعية بما يعكس التزام البنك طويل الأمد تجاه المجتمع والبيئة.

ويؤكد مجلس الإدارة ثقته بقدرة الإدارة التنفيذية وكوادر البنك على تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة بكفاءة، مستندين إلى قاعدة رأسمالية قوية، وفريق عمل متمرس، وثقافة مؤسسية تضع العميل في صميم أولوياتها، بما يمهد لعام يعزز النمو ويكرّس مكانة البنك كقصة نجاح مصرفية أردنية رائدة.



تحليل المركز المالي

ونائج الأعمال لعام 2025



أولاً: المركز المالي لعام 2025

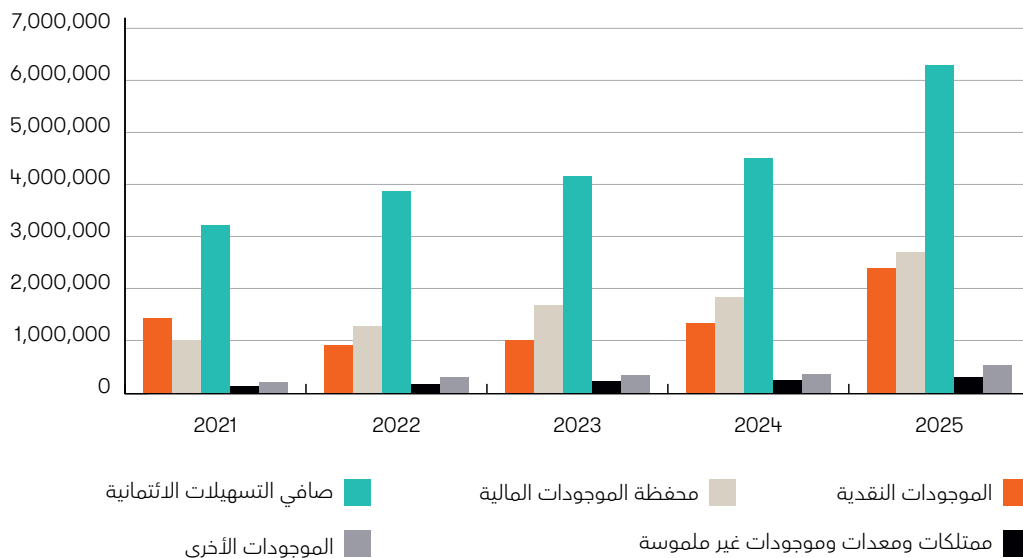
إجمالي الموجودات

ارتفع إجمالي الموجودات في نهاية عام 2025 ليصل إلى (12.46) مليار دينار وبزيادة (4.1) مليار دينار أي ما نسبته (49.2%) عن العام 2024. هذا وقد سجل معدل النمو السنوي لإجمالي الموجودات للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (14.7%)، كما سجل معدل العائد عليها (0.8%) مقارنة مع (0.7%) في نهاية عام 2024.

ويوضح الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (2021 – 2025):

البيان	2021	2022	2023	2024	2025	نسبة التغير 2024-2025
الموجودات النقدية	1,484,678	983,163	1,122,232	1,418,196	2,613,192	84.3%
محفظة الموجودات المالية	1,161,552	1,405,491	1,726,702	1,994,229	2,781,448	39.5%
صافي التسهيلات الائتمانية	3,351,124	3,991,119	4,244,911	4,553,853	6,400,855	40.6%
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	93,877	95,410	104,744	117,095	159,524	36.2%
الموجودات الأخرى	171,290	215,708	221,430	267,634	504,047	88.3%
مجموع الموجودات	6,262,521	6,690,891	7,420,019	8,351,007	12,459,066	49.2%

(للقرب ألف دينار)



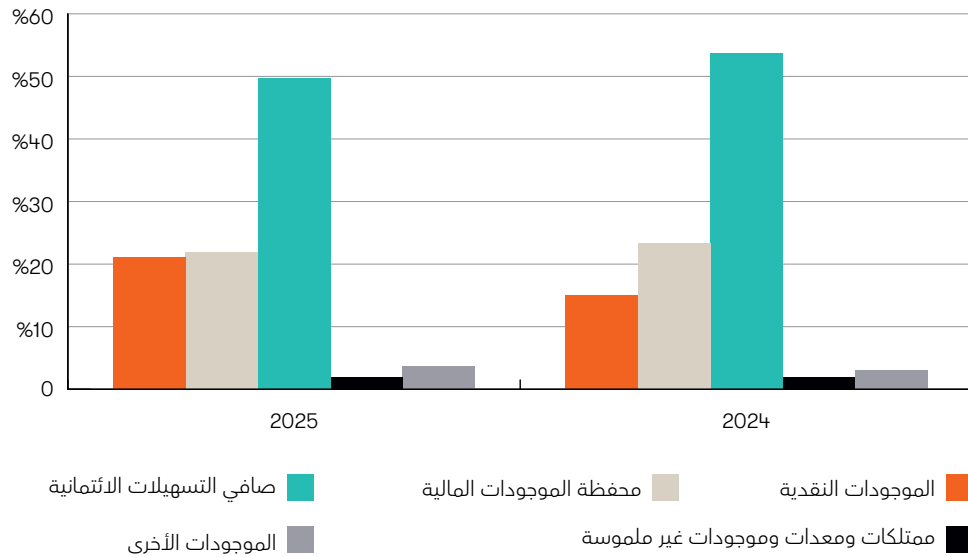
(للقرب ألف دينار)

وبالنظر الى بنود الموجودات المنتجة للدخل، فانها تشير الى مقدرة البنك على إدارة أصوله بكفاءة وفعالية واستغلال مصادر أمواله في تعظيم الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات والاجراءات المتبعة ومخاطر توظيف الاموال في كل بند من بنود الموجودات.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لبنود موجودات البنك لعام 2025، فلا زال بند صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة يحتل مركز الصدارة بنسبة تعادل (51.4%) من إجمالي الموجودات مقارنة مع (54.6%) في عام 2024، يليه محفظة الموجودات المالية والتي شكلت ما نسبته (22.3%) مقارنة مع (23.9%)، كما شكلت الموجودات النقدية ما نسبته (21.0%) مقارنة مع (17.0%) في نهاية العام المنصرم.



الأهمية النسبية لإجمالي موجودات البنك

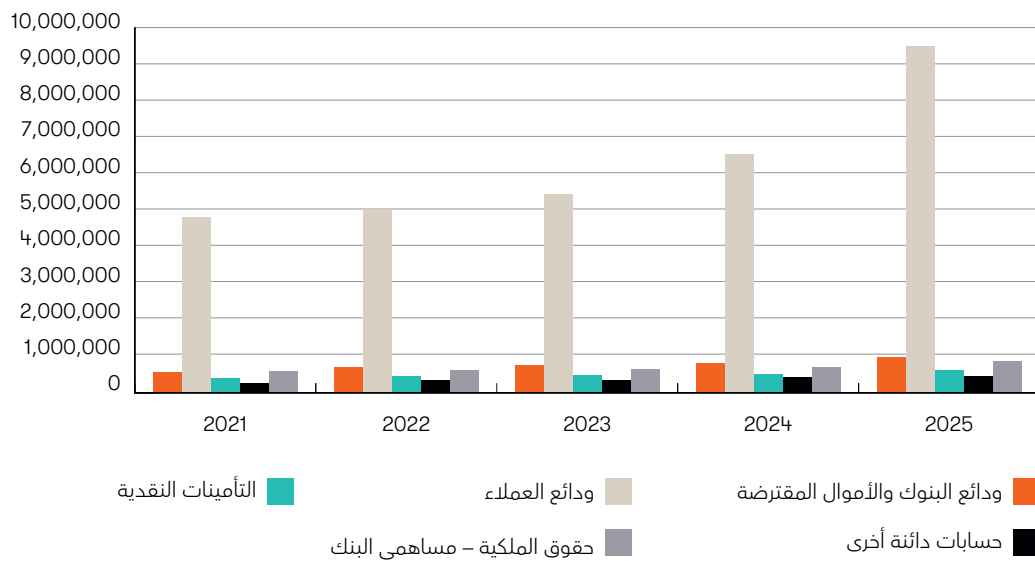


المطلوبات وحقوق الملكية:

المطلوبات وحقوق الملكية: يبين الجدول والرسم البياني أدناه تطور البنود الرئيسية للمطلوبات وحقوق الملكية خلال الأعوام (2021 – 2025):

البيان	2021	2022	2023	2024	2025	نسبة التغير 2024-2025
ودائع البنوك والأموال المقترضة	425,349	525,673	561,952	638,268	1,055,262	%65.3
ودائع العملاء	4,910,374	5,186,344	5,651,353	6,406,678	9,413,838	%46.9
التأمينات النقدية	244,828	257,368	329,660	374,956	599,265	%59.8
حسابات دائنة أخرى	152,502	161,469	213,453	238,295	390,624	%63.9
حقوق الملكية – مساهمي البنك	428,012	453,047	478,812	495,785	780,199	%57.4

(لأقرب ألف دينار)

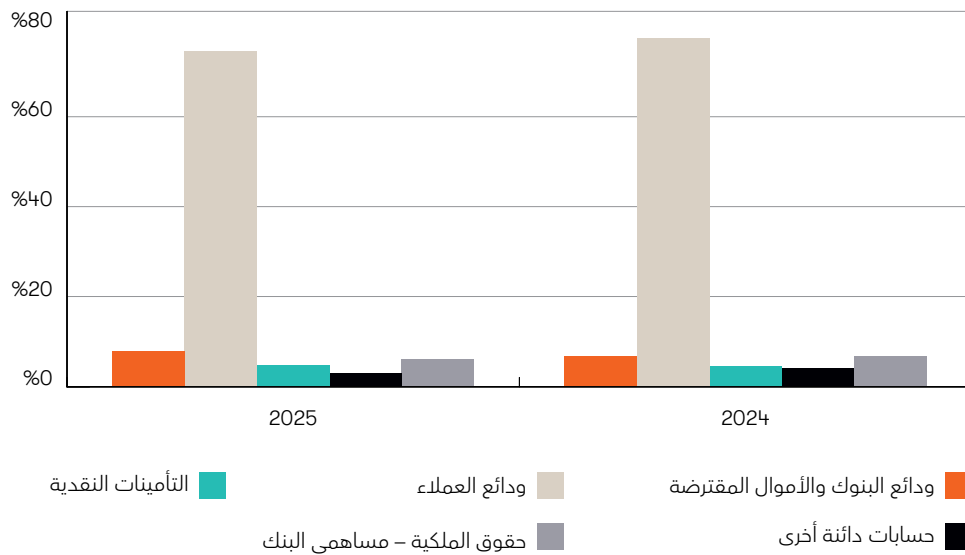


(لأقرب ألف دينار)



وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لمكونات المطلوبات وحقوق الملكية للبنك وبحسب الرسم البياني أدناه، فقد شكلت ودائع العملاء ما نسبته (75.6%) منها مقارنة مع ما نسبته (76.7%) كما في نهاية عام 2024، كما شكل بند حقوق الملكية - مساهمي البنك نسبةً تعادل (6.3%) مقارنة بنسبة بلغت (5.9%)، وبالنسبة إلى بند ودائع البنوك والأموال المقترضة، فقد شكل نسبة تعادل (8.5%) مقابل (7.6%) في العام الماضي، بالإضافة إلى بندي التأمينات النقدية والحسابات الدائنة الأخرى واللذان شكلا ما نسبته (4.8%) و(3.1%) من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية مقارنة مع ما نسبته (4.5%) و(2.9%) في نهاية عام 2024 على التوالي.

الأهمية النسبية لمجموع المطلوبات وحقوق الملكية



محفظة الموجودات المالية

- **السندات:** بلغ رصيد محفظة السندات في نهاية عام 2025 (2.561) مليار دينار وبزيادة مقدارها (657) مليون دينار، لتشكل بذلك ما نسبته (92.1%) من إجمالي محفظة الموجودات المالية التي تمتاز بانخفاض المخاطر والعوائد الثابتة. هذا وقد بلغ رصيد السندات واسناد القرض بعملة الدينار (1.676) مليار دينار في حين بلغت بالعملات الأجنبية (885) مليون دينار في نهاية عام 2025.
- **محفظة الأسهم المحلية والخارجية:** ققام البنك خلال عام 2025 بالاستثمار في أسهم شركات محلية وأجنبية تمتاز بمركز مالي متين ومخاطر استثمارية مقبولة. ونتيجةً لذلك، إرتفع إجمالي محفظة الاسهم بمقدار (131) مليون دينار، ليبلغ رصيده في نهاية العام (220) مليون دينار مقارنة مع (89) مليون دينار في نهاية عام 2024.

إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

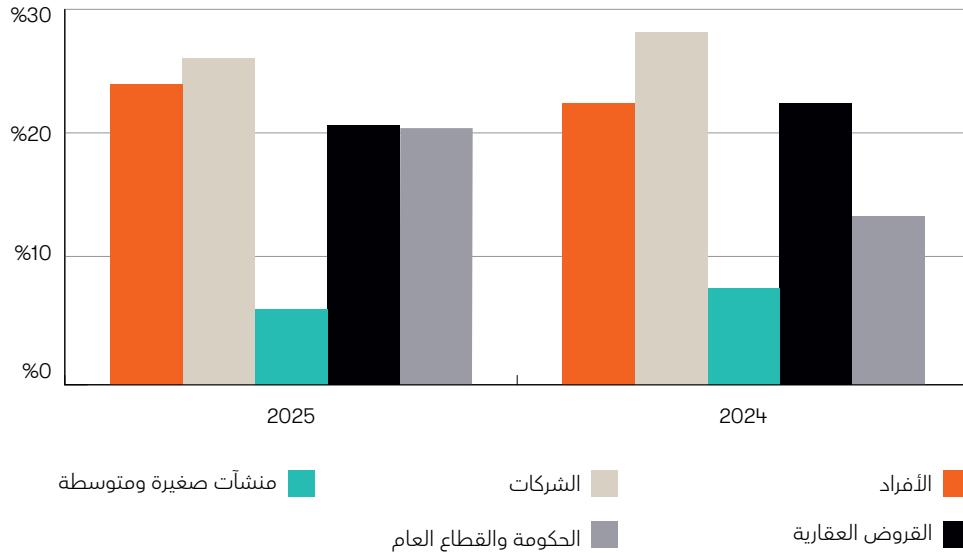
سجل رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2025 (6.968) مليار دينار ونسبة نمو بلغت (44.0%) مقارنة مع نهاية عام 2024، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في معدل العائد على الموجودات. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجةً لإرتفاع رصيده بعملة الدينار بمقدار (2.1) مليار دينار، وإرتفاعه بالعملات الأجنبية بمقدار (33) مليون دينار. وقد بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية (2021 - 2025) ما نسبته (14.7%)، كما بلغت الحصة البنك السوقية من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (13.82%) مقارنة مع (10.24%) للعام الماضي.

وفيما يتعلق بهيكل إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة، فقد بلغت الأهمية النسبية لقطاع الأفراد إلى (25.5%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (24.7%) في نهاية العام الماضي، كما سجل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة شكلت (6.0%). بالإضافة إلى نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات والتي بلغت (27.0%) من إجمالي التسهيلات مقارنة مع (29.6%) في نهاية العام الماضي.



وبالنسبة للقطاع العقاري، فقد بلغت مع نهاية عام 2025 ما نسبته (21.3%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقارنة مع (24.7%) في نهاية العام المنصرم. كما شكلت التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام ما نسبته (20.8%) مقارنة مع (14.4%) في نهاية عام 2024.

الأهمية النسبية لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وفقاً للجهة المقترضة



مخصص تدني التسهيلات

واصل البنك إتباع سياسة التحوط بأعلى درجاته بأخذ مخصص تدني مقابل أية تسهيلات قد تكون دون المستوى، بهدف تعزيز المركز المالي للبنك، وتماشياً مع تعليمات البنك المركزي الأردني ومتطلبات معيار المحاسبة الدولية (IFRS9). وقد بلغ رصيد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة (514.4) مليون دينار مقابل (261.7) مليون دينار في نهاية عام 2024. ومن الجدير بالذكر، بأن نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة المقابل لإجمالي التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة قد بلغ ما نسبته (85.3%) مقارنة مع (69.5%) في عام 2024. كما بلغت نسبة التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة (5.56%) مقارنة مع ما نسبته (5.29%) في عام 2024.

ودائع العملاء

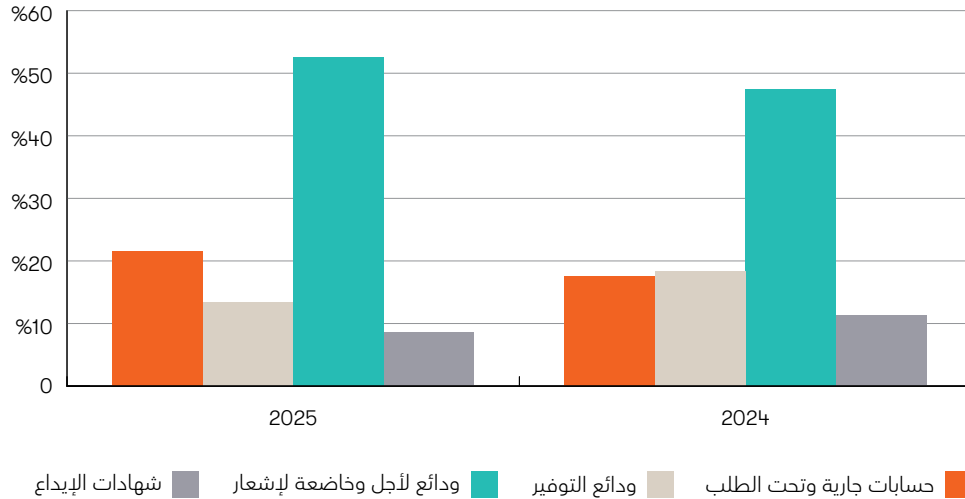
حقق البنك من خلال برامجه المتميزة والمنافسة من استقطاب العملاء وبمختلف الشرائح المستهدفة نمواً إيجابياً بلغت نسبته (46.9%) مقارنة مع نهاية عام 2024 وبمقدار (3) مليار دينار، ليصل رصيد إجمالي ودائع العملاء إلى (9.413) مليار دينار. وعليه، فقد بلغت حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي ما نسبته (13.77%) مقابل (10.04%) في نهاية عام 2024.

وبالنظر إلى إجمالي ودائع العملاء وفقاً للجهة المودعة، فقد ارتفعت ودائع قطاع الأفراد بنسبة (35.3%)، كما ارتفعت ودائع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة نمو بلغت (37.2%)، أما ودائع قطاع الشركات الكبرى فقد بلغت نسبة الارتفاع حوالي (94.0%). وبالنسبة لودائع الحكومة والقطاع العام فقد سجلت نسبة ارتفاع بلغت (55.5%).



وبتحليل هيكل ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة، فقد شكلت "الودائع لأجل وخاضعة لإشعار" ما نسبته (54.7%) من إجمالي الودائع مقابل (49.6%) في نهاية عام 2024، وشكلت "الحسابات الجارية وتحت الطلب" نسبةً بلغت (21.2%) مقارنة مع (18.9%) في نهاية العام الماضي، كما شكلت نسبة ودائع التوفير (14.7%) مقارنة مع ما نسبته (19.3%) في عام 2024. أما بالنسبة لشهادات الإيداع فقد بلغت نسبتها من إجمالي الودائع (9.4%) مقابل (12.2%) في عام 2024 وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

الأهمية النسبية لإجمالي ودائع العملاء وفقاً لنوع الوديعة



حقوق الملكية - مساهمي البنك

ارتفع صافي حقوق مساهمي البنك بمقدار (284) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (57.4%) ليصل في نهاية عام 2025 إلى (780.2) مليون دينار. وبلغ معدل النمو السنوي للخمسة أعوام الماضية ما نسبته (57.4%). وتجدر الإشارة أيضاً بأن معدل العائد على حقوق الملكية قد بلغ (10.8%)، مما يعكس الأداء المتميز المحقق لعام 2025.

مستوى الملاءة المالية وكفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال (16.24%) مقابل (14.62%) في نهاية عام 2024، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمقررات بازل III والبالغ نسبته (8%) وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي والبالغ (14.5%). وننوه أيضاً بأنه قد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (14.11%) مقابل (12.64%) في عام 2024. الأمر الذي يعكس مقدرة البنك على مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة، كما ويعكس مقدرة البنك على التوسع والنمو ضمن محددات كفاية رأس المال..

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

بحسب القوائم المالية الموحدة التي تم نشرها من البنوك العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2025، فقد تبين لنا بأن نسبة نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع المصرفي قد حقق ما نسبته (6.64%) مقارنة مع (9.38%) في عام 2024، في حين بلغت نسبة النمو لإجمالي ودائع العملاء (7.06%) مقابل (10.94%) في نهاية العام الماضي.

وفيما يتعلق ببنك الاتحاد، فقد حقق نسب نمو نتيجة للأعمال التي يقوم بها في الأسواق الداخلية والمتمثلة في (الحكومة والقطاع العام، قطاع الافراد، قطاع الشركات الكبرى وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). وعليه، فقد سجل نسبة نمو ما يعادل (43.97%) لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل ما نسبته (8.59%) في عام 2024، وحقق إجمالي ودائع العملاء نسبة نمو تعادل (46.94%) مقارنة مع (13.37%) في نهاية العام المنصرم.



الحصة السوقية		نسبة النمو				
		بنك الاتحاد		القطاع المصرفي		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
%10.24	%13.82	%8.59	%43.97	%9.38	%6.64	التسهيلات الإئتمانية المباشرة
%10.04	%13.77	%13.37	%46.94	%10.94	%7.06	ودائع العملاء:
%6.49	%10.04	%8.43	%64.77	%7.32	%6.49	الجارية وتحت الطلب
%14.22	%14.70	%25.20	%11.67	%5.12	%8.06	توفير
%9.34	%14.16	%9.28	%62.13	%12.53	%6.94	لأجل
%8.90	%12.63	%13.74	%59.82	%13.00	%12.59	التأمينات النقدية

- لا يمكن تحديد وضع البنك التنافسي بشكل أكثر تفصيلاً غير ما ورد أعلاه
- وفيما يتعلق بتواجد البنك في الأسواق الخارجية، فإن فرع البنك في جمهورية العراق قد باشر أعماله حديثاً، وعليه لا يمكن تحديد وضع البنك التنافسي وحصته السوقية في السوق العراقي مع القطاع المصرفي المماثل له.

مؤشرات المتانة المالية

2025	2024	2023	2022	2021	البيان
%0.8	%0.7	%0.8	%0.7	%0.7	العائد على معدل إجمالي الموجودات
%10.8	%8.7	%10.1	%7.8	%7.8	العائد على معدل حقوق الملكية
%16.24	%14.62	%14.99	%13.80	%14.49	كفاية رأس المال
%6.27	%5.76	%4.47	%3.66	%3.73	التسهيلات ضمن المرحلة الثالثة/ إجمالي التسهيلات
%85.3	%69.5	%69.3	%76.3	%77.4	تغطية مخصص تدني التسهيلات لإجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة Coverage Ratio
%157.52	%135.72	%127.04	%119.88	%144.49	إجمالي السيولة القانونية

ثانياً: نتائج أعمال البنك

الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة

استمرت إيرادات البنك من الفوائد والعوائد والعمولات المقبوضة بالصعود خلال الخمسة أعوام الماضية، فقد ارتفعت من (289) مليون دينار في عام 2021 لتصل إلى (695) مليون دينار في نهاية عام 2025 وبمعدل نمو سنوي نسبته (%19.2). ونشير أيضاً إلى ارتفاعها مقارنة بعام 2024 بنسبة بلغت (%30.1).

وبالنظر إلى بنود الفوائد والعوائد المقبوضة، فقد شكلت الفوائد الناتجة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (%71.0) من إجمالي الفوائد في نهاية عام 2025، حيث حققت الفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الأفراد نسبة نمو بلغت (%22.8) عن نهاية عام 2024، وحققت نسبة نمو للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (%13.3). كما بلغت نسبة النمو لتسهيلات القروض العقارية ما يعادل (%1.6)، بالإضافة إلى نمو نسبته (%94.4) قد تم تحقيقها لتسهيلات الحكومة والقطاع العام. أما بالنسبة للفوائد والعوائد المقبوضة لتسهيلات الشركات فقد حققت نسبة نمو بلغت (%22.3).

وفيما يتعلق بالعمولات المقبوضة، فقد ارتفعت بنسبة (%86.3) مقارنة بعام 2024، لتصل إلى (80.7) مليون دينار.

الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة

سجل هذا البند ارتفاعاً نسبته (%27.3) مقارنة بالعام الماضي، وبلغ معدل النمو السنوي خلال الخمسة أعوام الماضية ما نسبته (%25.3)، حيث ارتفعت الفوائد والمصاريف والعمولات المدفوعة من (105.6) مليون دينار في عام 2021 لتصل إلى (326.1) مليون دينار في نهاية عام 2025.

وقد شكلت الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء النسبة الأكبر والتي بلغت (%80.5) من إجمالي الفوائد والعمولات المدفوعة، وأما النسبة المتبقية فقد تأثت من ودائع البنوك والتأمينات النقدية والأموال المقترضة ورسوم ضمان الودائع.



المصاريف التشغيلية

ارتفعت المصاريف التشغيلية (المصاريف الإدارية والعمومية، الاستهلاكات والإطفاءات) بمعدل نمو سنوي (15.7%) بين (2021 – 2025) من (100.3) مليون دينار لتصل إلى (207.8) مليون دينار، وبالنظر إلى تفاصيل هذا البند، نجد بأن نفقات الموظفين ارتفعت خلال الخمس سنوات الأخيرة من (48.8) مليون دينار إلى (102.2) مليون دينار، كما ارتفعت المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى لتبلغ في نهاية العام (83.3) مليون دينار مقابل (37) مليون دينار في نهاية عام 2021. بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاكات والإطفاءات خلال نفس الفترة من (14.6) مليون دينار إلى (22.3) مليون دينار. ومن الجدير بالذكر، بأن ارتفاع المصاريف التشغيلية ناتج عن قيام البنك بعمليات التحديث العصرية والمميزة للفروع الحالية والتي وصل عددها في نهاية عام 2025 إلى (50) فرعاً. كما قام البنك بتعزيز كادره بخبرات كفاءة، وتدريب وتطوير مهارات موظفيه والاستثمار في أنظمة البنك التكنولوجية المتميزة وفي إطلاق حملات اعلانية متعددة للخدمات والمنتجات الجديدة التي يقوم بها البنك.

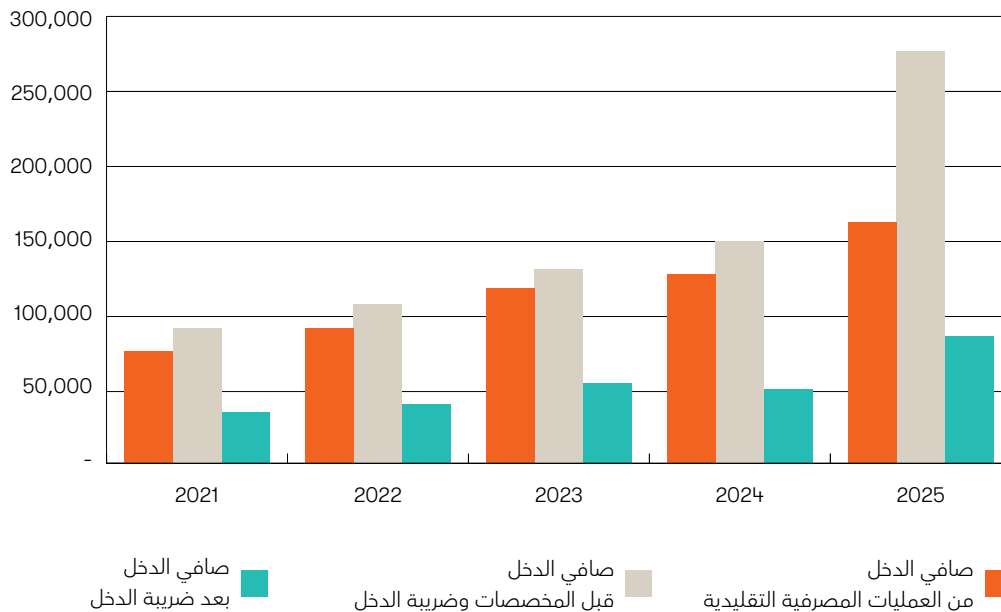
صافي الدخل

حقق صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية نمواً نسبته (24.2%) ليبلغ مع نهاية عام 2025 (161.1) مليون دينار، وبلغ معدل النمو السنوي لهذا البند خلال الخمس سنوات الماضية حوالي (14.2%). كما ارتفع صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل ليسجل بنهاية العام (280.1) مليون دينار وبنسبة نمو تعادل (81.4%). وعليه بلغ صافي الدخل المحقق بعد الضريبة (85.3) مليون دينار كما في نهاية عام 2025.

ويبين الجدول والرسم البياني التاليين التطور الحاصل على الإيرادات والمصاريف خلال الخمسة أعوام الماضية (2021–2025).

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
الفوائد والعمولات المقبوضة	288,776	351,615	465,706	534,253	694,999
الفوائد والعمولات المدفوعة	105,570	137,197	220,460	256,159	326,069
صافي الفوائد والعمولات	183,206	214,418	245,247	278,094	368,930
المصاريف والإستهلاكات والإطفاءات	100,297	119,750	131,597	148,396	207,849
صافي الدخل من العمليات المصرفية التقليدية	82,909	94,668	113,650	129,699	161,081
الدخل من التعامل بالعملة الأجنبية والذهب	6,840	11,440	13,777	17,648	32,486
الدخل من الإستثمارات	3,370	(840)	3,076	3,380	5,819
إيرادات أخرى	2,160	2,007	1,405	3,730	5,606
ناتج عملية الاستحواذ					75,144
صافي الدخل قبل المخصصات وضريبة الدخل	95,279	107,275	131,907	154,456	280,136
المخصصات	30,096	35,540	41,510	68,682	196,327
ضريبة الدخل	23,758	27,934	32,660	31,300	(1,475)
صافي الدخل بعد الضريبة	41,425	43,800	57,737	54,474	85,284

(لأقرب ألف دينار)





تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة



انطلاقاً من إيمان بنك الاتحاد بأهمية الحاكمية المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الاستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد دليل الحاكمية المؤسسية ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين ومودعين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وموظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم اعداد هذا التقرير تماشياً مع متطلبات تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتي تتطلب اعداد تقرير حوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك والافصاح عن مدى التزام البنك بتطبيق احكام هذه التعليمات.

أولاً: المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق احكام تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

يلتزم البنك بتطبيق كافة الأحكام الواردة في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

ثانياً: المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه.

النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

1. باسم عصام حليم سلفيتي

رئيس مجلس الإدارة (عضو غير تنفيذي، غير مستقل)

رئيس لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات رئيس لجنة التسهيلات وعضو في لجنة الحوكمة المؤسسية

1972/4/29

سنة الميلاد:

- حاصل على شهادة بكالوريوس هندسة كهربائية من جامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية 1993.
- حاصل على شهادة ماجستير في المالية والتخطيط الاستراتيجي للشركات من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000.

الخبرات العملية:

- الشريك العام والمدير المشارك لـ Hummingbird Ventures London, UK 2012 - 2016.
- رئيس الوحدة البنكية الاستثمارية/ التكنولوجيا الأوروبية (Perella Weinberg Partners, London UK) (2012-2007).
- مدير تنفيذي للوحدة البنكية الاستثمارية التكنولوجية (Morgan Stanley & Co. London UK) (2006 – 2000).
- الرئيس التنفيذي للعمليات (Best Laboratories Inc. Sunnyvale, California) (1998 – 1994).

عضويات مجلس الإدارة:

- رئيس مجلس امناء HTU (جامعة الحسين التقنية) من تاريخ 2019 حتى تاريخه .
- عضو مجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل من تاريخ 2025 حتى تاريخه
- عضو مجلس إدارة PNT الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا من 2019 حتى تاريخه .
- عضو مجلس إدارة ISSF الصندوق الأردني للريادة من تاريخ 2020 حتى تاريخه .
- ممثل شركة الاتحاد الإسلامي في مجلس إدارة بنك صفوة الإسلامي - شركة مساهمة عامة. من تاريخ 2017 حتى تاريخه.
- عضو مجلس اداره في المركز العربي للدراسات الهندسية من تاريخ 2022 - حتى تاريخه
- رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار من تاريخ 2025 حتى الآن



2. فهمي بن فائق بن فهمي ابو خضراء نائب رئيس مجلس الاداره من تاريخ 2025/7/13 (غير تنفيذي / غير مستقل)

عضو لجنة الترشيح والمكافآت-عضو لجنة التسهيلات

سنة الميلاد:	1964/07/21
الشهادة العلمية:	<ul style="list-style-type: none"> - بكالوريوس ادارة اعمال بوسطن اميركا 1985 - ماجستير ادارة اعمال بوسطن اميركا 1986
الخبرات العملية والعضويات في مجالس الإدارة:	<ul style="list-style-type: none"> • رئيس مجلس إدارة البنك الاستثماري (2025-2011) • مسؤول تسهيلات مصرفية / الادارة العامة البنك العربي (1989 - 1987) • رئيس هيئة مديرين - شركة الرياض للخدمات الطبية (1989 - 2001). • عضو هيئة مديرين مستشفى عمان الجراحي (1991 - 2001). • مدير عام الشركة المتحدة للصناعات الطبية/ السعودية (1997 - لغاية تاريخه). • رئيس مجلس ادارة شركة سوتشرز ليمتد/ بريطانيا (1999 - 2022). • رئيس هيئة مديرين مستشفى عمان الجراحي (2003 - لغاية تاريخه). • مدير مصنع المواد الطبية والمطاطية / السعودية (2004 - لغاية تاريخه). • مدير عام مؤسسة مجال الرعاية / السعودية (2007 - 2022).

3. شركة لافيكو (LAFICO) عضو غير تنفيذي - غير مستقل

تاريخ تأسيسها: تأسست شركة لافيكو (LAFICO) بموجب القانون رقم (6) لسنة 1981 كشركة مساهمة ليبية مملوكة بالكامل للدولة الليبية ولها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة إلى أن آلت تبعيتها للمؤسسة الليبية للاستثمار بموجب القرار رقم 205 لسنة 2006 والقانون رقم 13 لسنة 2010.

رأس مال الشركة: (5) مليار دينار ليبي.

طبيعة نشاط الشركة: التأسيس أو المساهمة في التأسيس والتملك الكلي أو الجزئي للشركات والمشاريع الاستثمارية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. الإقراض أو اقتراض الأموال.

وممثليها:

موسى الحسن عتيق علي في المقعد الأول عضو غير تنفيذي - غير مستقل

عضو لجنة التسهيلات عضو لجنة الامتثال

سنة الميلاد:	1986/11/29
الشهادة العلمية:	<ul style="list-style-type: none"> - درجة الماجستير في القانون في المملكة المتحدة جامعة Boumemouth 2011-2012. - درجة البكالوريوس في الحقوق جامعة صبحا-ليبيا 2005-2009
الخبرات العملية:	<ul style="list-style-type: none"> • مدير عام شركة لافيكو (LAFICO) حتى الان • مدير عام محفظة ليبيا افريقيا للاستثمار حتى عام 2021 • مستشار قانوني لشركة لافيكو (LAFICO) حتى عام 2019 • امين سر مجلس الإدارة لمحفظة ليبيا افريقيا حتى عام 2021
عضويات مجلس الإدارة:	<ul style="list-style-type: none"> - عضو مجلس اداره الشركة الدولية للاستثمار الفندقية حتى الان - عضو مجلس ادارة مصرف الساحل والصحراء حتى الان - رئيس مجلس إدارة شركة الوساطة المالية حتى الان - نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات البترولية حتى الان



علي محمود حسن محمد في المقعد الثاني (عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

1973/10/06

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على شهادة دكتوراه في الإدارة المالية عام 2009 (الأكاديمية العربية للعلوم المالية، الأردن) - ماجستير تخطيط مالي عام 2002 (معهد التخطيط للدراسات العليا، طرابلس) - بكالوريوس إدارة أعمال عام 1998 (جامعة طرابلس ليبيا)
الخبرات العملية وعضويات مجلس الإدارة:	<ul style="list-style-type: none"> • مدير عام الشركة الليبية للتمويل والايجار المالي من 2013 حتى 2018 • رئيس مجلس إدارة ومدير تنفيذي المؤسسة الليبية للاستثمار من 2017 حتى الآن • عضو مجلس ادارته الشركة العربية للتعددين من 2022 حتى الآن • رئيس مجلس ادارة شركة LIA advisory مالطا من 2017 حتى الآن • عضو مجلس ادارة سايا كورب البحرين من 2017 حتى الآن • عضو مجلس بالشركة الليبية للاتصالات وتقنية المعلومات القابضة حتى 2019 • عضو مجلس ادارته في LIA حتى 2016 • عضو سابق في سوق المال الليبي حتى 2018

4. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - وهي مؤسسة حكومية أردنية

ويمثلها:

شادن زياد نبية درويش الحجي

(عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة المخاطر

1981/09/19

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:	<ul style="list-style-type: none"> - بكالوريوس علوم مالية ومصرفية -الجامعة الاردنيه (1999-2003) - حاصله على شهادة CFA من CFA Institute Charlottesville, VA (2010).
الخبرات العملية:	<ul style="list-style-type: none"> • رئيس قسم إدارة محفظة المساهمات الخاصة في صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي (2019 - الى الآن) • رئيس قسم إدارة محفظة الأسهم العامة دائرة الاستثمار بالأسهم - صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي 2010-2019 • محلل مالي رئيسي في دائرة الاستثمار بالأسهم -صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي (2007-2010) • محلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم - صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي (2003-2007)
عضويات مجلس الإدارة:	<ul style="list-style-type: none"> - ممثل عضو مجلس الإدارة شركة إدارة الاستثمارات الحكومية في شركة البوتاس العربية (2025 – الى الآن) - ممثل عضو مجلس الإدارة المؤسسه العامه للضمان الاجتماعي في كابيتال بنك (2023-2019) - ممثل عضو مجلس الإدارة المؤسسه العامه للضمان الاجتماعي في البنك التجاري الاردني (2016-2019)



5. شركة عبد الرحيم جردانه وأولاده (شركة ذات مسؤولية محدودة)

تاريخ تأسيسها: 1987/01/31 رقمها الوطني: 200012532

رأس مال الشركة: 30,000 دينار.

طبيعة نشاط الشركة: استيراد وتصدير، عمل دراسات مالية وإدارية وفنية، اقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك، كفالة التزامات الغير بما يحقق مصلحة الشركة

وتمثلها:

لينا نزار عبد الرحيم جردانه من تاريخ 2025/7/13

(عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

رئيس لجنة الحكومة المؤسسية - عضو في لجنة التسهيلات - عضو في لجنة الامتثال

سنة الميلاد: 1964/4/23

- | | |
|--|--|
| <p>الشهادة العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية والبيئية من معهد ماساشوست للتكنولوجيا (MIT)، كامبريدج، الولايات المتحدة 1986. | <p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مدير مشاريع المياه والبيئة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي- عمان من 1987-1990. • مدير الصندوق الكندي للتنمية في السفارة الكندية - عمان من 1990-1995. • رئيس هيئة المديرين ومدير عام مستودع الادوية - عمان من 1990 - لتاريخه. |
| <p>عضويات مجلس الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عضو مجلس إدارة شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار، وعضو في ثلاث لجان رئيسية وهي: لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الاستراتيجية والتخطيط، ولجنة الاستثمار -2007 2015 - ومن 2022 لتاريخه. - رئيس هيئة المديرين في شركة المفيد للتجارة - الامارات العربية المتحدة من 2005 ولغاية تاريخه. - رئيس هيئة المديرين في الشركة العربية للاستشارية للصناعات الدوائية من 2022 ولغاية تاريخه. - عضو جمعية مالكي مستودعات الادوية من 2000 حتى تاريخه. - عضو مجلس كلية الصيدلة / الجامعة الأردنية 2004-2005، 2022، 2023. | |

6. طارق رجائي حليم سلفيتي

(عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضو لجنة التسهيلات -عضو لجنة الامتثال -عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد: 1976/07/27

- | | |
|---|---|
| <p>الشهادة العلمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - بكالوريوس في إدارة الأعمال، تخصص في مجال التمويل والاعمال الدولية-جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة 1994-1998. | <p>الخبرات العملية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مدير تنفيذي اول -تطوير الاعمال في بنك الاتحاد من عام 2013 2024- • مدير عام لمجموعة الاتحاد للتسويق 1998 حتى عام 2012 • موظف في بنك الاتحاد في تاريخ 1998 . |
| <p>عضويات مجلس الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - شركة التجمعات للمشاريع السياحية (TAJ Mall) رئيس مجلس الإدارة من 2024/4 حتى تاريخه - شركة الترابط العائلية للاستثمار رئيس هيئة مديرين من عام 2022 حتى تاريخه - شركة الولاء للاستثمار رئيس هيئة مديرين من عام 2022 حتى تاريخه - شركة مرطبات الحظ (معفاة) محدودة المسؤولية رئيس هيئة مديرين من عام 2020 حتى تاريخه - شركة المواسم الاربعة للاستشارات الادارية مساهمة خاصة محدودة رئيس مجلس الإدارة من عام 2023 حتى تاريخه - شركة مجموعة الاتحاد للتسويق ذ.م.م رئيس هيئة المديرين من عام 2020 حتى تاريخه - شركة الانواع العالمية للتسويق ذ.م.م رئيس هيئة المديرين من عام 2022 حتى تاريخه - شركة الحيوية المستدامة للمشاريع التجارية مساهمة خاصة محدودة نائب رئيس مجلس الإدارة من عام 2023 حتى تاريخه - شركة حورية المحيط للاستثمار رئيس هيئة مديرين من عام 2023 حتى تاريخه | |



7. نادية احمد عبد المحسن العناني (عضو غير تنفيذي - مستقل)

رئيسة لجنة الامتثال، عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة المخاطر، عضو لجنة الحوكمة المؤسسية

1966/08/23	سنة الميلاد:
<ul style="list-style-type: none"> • دكتوراه في القانون عام 2009 (جامعة درهام) • ماجستير في القانون التجاري عام 1990 (جامعة بريستول) • بكالوريوس في قانون عام 1988 (الجامعة الاردنيه) 	الشهادة العلمية:
<ul style="list-style-type: none"> - مستشاره قانونيه لدى البنك المركزي حتى عام 2005- - متدربة على اعمال المحاماة في مكتب مروان الحسن وابنائهم حتى عام 2006. - مؤسسة مكتب العناني للمحاماة من عام 2010. - استاذ مساعد في جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن وجامعة الامير سلطان حتى عام 2012. - محامي في شركة هاني قرشي / Kilpatrick Townsend حتى عام 2013. - محامي شركة العنزي / Squire Sanders في السعودية حتى عام 2016. - مستشار قانوني في شركة ماكينزي McKinsey & Co. حتى عام 2018. - مستشار قانوني في صندوق الاستثمارات العامة/ المشاريع وSEC حتى عام 2023. - مؤسسة ومديرة شركة العناني للقانون حتى الان 	الخبرات العملية:

8. لانا يوسف ابراهيم غانم (عضو غير تنفيذي -مستقل)

رئيسة لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة الحوكمة المؤسسية وعضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

1985/09/19	سنة الميلاد:
<ul style="list-style-type: none"> - شهادة بكالوريوس في التجارة من جامعة مكغيل في كندا عام 2006. - شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الامريكية عام 2012. 	الشهادة العلمية:
<ul style="list-style-type: none"> • المدير العام التنفيذي لشركة حكمه فينتشرز (حاليا) • نائب الرئيس لشؤون عمليات الاندماج والاستحواذ، وتطوير الأعمال والاستثمارات (حاليا). • مساعد للمدير التنفيذي ومدير استراتيجيات وتطوير الشركات في شركة أدوية الحكمة (2020-2012) • محلل مالي في قسم عمليات الاندماج والاستحواذ في بنك Dresdner Kleinwort Investment Bank في لندن 2010-2007 	الخبرات العملية:
<ul style="list-style-type: none"> - عضو مجلس اداره شركة سنيورة للصناعات الغذائية 2018 - حتى الان - عضو مجلس إدارة الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار 2022 - حتى الان - عضو لجنة استثمار في ا ب فينتشرز (البنك العربي) 2023-2018 	عضويات مجلس الإدارة:



9. وضاح عصام حسن البرقاوي (عضو غير تنفيذي، مستقل)

رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة الحوكمة المؤسسية وعضو لجنة المخاطر

1963/04/09

سنة الميلاد:

<ul style="list-style-type: none"> - درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ولاية تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية (1986) - محاسب قانوني معتمد (CPA) في الولايات المتحدة الأمريكية (1990) - برنامج هارفارد للتعليم المؤسسي - رحلة إلى مجلس الإدارة. (2022) - محاسب معتمد لدى جمعية المحاسبين الأردنيين (1994) 	<p>الشهادة العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> • شريك مدير في شركة إنست ويونغ منذ عام (2002 - 2023) • آرثر أندرسن، الأردن، شريك (1987 - 2023) • شهادة الاعتماد التنفيذي في القيادة العالمية (2025) من Harvard Kennedy School / Executive Education 	<p>الخبرات العملية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - رئيس مجلس شركة ادارة الاستثمارات الحكومية جيماك -GIMC من عام 2023 حتى تاريخه - نائب رئيس مجلس الإدارة في معهد الاعلام الاردني من عام 2017 حتى تاريخه - عضو مجلس اعتماد المؤسسات الصحية من عام 2019 حتى تاريخه - عضو مجلس امناء في جامعة بريزيت من عام 2014 حتى تاريخه - عضو مجلس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة من عام 2018 حتى عام 2023. - عضو مجلس إدارة في صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية من عام 2014 حتى عام 2018. - عضو في اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية من عام 2014/2/2 حتى عام 2016/8/10. - عضو مجلس إدارة في King Hussein Business Park من عام 2025 حتى تاريخه 	<p>عضويات مجلس الإدارة:</p>

10. منذر جهاد خليل زيدان من تاريخ 2025/01/11 (عضو غير تنفيذي - مستقل)

رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة التدقيق عضو في لجنة الترشيح والمكافآت

1977/06/26

سنة الميلاد:

<ul style="list-style-type: none"> - دكتوراه هندسه الكترونيه 2004 Imperial College London phd - ماجستير إدارة اعمال 2009 Stanford Graduate School of Business USA master 	<p>الشهادة العلمية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نائب الرئيس التنفيذي في شركة اثمار للاستثمار والاستشارات المالية حاليا - شغل عدة مناصب في شركة اثمار للاستثمارات والاستشارات المالية من عام 2009 حتى تاريخه - باحث فيزياء أول - فريق تطوير الأعمال في شركة MERCK CHEMICALS LTD من عام 2005-2007. - فيزيائي أبحاث - قسم أشباه الموصلات العضوية في شركة AVECIA LTD من عام 2004-2005. - عضو مجلس الاداره في شركة الوصلة 2023 - تاريخه. - عضو مجلس الاداره في شركة دار التمويل الإسلامي 2016-2024. - عضو مجلس الاداره في شركة كليرمونت للاستثمار الطبي 2020-2022. 	<p>الخبرات العملية وعضويات مجالس الإدارة:</p>



أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين خلال عام 2025:

1. جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور

نائب رئيس مجلس الإدارة حتى تاريخ 2025/7/13

(عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق وعضو لجنة الترشيح والمكافآت حتى تاريخ 2025/07/15

سنة الميلاد:	1962
الشهادة العلمية:	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على شهادة الماجستير بالهندسة المعمارية من جامعة تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية 1985 - بكالوريوس بالهندسة المدنية من جامعة ارلنغتون في الولايات المتحدة الأمريكية 1983
الخبرات العملية:	<ul style="list-style-type: none"> • ادارة الثروات العالمية والاستثمارات لدى بنك بوبيان الكويت منذ 2022 وحتى عام 2024. • الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال للاستثمار (الكويت) منذ يوليو 2018 - 2022. • المدير التنفيذي وعضو مجلس ادارته لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة من 2015-2016. • المدير التنفيذي وعضو مجلس الادارة في بنك قطر الدولي خلال الفترة 2012-2015. • المدير العام لبنك الكويت الوطني (الأردن) وحتى عام 2012. • عضو مجلس الادارة في BLME, Capital KSA من عام 2023 حتى 2024. • عضو مجلس الادارة في شركة المركزية من عام 2018 حتى 2023

2. مغيث غياث منير سحتيان حتى تاريخ 2025/7/13

(عضو غير تنفيذي - غير مستقل)

عضو في لجنة التسهيلات ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

سنة الميلاد:	1973
الشهادة العلمية:	<ul style="list-style-type: none"> - حاصل على بكالوريوس وماجستير هندسة نظم صناعية - Rensselaer Polytechnic Institute - Troy , New York عام 1994. - ماجستير ادارة اعمال من جامعة Columbia University New York عام 2001.
الخبرات العملية:	<ul style="list-style-type: none"> • عضو منتدب لشركة GMS Specialized services من (2013 وحتى تاريخه). • مساعد نائب المدير في مجموعة الدمج والاستحواذ للمؤسسات المالية JP Morgan USA (2000-2003).
عضويات مجلس الإدارة:	<ul style="list-style-type: none"> - عضو مجلس ادارة مجموعة غياث منير سحتيان القابضة GMS Holdings من 2008 حتى تاريخه. - عضو مجلس ادارة شركة الاتصالات الفلسطينية من 2022 حتى تاريخه. - عضو مجلس ادارة شركات مجموعة منير سحتيان الدولية MSI من 2016 حتى تاريخه. - عضو مجلس ادارة شركات فيتل والشركات التابعة لها VTEL Holdings من 2006 حتى تاريخه. - عضو مجلس امناء مركز كولومبيا للأبحاث - الشرق الاوسط. - Columbia University Middle East Research Center من 2018 حتى تاريخه. - عضو مجلس امناء المعهد الاردني للأعلام من 2022 حتى تاريخه.



3. عماد محمد علي عبد الخالق حتى تاريخ 2025/01/10 (عضو غير تنفيذي – غير مستقل)

رئيس لجنة الحوكمة عضو لجنة التسهيلات وعضو لجنة المخاطر

1963	سنة الميلاد:
- حاصل على شهادة بكالوريوس رياضيات عام 1987 من جامعة وسكونسن/ في الولايات المتحدة الامريكية.	الشهادة العلمية:
<ul style="list-style-type: none"> الرئيس التنفيذي للصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب منذ 2022-06-01 مدير عام شركة التأمين الأردنية منذ عام 2022-2005. نائب رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين 2010-2009. شغل عدة مناصب في شركة ميونخ – المانيا آخرها مدير إقليمي أول 2005-1990. 	الخبرات العملية:
<ul style="list-style-type: none"> عضو مجلس ادارة في شركة اسيا للتأمين كردستان – العراق 2022-2011 . عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للتأمين – اليمن 2022-2005 . نائب رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق العربي لتغطية اخطار الحرب (AWRIS) / البحرين 2022-2017. عضو نادي الرؤساء التنفيذيين للتأمين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا 2012-2007. عضو مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين سابقا 2011-2009. عضو اللجنة الملكية لرؤية التحديث الاقتصادي 2022 - قطاع الرعاية الصحية-الديوان الملكي-المملكة الأردنية الهاشمية. 	عضويات مجلس الإدارة:

أمين سر مجلس الإدارة نسرين نعمان سعيد أبو ليلي

مدير تنفيذي، شؤون مجلس الإدارة وعلاقات المساهمين – أمين سر المجلس

1984/11/10	سنة الميلاد:
<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس محاسبة جامعة ال البيت (2006). Board Director Program Certificate by IFC 2023 Certificate Governance, Risk and Compliance Professional (GRCP) الصادر عن OCEG/الولايات المتحدة الأمريكية 2024. Certificate of Compliance Officer 2009 Brokerage License 2008 	الشهادة العلمية:
<ul style="list-style-type: none"> عملت لدى بنك الاتحاد قسم المساهمين وامانة سر مجلس الإدارة من 2012 حتى تاريخه رئيس قسم خدمة العملاء شركة الكويت و الشرق الأوسط من 2012-2007 موظف خدمة العملاء (بنك الأردن) 2007-2006. 	الخبرات العملية:



ثالثاً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق
- لجنة الحاكمية المؤسسية
- لجنة المخاطر
- لجنة الامتثال
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها
- لجنة التسهيلات

عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجان المجلس خلال العام 2025:

1. اجتماعات مجلس الإدارة: (10) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات										اسم العضو
12/14	10/26	9/16	7/27	7/8	6/19	5/15	4/24	3/16	2/9	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام سليم سلفيتي
-	-	-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور الى تاريخ 2025/7/13
-	-	-	-	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	مغيث غياث منير سخيان الى تاريخ 2025/7/13
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	شادن زياد نبيه درويش الحجي
حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	وضاح عصام حسن البرقاوي
حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	حضور	حضور	حضور	حضور	غياب	موسى الحسن عتيق
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	علي محمود حسن محمد
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	ناديه احمد عبد المحسن العناني
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	لانا يوسف ابراهيم غانم
حضور	حضور	حضور	حضور	-	-	-	-	-	-	فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء من تاريخ 2025/7/13
حضور	حضور	حضور	حضور	-	-	-	-	-	-	لينا جردانة من تاريخ 2025/07/13
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	طارق رجائي سليم سلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	منذر جهاد خليل زيدان من 2025/01/10

2. لجنة التدقيق: (8) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات								اسم العضو
12/17	10/26	9/30	7/27	6/30	4/22	4/7	2/04	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	وضاح عصام حسن برقواوي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	منذر جهاد خليل زيدان من 2025/01/10
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	علي محمود حسن محمد
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	شادن زياد نبيه درويش الحجي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	ناديه احمد عبد المحسن العناني



3. لجنة الحاكمية المؤسسية: (2) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات		اسم العضو
12/10	06/23	
حضور	حضور	باسم سلفيتي
حضور	--	لانا غانم
--	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور الى تاريخ 2025/7/13
حضور	حضور	وضاح برقواوي
حضور	حضور	نادية العناني
حضور	--	لينا جردانة من تاريخ 2025/07/13

4. لجنة إدارة المخاطر: (5) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات					اسم العضو
2025/12/09	2025/09/18	2025/06/24	2025/04/21	2025/04/17	
-	-	حضور	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور الى تاريخ 2025/7/13
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	منذر زيدان من 2025/01/10
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	وضاح البرقاوي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	شادن زياد نبية درويش الحجي
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	ناديا العناني

5. لجنة الامتثال: (4) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
10/16	07/20	04/24	01/20	
حضور	حضور	حضور	حضور	ناديه العناني
-	-	حضور	حضور	جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور الى تاريخ 2025/7/13
غياب	غياب	حضور	غياب	موسى الحسن عتيق
حضور	حضور	حضور	حضور	طارق سلفيتي
حضور	حضور	--	-	لينا جردانة من تاريخ 2025/07/13

6. لجنة الترشيحات والمكافآت: (5) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات					اسم العضو
12/10	6/17	5/18	02/02	1/12	
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	لانا يوسف ابراهيم غانم
-	حضور	حضور	حضور	حضور	طارق رجائي حليم سلفيتي الى 2025/7/15
حضور	-	-	-	-	فهيم بن فائق بن فهيم أبو خضراء من تاريخ 2025/7/15
حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	منذر جهاد خليل زيدان من 2025/01/10

7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات: (4) اجتماعات

المعلومات الخاصة بحضور الاجتماعات				اسم العضو
2025/10/22	2025/07/21	2025/04/23	2025/01/19	
حضور	حضور	حضور	حضور	باسم عصام حليم السلفيتي
حضور	حضور	حضور	حضور	طارق رجائي حليم السلفيتي
-	-	حضور	حضور	مغيث غياث منير سخييان الى تاريخ 2025/7/13
حضور	حضور	حضور	حضور	لانا يوسف ابراهيم غانم
حضور	حضور	حضور	-	علي محمود حسن محمد



8. لجنة التسهيلات: (34) اجتماع

اسم عضو اللجنة								تاريخ اجتماع اللجنة	
السيد / فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء من تاريخ 2025/7/15	السيدة / ليتنا جردانة من تاريخ 2025/07/13	السيد/ جبرا غندور الى تاريخ 2025/7/13	السيد / عماد عبد الخالق الى تاريخ 2025/01/10	السيد / طارق سلفيتي	السيد /موسى عتيق	السيد / مغيث غياث منير سحتيان الى تاريخ 2025/7/13	السيد / باسم سلفيتي		
--	--	--	--	حضور	غياب	حضور	حضور	2025/01/05	1
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	2025/01/16	2
--	--	حضور	--	غياب	حضور	حضور	حضور	2025/01/30	3
--	--	حضور	--	حضور	حضور	غياب	حضور	2025/02/06	4
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	2025/02/13	5
--	--	حضور	--	حضور	حضور	غياب	حضور	2025/02/20	6
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	غياب	2025/03/06	7
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	2025/03/13	8
--	--	حضور	--	حضور	غياب	حضور	حضور	2025/03/20	9
--	--	حضور	--	حضور	حضور	غياب	حضور	2025/03/27	10
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	2025/04/10	11
--	--	حضور	--	حضور	حضور	غياب	حضور	2025/04/17	12
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	2025/04/30	13
--	--	حضور	--	حضور	غياب	حضور	حضور	2025/05/08	14
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	حضور	2025/05/19	15
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	غياب	2025/05/29	16
--	--	حضور	--	حضور	حضور	غياب	حضور	2025/06/12	17
--	--	حضور	--	حضور	حضور	حضور	غياب	2025/06/19	18
--	--	حضور	--	حضور	حضور	غياب	حضور	2025/07/03	19
--	--	حضور	--	غياب	حضور	حضور	حضور	2025/07/10	20
حضور	حضور	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/07/17	21
حضور	حضور	--	--	حضور	غياب	--	حضور	2025/07/24	22
حضور	حضور	--	--	حضور	حضور	--	غياب	2025/07/31	23
حضور	حضور	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/08/14	24
حضور	حضور	--	--	حضور	غياب	--	حضور	2025/08/21	25
حضور	حضور	--	--	حضور	غياب	--	حضور	2025/08/28	26
غياب	حضور	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/09/11	27
حضور	حضور	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/09/18	28
حضور	حضور	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/10/02	29
غياب	حضور	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/10/09	30
حضور	حضور	--	--	حضور	حضور	--	غياب	2025/10/23	31
حضور	غياب	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/10/30	32
حضور	حضور	--	--	حضور	حضور	--	غياب	2025/11/27	33
غياب	حضور	--	--	حضور	حضور	--	حضور	2025/12/11	34

- بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2025 (4) اجتماعات.

- يكون رئيس إدارة الامتثال هو ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

- تمارس اللجان المهام المناطة بها وفقا لما جاء في دليل الحوكمة المؤسسية



رابعاً: المعلومات المتعلقة بالمناصب التنفيذية في البنك وأسماء من يشغلونها

الإسم	المناصب التنفيذي
منتصر عزت احمد ابو دواس	الرئيس التنفيذي
*"محمد غاصب" عبدالله عبدالمجيد حتامله	رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات
طارق " محمد سعيد" حسن بدوي	رئيس إدارة الائتمان
محمد محمود احمد برجاق	رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية
زيد اياد اكرم كمال	رئيس ادارة العمليات المالية
دانيال فواز عوده الشرايحه	رئيس ادارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء
بشار " محمد خير" عوض عباينه	رئيس ادارة التدقيق الداخلي
شذى تيسير حسن بدير	رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة
محمود تيسير احمد بدوان	رئيس ادارة الخدمات المصرفية للتجزئة
محمود تيسير احمد بدوان	رئيس ادارة الخدمات والمنتجات الرقمية
فادي " احمد كمال" مرعي مرعي	رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والفروع الخارجية
فراس صالح احمد العريبيات	مدير إدارة التكنولوجيا
خالد عبدالملك محمد عبدالملك	رئيس ادارة المخاطر
نتالي مازن يوسف النبر	رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق
تامر واصف " محمد موسى" بركات	رئيس إدارة الامتثال

*تم تقديم استقالة رئيس ادارة الخدمات المصرفية للشركات بتاريخ 2025/12/31

رئيس مجلس الإدارة

باسم سلفيتي



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية



أنشطة الشركة الرئيسية:

تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والائتمانية والمالية وعمليات التمويل لقطاعات الافراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، بالإضافة الى فتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة واصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء.

كما يقوم البنك بقبول الودائع بكافة أنواعها (تحت الطلب، التوفير، لاجل وشهادات الإيداع).

مواقع البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد فروع البنك المنتشرة في المملكة لعام 2025 (50) فرعاً بالإضافة الى وحدة الصرافة المركزية، والشركات التابعة: (شركة الاتحاد للتأجير التمويلي، شركة الاتحاد للوساطة المالية، شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار وشركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية – تحت التصفية اعتباراً من 2024/09/11).

وقد وردت عناوين كل منها بشكل مفصل في نهاية التقرير ضمن (شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق) في صفحة (260):

اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين	اسم الفرع / الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	716	فرع الشميساني	25
فرع جبل عمان	6	فرع دابوق	12
فرع الجاردنز	15	فرع الصويفية	13
فرع شارع مكة	14	فرع الجبيهة	7
فرع سيتي مول	18	فرع ضاحية الياسمين	7
فرع مرج الحمام	9	فرع جبل الحسين	7
فرع مكة مول	13	فرع ماركا	11
فرع تاج مول	15	فرع عبدون	16
فرع عبدون الشمالي	5	فرع ام اذينة	13
فرع عجلون	5	فرع الزرقاء الحرة	8
فرع شارع الرينبو	5	فرع جامعة اليرموك - اربد	7
فرع البيادر	7	سوق باب المدينة - زرقاء	13
فرع الكرك	8	فرع خلدا	13
فرع سحاب	6	فرع طبربور	8
فرع اللوييدة	6	فرع مادبا	9
فرع ضاحية النخيل	7	فرع الزرقاء الجديدة	8
فرع الرمثا	6	فرع اربد	7
فرع الحصن	7	فرع العقبة	6
فرع الفحيص	5	فرع النافورة مول – العقبة	6
فرع المفرق	6	فرع مجمع عمان الجديد - اربد	13
فرع المقابلين	9	فرع جرش	6
فرع ضاحية الرشيد	8	فرع الرصيفة	6
فرع ابو علندة	8	فرع المدينة الرياضية	7
فرع مركز الاعمال	2	فرع السلط	6
فرع شفا بدران	10	فرع دابوق 2	5
فرع قرية الصويفية	7	وحدة البيع المباشر	63
وحدة الصرافة المركزية/ الشميساني	23	Contact Center	101
شركة الاتحاد للوساطة المالية (شركة تابعة)	4	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي (شركة تابعة)	10
شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية (شركة تابعة)	-	شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار (شركة تابعة)	-
المجموع داخل المملكة الأردنية الهاشمية	1363	فرع العراق	54
المجموع الكلي داخل وخارج المملكة الأردنية الهاشمية	1417		



حجم الاستثمار الراسمالي

بلغ حجم الاستثمار الراسمالي كما في 2025/12/31 (202.155) مليون دينار. والذي يمثل رصيد "الممتلكات والمعدات" والبالغ قيمته (127.243) دينار، كما يمثل رصيد الموجودات غير الملموسة والذي يبلغ (74.912) دينار.

الشركات التابعة للبنك:

شركة الاتحاد للوساطة المالية:

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

راسمال الشركة:

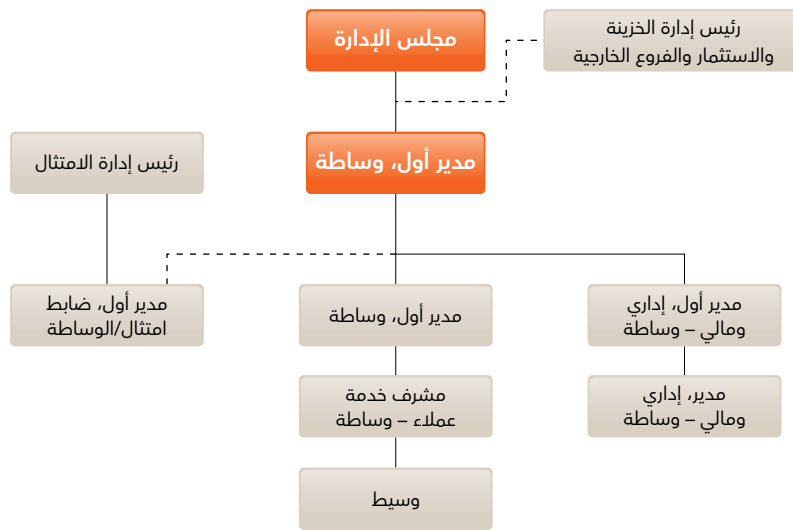
نسبة ملكية البنك للشركة:

عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:





شركة الاتحاد للتأجير التمويلي:

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست عام 2015. التأجير التمويلي للأليات والسيارات بقصد التملك وإستئجار وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وإقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك ورهن العقارات لتنفيذ غايات التأجير التمويلي وشراء وبيع وتجارة وإستيراد وتصدير المواد والسلع الثابتة من آلات ومعدات وأجهزة وبيعها نقداً أو بالتقسيط أو بطريقة التأجير التمويلي وفتح حسابات للشركة في المصارف والشركات المالية داخل وخارج الأردن لتنفيذ غايات التأجير التمويلي والدخول كشركاء مع الأفراد والشركات التجارية والصناعية والمالية ومع الشركات والمؤسسات التمويلية والبنوك داخل المملكة وخارجها.

12,000,000 دينار اردني.

مملوكة بالكامل للبنك (100%).

شارع مكة - مجمع الغيث. عدد موظفيها (10).

لا يوجد فروع للشركة.

لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.

راسمال الشركة:

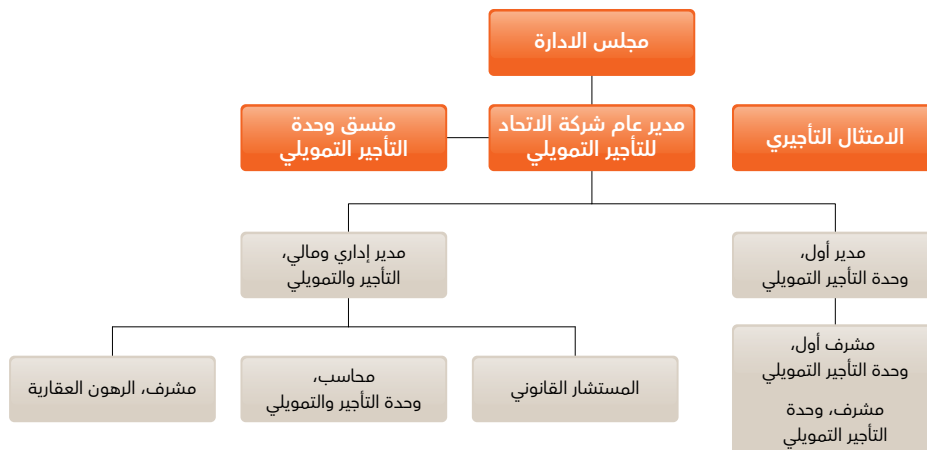
نسبة ملكية البنك للشركة:

عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:





شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار:

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

راسمال الشركة:

نسبة ملكية البنك للشركة:

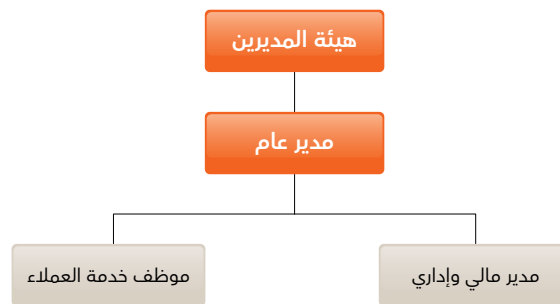
عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:

شركة مساهمة خاصة محدودة تأسست عام 2016.
تملك الأسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة من البنوك.
113,039,028 دينار اردني.
يمتلك البنك ما نسبته 58% من راسمال
الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد. لا يوجد موظفين في الشركة.
لا يوجد فروع للشركة.
قامت الشركة بشراء حصة مسيطرة في بنك صفوة الإسلامي ونسبة بلغت (62.4%) من
راسمالها والبالغ قيمته (100) مليون دينار.



شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية - تحت التصفية:

وافقت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 2024/09/11 على تصفية شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية تصفية اختيارية.

نوع الشركة:

النشاط الرئيسي للشركة:

راسمال الشركة:

نسبة ملكية البنك للشركة:

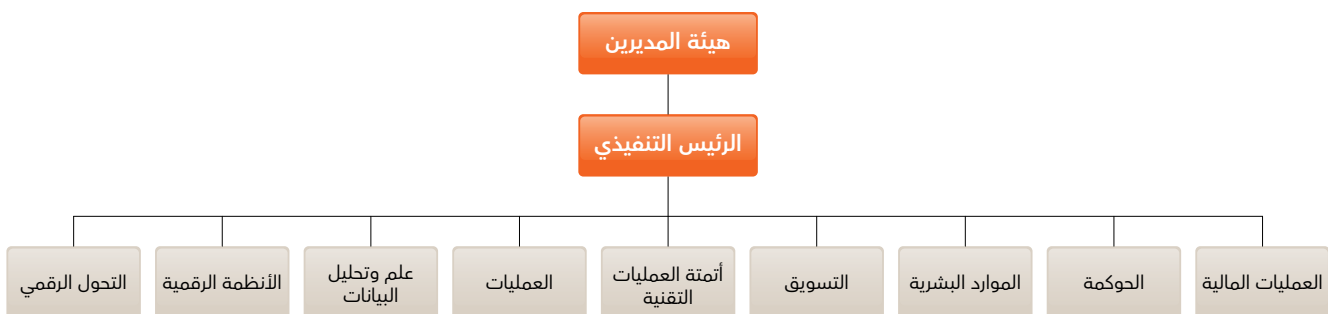
عنوان الشركة وعدد موظفيها:

عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

الهيكل التنظيمي للشركة:

شركة مساهمة خاصة محدودة تأسست عام 2019.
الاستثمار في مجالات التكنولوجيا المالية والتعليم المالي والاشتغال المالي وتصنيع وبيع
أجهزة الاتصالات اللاسلكية والكهربائية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية وتصنيع وبرمجة
وأعداد وتطوير وتوريد برامج أو أنظمة أو تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستلزماتها.
100,000 دينار اردني.
مملوكة بالكامل للبنك (100%).
شارع المدينة الطبية - مجمع الملك حسين للأعمال. لا يوجد موظفين في الشركة.
لا يوجد فروع للشركة.
لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.





بنك الاتحاد – فرع العراق

نوع الشركة:

بنك تجاري في جمهورية العراق تابع لبنك الاتحاد تأسس عام 2023 وبأشغال أعماله في نهاية عام 2024.

النشاط الرئيسي للشركة:

تقديم كافة الخدمات المصرفية للشركات والأفراد في دولة العراق الشقيقة.

رأسمال الشركة:

80,000,000 دولار امريكي (56.720,000 دينار اردني).

نسبة ملكية البنك للشركة:

مملوكة بالكامل للبنك (100%).

عنوان الشركة وعدد موظفيها:

جمهورية العراق - محله 929 - شارع العرصات - شارع 30 - زقاق 19 ص.ب. 3217 الرمز البريدي 10068 الكرادة / بدالة العلوية 785110010 (964). عدد موظفيها (54).

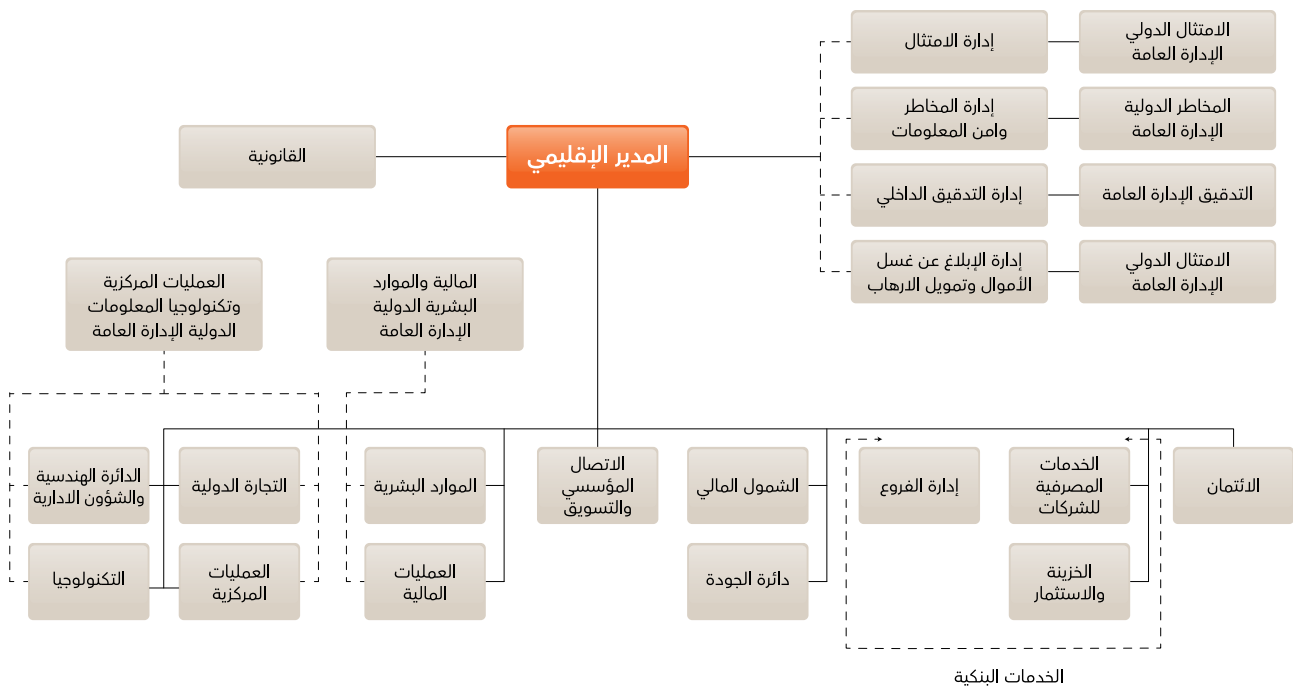
عنوان فروع الشركة وعدد موظفيها:

لا يوجد فروع أخرى.

المشاريع المملوكة للشركة ورؤوس أموالها:

لا يوجد مشاريع مملوكة من قبل الشركة.

الهيكل التنظيمي للشركة:



بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين ونبذة تعريفية عن كل منهم:

ورد ذلك البند ضمن تقرير حوكمة الشركات المساهمة المدرجة وبشكل مفصل في صفحة (43).



بيان بأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية والنبذة التعريفية عن كل منهم:

منتصر عزت احمد أبو دواس

الرئيس التنفيذي

1972

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- بكالوريوس في المحاسبة والإدارة المالية، جامعة باكنغهام - المملكة المتحدة، 1994
- محاسب عام معتمد - الولايات المتحدة الأمريكية، 2000.

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي – بنك الاتحاد اعتبارا من 2025-7
- رئيس مجلس إدارة البنك الاستثماري اعتبارا من 2025-7
- المدير العام - البنك الاستثماري (2011 – 2025/7).
- عضو مجلس إدارة الشركة العقارية للاستثمار العقاري (ثبات) (2022 – لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة في الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) (2022 - لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك (2025 – لغاية تاريخه).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار (2025 – لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني (2025 - لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة – معهد الدراسات المصرفية (2019 - 2023/08/24).
- عضو مجلس إدارة – جمعية البنوك الأردنية من اذار 2018 حتى اذار 2021
- عضو مجلس إدارة- بنك القدس (2012 – لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي الاسلامي الدولي (2011 - لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة شركة فيزا الأردن (2011 – لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي – سوريا (2011 – لغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين (2011 – لغاية تاريخه).
- نائب الرئيس التنفيذي - مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - البنك العربي. (2008 – 2011).
- رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - البنك العربي / الأردن لغاية 2008/6
- الرئيس التنفيذي لمجموعة التسويق للخدمات المصرفية للأفراد - بنك ستاندرد تشارترد/ سنغافورة لغاية 2007/8 .
- الرئيس الإقليمي لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد شمال الخليج والشرق العربي - بنك ستاندرد تشارترد / البحرين لغاية 2005/9
- رئيس الخدمات المصرفية للأفراد الأردن - بنك ستاندرد تشارترد / الأردن لغاية 2002/1.
- المدير المالي - مجموعة الأردن - بنك ستاندرد تشارترد / الأردن لغاية 2021/5.
- المدير المالي -مجموعة الأردن - سيتي بنك (1996 – 2001).



بشار "محمد خير" عوض عبابنه

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

1970

سنة الميلاد:

- الشهادة العلمية:**
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال / التمويل عام 1999 من جامعة برمينغهام سيتي في المملكة المتحدة.
 - حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من الجامعة الاردنية.
 - حاصل على عدة شهادات مهنية معتمدة: (CBA – 2008), (Passed Level I CFA- 2003), (ACPA – 1997).
- الخبرات العملية:**
- يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
 - مدير تنفيذي للتدقيق الداخلي في بنك المؤسسة العربية المصرفية (2005 – 2008).
 - مساعد مدير تنفيذي - محلل مالي رئيسي في مؤسسة ضمان الودائع (2002 – 2005).
 - مفتش بنوك ومحلل مالي في البنك المركزي الاردني (1994 – 2002).
 - نائب رئيس مجلس إدارة، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة الحوكمة وعضو لجنة مكافآت وترشيحات خلال فترة تمثيله لبنك الاتحاد في عضوية مجلس ادارة شركة الضمان للاستثمار من تاريخ (2010/5/11 – 2021/10/5).
 - رئيس لجنة التدقيق، عضو لجنة تدقيق في مؤسسة الملك الحسين خلال الفترة من تاريخ (2016/03/17 - 2022/04/20).

طارق "محمد سعيد" حسن بدوي

رئيس الائتمان وإدارة الائتمان

1966

سنة الميلاد:

- الشهادة العلمية:**
- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال / محاسبة عام 1995 من الجامعة الاردنية.
 - حاصل على بكالوريوس في المحاسبة فرعي اقتصاد واحصاء عام 1987 من الجامعة الأردنية.
- الخبرات العملية:**
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/10.
 - عضو مجلس الإدارة (الانتقالي) للبنك الاستثماري (ممثلاً عن بنك الاتحاد) اعتباراً من تاريخ 2025-07-14 ولغاية تاريخه.
 - عضو مجلس في إدارة شركة الضمان للاستثمار المساهمة العامة ممثلاً عن بنك الاتحاد (2021/10/05 – ولغاية تاريخه).
 - رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للتأجير التمويلي (2023/02/14 – ولغاية تاريخه).
 - بنك الجزيرة، مدير ائتمان المنطقة الشرقية، السعودية (2007-2008).
 - البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (2005-2007).
 - بنك عودة، مشرف ائتمان، عمان- الاردن (2004-2005).
 - البنك العربي، مشرف ائتمان دائرة تسهيلات فروع الاردن وفلسطين (1991-2004).



محمد محمود أحمد برباق

رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية

1972

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 1994 من جامعة عمان الاهلية - الاردن.
- حاصل على شهادة إعادة هندسة العمليات (Certified Business Process Re-Engineering Practitioner) عام 2005 من معهد (The Mountain Home Institute for Innovative Management – U.S.A).

الخبرات العملية:

- يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2008/08.
- خبير متخصص في عمليات التجارة الدولية بخبرة تزيد على ثلاثين عاما في مجال تمويل التجارة والعمليات المصرفية.
- مدير العمليات التجارية (البنك التجاري الأردني) في المملكة الأردنية الهاشمية (2005 – 2008).
- عمل أيضا لدى كل من البنك العربي في المملكة الأردنية الهاشمية وبنك الرياض في المملكة العربية السعودية وبنك المال الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (1994 - 2005).
- رئيس اللجنة المصرفية الوطنية التابعة لغرفة التجارة الدولية – الأردن (2011/11/19 – ولغاية تاريخه).
- عضو اللجنة المصرفية لغرفة التجارة الدولية – باريس (2001 – ولغاية تاريخه).
- عضو فريق عمل خطابات الضمان المنبثق عن غرفة التجارة الدولية – باريس (2003 – ولغاية تاريخه).
- عمل عضوا في اللجنة الاستشارية للأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة رقم 600 المنبثقة عن غرفة التجارة الدولية – باريس (خلال عام 2004 – ولغاية صدور النشرة في عام 2007).
- حَكَم في العديد من النزاعات الوثائقية الدولية في مجال عمليات التجارة الدولية (من بداية عام 2005 – وما زال فاعلاً في هذا المجال).

دانيال فواز عوده الشرايحة

رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء

1977

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية عام 2000 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- حاصل على شهادة مقيم رئيسي في أنظمة إدارة الجودة 2005.
- حاصل على شهادة برنامج إدارة المشاريع 2007.
- حاصل على شهادة إدارة حل النزاعات، Eastern Mennonite University، امريكا 2009.
- حاصل على شهادة مدير تنفيذي في إدارة الموارد البشرية من أكاديمية إدارة الموارد البشرية، البحرين/كينيا 2010.
- حاصل على شهادة مدرب ومتخصص في الحوار التعليمي من Global Learning Partners كندا عام 2012.
- حاصل على شهادة متخصصة في الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية من London Business School لندن عام 2014.
- حاصل على شهادة متخصصة في تطوير الاستراتيجيات في الأعمال من جامعة إنسياد INSEAD سنغافورة عام 2017.
- إدارة التغيير المؤسسي وإدارة الموارد البشرية، جامعة لندن 2018
- شهادة متقدمة في إدارة الأعمال من جامعة IE وAUB عام 2019/6-2019/2.
- حاصل على درجة الماجستير في ادارة التغيير عام 2024 من جامعة HEC الفرنسية بالتعاون مع جامعة اوكسفورد.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2010/09.
- عضومجلس الإدارة (الانتقالي) للبنك الاستثماري (ممثلا عن بنك الاتحاد) اعتبارا من تاريخ 2025-07-14 ولغاية تاريخه.
- مستشار ومدرب معتمد في مجال إدارة الموارد البشرية وإدارة خبرة العملاء لدى عدة شركات ومؤسسات خاصة وحكومية عالمياً ومنظمات غير حكومية (NGO) (2010 – 2005).
- مدير تنفيذي لإدارة خبرة العملاء وإدارة الموارد البشرية/التطوير والتدريب وإدارة المواهب والطاقات لدى شركة زين (2002 – 2010).
- مهندس كهربائي لدى شركة Setelcom (مجموعة فرانس تيليكوم) (2000 – 2002).



فادي "احمد كمال" مرعي مرعي رئيس إدارة الخزينة والاستثمار والفروع الخارجية

1978

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الاعمال عام 2016 من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.
- حاصل على رخصة مدير اصدار من هيئة الأوراق المالية عام 2013.
- حاصل على رخصة مدير استثمار من هيئة الأوراق المالية عام 2015.
- حاصل على رخصة مستشار مالي من هيئة الأوراق المالية عام 2015.

الخبرات العملية:

- يعمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2002/08.
- رئيس هيئة المديرين في شركة الاتحاد للوساطة المالية (2022/03/20 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة شركة التجمعات للمشاريع السياحية م.ع.م. من شهر كانون الأول 2022 - فبراير 2025.
- عضو هيئة المديرين في شركة الاتحاد للصناعات المعدنية والهندسية ذ.م.م (2022/08/06 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة في شركة مدفوعاتكم للدفع الالكتروني (2022/11/22 – 2025/01/19).
- عضو مجلس إدارة شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار من (2025/05/06 – لغاية تاريخه).

محمود تيسير احمد بدوان

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد رئيس إدارة الخدمات والمنتجات الرقمية

1982

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل عام 2008 من الجامعة الهاشمية.
- حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة عام 2004 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/07.
- مدير مالي / مستشفى الرشيد (2012-2013).
- رئيس قسم دوائر الشركات الصغيرة والمتوسطة/ البنك الاهلي الاردني (2007-2012).
- مدير علاقات عملاء – بنك الاسكان للتجارة والتمويل (2004-2007).

زيد اياد اكرم كمال

رئيس إدارة العمليات المالية

1980

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على Chief Financial Officer Program from Columbia Business School Executive Education عام 2022.
- حاصل على شهادة (CPA) من جمعية المحاسبين الاميركية عام 2016.
- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الأعمال فرعي مالية ومصرفية عام 2001 من جامعة اليرموك.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/04.
- عضو مجلس الإدارة (الانتقالي) للبنك الاستثماري (ممثلاً عن بنك الاتحاد) اعتباراً من تاريخ 2025-07-14 ولغاية تاريخه.
- مدير مالي صندوق الائتمان العسكري (2011-2014).
- مراقب مالي بنك ستاندرد تشارترد – الأردن (2007-2011).
- محاسب رئيسي – بنك المال الأردني (2004-2007).
- مساعد رئيس قسم – بنك القاهرة عمان (2001-2004).



نتالي مازن يوسف النبر

رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق

سنة الميلاد: 1985

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق عام 2007 من جامعة فرانكلن Franklin University في سويسرا
- حاصلة شهادة ماجستير من جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك عام 2025
- حاصلة على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من بيت الحوكمة الأردني JioD ومؤسسة التمويل الدولية IFC في عام 2022.

الخبرات العملية:

- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2013/03.
- مديرة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا العقبة (2011 – 2013).
- محللة أبحاث السوق لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2010-2011).
- مسؤولة الاتصال المؤسسي لدى شركة سرايا للتطوير العقاري (2007-2010)

خالد عبد المالك محمد عبد المالك

رئيس إدارة المخاطر

سنة الميلاد: 1982

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة مخاطر الشركات من جامعة سالفورد- بريطانيا- 2007.
- حاصل على درجة البكالوريوس في التمويل عام 2003 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:

- نائب رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للوساطة المالية (2022 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس الإدارة (الانتقالي) للبنك الاستثماري (ممثلاً عن بنك الاتحاد) اعتباراً من تاريخ 2025-07-14 ولغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي أول مخاطر الائتمان (2011-2018).
- مدير نماذج المخاطر ونظم المعلومات الإدارية بنك الاتحاد (2010-2011).
- مسؤول في مخاطر السوق – بنك القاهرة عمان (2007-2010).
- ضابط إئتمان – بنك القاهرة عمان (2003-2006).



تامر واصف "محمد موسى" بركات

رئيس إدارة الامتثال

1986

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA من الجامعة الألمانية الأردنية عام 2012.
- حاصل على درجة الماجستير في الجرائم المالية والامتثال في المجتمعات الرقمية من جامعة مانشستر البريطانية عام 2025
- حاصل على درجة البكالوريوس تمويل الجامعة الأردنية عام 2008.
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب (CAMS) عام 2013.
- حاصل على شهادة أخصائي مكافحة جرائم مالية معتمد (CFCS) عام 2019.
- حاصل على شهادة مدقق إحتيال معتمد (CFE) عام 2019.
- حاصل على شهادة متقدمة في إدارة مخاطر العقوبات الدولية (ICA-Advanced Certificate in Managing Sanctions Risks) عام 2019.
- حاصل على شهادة أساسية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Foundation) عام 2017.
- حاصل على شهادة تطبيقية في حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 5 Implementation) عام 2018.
- حاصل على شهادة في معيار الإبلاغ الموحد (- Certificate on the Common Reporting Standards CCRS) عام 2022.
- حاصل على دبلوم متقدم في إدارة الحاكمية والامتثال والمخاطر صادر من منظمة الامتثال الدولية المملكة المتحدة (ICA –Professional Post Graduate Diploma in Governance, Risk and Compliance) عام 2023.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد منذ 08 / 2018 كمدير تنفيذي لدائرة الامتثال ورئيس إدارة الامتثال
- عضو مجلس الإدارة (الانتقالي) للبنك الاستثماري (ممثلاً عن بنك الاتحاد) اعتباراً من تاريخ 14-07-2025 ولغاية تاريخه.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن مدير دائرة الامتثال – (آذار 2016 – أيلول 2018).
- البنك العربي - الأردن: مساعد مدير دائرة الامتثال (آب 2012 - شباط 2016).
- البنك الأهلي الأردني: موظف خدمات تجارية (اعتمادات) (نيسان 2008 – تموز 2012).
- عضو مجلس إدارة في جمعية اخصائي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمنطقة الشرق وشمال افريقيا (أيلول 2019 – ولغاية تاريخه).

فراس صالح أحمد العربيات

مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات

1982

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

الخبرات العملية:

- حاصل على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الحاسوبية من الجامعة الأردنية (2005).
- عمل لدى بنك الاتحاد منذ 08/2022.
- عضو مجلس الإدارة (الانتقالي) للبنك الاستثماري (ممثلاً عن بنك الاتحاد) اعتباراً من تاريخ 14-07-2025 ولغاية تاريخه.
- نائب رئيس التكنولوجيا والتسليم Aspire لعام 2022.
- مدير التكنولوجيا والتسليم Aspire (2018-2022).
- مدير التسليم Aspire (2015-2018).
- قائد فريق البرمجة Aspire (2011-2015).
- مهندس برمجيات أول Aspire (2008-2011).
- مهندس برمجيات Aspire (2006-2008).
- مطور برمجيات IdealSoft (2005-2006).



شذى تيسير حسن بدير

رئيس إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة

1982

سنة الميلاد:

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد عام (2004) من الجامعة الأردنية.
- حاصلة على شهادة القيادة في الاستدامة عام (2023) من Imperial College.
- حاصلة على شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من بيت الحوكمة الأردني و IFC عام (2022).

الخبرات العملية:

- عملت لدى بنك الاتحاد منذ تاريخ 2014/10.
- نائب رئيس هيئة مديري شركة الاتحاد للتأجير التمويلي (2025 ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض (2025 ولغاية تاريخه).
- مدير تنفيذي أول / إدارة الفروع والاعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع التجزئة والافراد بنك الاتحاد (2025-2020).
- مدير تنفيذي / إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة - بنك الاتحاد (2020-2014).
- مدير فريق / إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة - بنك المال الأردني (2014-2010).
- مدير علاقة عملاء / الشركات الصغيرة والمتوسطة - البنك العربي (2010-2008).
- موظف فرع رئيسي/ الدائرة التجارية - البنك العربي (2008-2005).



معالي السيدة نادية حلمي حافظ السعيد

(تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2025/07/15)

الرئيس التنفيذي

سنة الميلاد: 1965

الشهادة العلمية:

- حاصلة على درجة ماجستير إدارة الأعمال في مجال التمويل ونظم المعلومات الادارية MBA من الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1992.

الخبرات العملية:

- الرئيس التنفيذي - بنك الاتحاد (منذ 2008 ولغاية 2025/07/15).
- مستشار التطوير الاستراتيجي - بنك الاتحاد (2007-2008).
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة البحر الميت للتنمية (2006-2007).
- وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات / الاقتصاد الرقمي (2004-2006).
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات / الاقتصاد الرقمي (2003-2004).
- مستشار اقتصادي لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2002-2003).
- خبرة 10 سنوات في بنك الاتحاد في عدة مناصب آخرها مدير ادارة الخدمات المصرفية للشركات (1992-2002).

العضويات:

- نائب رئيس هيئة المديرين لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي (2015/01/22 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس ادارة شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار (2016 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك الأردن (2021/03/20 – ولغاية تاريخه).
- رئيس مجلس ادارة شركة المبادرة لدعم الرواد - Endeavor Jordan (09 - 2020/12 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة شركة الاردنية لضمان القروض (2018/03/28 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة صندوق راس المال والاستثمار الأردني (2021/03/28 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة جمعية ادامة للطاقة والمياه والبيئة. (2022/4/20 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة منتدى الاستراتيجيات الأردني. (2023/5/16 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس إدارة التحالف المالي العالمي للمرأة. (2021/6/10 – ولغاية تاريخه).

"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة

(تم تقديم الاستقالة بتاريخ 2025/12/31)

رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

سنة الميلاد: 1971

الشهادة العلمية:

- حاصل على ماجستير إدارة أعمال (تمويل) من جامعة NYIT (الأردن) عام 2007.
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد عام 1993 من جامعة دمشق.

الخبرات العملية:

- عمل لدى بنك الاتحاد من 06 / 1999 – 2025/12/31.
- عمل لدى بنك القاهرة عمان (1994-1999).
- عضو مجلس ادارة شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات (2017/08/15 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس ادارة شركة البنوك التجارية للاستثمار (2018/07/01 – ولغاية تاريخه).
- عضو مجلس ادارة شركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (2020/02/29 – ولغاية تاريخه).



بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5%

اسم المساهم	عدد الأسهم كما في 2025/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2024/12/31	النسبة %
مجموع مساهمات عائلة سلفيتي	89,422,567	27.51	82,787,600	41.39
RS FINANCE ويمثلها: طارق سلفيتي	30,026,998	9.24	30,026,998	15.01
شركة صوت الكنار للاستثمار ويمثلها: عصام سلفيتي	29,227,955	8.99	15,471,304	7.73
شركة دورية المحيط للاستثمار ويمثلها: طارق سلفيتي	17,471,317	5.38	13,943,767	6.97
عصام حليم جريس سلفيتي	3,510,000	1.08	14,000,000	7.00
سامية سليمان يوسف السكر	3,755,156	1.16	3,755,156	1.87
وداد أيوب عود الله خوري	5,431,141	1.67	5,590,375	2.79
مجموع مساهمات عائلة جردانه	32,560,544	10.02	-	-
زينه نزار عبد الرحيم جردانه	10,040,907	3.1	-	-
لينا نزار عبد الرحيم جردانه	7,690,134	2.4	-	-
نزار عبد الرحيم نزار جردانه	7,413,412	2.3	-	-
روان عبد الرحيم نزار جردانه	3,708,715	1.1	-	-
دائرة عبد الرحيم نزار جردانه	3,707,376	1.1	-	-
مجموع مساهمات عائلة أبو خضراء	26,666,955	8.2	-	-
فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء	12,310,247	3.8	-	-
حازم بن فائق بن فهمي أبو خضراء	7,178,464	2.2	-	-
سامر بن فائق بن فهمي أبو خضراء	7,178,244	2.2	-	-
شركة لافيكو (LAFICO)	40,517,203	12.47	40,517,203	20.25
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	22,206,001	6.83	22,056,697	11.02

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية

ورد ذلك البند ضمن تحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لعام 2025 في صفحة (39).

درجة الاعتماد على موردين محددين او عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً:

لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون (10%) فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو الإيرادات (المبيعات).

الحماية الحكومية او الامتيازات التي يتمتع بها البنك او أي من منتجاته او خدماته بموجب القوانين والأنظمة او غيرها:

- لا يوجد اي حماية حكومية او امتيازات يتمتع بها البنك او أي من منتجاته او خدماته بموجب القوانين و الأنظمة او غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع او حقوق امتياز حصل عليها البنك.

القرارات الصادرة عن الحكومة او المنظمات الدولية او غيرها التي لها أثر مادي على عمل البنك او منتجاته او قدرته التنافسية:

لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية او غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته او قدرته التنافسية.

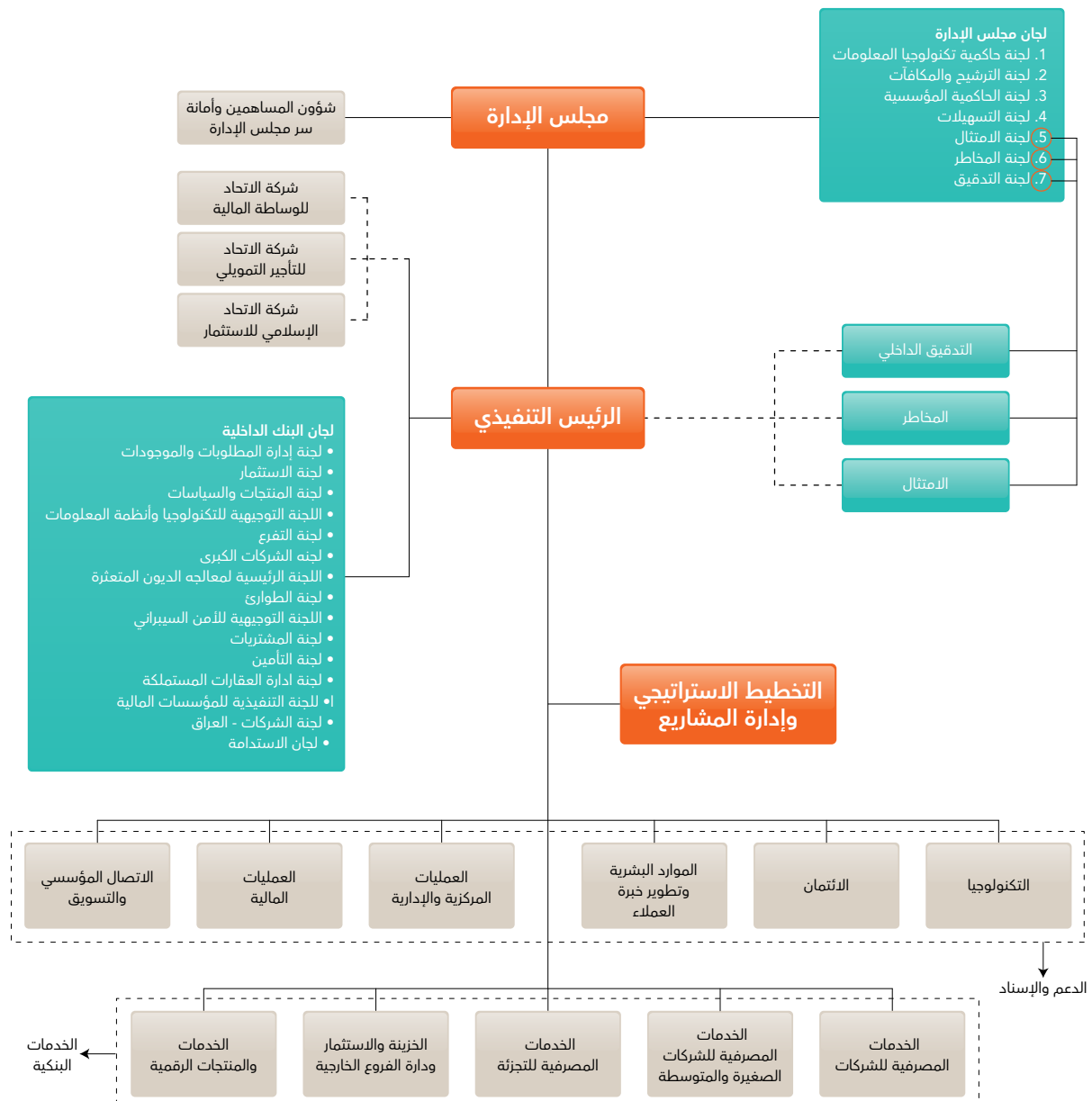


تطبيق معايير الجودة الدولية:

حصل البنك على الشهادات:

- شهادة الايزو في استمرارية العمل (ISO 22301).
- شهادة الايزو لادارة الامتثال (ISO 37301 Certification for Compliance Management Systems)
- معيار امان بيانات صناعة بطاقات الدفع PCI DSS Payment Cards Industry
- شهادة الايزو لادارة امن المعلومات ISO/IEC 27001 Information Security Management (معايير الجودة).
- شهادة الايزو لضوابط الأمان السحابية ISO/IEC 27017 Cloud Security Controls (معايير الجودة).
- حقق البنك مستوى نضوج 3 (Fully Achived) بل وتجاوز هذا المستوى في بعض العمليات لنظام حاكمية تكنولوجيا المعلومات الخاص بالبنك وفق اطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات COBIT 2019.

الهيكل التنظيمي للبنك



وردت الهياكل التنظيمية للشركات التابعة في بند الشركات التابعة للبنك في صفحة (57).



عدد الموظفين

بلغ عدد موظفي البنك في نهاية عام 2025 داخل المملكة (1.363) موظفاً، و(54) موظفاً خارج المملكة ليكون المجموع الكامل (1.417) موظفاً كما يلي:

- (1,349) موظفاً في الإدارة العامة والفروع في الأردن.
- (4) موظفين في شركة الإتحاد للوساطة المالية.
- (10) موظفين في شركة الإتحاد للتأجير التمويلي.
- لا يوجد موظفين في شركة الإتحاد الإسلامي للاستثمار.
- (54) موظفاً في فرع العراق.

الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم

المؤهل	الإدارة والفروع المحلية	شركة الإتحاد للوساطة المالية	شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	شركة الإتحاد الإسلامي للاستثمار	فرع العراق
دكتوراة	1	—	1	—	—
ماجستير	99	—	1	—	5
دبلوم عالي	24	—	—	—	—
بكالوريوس	1.175	4	7	—	47
دبلوم	12	—	—	—	—
توجيهي	14	—	1	—	—
دون التوجيهي (مراسلون، سائقون وحراس)	24	—	—	—	2
المجموع	1.349	4	10	—	54

برامج التأهيل والتدريب:

إيماناً من البنك بأهمية التطوير وصقل مهارات موظفيه، فقد واصل بنك الإتحاد بتحقيق الانجازات المخطط لها في مجال التدريب لعام 2025 من خلال رفع كفاءة الموظفين في القطاع المصرفي والمالي أكاديمياً ومهنياً من حيث الارتقاء والتنوع في البرامج الأكاديمية والعلمية والتدريبية داخل وخارج المملكة.

والجدول التالي يبين تفصيلاً لعدد ونوع البرامج التدريبية التي وفرها البنك لعام 2025:

البيان	عدد المشتركين		الفروع		الإدارة العامة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دورات محلية	1262	%19.85	741	%18.46	521	%22.22
دورات خارجية	4	%0.06	3	%0.08	1	%0.04
مركز تدريب داخل البنك	826	%12.99	526	%13.10	300	%12.80
التدريب الإلكتروني	4043	%63.60	2579	%64.25	1464	%62.46
شهادات مهنية	223	%3.50	165	%4.11	58	2.48
المجموع	6358	%100	4014	%100	2344	%100

وتشمل الدورات المشار إليها اعلاه البرامج التالية واهمها (الشهادات المهنية المتعلقة في الائتمان المصرفي، الدبلوم المهني المتخصص في الائتمثال ومكافحة غسل الاموال، الاستدامة والتمويل الاخضر، ادارة المخاطر والامن السيبراني، الامتثال، اساسيات العمل المصرفي ودورات اخرى).

حرصاً من البنك على مواكبة المستجدات العلمية الحديثة في مجال البرامج والشهادات المهنية المختصة حصل (233) موظف من مختلف الدوائر على شهادات مهنية.



تم توفير (291) فرصة تدريبية لطلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، وذلك انطلاقاً من سياسة البنك الرامية إلى خدمة المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الكوادر لتغطية شواغر عدة في البنك إذا استدعى الأمر إلى ذلك.

عدد الطلاب المتدربين	الجامعات والمؤسسات
131	جامعات
2	برنامج الدراسات الثنائية
39	برنامج شروق
119	مدارس
291	المجموع

المخاطر التي يتعرض لها البنك:

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن عدم (قدرة/ رغبة) المقترض بسداد المبالغ المستحقة من أصل الدين او/والفوائد والعمولات المترتبة عليه. وللد من آثار مخاطر الائتمان والسيطرة عليها يستخدم بنك الاتحاد مجموعة متنوعة من التقنيات بما يضمن استقراره وسلامته، مثل استراتيجية تنويع مكونات المحفظة الائتمانية ولضمان ذلك تعمل إدارة مخاطر التركيزات من خلال تحديد السقوف الائتمانية للقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، التصنيفات الائتمانية والمنتجات.

كما يستخدم البنك أدوات لقياس مخاطر الائتمان للتأكد من عدم تعرضه لمخاطر غير محسوبة واستخدام هذه الأدوات للتعرف المبكر على أي تراجع في مخاطر المحفظة.

وبهدف التعرف على حجم المخاطر المستقبلية يقوم البنك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري في ضوء افتراض سيناريوهات أوضاع ضاغطة وتوقعات اقتصادية وتجارية سلبية بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه المخاطر أو لتخفيف من أثارها.

مخاطر السوق

هي المخاطر المتعلقة بالتغير في قيمة الأرباح و الخسائر، التغير في القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية أو التغير في مستويات السيولة نتيجة التغير في أسعار الفائدة، أسعار الصرف أو أسعار الأصول المالية، أو كنتيجة للظروف الاقتصادية المعاكسة. لإدارة هذه المخاطر، يتبع البنك سياسة متحفظة تمارس أعمالها عن طريق مكتب وسطي وإدارة مستقلة لإدارة مخاطر السوق، وذلك فقا لسقوف وسياسات وضعت حسب أفضل الممارسات العالمية، و معتمدة من قبل مجلس إدارة بنك الاتحاد. أهم هذه المخاطر تتمثل في:

1. مخاطر اسعار الفائدة

وتتمثل الخسائر المتوقعة نتيجة التقلبات في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق المالية، إذ يؤدي هذا التغير إلى تغير في أسعار المنتجات والأصول المالية وتقييمها كذلك، مما يؤثر سلباً على إيرادات البنك أو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. بالإضافة لذلك، تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم المواءمة في تواريخ إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، والتي تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بإدارتها بشكل دوري عن طريق تقارير الفجوة التسعيرية والسقوف المتعلقة بها.

2. مخاطر السيولة

تمثل المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل خاصة اتجاه المودعين بالموعد والتكلفة المقبولين، وذلك نتيجة للتركيزات أو الاستثمارات طويلة الأجل. لتفادي هذه المخاطر يقوم البنك بتخطيط السيولة عن طريق إدارة الاحتياطيات القانونية والذاتية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية، و من ثم عن طريق الإدارة الاستراتيجية لاحتياجات البنك من الأموال خلال الفترات القادمة. بالإضافة لذلك، تراعي استراتيجية إدارة السيولة تنويع مصادر الأموال، و اعتماد خطة طوارئ للسيولة يتم تحديثها ومراجعتها بشكل دوري.



مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تعد إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر الكلية في البنك، والذي يهدف إلى تعزيز وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية. حيث يتم تحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها وتحديد طرق الاستجابة لها في كافة العمليات والمنتجات للتمكن من إدارتها بشكل فعال وبما يمكن البنك من تحقيق أهدافه مع الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر التشغيلية. حيث يتم مراقبة مستويات التعرض مع الحدود المقبولة بالاستناد على وثيقة المخاطر المقبولة لدى البنك.

وقد اعتمدت إدارة المخاطر على أكثر من آلية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تقييم الإجراءات الرقابية ذاتها CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية للتحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات في إدارة المخاطر المرتبطة بها.

كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

هذا بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأن عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي أثار أخرى محتملة - لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.

مخاطر الامتثال

يطلق عليها أيضاً مخاطر النزاهة والسمعة وهي عبارة عن مخاطر العقوبات القانونية (غرامات) أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والداور وقواعد السلوك والممارسات المصرفية السليمة.

يقع على عاتق الإدارة التنفيذية المسؤولية المطلقة في وضع وتطبيق سياسة الامتثال واعتمادها في مجلس الإدارة وتعميمها على كافة الإدارات والعاملين في البنك، كما أن على الإدارة بكافة مستوياتها مسؤولية التأكد من تطبيق الإجراءات والتدابير الصحيحة في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال بالإضافة إلى توفير الكادر الكافي والمؤهل وتوفير المصادر اللازمة لإنشاء وحدة مراقبة امتثال مستقلة لتطبيق سياسات الامتثال.

وبالإضافة إلى ذلك ولضمان أعلى مستوى من النزاهة والشفافية يعتمد البنك على سياسات وإجراءات داخلية ضمن إطار سليم وقوي من الضوابط الداخلية والتي تتم مراجعتها بشكل دوري.

مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني

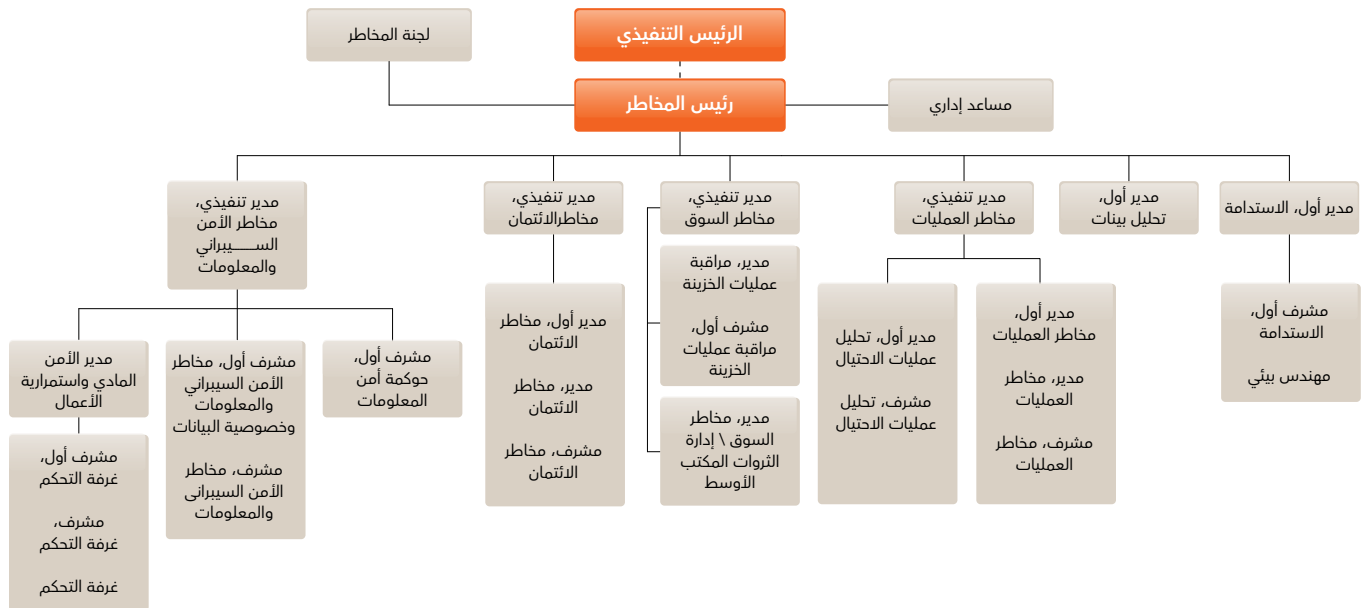
تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني على استخدام كافة الوسائل والأدوات والإجراءات المتاحة دولياً وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات، الشبكات وأجهزة البنك من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير معنيين بها أو غير مصرح لهم بالإطلاع، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

وتقوم الدائرة بتطوير سياسات ومعايير وإجراءات لأمن المعلومات والأمن السيبراني حسب أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية أصول البنك، كما تقوم بتحديث وتطوير أفضل الخطط الكفيلة باستمرارية العمل أثناء الكوارث والأزمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة من قبله لجميع عملائه بالإضافة إلى مراقبة الامتثال لمعايير أمن المعلومات بالاعتماد على أحدث التقنيات والأنظمة.



الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر



أنشطة وإنجازات البنك

تم بيان إنجازات البنك ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لعام 2025) بشكل مفصل وكذلك (إنجازات عام 2025) في صفحة (15).
كما ورد بند الاحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2025 في صفحة (13).

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة وممارسة نشاطات لا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة الحالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي، كما لم يمارس البنك أية عمليات لا تدخل ضمن نشاطه الرئيسي.

السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين خلال (2021 - 2025):

السنة	2025	2024	2023	2022	2021
الأرباح المحققة	85,284,235	54,474,100	57,737,275	43,800,423	41,425,295
الأرباح النقدية الموزعة	-	20,000,000	20,000,000	16,000,000	16,000,000
الأرباح المقترحة توزيعها	32,520,325	-	-	-	-
حقوق الملكية - مساهمي البنك	780,198,660	495,784,640	478,812,313	453,046,660	428,011,954

أوصى مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ 24-02-2026، بزيادة راس مال البنك بنسبة 7.65% من راس المال المكتتب به ليصبح 350 مليون دينار وذلك عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين.

أسعار أسهم البنك خلال (2021 - 2025)

السنة	2025	2024	2023	2022	2021
السعر	2.970 دينار	1.730 دينار	1.830 دينار	1.950 دينار	1.750 دينار

تحليل المركز المالي للبنك ونتائج اعماله خلال عام 2025

تم بيان ذلك البند بشكل مفصل ضمن (تحليل المركز المالي ونتائج الاعمال لعام 2025) وبشكل مفصل في صفحة (34).



التطورات المستقبلية الهامة للبنك

تم بيان التطورات المستقبلية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن نموذج أعمالنا واستراتيجيتنا في صفحة (12).

مقدار أتعاب مدققي حسابات البنك والشركات التابعة

بلغت أتعاب مدققي الحسابات لعام 2025 بما فيها ضريبة المبيعات وعلى النحو التالي:

البيان	أتعاب تدقيق الحسابات
بنك الاتحاد	208,800
شركة الاتحاد للوساطة المالية	4,060
شركة الاتحاد للتأجير التمويلي	4,060
شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار	3,480
فرع العراق	59,981
المجموع	280,381

لم يتم دفع أي أتعاب أخرى غير ما ورد ذكره أعلاه

بيان بعدد أسهم البنك المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم

الاسم	تاريخ التعيين	جنسية العضو	كما في عام 2025				كما في عام 2024			
			عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع	عضو مجلس الإدارة	ممثل العضو	أقاربه	المجموع
باسم عصام سليم سلفيتي	2024/04/25	اردني	1,094,056			1,094,056	1,094,056			1,094,056
فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء	2025/7/13	سعودي	12,310,247			12,310,247				
شركة لافيكو (LAFICO)	2024/04/25	ليبية	40,517,203		-	40,517,203	40,517,203	-	-	
ويمثلها: موسى الحسن عتيق علي في المقعد الاول علي محمود حسن محمد في المقعد الثاني	-	ليبي ليبي	-	-	-	40,517,203	-	-	-	40,517,203
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها:	2024/04/25	اردنية	22,206,001		-	22,206,001	22,056,697	-	-	
شاذن زياد نبيه درويش الحجي	2025/01/11	اردني	-			22,206,001	-	-	-	22,056,697
منذر جهاد خليل زيدان	2025/01/11	اردني	4,000			4,000	-	-	-	
شركة عبدالرحيم جردانه وأولاده وتمثلها: لينا نزار عبد الرحيم جردانه	2025/07/13	اردني	10,260	7,690,134	7,700,394	-	-	-	-	
وضاح عصام حسن البرقاوي	2024/04/25	اردنية	4,000			4,000	4,000			
ناديه احمد عبد المحسن العناني	2024/04/25	اردني	5,000			5,000	5,000			
لانا يوسف ابراهيم غانم نعيم عمر نعيم عبد الهادي	2024/04/25	اردني	5,000		6,260	11,260	5,000			
طارق رجائي سليم سلفيتي	2024/04/25	اردني	67,614			67,614	67,614			
مغيث غياث منير سحتيان	2024/04/25 2025/07/13	اردني	20,821			20,821	20,821			
جبرا "رجا يعقوب" جبرا غندور	2024/04/25 2025/07/13	اردني	5,000			5,000	178,900			
عماد عبد الخالق	2024/04/25 2025/01/10	الماني	5,367			5,367	5,367			

- لا يوجد أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.
- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة.
- لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب أعضاء مجلس الإدارة.



بيان بعدد أسهم موظفي الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما في عام 2025	عدد الأسهم كما في عام 2024
الموظف	أقاربه	الموظف	أقاربه
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع
* منتصر عزت احمد ابو دواس	اردنيه	1,870,333	-
دانيال فواز عوده الشرايحة	اردني	262,136	-
بشار " محمد خير " عوض عباينه	اردني	66,993	-
طارق " محمد سعيد " حسن بدوي	اردني	84,910	-
محمد محمود احمد برجاق	اردني	46,176	-
ياسمين احمد محمد الصفدي (زوجته)	اردني	-	2801
فادي " احمد كمال " مرعي مرعي	اردني	174,824	-
زيد إياد اكرم كمال	اردني	71,874	-
نتالي مازن يوسف النبر	اردنية	59,742	-
محمود تيسير احمد بدوان	اردني	95,887	-
خالد عبد المالك محمد عبد المالك	اردني	56,798	-
تامر واصف " محمد موسى " بركات	اردني	45,717	-
فراس صالح احمد العريبات	اردني	37,206	-
** شذى تيسير حسن بدير	اردني	22,666	-
*** نادية حلمي حافظ السعيد	اردنية	1,256,462	-
**** " محمد غاصب " عبد الله عبد المجيد حتاملة	اردني	133,650	-

* تم تعيين السيد منتصر أبو دواس اعتباراً من 2025/07/15.

** تم تم ترقيّة السيدة شذى بدير من تاريخ 2025/06/24.

*** تم تقديم استقالة للسيدة نادية السعيد بتاريخ 2025/07/15.

**** تم تقديم استقالة السيد محمد حتاملة بتاريخ 2025/12/31.

لا يوجد أي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا أو أقاربهم يملكون أية أسهم في البنك غير ما ورد في الجدول أعلاه.

لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لموظفي الإدارة التنفيذية العليا.

لا يوجد سيطرة من قبل أي شركة مملوكة لأقارب موظفي الإدارة التنفيذية العليا.

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2025

البيان	المنصب	عقد ثابت	بدل التنقلات السنوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	اجمالي المزايا السنوية
باسم عصام حليم سلفيتي	رئيس مجلس الإدارة من	1,080,000	65,000	5,000	-	1,150,000
فهمي فائق فهمي أبو خضرة اعتباراً من 2025/07/13	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	19,750	-	-	19,750
مؤسسة العامة الضمان الاجتماعي	عضو مجلس إدارة	-	38,500	5,000	-	43,500
موسى الحسن عتيق علي	عضو مجلس إدارة	-	44,000	5,000	18,700	67,700
علي محمود حسن محمد	عضو مجلس إدارة	-	37,500	5,000	18,700	61,200
نادية احمد عبد المحسن العناني	عضو مجلس إدارة	-	47,500	5,000	-	52,500
وضاح عصام حسن برقايوي	عضو مجلس إدارة	-	44,500	5,000	-	49,500
طارق رجائي حليم سلفيتي	عضو مجلس إدارة	-	52,000	5,000	-	57,000
لانا يوسف إبراهيم غانم	عضو مجلس إدارة	-	41,000	5,000	-	46,000
لينا نزار عبد الرحيم جردانة اعتباراً من 2025/07/13	عضو مجلس إدارة	-	24,500	-	-	24,500
منذر جهاد زيدان	عضو مجلس إدارة	-	47,000	-	-	47,000
جبرا " رجا يعقوب " جبرا غندور لغاية 2025/07/13	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	48,250	5,000	-	53,250
مغيث غياث منير سختيان لغاية 2025/07/13	عضو مجلس إدارة	-	24,750	5,000	-	29,750
عماد محمد علي عبد الخالق لغاية 2025/01/10	عضو مجلس إدارة	-	1,600	5,000	-	6,600
المجموع		1,080,000	535,850	55,000	37,400	1,708,250

* لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة غير ما ورد أعلاه.



المزايا والمكافآت التي تتمتع بها الإدارة التنفيذية العليا عن عام 2025

البيان	المنصب	الرواتب والمكافآت السنوية	سفر وإقامته
منتصر عزت احمد ابو دواس (اعتبارا من 2025/07/15)	الرئيس التنفيذي	391,532	-
"محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	564,032	-
فادي "احمد كمال" مرعي مرعي	رئيس إدارة الخزينة والاستثمار وإدارة الفروع الخارجية	168,234	1,466
محمود تيسير احمد بدوان	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للتجزئة ورئيس إدارة الخدمات والمنتجات الرقمية	244,156	-
شذى تيسير حسن بدير	رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة	154,263	720
زيد اباد اكرم كمال	رئيس إدارة العمليات المالية	194,893	-
طارق "محمد سعيد" حسن بدوي	رئيس إدارة الائتمان	235,897	-
دانيال فواز عوده الشرايعة	رئيس إدارة الموارد البشرية وتطوير خبرة العملاء	238,442	-
نتالي مازن يوسف النبر	رئيس إدارة الاتصال المؤسسي والتسويق	227,105	-
فراس صالح احمد العريبيات	مدير إدارة التكنولوجيا	135,238	-
خالد عبد المالك محمد عبد المالك	رئيس إدارة المخاطر	182,345	709
محمد محمود احمد برجاق	رئيس إدارة العمليات المركزية والإدارية	210,228	-
بشار "محمد خير" عوض عباينة	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	206,316	-
تامر واصف "محمد موسى" بركات	رئيس إدارة الامتثال	158,700	930
المجموع		3,311,381	3,825

- تم قبول استقالة السيدة نادية السعيد كرئيس التنفيذي ودفع بدل راتب وأجور و مكافآت بمجموع 2,130,960 دينار لغاية 2025/07/15.
- تم دفع مكافآت لجميع موظفي البنك بما في ذلك الإدارة التنفيذية عن العامين 2024 و 2025 وذلك حسب موافقة مجلس الإدارة.
- تم توزيع أسهم حسب ما تم التصريح به لدى هيئة الأوراق المالية.
- تم تعيين السيدة شذى بدير كرئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من تاريخ 2025/07/01.
- تم قبول استقالة السيد "محمد غاصب" عبد الله عبد المجيد حتاملة كرئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات اعتبارا من تاريخ 2025/12/31.
- لا يوجد أي مكافآت مالية أو غير مالية تم منحها للإدارة التنفيذية العليا غير ما ورد أعلاه

التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2025 في صفحة (28).

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الإدارة او أعضاء المجلس او الرئيس التنفيذي (المدير العام) او أي موظف في البنك او أقاربهم

لا يوجد اية عقود او مشاريع او ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة او الشقيقة او الحليفة او رئيس مجلس الإدارة او أعضاء المجلس او الرئيس التنفيذي (المدير العام) او أي موظف في البنك او أقاربهم. باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية والتي تم الإفصاح عنها في الايضاح رقم (43) بالبيانات المالية وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي

تم ذكر هذا البند ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية لعام 2025 في صفحة (28).



بيانات إضافية بموجب تعليمات الإفصاح

بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 1%

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم كما في 2025/12/31	نسبة المساهمة	المستفيد النهائي	الاسهم المرهونة	الاسهم المحتوية	نسبة الاسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن1	جهة الرهن2
شركة الميفكو (LAFCO)	الليبية	40,517,203	12.459	LIA LIBIAN INVESTMENT AUTHORITY وهي ملك للحكومة الليبية	-	8,000			
RS FINANCE	جزر كايمان	30,026,998	9.233	Rajai's Salfiti Holding 100% - TRHS Holding 25% ownership (Tareq Rajai Salfiti) 100% - ZRS Holding 25% ownership (Zaid Rajai Salfiti) 100% - FPS Holding 25% ownership (Faisal Rajai Salfiti) 100% - DRS Holding 12.5% ownership (Dina Rajai Salfiti) 100% - SRHS Holding 12.5% ownership (Samia Farah Issa Fraih) 100%	20,883,733	-	69.549%	البنك الأردني الكويتي	البنك الأردني الكويتي / الدارة العامة 2,100,000
شركة صوت الكفار للاستثمار	الأردنية	29,227,955	8.988	1. عصام طليم سلفيتي 20% 2. نديم عصام سلفيتي 20% 3. باسم عصام سلفيتي 20% 4. وسيم عصام سلفيتي 20% 5. ساميه سليمان السكر 20%	9,551,500	-	32.679%	بنك السكان للتجارة والتمويل	بنك السكان للتجارة والتمويل 7,451,500
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	22,206,001	6.828	نفسه	-	-		-	
شركة حورية المحيط للاستثمار	الأردنية	17,471,317	5.372	شركة أندية و الشركاء فيها والذين يملكون كما هو مبين أدناه: 1. طارق رجاوي طليم سلفيتي 25% 2. فيصل رجاوي طليم سلفيتي 25% 3. زيد رجاوي طليم سلفيتي 25% 4. دينا رجاوي طليم سلفيتي 12.50% 5. ساميه فرح عيسى فرح 12.50%	16,032,500	-	91.7645%	البنك الأردني الكويتي 4,075,000	بنك السكان للتجارة والتمويل 8,451,500
مهمي بن فائق بن مهمي ابو خضراء	السعودية	12,310,247	3.785	نفسه	11,634,860	4,000	94.513%	بنك السكان للتجارة والتمويل	
شركة بنك فلسطين	الفاستينييه	11,794,930	3.627	هاشم الشوا	-				
زينه نزار عبد الرحيم جردانه	الأردنية	10,040,907	3.088	نفسه	-				
لينا نزار عبد الرحيم جردانه	الأردنية	7,690,134	2.365	نفسه	-	4,000			
نزار عبد الرحيم نزار جردانه	الأردنية	7,413,412	2.280	نفسه	-	-			



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

جهة الرهن 2	جهة الرهن 1	نسبة الاسهم الموهونة من إجمالي المساهمة	الاسهم المحجوزة	الاسهم الموهونة	المستفيد النهائي	نسبة المساهمة	عدد الاسهم كما في 2025/12/31	الجنسية	اسم المساهم
			-	-	شركة أردنية واهم الشركاء والذين يمثلون فيها كما هو مبين أدناه: 1. إبراهيم اميل حداد (20%) 2. عمر معصم إسماعيل البليسي (7.5%) 3. طارق معصم إسماعيل البليسي (7.5%) 4. نبيل اميل حداد (20%) 5. نهاد اميل حداد (20%) 6. جورج اميل حداد (25%)	2.276	7,402,458	الاردنيه	الشركة المركزي للتجاره والمركبات
	البنك العربي	56.744%	-	4,073,391	نفسه	2.207	7,178,464	السعوديه	حاتم فائق فهمي أبو خضراء
	شركة بنك الاستثمار العربي الأردني/قطر	29.442%	-	2,113,430	نفسه	2.207	7,178,244	السعوديه	سامر بن فائق بن فهمي أبو خضراء
			-	-	موظفي بنك الاتحاد	1.446	4,701,113	الاردنيه	صندوق اذار موظفي ومستحدثي بنك الاتحاد للادجار والاستثمار
			-	-	نفسه	1.670	5,431,141		وداد ايوب عوده الله الحوري
			-	-	نفسه	1.502	4,883,423	الاردنيه	انهاب شفيق فردان جميعان
			-	-	مفيدة عبد الرحمن ماضي ماضي 100% سيطاره ملكيه	1.432	4,658,151	الليختشتاينيه	THE CONGRESS FOUNDATION
			-	-	نفسه	1.155	3,755,156	الاردنيه	ساميه سليمان يوسف السكر
			-	-	نفسه	1.140	3,708,715	الاردنيه	نوان عبد الرحيم نزار جردانه
			-	-	نفسه	1.140	3,707,376	الاردنيه	حارة عبد الرحيم نزار جردانه
	بنك المال الأردني / الادارة العامة	98.290%	-	3,450,000	نفسه	1.079	3,510,000	الاردنيه	عمام طيم جريس سفيثي



التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة

المجموع	التسهيلات الائتمانية	اسم العضو / المجموعة	
	غير المباشرة	المباشرة	
			مجموعة باسم عصام حليم سلفيتي:
127,630	-	127,630	Faisal Salfiti And Yousef Almouasher And Omar Zumot And Wasim Salfiti And Saad Mouasher
13,817	-	13,817	Isam Haleem Jeres Salfiti And Samia Suliman Yousef Sukkar
1,242	-	1,242	Isabelle George Nicola Abu Khader
264,455	264,350	105	Jamyet Asdeqa Almahrjanat Fe Alardon Ltshet Elsyaha
1,977,732	-	1,977,732	JORDAN HOTELS And TOURISM Co Ltd
19,500	-	19,500	Abu Alanda Real Estate Projects Management Company
2,375,150	2,375,150	-	Al Raees Company For Import And Export
38,015	10,000	28,015	Amman Outlets Real Estate Projects Management Company
2,568,763	-	2,568,763	Arab Group For Chemical Products Co Ltd
3,760	3,760	-	COMPREHENSIVE LAND DEV And INV COM
7,119,576	4,632,407	2,487,169	Motor Vehicle Trading Company
85,000	85,000	-	Munich Telecommunication Services
20,000	20,000	-	Nasco Automotive Fze
8,151,190	-	8,151,190	Nicola George Nicola Abukhader
37,700	37,700	-	Sharket Al Kaleg Li Tejart Alsearat Th M M
165,334	-	165,334	Samia Farah Issa Fraih
901,765	-	901,765	Samia Halim Jeres Alsalfiti
124,147	-	24,147	Wasim Isam Haleem Salfiti
411,967	90,880	321,087	Jordan River Motors Co
7,000,927	3,720,398	3,280,529	The Leading Vehicles Co
16,213,323	30,000	16,183,323	The Phoenix Real Estate Management Company
			مجموعة مؤسسة الضمان الاجتماعي:
538,400		538,400	Amman Tourism Investment Company
538,400		538,400	Nabteeh Hotel Company
333,328		333,328	National Hotels And Tourism Company
518,996		518,996	Red Sea Hotels Company
533,328		533,328	Zara South Coast Development Company
			مجموعة طارق رجائي سلفيتي:
781,007	-	781,007	Faisal Rajaei Halim Salfiti And Omar Bulos Yousef Zumot
26,140	-	26,140	Farah Ibrahim Farah Karraim
685,026	80,225	604,801	Al Kasra For Trading And Marketing Co
28,751	2,500	26,251	Asnaf Al Oula For Touristic Projects Management Co Llc
8,756	-	8,756	Dina Rajaei Halim Salfiti
1,914,300	1,914,300	-	Omar Bulos Yousef Zumot And Osama Isam Wssef Jaber And Faisal Rajaei Halim Salfiti
218,843	-	218,843	Osama Isam Wssef Jaber
			الشركات التابعة للبنك:
960,000	960,000		شركة الاتحاد للوساطة المالية
1,850,275	318,170	1,532,105	شركة الاتحاد للتأجير التمويلي



سياسة منح المكافآت

توضح سياسة الزيادات السنوية والمكافآت ممارسة البنك فيما يتعلق بهذا الخصوص بما يضمن العدالة الداخلية والمحافضة على الموظفين وأعضاء الإدارة التنفيذية ذوي الأداء المتميز ومكافأته، وجذب أفضل الخبرات والمهارات المتواجدة في السوق البنكي.

تنطبق المكافآت والزيادات السنوية على الموظفين الذين تم تعيينهم في أو قبل الثلاثين من حزيران من العام الذي تم التقييم بناءً عليه، ويتم احتساب المكافأة والزيادة نسبةً وتناسباً من تاريخ التعيين لمن لم يكمل سنة كاملة في البنك، أما في حالة التعيين بعد الثلاثين من حزيران فيتم استثنائهم من الزيادة والمكافأة.

ترتبط نسبة الزيادة السنوية للموظفين (إن وجدت) بمقدار الأرباح السنوية للبنك وأداء البنك مقارنة بالموازنة التقديرية ومعدل التضخم وتقييم أداء الموظفين بالإضافة إلى الدراسات المسحية للرواتب ونتائج المسح السنوي الذي يقارن نسب الزيادات الممنوحة للموظفين في القطاع المصرفي ويتم اعتمادها من لجنة الترشيح والمكافآت.

ترتبط المكافأة السنوية لكل موظف بإنتاجيته وحسن الأداء وتحقيق الأهداف والتعامل مع زملائه ومع عملاء البنك في ضوء الأسس العامة التي تقرها لجنة الترشيح والمكافآت لجميع الموظفين في ضوء أداء البنك والسوق والموظفين، بحيث تكون المكافآت السنوية على شكل نسبة أو مضاعفات من الرواتب الشهرية الإجمالية أو مبالغ مقطوعة.

يتم منح الزيادات والمكافآت السنوية بعد الانتهاء من عملية تقييم الأداء السنوي، وتتم مراجعة وتقييم أداء الموظفين مع نهاية كل عام وتكون الزيادات أو التعديلات حسب ما يُقر من الإدارة العليا.

هذا، أيضاً يتم دفع مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية (ومن ضمنهم الرئيس التنفيذي) المرتبطة بالأداء على شكل مكافآت مؤجلة تماشياً مع تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمكافآت المالية للداريين.

سياسة التعيين

- لا يتم تعيين أي موظف خارج نطاق الهيكل التنظيمي المعتمد لدى البنك والخطط الموضوعية والميزانية التقديرية بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة والتي يتم بموجبها تحديد أعداد الموظفين في كل دائرة بما فيها الشواغر والمؤهلات المطلوبة لإشغالها وفي حال وجود أي استثناءات، يتم الحصول على الموافقات اللازمة.
- يجب الالتزام بقانون العمل الأردني وقانون البنوك والأحكام الواردة في نظام موظفي بنك الاتحاد (وأي تعديل يطرأ على أي منها) بالنسبة لإجراءات التعيين واية قوانين ذات علاقة.
- يجب الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك (وأي تعديل يطرأ عليها) وذلك في مجال التعيينات والاستقالة والاحلال.
- يجب على إدارة الموارد البشرية - قسم التعيين والاستقطاب وعند تعيين أي موظف في البنك الالتزام بما يلي:
 - أن يكون أردني الجنسية.
 - في حال كان غير أردني الجنسية ويحتاجه البنك بما يتماشى مع قانون العمل الساري ومتطلبات البنك المركزي وحاصل على موافقة وزارة العمل.
 - قد أتم السنة الثامنة عشر من العمر.
 - التأكد من أن الموظف حسن السيرة والسلوك وليس محكوماً بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
 - التأكد من أن الموظف لائقاً صحياً بناءً على فحص طبي معتمد من قبل البنك.
 - حائزاً على شهادة جامعية من جامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيما عدا بعض الوظائف غير المصنفة حيث يمكن تعيين حملة التوجيهي والدبلوم.
 - اجتياز المرشح للمراحل المختلفة للتعيين بما في ذلك امتحانات القبول المقررة والمقابلات الشخصية وحسب الوظيفة ومستواها.
 - يتم إخضاع الموظف الجديد لفترة التجربة المقررة بموجب أحكام قانون العمل الأردني، يتم خلال تلك الفترة متابعة وتقييم أداء الموظف من خلال رؤسائه بحسب المعايير الموضوعية والمعتمدة لذلك لاتخاذ الرأي المناسب في التثبيت في الخدمة الدائمة لدى البنك.
 - الحرص على تفعيل سياسة تعيين الأقارب في البنك.
 - اعتماد أفضل الطرق الحديثة في إستقطاب وتعيين ذوي الكفاءات والخبرات.



وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء

تتيح شكاوى العملاء الفرصة لنا لتحسين مستوى أداء الخدمة، حيث أننا سنكون مسرورين لحل شكاوى العميل بشكل فعال، ولكن المهمة لا تقف عند هذا الحد وإنما نرى أن هذه الشكاوى هي مصور قيم للمعلومات الذي تمكننا من الارتقاء بمستوى خدماتنا، هذا ونؤكد أن المستوى المتميز في إدارة التعامل مع شكاوى العملاء هو من الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الاتحاد إلى تحقيقها، لغايات ترسيخ وتطوير المفاهيم العامة لخدمة المشتكي من خلال التثقيف بالسياسات والقوانين المصرفية ليكون المشتكي مدركاً لحقوقه في حال رغبته للتقدم بشكاوى ومساعدته بمعرفة الإجراءات المطلوبة للتقدم بشكواه والتي تتسم بالسهولة وبسرعة الاستجابة.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الإمتثال.

وتقع مسؤولية متابعة شكاوى العملاء على موظفي الوحدة حيث يقوم الموظف المسؤول عن استلام الشكاوى بتوفير الوقت والاستماع جيداً للعميل والمساهمة بشكل فعال ودقيق على مساعدته لحل شكواه وشرح وجهه نظر البنك للوصول إلى قناة مرضية وموضوعية بين الطرفين و تكون المهام الرئيسية لوحدة شكاوى العملاء:

1. استقبال وتحليل شكاوى العملاء وتسجيلها على النظام الخاص بالشكاوى/ السجل الالكتروني ومتابعتها.
2. الرد على شكاوى العملاء ضمن الإطار الزمني المحدد.
3. إعداد التقارير الخاصة بشكاوى العملاء والتي تتضمن إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى وخطة عمل لمنع / للحد من تكرار الشكاوى المقدمة وإرسالها إلى الجهات المختصة.
4. رفع تقارير شهرية إلى الإدارة العليا للبنك ومدراء الدوائر المعنية بتفاصيل الشكاوى المقدمة.
5. رفع تقارير "ربع سنوية" إلى البنك المركزي الأردني تتضمن كحد أدنى إحصائية مجمعة بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي لطبيعة الشكاوى المقدمة.
6. إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
7. توفير قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه مثل:

- الهاتف رقم 5600444 6 (962)+
- البريد الالكتروني customerscomplaint@bankaletihad.com
- الفاكس 4231 562 6 (962)+
- البريد العادي وحدة إدارة شكاوى العملاء - الإدارة العامة ص.ب: 35104 ، الرمز البريدي: 11180 ، عمان - الأردن
- الحضور الشخصي
- صناديق الشكاوى بالفروع



الإفصاحات المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحاكمية المؤسسية

مرفق أدناه إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2025 عبر مختلف القنوات حسب التالي:

التصنيف	عدد الشكاوى الإجمالي
العقود وشروط التعامل	105
سلوك التعامل المهني	301
بيئة العمل	19
الخدمات الإلكترونية	140
الحوالات	17
بطاقات الدفع	47
العمولات والرسوم	32
الاستعلام الائتماني	5
أسعار الفوائد/العوائد	5
الحسابات	42
حركات تزوير / احتيال	2
تسويق الخدمات والمنتجات	1
المجموع	716

وتم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
 - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
 - اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
 - تعديل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية.
 - تدريب الموظفين.
 - إرسال تعاميم إلى الدوائر الخدمية في البنك.



إقرار من مجلس الإدارة

1. يقر مجلس إدارة البنك بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية التالية 2026.
2. يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.
3. يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
4. يقر مجلس الإدارة بعدم حصول أي عضو من أعضاء المجلس على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء أكانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواءً أكانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

الاسم	الصفة	التوقيع
باسم عصام حليم سلفيتي	رئيس مجلس الاداره	
فهمي بن فائق بن فهمي أبو خضراء	نائب رئيس مجلس الاداره	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي شادن زياد نبيه درويش الحجي	عضو مجلس اداره	
ناديه احمد عبد المحسن العناني	عضو مجلس اداره	
لانا يوسف ابراهيم غانم	عضو مجلس اداره	
شركة عبدالرحيم جردانه وأولاده لينا نزار عبد الرحيم جردانه	عضو مجلس اداره	
شركة لافيكو (LAFICO) موسى الحسن عتيق علي - في المقعد الاول علي محمود حسن محمد - في المقعد الثاني	عضو مجلس اداره	
منذر جهاد خليل زيدان	عضو مجلس اداره	
طارق رجائي حليم سلفيتي	عضو مجلس اداره	
وضاح عصام حسن البرقاوي	عضو مجلس اداره	



5. نقر نحن الموقعين ادناه بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي.

الاسم	الصفة	التوقيع
باسم عصام حليم سلفيتي	رئيس مجلس الاداره	
منتصر عزت أبو دواس	الرئيس التنفيذي	
زيد اياد اكرم كمال	رئيس العمليات الماليه	



دليل التحكم المؤسسي



القسم الأول : المقدمة

إنطلاقاً من إيمان بنك الإتحاد بأهمية الحوكمة المؤسسية لتدعيم مبدئي الأمان والسلامة للقطاع المصرفي وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالبنك وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك وعلى توفير الأسس السليمة التي تدعم خططنا الإستراتيجية في النمو، فقد قرر مجلس الإدارة اعتماد هذا الدليل (دليل الحوكمة المؤسسية) ليمثل الأسس التي ستعتمد في إدارة مؤسستنا وإدارة العلاقات بين جميع الأطراف المعنية بالبنك من مساهمين، مودعين، مجلس إدارة، إدارة تنفيذية، موظفين والجهات الرقابية المختلفة.

لقد تم تطوير هذا الدليل في ضوء تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2023/2 الصادرة بتاريخ 2023/2/14 والقوانين الأخرى ذات العلاقة وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص الحوكمة المؤسسية.

تعرف الحوكمة المؤسسية على انها النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.

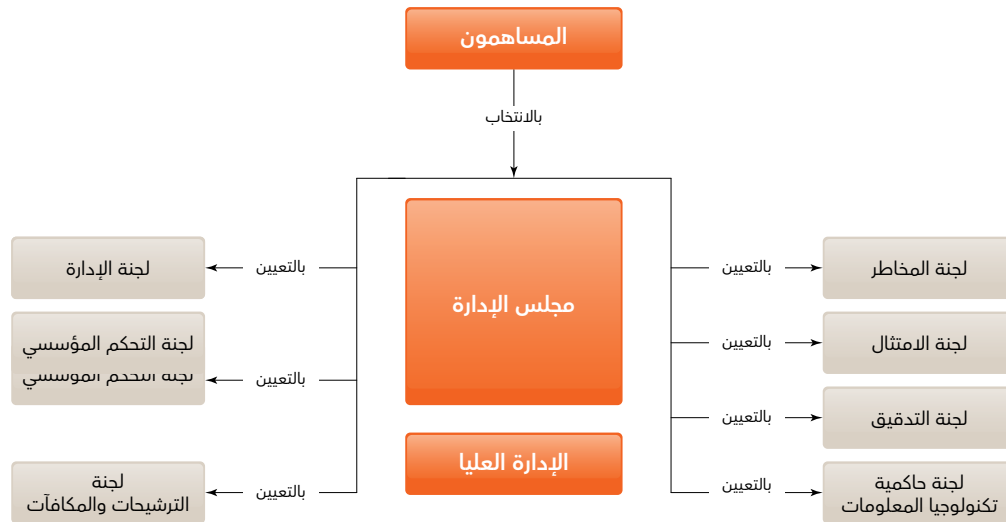
يرتكز هذا الدليل على المبادئ الإرشادية الأربعة التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (مثل: المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، الجهات الرقابية).
- الشفافية والإفصاح، بحيث يتم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح في الوقت المناسب.
- المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- يعبر عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى ان يتم تحديثه بشكل سنوي.
- كما وسيقوم مجلس الإدارة ومن خلال لجنة الحوكمة المؤسسية بضمان تطبيق كل ما جاء في هذا الدليل.
- يقوم البنك بنشر هذا الدليل ضمن تقريره السنوي ومن خلال موقعه الإلكتروني، كما يتمن الإفصاح ضمن التقرير السنوي عن مدى إلتزام البنك بتطبيق كافة بنود الدليل وسيتم تزويد أي مساهم بنسخة من هذا الدليل في حال طلبه لها.
- إننا في بنك الإتحاد نؤمن أن التطبيق الخلاق لأسس الحوكمة المؤسسية يشمل أيضاً:
- تنظيم العلاقات بين كافة الأطراف المعنية بالبنك.
- ضمان تطبيق هيكل تنظيمي يضمن الكفاءة والمحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية.
- بناء ثقافة مؤسسية تؤمن بأهداف المؤسسة وتعزز أسس المسؤولية والكفاءة والفاعلية.
- تطوير الأسس السليمة والكفؤة لتطوير وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتدقيق وإدارة المخاطر والإمتثال.



القسم الثاني: هيكل التحكم المؤسسي

تتم إدارة بنك الإتحاد في ضوء توجيهات مجلس الإدارة الذي يقوم بدوره بتفويض صلاحيات إدارة البنك لموظفي وإداريي البنك تحت إدارة وإشراف الرئيس التنفيذي ويحدد هذا الدليل تركيبة ومسؤوليات مجلس الإدارة وعلاقته بالإدارة التنفيذية والموظفين وصغار المساهمين.



القسم الثالث: التعاريف

- أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو أصحاب حسابات الاستثمار أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
- المجلس: مجلس إدارة البنك.
- العضو المستقل: عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين - وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم - ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في الفقرة (5/هـ) من تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2).
- الإدارة التنفيذية العليا: تشمل الرئيس التنفيذي للبنك أو المدير الإقليمي ونائب الرئيس التنفيذي أو نائب المدير الإقليمي ومساعد الرئيس التنفيذي أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/ أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالرئيس التنفيذي.
- الملاءمة: توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2) في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
- المدقق الخارجي: يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.
- مكتب التدقيق: المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.



القسم الثالث: تشكيلة مجلس الإدارة

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة 11 عضواً.
 - يعين المجلس رئيساً له من بين أعضائه.
 - تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وأدائهم السابق كأعضاء مجلس إدارة.
 - تكون مدة صلاحية المجلس أربع سنوات من تاريخ إنتخابه ويتطلب تجديد عضوية أي عضو مجلس ترشيح نفسه للإنتخاب خلال إجتماع الهيئة العامة السنوي للبنك.
 - يتم الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والرئيس التنفيذي، وعلى ألا تربط بين رئيس المجلس والرئيس التنفيذي صلة قرابة حتى الدرجة الثالثة، ويكون الفصل في المسؤوليات بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس ويتم مراجعتها كلما إقتضت الحاجة.
 - يجب أن يراعى تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك (أو المجموعة البنكية) وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.
 - يراعى ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.
 - لا يجوز لرئيس أو عضو مجلس الادارة الجمع بين منصبه واي موقع تنفيذي او اي موقع يشارك بموجبه في ادارة العمل اليومي للبنك او اي موقع استشاري في البنك
 - يعرف العضو المستقل على أنه شخصاً طبيعياً الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة وان لا يكون من المساهمين الرئيسيين، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأي إعتبارات أو أي أمور داخلية أو خارجية تحد من قدرته على إتخاذ قرارات موضوعية لصالح البنك، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:
1. أن يكون شخصاً طبيعياً
 2. ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
 3. ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات/ هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
 4. ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا الرئيس التنفيذي) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية
 5. ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه
 6. ألا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك
 7. ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متتالية للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
 8. أن لا يكون حاصلاً هو أو زوجه أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليها فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.



القسم الرابع: المؤهلات الواجب توفرها بأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم

بالإضافة للشروط المحددة بموجب قانون الشركات بما يخص مواصفات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة، يجب توفر الشروط التالية في أعضاء مجلس الإدارة لضمان كفاءة المجلس في أداء أعماله.

أولاً: الصفات الشخصية

- الاستقلالية في الحكم على الأمور واتخاذ القرارات السليمة.
- النزاهة والموضوعية.
- المصداقية والأمانة.
- الشفافية
- تجنب تضارب المصالح أو استغلال المنصب والمعلومات المتاحة له بموجب عضويته في مجلس الإدارة.
- الشخصية القيادية.

ثانياً: المؤهلات والخبرات الفنية

- القدرة على فهم وتقييم الأداء المالي للبنك من خلال الاطلاع على التقارير والبيانات المالية المختلفة
- يجب أن يمتلك شهادات علمية و/أو خبرات عملية في مجالات المحاسبة، التمويل، أو البنوك.
- فهم معقول ودراية بالعمليات المصرفية والمخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي.
- الدراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد بها البنك.
- المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني وأي جهات رقابية معنية، والاطلاع المستمر على أي تعديلات أو إضافات بخصوصها.
- الاطلاع على ومتابعة المواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية.
- الإلمام بأعمال البنك والاطلاع على أي تعديلات أو إضافات قد تأثر عليه بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- القدرة على التخطيط الإستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ثالثاً: الواجبات والمسؤوليات

- يجوز لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانته بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني.
- الالتزام بعضوية لجان المجلس المطلوبة وبحضور اجتماعاتها.
- حضور اجتماعات الهيئة العامة.
- السعي للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
- الحصول على المشورة الموضوعية من أطراف خارجية إذا اقتضت الحاجة.
- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرصة العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده.
- الإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوج أو قريب له حتى الدرجة الثالثة أو الشركات التي لهم فيها مصلحة مؤثرة، ويجب أن لا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد، وبالتالي عدم التصويت على أي قرارات قد تنطوي على تضارب في المصالح وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تقييم درجة تأثير أنشطة أعضاء مجلس الإدارة الأخرى على استقلاليته كمجلس إدارة في البنك.
- عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاطلاع المستمر على المستجدات في المجال المصرفي محلياً وعالمياً.
- على كل عضو تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.
- معرفة كافية بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله



القسم الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

أولاً: الإطار العام

- على المجلس الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية، والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.
- على المجلس تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك.
- يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية
- على المجلس تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتمادها، وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى معها
- على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية، لذلك تقع على المجلس مسؤولية الرقابة على الإدارة التنفيذية للبنك.
- على المجلس ترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- على المجلس التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو من الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
- على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس، وللمجلس تشكيل لجنة منبثقة عنه تحت مسمى "لجنة التسهيلات" للنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية
- على المجلس التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العميل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.
- على المجلس أن يضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) على أن تتضمن إفصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص ويحدد أدنى:
 1. مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
 2. مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
 3. تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
 4. المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.
- على المجلس اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك
- على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستند الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله
- اعتماد الاستراتيجية والسياسات العامة للمجموعة، واعتماد دليل للحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات وهيكل المجموعة لتطبيقه على كامل المجموعة
- يتم اعتماد لجنة الاستثمار أو أي تعديلات عليها من قبل مجلس الإدارة



ثانياً: في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية

- يقوم المجلس باعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتفعة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- ضمان امتثال البنك في كافة أنشطته لكافة القوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.
- التأكد من خلال لجان المجلس المختلفة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.
- التأكد من أن جميع مخاطر البنك تتم إدارتها بشكل سليم، وللتأكد من ذلك يقوم المجلس بمراجعة تقارير وإحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهريّة، كما لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك
- التأكد من أن البنك يقوم بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS+IAS) وتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة.
- التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التأكد من أن البنك على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.
- يتوجب على مجلس إدارة البنك اعتماد استراتيجية تبين نهج البنك وإجراءاته للتعرف المبكر على التعرضات الائتمانية المُحتمل تصنيفها أو التي تم تصنيفها ضمن فئة غير العاملة وآليات الرقابة على مستوياتها القائمة والمتوقعة وتحديد الخطط العملية التي سيتم اتباعها لتخفيض حجم تلك التعرضات ضمن فترات زمنية واقعية.
- يتوجب على مجلس إدارة البنك التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بوضع الإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية التعامل مع التعرضات الائتمانية المُحتمل تصنيفها أو التي تم تصنيفها ضمن فئة غير العاملة، وبحيث تتضمن بحد أدنى ما يلي:
 1. تحديد الخيارات المتاحة على اختلاف أنواعها للتعامل مع تلك التعرضات من أجراء هيكلية، جدولة أو التفاوض والتسوية مع العملاء، أو الإجراءات القانونية... الخ.
 2. وضع معايير واضحة تكفل إجراء تقييم دوري لجدوى تلك الخيارات.
 3. وضع مؤشرات كمية مستهدفة خلال فترات زمنية مقبولة لتخفيض حجم تلك التعرضات.
- يتوجب على مجلس إدارة البنك اعتماد مؤشرات أداء لمراقبة فعالية الاستراتيجية أعلاه وذلك من خلال دائرة إدارة المخاطر في البنك؛ على أن تتضمن مؤشرات الأداء أعلاه مقاييس نوعية وكمية تمكّن المجلس من تقييم جودة إجراءات المعالجة التي اتخذتها الإدارة التنفيذية بالخصوص، والعمل على اتخاذ إجراءات تصحيحية في حال تبين عدم فعالية الاستراتيجية في تحقيق المؤشرات المُستهدفة.
- يتوجب على مجلس إدارة البنك التأكد من توفير الموارد اللازمة لتطبيق الاستراتيجية أعلاه بما في ذلك التأكد من كفاية الموارد البشرية المتخصصة والأنظمة، وتحديد وتوثيق الأدوار والمسؤوليات والتبعية الإدارية والحوافز الداعمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.
- يتوجب على مجلس إدارة البنك التأكد من أن الجهة المسؤولة في البنك عن تنفيذ الاستراتيجية أعلاه مستقلة عن وحدات الأعمال والمنح، وذلك تجنباً لاحتمالية نشوء تعارض في المصالح.
- يتوجب على مجلس إدارة البنك التأكد من وجود منظومة متكاملة في البنك للضبط والرقابة (بما في ذلك وجود أنظمة تصنيف آلية) على التزام البنك بمتطلبات هذه التعليمات كحد أدنى.
- يتوجب على مجلس إدارة البنك التأكد من تضمين السياسة الائتمانية للبنك بما يلي:
 1. ما يبين التزام البنك بمتطلبات هذه التعليمات كحد أدنى.
 2. وجود آليات تحوط فعالة لإدارة مخاطر الائتمان تشمل جميع أنشطة البنك، ومراجعتها بشكل دوري وأبنا دعت الحاجة لذلك بما يكفل معالجة أي نقاط ضعف في آليات اتخاذ القرارات الائتمانية أدت إلى تكبد البنك لخسائر.
 3. تحديد فئات التصنيف في نظام التصنيف الداخلي لدى البنك التي تقابل فئات تصنيف التعرضات الائتمانية المبينة في المادة (3) من هذه التعليمات.
 4. الإجراءات الرقابية اللازمة بما يكفل التزام تواجدها البنك العاملة خارج المملكة بتطبيق متطلبات هذه التعليمات بحد أدنى، والتأكد من إجراء مراجعة دورية بما يكفل الالتزام المستمر بذلك، وتوثيق قيام البنك بتلك الإجراءات بشكل دوري، وتزويد البنك المركزي بتقرير سنوي يتضمن نتائج تلك الإجراءات مرفق طي البيانات المالية النصف السنوية.



- الإجراءات الرقابية اللازمة بما يكفل تحديد حجم مخاطر الائتمان وآلية التحوط له وذلك لدى أي من الشركات التابعة للبنك والتي لا يشملها نطاق التطبيق المحدد بموجب المادة (2/أ) من تعليمات التعارضات رقم (2024/8).
- يتوجب على مجلس إدارة البنك اعتماد إجراءات للتقييم الدوري لمخاطر الائتمان من ضمانات مرهونة لصالح البنك مقابل التعرضات الائتمانية وبغض النظر عن تصنيفها، بما في ذلك إجراءات تقييم الضمانات العقارية ومعايير اعتماد المقدرين العقاريين الخارجيين، مع مراعاة الالتزام بما يلي:

 1. أن تقوم الجهة المسؤولة عن التقييم بإصدار تقارير تبين مدى قدرة البنك على تسهيل أي من الضمانات والفترة المتوقعة للتخلص منها ضمن القيمة التقديرية للضمان التي اعتمدها الجهة المسؤولة عن التقييم.
 2. أن يتم تقييم الضمانات العقارية من قبل خبير عقاري واحد على الأقل أو من قبل الخبير العقاري للبنك إذا كانت قيمة العقار الضامن للتعرضات الائتمانية لا يزيد عن (100) ألف دينار.
 3. أن يتم تقييم الضمانات العقارية التي تزيد عن (100) ألف دينار من قبل مقدرين عقاريين خارجيين اثنين على الأقل وبحيث يتم اعتماد متوسط هذه التقديرات وفي حال وجود تفاوت في التقديرات تزيد عن (20%) يتم اعتماد التقدير العقاري الأقل.
 4. أن يتم إعادة تقدير الضمانات العقارية خلال ستة أشهر من تاريخ انطباق أحكام التصنيف ضمن فئة غير العامل على التعرضات الائتمانية المضمونة بتلك العقارات.

ثالثاً: في مجال التعيينات والإحلال

- يشترط في الرئيس التنفيذي المعين ألا تربطه برئيس مجلس الإدارة أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- على المجلس وبناءً على توصية اللجنة المختصة الموافقة على تعيين كل من الرئيس التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم
- على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك
- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو (وفق المرفق رقم (2)) ومرفقه (حسب نماذج تعليمات الحوكمة 2023/2)، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي من الرئيس التنفيذي/ المدير الإقليمي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال، وللبank المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
- يقوم المجلس بإقرار خطط لإحلال للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
- التأكد من إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وإعطاء الموظفين فيه مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم.

رابعاً: في مجال التقييم الذاتي وتقييم أداء الرئيس التنفيذي

- يجب على المجلس – من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت – تقييم أداء المجلس ككل مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة وتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي.
- على المجلس تقييم أداء الرئيس التنفيذي سنوياً وفق نظام معد من لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء الرئيس التنفيذي كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنةً بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، ويتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم
- على المجلس اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.



خامساً: في مجال التخطيط، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

- على المجلس أن يتأكد من أن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف لتعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية بناءً على معلومات داخلية عن البنك تم الحصول / الإطلاع عليها نتيجة الصلاحيات المعطاة لهم، ويتم تعميم هذه السياسات وميثاق أخلاقيات العمل على كافة موظفي البنك وأعضاء مجلس الإدارة والحصول على موافقة المجلس عليها ونشرها للجمهور.
- يقوم المجلس بإعتماد سياسة الإفصاح التي تشمل جميع الأمور التي يجب الإفصاح عنها للجمهور من خلال التقرير السنوي للبنك أو من خلال الصحافة أو الموقع الإلكتروني للبنك... الخ.
- على المجلس إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر :
- أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا .
- أن تستمد الإدارة التنفيذية سلطاتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.

سادساً: في مجال أنظمة الضبط والرقابة

- يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
- على المجلس ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل



القسم السادس: مسؤوليات رئيس مجلس إدارة البنك

- إقامة علاقة بناة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
- خلق ثقافة - خلال اجتماعات المجلس- تساعد على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
- تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وبكاتب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية ومواعيد الاجتماعات ومهام اللجان وقيمة المكافآت وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر وأن يتاح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية :
 - أ. البنية التنظيمية للبنك والحوكمة المؤسسية وميثاق قواعد السلوك المهني.
 - ب. الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
 - ج. الأوضاع المالية للبنك.
 - د. هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- التأكد من توفر معايير عالية من التحكم المؤسسي لدى البنك.
- الدعوة لإجتماعات مجلس الإدارة ولإجتماعات لجان المجلس بما يضمن الالتزام بتعليمات هذا الدليل وكفاءة عمل اللجان.
- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل إنعقاده بمدة كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين السر.
- على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار الى تسمية من يمثله.
- على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

القسم السابع: تنظيم أعمال المجلس

- يجتمع المجلس ستة مرات على الأقل خلال العام.
- بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في إجتماعات المجلس، تبادر الإدارة التنفيذية إلى طرح المواضيع التي تراها مهمة على جدول أعمال كل إجتماع.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل أسبوع على الأقل من موعد إجتماع مجلس الإدارة تزويد أعضاء المجلس ببنود جدول الإجتماع وبالمعلومات الوافية والدقيقة للمواضيع المدرجة على جدول الإجتماع لتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.
- على أعضاء المجلس أن يكونوا على إطلاع دائم بالتطورات داخل كل من البنك والقطاعات المصرفية المحلية والدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والتطورات الأساسية في القطاع المصرفي بشكل دوري وعند الحاجة أو الطلب.
- لأعضاء المجلس ولجانه صلاحية الإتصال المباشر بالإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس كلما إحتاج الأمر.
- يكون لأعضاء المجلس ولجانه - إذا إقتضت الحاجة- صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.



- يتم تدوين إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية بصورة دقيقة وكاملة تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الإجتماعات منعاً لحدوث أي إلتباس ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأي عمليات تصويت تمت خلال الإجتماعات وتدوين أي تحفظات أثّرت من قبل أي عضو مع ضرورة إرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الإجتماعات، وبحيث يحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

القسم الثامن: أمين سر المجلس

- يتم إتخاذ قرار تعيين أمين سر للمجلس أو تنحيته من قبل المجلس بالإجماع.
- يراعى عند تعيين أمين سر المجلس إختياره من أحد موظفي البنك المعروفين بالدقة والإلتزام العالي بالعمل.
- على المجلس أن يحدد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي وبما يتماشى ومستوى المسؤوليات المشار إليها في هذا الدليل.
- تشمل مسؤوليات أمين سر المجلس ما يلي على الأقل:
 1. تزويد كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند انتخابه بكتاب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته، وواجباته.
 2. حضور جميع إجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات المجلس بصورة دقيقة
 3. التأكد من إتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس، ومن نقل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية.
 4. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
 5. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
 6. تحديد مواعيد إجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس وكتابة محاضر الاجتماعات حسب المواصفات المحددة أعلاه.
 7. إعداد جدول اجتماع مجلس الإدارة وتزويد الأعضاء بكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بالاجتماع قبل موعد الاجتماع بوقت كافي.
 8. حفظ سجلات ووثائق إجتماعات مجلس الإدارة.
 9. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
 10. التحضير لإجتماعات الهيئة العامة
 11. التعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
 12. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
 13. تسهيل حصول أعضاء المجلس على كافة المعلومات اللازمة.
 14. إدارة العلاقة بالمساهمين وضمان سهولة حصولهم على كافة المعلومات اللازمة لمتابعة وتقييم أعمال البنك.

القسم التاسع: العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بالإجراءات اللازمة لضمان فعالية الاتصال المستمر مع المساهمين من خلال الدائرة المعنية بهذه المهمة.
- يتم إنشاء دائرة معنية بشؤون المساهمين لضمان كفاءة الاتصال بهم وتوفير المعلومات الخاصة بهم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك وقنوات الاتصال الأخرى.
- يتم الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة للمساهمين وتسهيل حصولهم على هذه المعلومات.
- يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة، والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حالة غيابهم.
- يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- يراعى التصويت على كل قضية تثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة على حدا.
- ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد إنتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة، كما يجري إنتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.
- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.



القسم العاشر: الملائمة

هذا القسم يمثل سياسة الملائمة لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والذي يتضمن المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا، والتي يقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من استيفاء جميع الأعضاء لها واستمرار تمتعهم بها، بالإضافة الى تمتعهم بالنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وبما يتوافق مع تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي والتشريعات النافذة.

أولاً: ملائمة أعضاء المجلس

- يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
 - أ. ألا يقل عمره عن 25 سنة.
 - ب. ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - ج. ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك، أو مستشار لأي بنك آدر داخل المملكة.
 - د. أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد، أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها بما ينسجم مع تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي.
 - هـ. ألا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 - و. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك، أو المالية، أو الاقتصاد أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.
 - ز. أن لا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع الرئيس التنفيذي البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة توقيع إقرار الملائمة ليحفظ لدى البنك وإرسال نسخة منه الى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضائه.

ثانياً: ملائمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

- على المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة.
- على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- على المجلس إقرار خطة إحلال (succession plan) لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
- على المجلس إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضاء إدارته التنفيذية العليا.
- يجب أن يتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية :
 - أ. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
 - ب. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
 - ج. أن يكون حاصل على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
 - د. أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب الرئيس التنفيذي أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
 - هـ. أن لا يكون مساهماً رئيسياً وأن لا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة الرئيس التنفيذي ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.



- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو (وفق المرفق رقم (2)) ومرفقه (حسب نماذج تعليمات الحوكمة 2023/2)، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكتملاً بالمرفقات أعلاه.
- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي من الرئيس التنفيذي/ المدير الاقليمي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

القسم الحادي عشر: تقييم أداء الإداريين

- على المجلس ضمان وجود نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
 - أ. وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - ب. تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.
 - ج. التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - د. دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - هـ. حضور العضو لاجتماعات المجلس ولجانه ومشاركاته فيها بفاعلية، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
 - و. مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.
- على المجلس تقييم أداء الرئيس التنفيذي سنوياً وفق نظام معد من لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء الرئيس التنفيذي كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنةً بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، ويتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
- على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي بحيث يأخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:
 1. أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
 2. أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق
- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.



القسم الثاني عشر: المكافآت

- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
- على لجنة الترشيح والمكافآت في البنك وضع سياسة منح مكافآت مالية للإداريين تتصف بالموضوعية والشفافية، وأن يتم اعتمادها من قبل المجلس، وتزويد البنك المركزي بنسخة عنها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس.
- يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى :
 - أ. أن تكون معدة لاستقطاب والمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
 - ب. أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية. أن تأخذ بالإعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
 - ت. أن لا يستند منح المكافأة على أداء السنة الحالية فقط، بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات).
 - ث. أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه وإستراتيجيته.
 - ج. تُحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى، على أن يتم مراعاة تعليمات تملك المصلحة المؤثرة بهذا الخصوص.
 - ح. آلية لتأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
 - خ. أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الإمتثال وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.
 - د. الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانه مقابل المهام التي يضطلعون بها المنصوص عليها في هذه التعليمات، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.
 - ذ. آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عرّض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.

القسم الثالث عشر: تعارض المصالح

- على الإداريين تجنب تعارض المصالح.
- على المجلس اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية، واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وتشمل هذه السياسة بالحد الأدنى ما يلي:
 1. تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها
- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يُدوّن هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.



- تعريف الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصرها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة
- على المجلس اعتماد ميثاق للسلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية، وبحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض مصالح، والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك
- على دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية
- على المجلس اعتماد ضوابط لانتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع استغلالها للمصلحة الشخصية

القسم الرابع عشر: أحكام عامة

- يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس، ويتم الإفصاح عن أسماء الأعضاء في هذه اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
- يمكن دمج بعض اللجان عند الحاجة مع مراعاة عدم تأثير هذا الدمج على مسؤوليات اللجان علماً أنه لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال لجنة التدقيق.
- على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة
- يراعي البنك تمثيل المرأة في عضوية مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية العليا
- على البنك التحقق من أن أي مساهم رئيسي في البنك لا يرتبط بأي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع الرئيس التنفيذي ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين
- على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وأعضاء الهيئة وفق نماذج تعليمات الحوكمة (2023/2) (1/4، 2/4، 3/4، 4/4) عند حدوث أي تعديل
- على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة (بما فيها التابعة للتابعة) داخل المملكة وخارجها، وفق نماذج تعليمات الحوكمة (2023/2) (3/5، 2/5، 1/5) عند حدوث أي تعديل
- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس = قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، وعليه إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك
- على البنك تزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام الخاص به عند إجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل



القسم الخامس عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أولاً: الهيكل التنظيمي

- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من الرئيس التنفيذي أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية اللجنة المختصة/ الهيئة، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:
 1. المجلس ولجانه.
 2. الإدارة التنفيذية ولجانه.
 3. دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع الرئيس التنفيذي.
 4. وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسيط (Middle Office).
 5. الشركات التابعة والفروع الخارجية.
- على المجلس اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي إعتدها المجلس.
- على المجلس اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
- على الرغم مما ورد في قانون الشركات لا يجوز الجمع بين مناصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع الرئيس التنفيذي بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.
- على الرئيس التنفيذي إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات أن يعمل على مايلي:
 1. تطوير التوجه الإستراتيجي للبنك.
 2. تنفيذ إستراتيجيات وسياسات البنك.
 3. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 4. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 5. توصيل رؤية ورسالة إستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 6. إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 7. إدارة العمليات اليومية للبنك.
- يتم اعتماد ميثاق خاص بكل دائرة من دوائر البنك الأمر الذي يضمن تحديد المسؤوليات بشكل واضح لتجنب التكرار في أداء المهمات المختلفة ويضمن مستوى عالي من المحاسبة والمسؤولية.
- على البنك تزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام الخاص به عند اجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل.
- يتم إعداد وصف وظيفي لكافة الوظائف في البنك لضمان مبدئي المحاسبة والمسؤولية ولضمان وجود أسس موضوعية لقياس الأداء.

ثانياً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

- تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة الامتثال.



ثالثاً: تفعيل دور الدوائر المعنية بإدارة مخاطر البنك والرقابة الداخلية على أعماله وتشمل هذه الدوائر ما يلي:

التدقيق الداخلي:

تتولى دائرة التدقيق الداخلي القيام بالمهام التالية كحد أدنى:

1. التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
2. وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
3. إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
4. مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعها للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
5. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
6. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7. تدقيق الأمور المالية والإدارية.
8. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
9. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
10. الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.

إدارة المخاطر:

1. يتم رفع إدارة المخاطر بالكوادر البشرية المؤهلة وتوفير التدريب اللازم لها لتطوير أدائها بشكل مستمر.
2. على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
3. على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات عن مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بهذه التجاوزات.
4. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
5. تتولى دائرة إدارة المخاطر القيام بالمهام التالية كحد أدنى:
 - تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
 - إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.
 - إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.
 - مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك واعتماده من المجلس.
 - إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وعلى أن تعتمد من المجلس.



6. تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.
7. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
8. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.
9. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.
10. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
11. رفع التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
12. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
13. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك

إدارة الامتثال:

1. على المجلس ضمان استقلالية إدارة الامتثال وعدم تكليفها بأي أعمال تنفيذية وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدرّبة وتكافأ بشكل كاف.
2. على المجلس اعتماد مهام دائرة الامتثال، على أن تكون هذه المهام كحد أدنى:
 - إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.
 - إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.
 - مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
 - إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى الرئيس التنفيذي

رابعا: تفعيل دور المدقق الخارجي:

1. على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهريّة، كما لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك
2. على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاعتاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره
3. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
4. على البنك اعداد سياسة للتدقيق الخارجي واعتمادها من المجلس على أن تعدل كلما اقتضت الحاجة لذلك وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
 - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
 - آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
 - التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
 - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
 - مهام مكتب وفريق التدقيق.
 - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
 - الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.



- معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول، وعلى أن يراعي توفر المتطلبات التالية كحد أدنى:
 - أ. مكتب التدقيق:
 - أن لا يقل عدد الشركاء المسؤولين عن التدقيق في المكتب عن شريكين.
 - أن يتمتع المكتب أو الشركة العالمية التي يعتبر المكتب عضواً فيها بالخبرة المناسبة، بحيث لا تقل عن (10) سنوات في تدقيق حسابات البنوك.
 - ب. الشريك المسؤول:
 - أن يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.
 - أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.
 - أن يكون حاصلًا على إجازة مزاولة سارية المفعول لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات ومسجلًا في سجل المحاسبين القانونيين الأردنيين وفقاً لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية.
 - أن لا يكون قد حرم من مزاولة المهنة خلال الخمس سنوات الأخيرة أو صدر بحقه حكم جزائي قطعي نتيجة ارتكابه خطأ مهنيًا أو مخالفة قانونية ذات علاقة بممارسة المهنة.
 - أن يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل في تخصص المحاسبة أو أي من التخصصات ذات العلاقة بأعمال البنوك.
 - أن يكون حاصلًا على إحدى الشهادات المهنية في مجال المحاسبة أو التدقيق من إحدى الجمعيات المهنية للمحاسبين القانونيين أو المدققين المعترف بها دولياً والمعترف بها من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.
 - أن يتمتع بخبرة عملية في مجال تدقيق الحسابات لمدة لا تقل عن (10) سنوات منها (7) سنوات على الأقل في مجال تدقيق حسابات البنوك، وأن يكون ملماً بالأعمال المصرفية ومخاطرها والتشريعات المتعلقة بها بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
- 5. على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بدايةً واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي ما يلي كحد أدنى:
 - لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي عضواً في المجلس أو مجلس إدارة/هيئة مديري أي من الشركات التابعة للبنك.
 - لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل فني أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
 - لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس/ الهيئة/ الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة/ هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
 - لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
 - لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.

خامساً: الإفصاح

- على المجلس التأكد من نشر وتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى المالية منها وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين.
- يقوم مجلس الإدارة باعتماد سياسة الإفصاح التي تحدد بشكل واضح كافة الأمور التي تتطلب الإفصاح من قبل البنك، بالإضافة إلى تحديد دورية الإفصاح والأساليب المستخدمة للإفصاح.
- على المجلس أن يتأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- تقع على إدارة البنك مسؤولية التأكد من التقيد بالتطبيق الكامل لكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- يجب أن يكون البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية.



- تقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات في مجال الإفصاح إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإفصاح وبشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه
- يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك نصا يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات و الوضع المالي للبنك.
- على مجلس الإدارة التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
 1. ملخصا للهيكل التنظيمي للبنك.
 2. ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لهذه اللجان.
 3. المعلومات التي تهم أصحاب المصالح الميمنة في دليل الحوكمة المؤسسية للبنك
 4. معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأس مال البنك وفيما إذا كان مستقلا أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارة شركات أخرى.
 5. معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
 6. عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
 7. أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.
 8. ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدا، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدا، وذلك عن السنة المنصرمة.
 9. أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة 1% أو أكثر من رأس مال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
 10. إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أي منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

سادساً: حقوق أصحاب المصالح

تقتضي مبادئ الحوكمة المؤسسية معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح بحيث يتمكن اصحاب المصالح من تقييم وضعية البنك بما في ذلك أدائه المالي، كما تقتضي أن تكون العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة، حيث أنه يجب الالتزام بما يلي:

1. على المجلس توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
 - اجتماعات الهيئة العامة.
 - التقرير السنوي.
 - تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 - الموقع الإلكتروني للبنك.
 - قسم علاقات المساهمين.
2. على المجلس ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.



القسم السادس عشر: مهام الإدارة التنفيذية:

1. تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
2. التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من الرئيس التنفيذي أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة/ الهيئة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.
3. إعداد القوائم المالية.
4. إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من الرئيس التنفيذي أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية اللجنة المختصة/ الهيئة، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:
 - أ. المجلس ولجانه.
 - ب. الإدارة التنفيذية ولجانه.
 - ج. دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع الرئيس التنفيذي.
 - د. وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).
 - هـ. الشركات التابعة والفروع الخارجية.
5. إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.
6. عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة/ الهيئة عن تلك المسائل.
7. تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
8. إعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك.
9. تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
10. التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.
11. على الرئيس التنفيذي إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات النافذة أن يعمل على ما يلي:
 - أ. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - ب. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - ج. تنفيذ قرارات المجلس.
 - د. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - هـ. وضع الآليات لإبصال رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - و. إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - ز. إدارة العمليات اليومية للبنك.
 - ح. اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة/ الهيئة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.



القسم السابع عشر: جدول التعديلات على الدليل

إسم الإدارة الطالبة للتعديل	إسم المسؤول	رقم القرار	تاريخ التعديل	إسم الإجراء / رقم السياسة موضوع التعديل / ملخص التعديل
قرار مجلس إدارة	إدارة المخاطر والامتثال	2014/04		اعداد الدليل لأول مرة
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	2015/22	2015/4/23	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 و التعديلات التي تمت عليه
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	2015/63	2015/12/1	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 و التعديلات التي تمت عليه
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	2016/15	2016/02/28	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 والتعديلات التي تمت عليه ويشمل ذلك التعديلات التالية: 1 تحديث مهام ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة في مجال إدارة المخاطر والمتطلبات الرقابية / في مجال التعيينات والاحلال / في مجال أنظمة الضبط والرقابة. 2 تحديث مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بالتقارير المالية ومتطلبات الافصاح / أنظمة الضبط والرقابة الداخلية / المدقق الخارجي / الامتثال. 3 تحديث ميثاق لجنة التدقيق من حيث كيفية الدعوة الى اجتماعات اللجنة. 4 تعديل عضوية لجنة الامتثال من حيث عدد الاعضاء و النصاب القانوني.
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	2016/40	2016/10/09	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 و التعديلات التي تمت عليه
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	2020/30	2020/09/28	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 و التعديلات التي تمت عليه
	إدارة الإمتثال		2023/05/14	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2023/2 تاريخ 2023/2/14
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	2024/46	2024/08/22	تعديل الدليل وفقا لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2023/2 تاريخ 2023/2/14
قرار مجلس إدارة	إدارة الإمتثال	بموجب قرار مجلس ادارة رقم 7-2025 بتاريخ 2025-02-09	2025/02/25	تم إضافة مهام ومسؤوليات المجلس تماشيا مع تعليمات تصنيف التعرضات الائتمانية رقم (2024/8). - تم تعديل القسم الخاص بميثاق لجنة التسهيلات ليصبح "القرارات التي تقع ضمن صلاحية مجلس الإدارة حسب جدول الصلاحيات المعتمد: يتم الحصول على الموافقات اللازمة من خلال البريد الالكتروني بحيث يتم ارسال الدراسة الائتمانية وتفاصيل القرار الى أعضاء المجلس لادخ موافقتهم من خلال البريد الالكتروني او من خلال عقد اجتماع عبر وسائل الاتصال الهاتفي المرئي إذا لزم الامر على ان يتم الرد خلال يوم عمل واحد" - تم تعديل القسم الخاص بميثاق لجنة المخاطر تماشيا مع تعليمات التعرضات (2024/8) واستراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) علما انه تم عرض التعديلات على لجنة المخاطر وتمت الموافقة عليها بتاريخ 2024/10/1. - تم تعديل القسم الخاص بميثاق لجنة التدقيق وعرضه على لجنة التدقيق و اعتماده من المجلس بقرار رقم 2024/59



القسم الثامن عشر: لجان المجلس:

ينبثق عن مجلس الإدارة اللجان التالية أو أي لجان أخرى يرى المجلس ضرورة تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق.
 - لجنة المخاطر.
 - لجنة التحكم المؤسسي.
 - لجنة الترشيح والمكافآت.
 - لجنة الامتثال.
 - لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات
 - لجنة التسهيلات
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل، كما يمكن لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أدناه كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في هذه التعليمات لأي سلطة أخرى، هذا ويحظر على البنوك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات، مؤكداً بأنه على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته
- والتالي توضيح مهام وصلاحيات وعضويات كل من هذه اللجان:

لجنة التدقيق:

أولاً: - اهداف اللجنة

1. يشكل مجلس الإدارة لجنة التدقيق حيث ينام بها مهام الإشراف على نشاطات التدقيق الداخلي والخارجي على مستوى البنك.
2. تهدف اللجنة الى مساعدة مجلس الادارة في أداء مهامه فيما يتعلق بالإشراف والمراقبة على إعداد التقارير المالية، بيئة انظمة الضبط والرقابة الداخلية، عملية التدقيق ومدى الالتزام بالتشريعات التي تحكم عمل البنك، تفعيل دور المدقق الخارجي، وذلك على مستوى البنك، وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي والحوكمة المؤسسية من خلال قيامها بمسؤولياتها المختلفة.
3. إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تُغني عن مسؤولية مجلس الإدارة بالتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وباعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للرقابة على أعمال البنك بالتحقق من كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

ثانياً: الاطر التشريعية

إن أعمال لجنة التدقيق محكومة من خلال تشريعات وقوانين بالإضافة الى تعليمات وإرشادات تصدر عن البنك المركزي الأردني تضع متطلبات ومعايير ومهام تؤكد على أهمية دور اللجنة ومنها:

1. التشريعات والتعليمات السارية المفعول المعمول بها في الأردن الناضمة لأعمال البنوك.
 - قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
 - تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
 - تعليمات حاكمية ادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
2. المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.
3. الاطار الدولي للممارسات المهنية IPPF الصادرة عن المعهد الدولي للمدققين الداخليين
4. تعليمات هيئة الأوراق المالية، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة و المعمول بها الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.



ثالثاً: تشكيل اللجنة

1. تتشكل اللجنة بموجب قرار صادر عن مجلس الإدارة يتضمن تحديد لأعضائها وتعيين رئيساً للجنة.
2. تتألف لجنة التدقيق من ثلاث أعضاء على الأقل ، على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.
3. يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
4. أن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز أن تضم رئيس المجلس.
5. لا يجوز لأي عضو من أعضاء لجنة التدقيق بمن فيهم رئيس اللجنة أن يكون عضواً في لجنة التسهيلات العليا المنبثقة عن مجلس الإدارة.
6. لا يجوز دمج أعمال أي لجنة مع أعمال هذه اللجنة.
7. لا يجوز تفويض أي من صلاحيات لجنة التدقيق ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.
8. لا يجوز أن يكون للجنة التدقيق أي صلاحيات تنفيذية.

رابعاً: إجراءات عمل اللجنة

دورية عقد الاجتماعات:

تجتمع اللجنة أربع مرات خلال العام على الأقل وبحيث يؤخذ بعين الاعتبار تواريخ إصدار البيانات المالية الفعلية، وعلى أن لا يمر فترة ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للجنة.

الدعوة للاجتماع:

1. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيس اللجنة أو بناءً على قرار من مجلس إدارة البنك أو على طلب من أعضائها الآخرين، وتجتمع اللجنة بناءً على طلب من المدقق الخارجي أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي إذا ارتأت اللجنة ضرورة لذلك
2. يقوم أمين سر اللجنة بإعداد جدول أعمال الاجتماع بالاتفاق مع رئيس اللجنة وإرساله إلى أمين سر مجلس الإدارة مرفقاً به الوثائق والتقارير التي ستناقش من قبل اللجنة.
3. يتم إرسال جدول الأعمال ووثائق الاجتماع لكافة الأعضاء وذلك قبل أسبوع على الأقل إلا في الحالات الاستثنائية التي يتم التوافق عليها مع رئيس اللجنة من تاريخ الاجتماع من قبل أمانة سر المجلس.
4. يجوز لأعضاء اللجنة حضور الاجتماعات بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس اللجنة وأمين سر اللجنة على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

محاضر الاجتماعات:

1. تقوم اللجنة بتعيين مقرر للجنة وفي حال غيابه عن حضور الاجتماع يتم إنتداب شخص آخر للقيام بالمهمة في ذلك الاجتماع تحدده اللجنة وتقوم بدعوته.
2. يكون أمين سر المجلس هو مقرر اللجنة، من ضمن مهامه عرض ومناقشة التقارير وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة.
3. يتولى أمين سر مجلس الإدارة أمانة سر لجنة التدقيق.
4. يقوم أمين سر لجنة التدقيق بصياغة محضر الاجتماع وإرساله إلى رئيس وأعضاء اللجنة.
5. يقوم أمين سر مجلس الإدارة بمراجعة المحضر وتثبيت أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين والمدعوين والتأكد من إحتوائه على مداولات اللجنة وقراراتها وتوصياتها ورفع توصيات اللجنة إلى مجلس الإدارة، وإعلام اللجنة بقرار مجلس الإدارة بشأنها.
6. على أمين سر مجلس اللجنة التحقق والإفصاح عن أي تضارب في المصالح في محضر الاجتماع.
7. يجب أن تتم كتابة وقائع الجلسة وتمير مسودة المحضر إلى جميع أعضاء اللجنة.
8. في حالة إتخاذ قرارات بالتمرير يجب إثباتها مع التفاصيل في محضر إجتماع اللجنة اللاحق.
9. يتم الاحتفاظ بالنسخة النهائية لمحاضر الاجتماعات لدى أمين سر مجلس الإدارة تحت تصرف جميع أعضاء لجنة التدقيق.



النصاب القانوني:

1. لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع اللجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأنصیل.
2. باكتمال النصاب القانوني يكون للجنة الحق بممارسة كافة الصلاحيات والمهام الموكلة لها من قبل مجلس الإدارة.

قرارات اللجنة:

1. تتخذ القرارات وتعتمد التوصيات /القرارات بموافقة غالبية أعضاء اللجنة الحاضرين على ان لا يقل عن ثلاثة اعضاء وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
2. يمكن إتخاذ القرارات بالتمرير على النحو التالي:-
 1. قيام أمين سر لجنة التدقيق بناء على طلب رئيس اللجنة بالتأكد من تمرير جميع المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة لإتخاذ القرار.
 2. يتم إتخاذ القرار بالتمرير من خلال موافقة الأعضاء بالاغلبية.
 3. يقوم امين سر اللجنة بإبلاغ القرارات / التوصيات الصادرة عن اللجنة الى الجهات المعنية، ويقوم أمين سر المجلس برفع التوصيات التي تحتاج الى اقرار من مجلس الادارة في أول إجتماع لمجلس الادارة.

خامسا: مهام ومسؤوليات اللجنة

إن طبيعة مسؤولية لجنة التدقيق هي رقابية ولا تغني عن مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي، كما إن مسؤولية مدى فعالية أنظمة الضبط الداخلي تقع على عاتق الإدارة التنفيذية. وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

أ. على مستوى هيكل الرقابة الداخلية والبيانات المالية:

1. النظر في أي موضوع يحوّل إليها من المجلس.
2. التأكد من قيام إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة الالتزام بديل الحوكمة المؤسسية المعتمد والسياسات والموثائق المتعلقة به سنويا لدى البنك واعداد تقرير مفصل بذلك ورفعها الى لجنة التدقيق ونسخه منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
3. التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والسياسات الأوامر التي تخضع لها أعمال البنك
4. التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمتابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها وبالتنسيق مع دائرة الامتثال.
5. التحقق من قيام دائرة التدقيق الداخلي بإجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
6. مراجعة ومراقبة سياسة واجراءات التبليغ عن الممارسات الخاطئة والتي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية او اية امور أخرى، وان تضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية بالتنسيق مع الامتثال.
7. مراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية والربعية الموحدة للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة ومراجعة مدى انسجامها مع التشريعات والمعايير الدولية وتقديم التوصيات بشأنها بما في ذلك التحقق من تعليمات البنك المركزي المتعلقة بكفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية واي مخصصات أخرى والأخذ بعين الاعتبار ما يلي :
 - الحصول على شهادة من المدقق الخارجي بمدى كفاية المخصصات/الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والاستثمارات والالتزامات المحتملة والحاجة لاي مخصصات إضافية ودقة احتساب الفوائد والأرباح المعلقة وصحة احتساب التدني في قيمة الشهرة ان وجد.
 - أبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة او المقترح اعتبارها ديوناً هالكة بالأخص حول كفاية الإجراءات المتخذة والمخصصات مقابلها.
 - مناقشة القضايا المقامة ضد البنك ومدى كفاية مخصصاتها و اخذ رأي المستشار القانوني بخصوصها.
 - القضايا المحاسبية ذات الاثر الجوهري على البيانات المالية مثل أي تغير في السياسات المحاسبية، وكذلك أي حركات غير عادية واي امور يخضع تقييمها بدرجة عالية للحكم الشخصي، دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها و الحصول على رأي المدقق الخارجي حول صحة المعالجات المحاسبية على أي تعديلات على البيانات المالية.



8. التأكد من التزام البنك بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ومعايير التدقيق الدولية ISA و الافصاحات التي حددها، وتعليمات البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة والتأكد من ان الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذه المعايير وان يتم رفع تقارير بذلك الى مجلس الإدارة.

ب. على مستوى التدقيق الداخلي:

1. تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف رئيس إدارة التدقيق الداخلي، وعلى أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي
2. تقديم التوصيات لمجلس الاداره بخصوص قبول استقالة رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو إنهاء خدماته وعلى أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على الإستقالة أو إنهاء الخدمات وللبنك المركزي استدعاء أي اداري في البنك للتحقق من اسباب الاستقالة او انتهاء الخدمات.
3. التحقق من أن إدارة التدقيق الداخلي قادرة على القيام بالمهام والمسؤوليات المحددة لها ضمن التعليمات السارية.
4. تقييم رئيس ادارة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من قبل المجلس .
5. تقدم الإدارة العليا ملاحظات حول أهداف الأداء الخاصة بنشاط التدقيق KPIs لدعم لجنة التدقيق في التقييم السنوي لنشاط التدقيق ورئيس التدقيق.
6. التأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها على مستوى البنك الالتزام بما يلي:
 - معايير تدقيق تكنولوجيا وفق آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) (Information Technology Assurance Framework) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA).
 - فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك والشركات التابعة المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق متوافق مع تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT).
7. مراجعة ميثاق ادارة التدقيق الداخلي والتوصية الى المجلس بالموافقة عليه بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة التدقيق، ومنهجية عملها، مع الاخذ بالاعتبار ملاحظات الإدارة العليا اذا رأى المجلس/لجنة التدقيق ذلك مناسباً.
8. اعتماد خطط التدقيق المبنية على المخاطر والتأكد من انها تتضمن ما يلي:
 - التحقق من اخضاع كافة الأنشطة للتدقيق وفقاً للنهج المعتمد على المخاطر بما فيها المسندة لجهات خارجية.
 - التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
 - متطلبات الجهات الرقابية، مثل التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاثة سنوات كحد أعلى، و الاطلاع على المبررات والموافقة عليها في حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني.
 - التأكد من عدم وجود أي محددات تعيق تنفيذ هذه الخطط.
 - مخاطر Corporate Risks الواجب التركيز عليها في اعداد وتنفيذ خطط التدقيق الداخلي بالتنسيق بين رئيس لجنة التدقيق و الرئيس التنفيذي ورئيس التدقيق الداخلي.
9. الاطلاع بشكل ربع سنوي على المنجز من خطط التدقيق المعتمدة والمهام الاستشارية ومتطلبات الجهات الرقابية وأي انحرافات او أي تغيرات جوهرية علي هذه الخطط ان وجدت وتحديد الاسباب المؤدية الى ذلك مثل محدودية الموارد وأثرها على تنفيذ الخطة واي ظروف او اسباب خارجية واعلام المجلس بأي ملاحظات ترتبها جوهرية.
10. التأكد من اعداد التدقيق الداخلي لاستراتيجية مبنية على رؤية واهداف واضحة تدعم أهداف البنك الاستراتيجية وتتوافق مع توقعات لجنة التدقيق وأصحاب المصالح الاخرين، وانه يتم مراجعتها بشكل دوري او عند حدوث ما يستدعي ذلك، ومتابعة تنفيذها من خلال أهداف الأداء الخاصة بنشاط التدقيق KPIs.
11. مراجعة الهيكل التنظيمي الخاص بدائرة التدقيق الداخلي والتوصية الى مجلس الإدارة بإعتماده.
12. مراجعة موازنة دائرة التدقيق الداخلي مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي للتأكد من كفاية الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية ، ووجود العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة بما في ذلك مجال الحوكمة المؤسسية، لتنفيذ اعمال ادارة التدقيق الداخلي بشكل فعال وكفوء.



13. الاطلاع على تقرير التدقيق الربع سنوي والذي يشمل ملاحظات التدقيق ذات المخاطر الهامة، اهم التوصيات الصادرة بموجب مذكرات التدقيق الداخلي او نتائج التحقيقات، المخاطر الناشئة Emerging Risks، و المنجز من خطط التدقيق الداخلي وغيره من المواضيع، والذي يمثل من ناحية اخرى تقرير عن نظام الضبط و الرقابة الداخلية.
14. التأكد من استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي وعدم تكليفه بأي اعمال تنفيذية.
15. اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي من خلال اعطاء الاهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.
16. الاجتماع مع رئيس إدارة التدقيق الداخلي بعدم حضور الادارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
17. اعتماد إجراءات عمل إدارة التدقيق الداخلي عند اعدادها او تحديثها وكذلك التأكد من تطبيقها.
18. موافقة رئيس لجنة التدقيق المسبقة على قيام الرئيس التنفيذي بتكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية او استشارية في حال تجاوز مجموع أيام عمل هذه المهام الوقت المخصص لها مسبقا ضمن خطط التدقيق الداخلي على ان تكون مرتبطة بحالات الاحتيال او الأخطاء الجسيمة وان لا تؤثر على استقلالية التدقيق الداخلي.
19. التأكد من تقييد التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك اجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة كل خمس سنوات على الأقل وبحسب ما تتطلبه معايير التدقيق العالمية، والتأكد من تزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
20. الاطلاع على نتائج التحقيقات الرسمية التي يشارك بها التدقيق الداخلي ومراجعة الاجراءات التصويبية المتخذة من قبل الادارة التنفيذية في حال الحاجة لذلك، واعلام مجلس الادارة بأي ملاحظات تترأىها جوهريه.
21. التأكد من قيام التدقيق الداخلي بمواكبة أفضل الممارسات السليمة في حال حدوث اي طارئ يستدعي ذلك من خلال النشرات الطارئة وغيرها والتي تصدر عن الجهات المهنية او المتخصصة في مجال التدقيق.
22. التأكد بشكل سنوي على الأقل من ان جميع المسؤوليات المشار اليها في الميثاق يتم الالتزام بها.
23. يعتبر ملحق الشروط الأساسية Essential Conditions جزء لا يتجزأ من هذا الميثاق، والذي يمثل مسؤوليات لجنة التدقيق/ المجلس والإدارة العليا نحو التدقيق الداخلي والتي تعتبر أساسية لتمكين التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافه.
24. التأكد من قيام إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على نشاطات التدقيق في الشركات التابعة للبنك ومراجعة تقارير التدقيق عن أداء هذه النشاطات.

ج. على مستوى التدقيق الخارجي:

1. تقوم لجنة التدقيق بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها بالإضافة الى تقييم استقلاليته.
2. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمرارا و بحسب شروط التعاقد الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك.
3. التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاعتاب وفترة التعاقد واي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.
4. الاجتماع مع المدقق الخارجي مرة واحدة في السنة على الأقل دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.



سادساً: صلاحيات لجنة التدقيق

تتمتع لجنة التدقيق بالصلاحيات التالية: -

1. الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية للبنك ولها الحق باستدعاء أي إداري للاستماع إليه ومناقشته مباشرة أو من خلال رئيس إدارة التدقيق الداخلي.
2. دعوة أي شخص بما في ذلك أي من أعضاء المجلس الآخرين أو المدقق الخارجي أو الإدارة التنفيذية لحضور إجتماعاتها.
3. تجتمع اللجنة مع مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير إدارة الامتثال والمدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً من غير حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
4. يحق للجنة طلب الاستشارة القانونية، أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
5. يحق للجنة إسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمجالات التي تتطلب مهارات ومعرفة متخصصة ومثال ذلك عمليات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) الى جهات خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص وبموافقة مجلس الإدارة، والتأكد من إرسال تقرير بشكل سنوي للبنك المركزي لبيان مدى توافق البنك مع تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT).

سابعاً: الافصاح

يتضمن التقرير السنوي للبنك ملخصاً حول اللجنة ووصفاً لمهامها وأنشطتها خلال العام، كما يتضمن أسماء ومؤهلات أعضاء اللجنة واجتماعاتها.

ثامناً: أحكام عامة:

1. يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من التي نصت عليها تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2) الصادرة بتاريخ 2023/2/14 (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يحظر على أي عضو متواجد في لجنة التسهيلات ان يكون في لجنة التدقيق.
2. يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.
3. يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية.
4. يسري هذا الميثاق بمجرد إقراره بواسطة مجلس الإدارة فيما عدا القواعد والقوانين التي تنص على خلاف ذلك صراحة ويمكن تعديله في أي وقت بناءً على قرار من مجلس الإدارة ويتم مراجعته دورياً او كلما دعت الحاجة.

لجنة المخاطر:

أولاً: هدف اللجنة

التأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفؤ للتخفيف من أثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن اطار المخاطر المعتمد.



ثانياً: تشكيل اللجنة

- تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
- يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة المخاطر في البنوك.
- يجب أن تتوفر لديهم معرفة تامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- يجب أن يكون الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية و/أو خبرات عملية في مجال الإدارة المالية والمصارف.
- يجوز لمجلس الإدارة عند تشكيل أو إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة تعيين رئيس اللجنة.
- لا يحق للعضو انتداب شخص آخر لتمثيله في اللجنة.
- المقرر وأمين سر اللجنة: يكون مدير إدارة المخاطر هو مقرر اللجنة وأمين سر اللجنة هو أمين سر مجلس الإدارة، ومن ضمن مهام مقرر اللجنة عرض ومناقشة التقارير وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة.
- يدعى الرئيس التنفيذي لحضور الاجتماع عند الحاجة ، وتقوم أمانة السر بإعلام الرئيس التنفيذي أو من ينوب عنه بموعد اجتماع اللجنة ليكون متواجداً في البنك خلال موعد اجتماع اللجنة، وتزويده بجدول أعمال اللجنة.

ثالثاً: اجراءات عمل اللجنة

- اجتماعات اللجنة: تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك.
- الدعوة: تجتمع اللجنة بدعوة من رئيس اللجنة أو أمين السر بناءً على تعليمات رئيس اللجنة. ويتم ارسال جدول ومادة الاجتماع لكافة الاعضاء وذلك قبل الاجتماع بمدة كافية ويحق لرئيس اللجنة تفويض من يراه مناسباً لهذه المهمة.
- مواد الاجتماع: يتم تزويد جميع اعضاء اللجنة بمجموعة شاملة من الوثائق من مقرر اللجنة وهذه المجموعة تتضمن جدول الأعمال ومحضر الاجتماع السابق للجنة وأية وثائق أخرى أعدت ليتم مناقشتها خلال الاجتماع.
- محضر الاجتماع: يتم اعداد محضر الاجتماع من قبل مقرر اللجنة يعكس بشكل واقعي مناقشات اللجنة ويتم توقيعه من الأعضاء الحاضرين في الاجتماع اللاحق.
- النصاب القانوني: لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع اللجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.
- يجوز لأعضاء اللجنة حضور الاجتماعات بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس اللجنة وأمين سر اللجنة (مدير إدارة المخاطر) على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.

قرارات اللجنة

1. يمكن اتخاذ القرار بالتمرير على النحو التالي:-
 - قيام أمين سر مجلس الإدارة بناءً على طلب رئيس اللجنة بالتأكد من تمرير جميع المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة لإتخاذ القرار.
 - يتم اتخاذ القرار بالتمرير من خلال موافقة الأعضاء بالأغلبية.
2. يقوم مقرر اللجنة بإبلاغ القرارات الصادرة عن اللجنة الى الجهات المعنية، ويقوم أمين السر برفع القرارات التي تحتاج الى إقرار من مجلس الإدارة في اول اجتماع لمجلس الإدارة.



رابعاً: مهام اللجنة

1. مراجعة اطار ادارة المخاطر، والتي تتضمن حاكمية ادارة المخاطر، و Risk Appetite، و Risk Profile، بالإضافة الى استراتيجية ادارة المخاطر والاطار العام لاعداد التقارير.
2. التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى وتعديلها اذا لزم الامر.
3. التأكد من ادارة البنك لمخاطره المختلفة بشكل كفؤ وتحمل البنك المخاطر المناسبة مقابل العائد المناسب.
4. التوصية الى المجلس بالموافقة على سياسات ادارة المخاطر، والتي تتضمن سياسات ادارة مخاطر الائتمان و التشغيل و السوق وسياسة مخاطر السيولة و مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر التغير المناخي والمخاطر البيئية والاجتماعية، إضافة الى السياسة الاستثمارية وسياسة الأمن السيبراني وبرنامج الأمن السيبراني وخطة استمرارية العمل، وخطة الطوارئ، وعلى ان يتم مراجعتها بشكل سنوي من قبل إدارة المخاطر.
5. التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
6. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مخاطبة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات ورفع تقارير الى مجلس الادارة حولها.
7. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك.
8. التحقق من وجود أدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة مختلف انواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك مع مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك.
9. التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر بما يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة ووجود الأدوات والوسائل اللازمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية للملائمة والوسائل الكمية.
10. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي بشأن إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
11. دراسة أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وإبداء الرأي بشأنها.
12. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والاذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة المنهجية بصورة دورية و التأكد من احتفاظ البنك برأس مال كافي لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
13. اعتماد سياسة اختبارات اللوضاوع الضاغطة، ومناقشة نتائج الاختبارات بشكل دوري واعتماد الاجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج، بما يشمل اختبارات الضغط المتعلقة بالمخاطر المناخية.
14. يجب أن تقدم اللجنة تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات والمستويات المقبولة من المخاطر لتمكين مجلس الإدارة من إتخاذ القرارات المناسبة ومتابعة معالجتها، كما تقوم اللجنة برفع تقرير لمجلس ادارة البنك فور الوقوف على أي تغيرات جوهرية تؤثر على المركز المالي للبنك لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة بعد استلام تقارير تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني بشكل ربعي من دائرة المخاطر تماشياً مع تعليمات التعرضات (2024/08)، و تزويد البنك المركزي بنسخة عن التقرير خلال فترة لا تتجاوز (10) أيام عمل من تاريخ رفع التقرير.
15. تقييم أداء رئيس إدارة المخاطر وتحديد مكافأته بما ينسجم مع سياسة تقييم الاداء المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وللجنة الاستثناس برأي الرئيس التنفيذي في عملية التقييم.
16. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
17. استلام التقارير، حسب الضرورة والملاءمة، حول مخاطر التغير المناخي.
18. الاشراف على التقدم المحرز للبنك فيما يتعلق بالاستدامة، و ضمان التكامل بين استراتيجيات ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية و استراتيجيات الأعمال العامة للبنك.
19. الاشراف على التقارير السنوية المتعلقة بالاستدامة بشكل عام وبالمخاطر البيئية والاجتماعية وفرضها التمويلية بشكل خاص والتزامات البنك المعلنة.
20. التأكد من امثال البنك لاستراتيجية البنك المركزي للتمويل الأخضر وتعليمات بورصة عمان المتعلقة بتقارير الاستدامة.
21. الاطلاع على واعتماد محاضر اللجنة التوجيهية للأمن السيبراني.
22. مراجعة مقترحات/تعديلات ادارة البنك التنفيذية على الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر واعتماده.
23. التحقق من ان ادارة المخاطر تتمتع بالصلاحيات الكاملة لممارسة مهامها مع تقديم الدعم الكافي والمناسب لها لأداء مهامها حسب السياسات والإجراءات المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
24. التحقق من تعزيز ثقافة ادارة المخاطر ضمن البنك.



خامساً: الصلاحيات

1. تتمتع اللجنة بكافة الصلاحيات التي تمكنها من الاطلاع على كافة المعلومات.
2. يحق للجنة طلب الاستشارة القانونية أو المالية أو الادارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
3. يحق للجنة طلب أي موظف من البنك للحصول على استشارته في موضوع محدد وذلك من خلال مخاطبة الرئيس التنفيذي.
4. تقوم اللجنة بتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين / قبول استقالة مدير المخاطر وتقييمه، او انتهاء خدماته على ان يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على الاستقالة او انتهاء الخدمات، وللبنك المركزي الأردني استدعائه للتحقق من اسباب الاستقالة او انتهاء الخدمات.

سادساً: الإفصاح

يتضمن التقرير السنوي لبنك الاتحاد ملخصاً حول اللجنة ووصفاً لمهامها، كما يتضمن أسماء ومؤهلات أعضاء اللجنة.

سابعاً: التعديل

يسري الميثاق بمجرد إقراره بواسطة مجلس الإدارة فيما عدا القواعد والقوانين التي تنص على خلاف ذلك صراحة ويمكن تعديله في اي وقت بناءً على قرار من مجلس الإدارة ويتم مراجعته بشكل سنوي.

ثامناً: أحكام عامة

1. يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) الصادرة بتاريخ 2023/2/14 (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
2. يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.
3. يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية.

لجنة الحوكمة المؤسسية:

أولاً: هدف اللجنة

- تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه وبما يتوافق مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، ونشره بمجرد اعتماده على الموقع الإلكتروني للبنك وتضمينه في تقريره السنوي.
- ينبثق عن مجلس الإدارة لجنة تسمى لجنة الحوكمة المؤسسية:
 - تتألف اللجنة بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس.
 - ينتخب مجلس إدارة البنك أعضاء اللجنة من بين أعضائه، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة.
 - تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.

ثانياً: رئاسة المجلس

يكون رئيس المجلس أحد أعضاء اللجنة.



ثالثاً: النصاب

يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور (3) أعضاء من أعضاء اللجنة على الأقل ولا يجوز تسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل، ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي لسبب أو لعذر مقبول فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع

- يدعى الرئيس التنفيذي إلى الاجتماع عند الحاجة.
- يدعى أمين سر مجلس الإدارة إلى الاجتماع.

رابعاً: التصويت

- تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية، ويمكن اتخاذ القرار بالتمرير على النحو التالي:
1. قيام مقرر اللجنة بناءً على طلب رئيس اللجنة بالتأكد من تمرير جميع المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة لاتخاذ القرار.
 2. يتم اتخاذ القرار بالتمرير من خلال موافقة غالبية الأعضاء.
 3. يقوم مقرر اللجنة بإبلاغ القرارات الصادرة عن اللجنة إلى الجهات المعنية، ويقوم أمين سر مجلس الإدارة برفع القرارات التي تحتاج إلى إقرار من مجلس الإدارة في أول اجتماع لمجلس الإدارة.

خامساً : مقرر اللجنة وامين السر

يكون مقرر هو رئيس دائرة الامتثال ويكون امين السر هو امين سر مجلس الإدارة

سادساً :اجتماعات اللجنة

1. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها اجتماعين سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أحد أعضائها.
2. مواد الاجتماع: يتم تزويد جميع أعضاء اللجنة بمجموعة شاملة من الوثائق من مقرر اللجنة، وهذه المجموعة تتضمن جدول الأعمال، ومحضر الاجتماع السابق للجنة وأية وثائق أخرى أعدت ليتم مناقشتها خلال الاجتماع.
3. محضر الاجتماع: يتم إعداد محضر الاجتماع من قبل مقرر اللجنة يعكس بشكل واقعي مناقشات اللجنة بإشراف امين سر المجلس ويتم توقيعه من الأعضاء الحاضرين من خلال النظام الخاص بالمحاضر عن طريق امين سر المجلس. في الاجتماع اللاحق.

سابعاً: مهام ومسؤوليات اللجنة

1. التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على سياسات التحكم المؤسسي في البنك ومراجعتها بشكل سنوي، والتأكد من موافقة هذه السياسة لتعليمات البنك المركزي وقانون الشركات وقانون البنوك.
2. التأكد من توفير هذه السياسة لكافة المساهمين (خاصة صغار المساهمين).
3. المراجعة السنوية لسياسة الإفصاح وميثاق السلوك المهني والتوصية بأية تعديلات عليه لمجلس الإدارة.
4. التأكد من التزام كافة الأطراف المعنية من مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية بسياسة التحكم المؤسسي المعتمدة وميثاق السلوك المهني.
5. التأكد من تطبيق البنك لسياسات التحكم المؤسسي بكافة عملياته ونشاطاته.
6. التأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمتعلقة بمراقبة التحكم المؤسسي في البنك.
7. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس.
8. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي – أو أي جهة أخرى ذات علاقة – فيما يتعلق بالالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية
9. إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات هذه التعليمات



ثامناً: الصلاحيات

1. يحق للجنة طلب الاستشارة القانونية، أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي و بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة للمبالغ التي تزيد عن ذلك.
2. الحصول على أي معلومة تدخل ضمن نطاق عملها.
3. على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/ نفل/ ترقية/ تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، صورة عن الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادة عدم محكومية، صورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني)، ولن ينظر البنك المركزي الأردني في أي طلب عدم ممانعة ما لم يكن مكملاً بالمرفقات أعلاه.

تاسعاً: الإفصاح

يتضمن التقرير السنوي لبنك الاتحاد ملخصاً حول اللجنة ووصفاً لمهامها، كما يتضمن أسماء ومؤهلات أعضاء اللجنة.

عاشرًا: أحكام عامة

يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) الصادرة بتاريخ 2023/2/14 (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.

يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية.

لجنة الترشيحات والمكافآت

أولاً: هدف اللجنة

تهدف اللجنة إلى التأكد من الاختيار المناسب لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية والتأكد من وجود سياسات واضحة للمكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك بما في ذلك ضمان التوعية والتدريب المناسب للموظفين والإدارة العليا، بحيث تهدف اللجنة إلى ضمان وجود سياسات وإجراءات واضحة وموزونة تساعد على تحقيق بيئه عمل تنافسية.

ثانياً: تشكيلة اللجنة

- تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة على الأقل، بحيث يكون اثنين منهم من الأعضاء المستقلين بما فيهم رئيس اللجنة.
- يجوز لمجلس الإدارة عند تشكيل أو إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة تعيين رئيس اللجنة.
- لا يحق للعضو انتداب شخص آخر لتمثله في اللجنة.
- تقوم اللجنة بتعيين مقرر للجنة وفي حال غيابه عن حضور الاجتماع يتم انتداب شخص آخر للقيام بالمهمة في ذلك الاجتماع تحدده اللجنة وتقوم بدعوته.
- يدعى الرئيس التنفيذي لحضور الاجتماع عند الحاجة وتقوم أمانة السر بإعلام الرئيس التنفيذي بذلك أو من ينوب عنه بموعد إجتماع اللجنة ليكون متواجداً في البنك خلال إجتماع اللجنة، وتزويده بجدول أعمال اللجنة.

**ثالثاً: إجراءات عمل اللجنة**

1. اجتماعات اللجنة: أربعة اجتماعات سنوية اعتيادية خلال العام على الأقل تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها ، بحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة وبحيث يتم تحديد الأجندة مسبقاً، على أن لايمر مدة ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للجنة.
2. الدعوة: تجتمع اللجنة بدعوة من رئيس اللجنة أو أمين السر بناءً على تعليمات رئيس اللجنة ويتم إرسال جدول وثائق الاجتماع لجميع الأعضاء وذلك قبل الاجتماع بمدة كافية ويحق لرئيس اللجنة تفويض من يراه مناسباً لهذه المهمة.
3. مواد الاجتماع: يتم تزويد جميع أعضاء اللجنة بمجموعة شاملة من الوثائق من مقرر اللجنة وهذه المجموعة تتضمن جدول الأعمال ومحضر الاجتماع السابق للجنة وأية وثائق أخرى أعدت ليتم مناقشتها خلال الاجتماع.
4. محضر الاجتماع: يتم إعداد محضر الاجتماع من قبل مقرر اللجنة بما يعكس بشكل واقعي مناقشات وتوصيات وقرارات اللجنة ويتم توقيعه من الأعضاء الحاضرين في الاجتماع اللاحق.
5. النصاب القانوني: يكتمل نصاب اللجنة بحضور ثلثي ثلاث أعضاء على الأقل على أن يكون الرئيس إن وجد بينهم، وتأخذ اللجنة قراراتها وتوصياتها بأغلبية الحضور، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وفي حال غياب رئيس اللجنة تنتخب اللجنة رئيساً للجلسة في تلك الجلسة (في حال عدم وجود نائب للرئيس).

رابعاً : قرارات اللجنة

1. يقوم مقرر اللجنة بإبلاغ القرارات الصادرة عن اللجنة إلى الجهات المعنية ويقوم أمين السر برفع القرارات التي تحتاج إلى إقرار من مجلس الإدارة في أول اجتماع لمجلس الإدارة.
2. يمكن إتخاذ القرارات بالتمرير على النحو التالي:
 - يقوم أمين سر مجلس الإدارة بناءً على طلب رئيس اللجنة بالتأكد من تمرير جميع المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة لإتخاذ القرار.
 - يتم إتخاذ القرار بالتمرير من خلال موافقة الأعضاء بالإجماع بالأغلبية.

خامساً: مهام اللجنة**1. مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة:**

- يد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية المجلس استناداً إلى قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين وبما يتماشى مع سياسة الملاءمة المعتمدة لدى البنك، وفي حالات إعادة الترشيح يتم الاستناد إلى عدد مرات الحضور ونوعية وفاعلية مشاركة الأشخاص في اجتماعات المجلس وبحيث تقوم دائرة الامتثال تقوم دائرة امانة سر مجلس الادارة مجلس باستيفاء صورة عن طلبات الترشيح للتحقق من مدى انطباق معايير الملاءمة والاستقلالية للمرشح لعضوية مجلس الإدارة بالإضافة إلى التحقق من انطباق جميع شروط الترشيح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية وقانون الشركات على أن يتم رفع النتائج إلى لجنة الترشيحات والمكافآت ومن ثم تقوم دائرة الامتثال بالتأكد من قيام المرشح لعضوية مجلس الإدارة بالتوقيع على إقرار عضوية مجلس إدارة والتحقق من صحة تعبئته والتوقيع عليه ومن ثم إرساله إلى البنك المركزي الأردني.
- تتولى اللجنة تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توافرها والواردة في دليل الحاكمية المؤسسية وتراجع بشكل سنوي وبحيث يتم اعلام البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية في حال انتفاء صفة الاستقلالية عن أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- تقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه بشكل سنوي على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وعلى أن تقوم بإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها.
- التوصية إلى مجلس الإدارة بنفقات وأجور وامتيازات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
- توفير معلومات وملخصات حول بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء مجلس الإدارة عند الطلب.
- الإشراف على عملية التوعية المستمرة لمجلس الإدارة والتأكد من إطلاع أعضاء مجلس الإدارة وبشكل مستمر حول أحدث المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي أو المستجدات ضمن نطاق عملهم.
- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
- التأكد من تمتع أعضاء المجلس بأكبر قدر من النزاهة والمصداقية والكفاءة والخبرات الكافية والقدرة على الإلتزام لتكريس الوقت الكافي لعمل البنك.
- على لجنة الترشيحات إيجاد منهجية واضحة للتحقق من قيام أعضاء مجلس الإدارة بتخصيص الوقت الكافي للقيام بمهامهم كعضو مجلس إدارة.
- تقييم فعالية ميثاق السلوك المهني المعتمد لموظفي البنك ومدى امتثال أعضاء مجلس الإدارة للسياسات والإجراءات.



2. الإدارة التنفيذية العليا:

- التوصية بتعيين الرئيس التنفيذي وقبول استقالته أو إنهاء خدماته.
- تقييم الرئيس التنفيذي ورفع نتيجة التقييم لمجلس الإدارة، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة التقييم بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.
- التأكد من اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم أداء الرئيس التنفيذي وبحيث تتضمن معايير تقييم الأداء كل من الأداء المالي والإداري للبنك ومدى انجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل.
- اعتماد نظام تقييم لقياس أداء إداري البنك والتوصية بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمكافآت والإمتيازات) للرئيس التنفيذي ولباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.
- تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم وترشيح الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا وبما يتماشى مع سياسة الملائمة المعتمدة لدى البنك، ورفعها لمجلس الإدارة وبحيث تقوم دائرة الإمتثال من التأكد من قيام المرشح بالتوقيع على إقرار عضوية الإدارة التنفيذية والتحقق من صحة تعبئة والتوقيع عليه ومن ثم إرساله إلى البنك المركزي الأردني.
- التأكد من تمتع الإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من النزاهة والمصادقية والكفاءة والخبرات الكافية.
- اعتماد خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي Succession plan للإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- اعتماد ومراجعة السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب بشكل سنوي ومراقبة تطبيقها.
- وضع سياسة تقييم أداء و مكافآت إداري البنك ومراجعتها بصورة دورية والتأكد من تطبيق هذه السياسة بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب و امتيازات المدير العام وباقي الإدارة التنفيذية العليا ولايجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وان يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس. وتزويد البنك المركزي بنسخة منها خلال فترة أقصاها سبعة أيام عمل من تاريخ اعتمادها من المجلس، ومراجعتها بشكل سنوي.
- التأكد من أن سياسة المكافآت تتضمن أن تكون المكافآت أو الرواتب كافية لإستقطاب أشخاص مؤهلين وبشكل يتماشى وينسجم مع المكافآت أو الرواتب الممنوحة من قبل البنوك الأخرى في السوق.
- الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت في التقرير السنوي
- الاطلاع على المقابلات النهائية للموظفين المستقلين من الإدارة التنفيذية العليا.

سادسا: صلاحيات اللجنة

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك، بحيث يجب على كافة الموظفين التعاون التام لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق، ولها في ذلك الحصول على أي معلومة تدخل ضمن نطاق عملها.
- يحق للجنة طلب الاستشارة القانونية أو المالية أو الادارية أو الفنية من أي مستشار خارجي .
- طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على الإيضاحات اللازمة، بعد التنسيق مع الرئيس التنفيذي.

سابعا : الافصاح

- يتضمن التقرير السنوي للبنك الاستثماري ملخصاً حول اللجنة ووصفاً لمهامها كما يتضمن أسماء ومؤهلات أعضاء اللجنة، وملخص لسياسة المكافآت السنوية.

أحكام عامة:

1. يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) الصادرة بتاريخ 2023/2/14 (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
2. يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.
3. يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية.
4. يسري هذا الميثاق بمجرد إقراره بواسطة مجلس الإدارة فيما عدا القواعد والقوانين التي تنص على خلاف ذلك صراحة ويمكن تعديله في أي وقت بناءً على قرار من مجلس الإدارة ويتم مراجعته دورياً او كلما دعت الحاجة.



لجنة الامتثال:

أولاً: هدف اللجنة

ينبثق عن مجلس الإدارة تسمى لجنة الامتثال يتم تشكيلها لتوجيه ومتابعة ومراقبة الامتثال في البنك ورفع التقارير الدورية والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة، كما تهدف اللجنة إلى إضافة قيمة لعمليات البنك من خلال تحسين فعالية إدارة مخاطر الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعالجة شكاوى العملاء وللتأكد من مدى التزام البنك بالقوانين والسياسات والاجراءات ومن كفاية متابعة نتائج التدقيق الداخلي والخارجي والجهات الرقابية والادخ بالتوصيات اللازمة ومدى تجاوب الادارة لها، واعلام مجلس الادارة باي ملاحظات ترتئها جوهريه.

ثانياً: لجنة الامتثال

- اعتماد ميثاق لجنة الامتثال من قبل مجلس الإدارة ويعتبر هذا الميثاق جزء لا يتجزأ من دليل التحكم المؤسسي للبنك.
- تتم مراجعة هذا الميثاق بشكل سنوي من قبل اللجنة بمشاركة إدارة الامتثال ويتم رفع أي تعديلات مقترحة عليه لمجلس الادارة لاعتمادها.
- يتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجنة ونشاط اللجنة في التقرير السنوي للبنك.

ثالثاً: الأطر التشريعية لإدارة الامتثال

1. الالتزام بالقوانين النافذة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والجهات الرسمية المختلفة والالتزام بالمعايير الدولية والتوجيهات الصادرة عن الجهات الدولية على سبيل المثال لا الحصر
2. التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني:
 - تعليمات الحوكمة المؤسسية
 - تعليمات مراقبة الامتثال
 - تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - تعليمات حماية المستهلك المالي
 - تعليمات معالجة شكاوى العملاء
3. تعليمات هيئة الأوراق المالية، ودليل الحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة
4. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
5. القوانين والتعليمات الخاصة بالبنك المركزي العراقي والموازاة للتعليمات أعلاه.
6. أية قوانين أخرى يعتمد عليها لاحقاً

رابعاً: عضوية اللجنة

- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل بالإضافة الى مدير إدارة الامتثال في البنك مقررًا للجنة.
1. يجب أن تتوفر لديهم خبرة مصرفية عامة، والمعرفة والفهم التام لتعليمات البنك المركزي الأردني والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة والتي تنظم عمل البنك والشركات التابعة له.
 2. يجب أن تتوفر في أعضاء اللجنة المعرفة والفهم الكافيين لأسس إدارة الامتثال في البنوك.
 3. يجب أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجال الإدارة المالية والمصارف أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.
 4. على رئيس لجنة الامتثال حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.



خامسا: رئاسة اللجنة

يتم تعيين رئيس اللجنة وأعضائها من قبل مجلس الإدارة

سادسا: النصاب

1. يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور (3) أعضاء من أعضاء اللجنة على الأقل ولا يجوز تسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل، ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي لسبب أو لعذر مقبول فيمكن لعضو اللجنة إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع وذلك في حال الالتزام بالمتطلبات المذكورة أدناه:
 - توثيق عدم حضور العضو بشكل شخصي وسببه حسب الأصول.
 - حضور العضو لكامل الاجتماع.
 - توقيع العضو على المحضر الخاص باجتماع اللجنة والقرارات الصادرة بموجبه.
 - أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين للاجتماع بشكل شخصي عن ثلاث أعضاء .
2. يدعى الرئيس التنفيذي لحضور الاجتماع عند الحاجة في حال لم يكن عضوا فيها، وتقوم أمانة سر مجلس الادرة بإعلام الرئيس التنفيذي او من ينوب عنه بموعد اجتماع اللجنة ليكون متواجدا في البنك خلال موعد اجتماع اللجنة، وتزويده بجدول الأعمال.
3. يحق للجنة الامتثال دعوة أي إداري أو موظف في البنك لحضور اجتماعات اللجنة للحصول على الإيضاحات الضرورية، اذا دعت الحاجة لذلك.

سابعا: التصويت والية اتخاذ القرارات

1. يتم اتخاذ القرار خلال الاجتماع بالتصويت من كافة الأعضاء سواء كان حضور الاجتماعات (وجاهي/عن بعد)
2. يتم اعتماد الية اتخاذ القرار بالتمرير من خلال موافقة الأعضاء بالاجتماع على النحو التالي:
 - قيام امين سر مجلس الإدارة بناء على طلب رئيس اللجنة بالتأكد من تمرير جميع المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة لاتخاذ القرار
 - يتم اتخاذ القرار بالتمرير من خلال موافقة الأعضاء بالأغلبية
 - يقوم مقرر اللجنة بإبلاغ القرارات الصادرة عن اللجنة الى الجهات المعنية، ويقوم أمين سر مجلس الإدارة برفع القرارات الى تحتاج الى إقرار من مجلس الإدارة ليتم اعتماده من مجلس الإدارة

ثامنا: اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الامتثال بدعوة من رئيسها مرة واحدة على الأقل كل ثلاث أشهر وكلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناءً على قرار مجلس إدارة البنك أو بناءً على طلب من أحد أعضائها.

تاسعا: مقرر اللجنة

يتولى مدير إدارة الامتثال مهام مقرر اللجنة ويكون امين السر هو امين سر مجلس الإدارة .

عاشرا: مسؤوليات مقرر اللجنة

- يتولى مقرر اللجنة إعداد مسودة محضر اصولي ومتابعة توقيعه من رئيس وأعضاء اللجنة.
- تزويد كل عضو من أعضاء اللجنة بميثاق لجنة الامتثال المعتمد من مجلس الإدارة.
- نقل المعلومات بين اعضاء اللجنة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية وتسهيل حصول أعضائها على كافة المعلومات اللازمة.
- حضور جميع اجتماعات اللجنة، تدوين اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قامت بها ومتابعة التوصيات المتخذة من قبلها ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق وعلى أن يتم مراعاة الدقة في الكتابة وتسجيل دقيق لأي عمليات تصويت أو تحفظات أو اقتراحات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- تحضير جدول الاجتماع وكافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالاجتماع بناء على طلب رئيس اللجنة وإرساله مع محتوياته الى الرئيس والأعضاء والمدعويين من الإدارة التنفيذية قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة اصوليا.
- التأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر وقرارات الاجتماعات
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من اللجنة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إجراء طرحها في اجتماع سابق

**حادي عشر: مهام اللجنة**

- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل انشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة بإجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
- اعتماد الخطة السنوية والتقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
- الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
- الاشراف على أعمال إدارة الامتثال، وضمان وجود الاليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
- تقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من قبل المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.
- ان تقوم اللجنة بالتوصية للمجلس بتعيين مدير الامتثال وقبول استقالته وانهاء خدماته
- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة الامتثال
- إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/السياسات المعتمدة من المجلس وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات
- التوصية باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بدائرة الامتثال وعلى أن يبين الهيكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح.
- النظر في أي موضوع يحوّل الى اللجنة من مجلس الإدارة
- النظر في أي موضوع يتفق من اهداف سياسة ومنهجية الامتثال
- اعتماد موازنة خطة التدريب والأنظمة الخاصة بدائرة الامتثال.

ثاني عشر: الصلاحيات

- تتمتع اللجنة بكافة الصلاحيات التي تمكنها من الاطلاع على كافة المعلومات
- يحق للجنة بطلب الاستشارة القانونية، او المالية، او الإدارية، او الفنية من أي مستشار خارجي
- يحق للجنة طلب أي موظف من البنك للحصول على استشارته في موضوع محدد، وذلك من خلال مخاطبة الرئيس التنفيذي
- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين / قبول استقالة او انتهاء خدمة رئيس دائرة الامتثال على ان يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالتها او انتهاء خدماته، وللبنك المركزي استدعاء رئيس الامتثال للتحقق من أسباب الاستقالة او انتهاء الخدمة.

ثالث عشر: التقارير

تقوم دائرة الامتثال برفع تقارير الى اللجنة بشكل دوري وعند كل اجتماع وبحيث يحتوي التقرير المرسل على المعلومات التالية:

1. مسائل ذات أهمية:
 - الفجوات وملاحظات التدقيق الداخلي
 - مهام تفتيش البنك المركزي
 - المخالفات
 - الإطار التنظيمي لمجموعة بنك الاتحاد
 - الاجتماعات مع الجهات الرقابية
 - واي مسائل إضافية يجب عرضها على اللجنة



2. متطلبات صادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية

- شكاوى العملاء
- مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب
- مستندات خطط دائرة الامتثال
- السياسات والاجراءات المعدلة
- التطورات الخاصة بأنظمة دائرة الامتثال
- ملخص التقارير الرقابية بخصوص قسم الصرافة

3. مستندات فرع العراق

4. الملاحق وتتضمن ما يلي:

- عمليات فتح الحسابات وتحديث البيانات
- توصيات الاجتماع السابق
- اهم التطورات المتعلقة بالشركات التابعة
- اهم التعاميم التي وردت خلال الربع الثاني من عام 2025
- ملحق التقارير الرقابية الخاصة بقسم الصرافة

أحكام عامة:

1. مع التأكيد إن مسؤولية لجنة الامتثال لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بامتثال البنك لتعليمات وتوجيهات الجهات الرقابية المختلفة وكذلك لا تؤثر على قدرة مجلس الإدارة في الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية.
2. يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) الصادرة بتاريخ 2023/2/14 (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
3. يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.
4. يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية.

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

أهداف اللجنة

تهدف هذه اللجنة الى تطوير وتحسين حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. كما تتولى التوجيه والإشراف على تطوير دليل الحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومراقبة تطبيقه.

تشكيل اللجنة

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الادارة.
- تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الاقل من مجلس الادارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.



صلاحيات اللجنة

- اللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة و لتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى،
- اللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي،

إجتماعات اللجنة

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- إجتماعات اللجنة: تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين، ويتم تحديد الأجندة مسبقاً.
- الدعوة: تجتمع اللجنة بدعوة من رئيس اللجنة أو أمين السر بناء على تعليمات رئيس اللجنة ويتم ارسال جدول ووثائق الإجتماع لكافة الأعضاء وذلك قبل الإجتماع بمدة كافية ويحق لرئيس اللجنة تفويض من يراه مناسباً لهذه المهمة
- النصاب القانوني: يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء بان لا يقل عن ثلاثة أعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني. يكتمل نصاب اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء على ان يكون الرئيس بينهم.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة ، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- محضر الإجتماع: يتم اعداد محضر الاجتماع من قبل مقرر اللجنة يعكس بشكل واقعي مناقشات اللجنة ويتم توقيعه من الأعضاء الحاضرين

مقرر اللجنة

يتولى مدير إدارة التكنولوجيا CTO مهام اللجنة

قرارات اللجنة

- يقوم مقرر اللجنة بابلغ القرارات الصادرة عن اللجنة للجهات المعنية، ويقوم أمين السر برفع القرارات التي تحتاج الى اقرار من مجلس الإدارة في أول اجتماع لمجلس الإدارة.
- يمكن اتخاذ القرارات بالتمرير على النحو التالي:
- قيام أمين سر مجلس الإدارة بناء على طلب رئيس اللجنة بالتأكد من تمرير جميع المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة لاتخاذ القرار.
- يتم اتخاذ القرار بالتمرير من خلال موافقة الأعضاء بالإجماع.

مهام ومسؤوليات اللجنة

- إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:
- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك و تحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية،
- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية و إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي أهداف الحاكمية والادارة،
- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها،



- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمة تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات،
- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة أهداف الحاكمة والادارة،
- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك،
- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها و مساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك،
- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات،
- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات،
- تتولى لجنة حاكمة تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهامها المنصوص عليها في التعليمات اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمة والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف (Enterprise Goals and Alignment Goals)، بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers and Components) الستة الواردة في التعليمات وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار ال (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide)،

لجنة التسهيلات العليا:

أولاً: هدف اللجنة

النظر بتنسيب الادارة التنفيذية للقرارات الائتمانية والموافقة على التسهيلات ضمن صلاحياتها والتنسيب الى مجلس الادارة بخصوص القرارات الائتمانية التي تحتاج الى قرار من مجلس الادارة.

ثانياً: تشكيل اللجنة :

- تتألف اللجنة بما لا يقل عن خمسة اعضاء من مجلس الادارة، ويجوز ان يكون احد اعضائها مستقلاً على ان لا يكون عضواً في لجنة التدقيق، يتم تعيينهم بواسطة المجلس ويتم اختيارهم لكفائتهم وخبرتهم ويجب ان يتمتع احد الاعضاء على الاقل بخبرة في المجال المصرفي الائتماني ويكون رئيس المجلس رئيساً لهذه اللجنة .
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من لجان الحوكمة المؤسسية ، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنيتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس
- لا يحق للعضو انتداب شخص اخر لتمثله في الاجتماعات .
- يدعى الرئيس التنفيذي لحضور الاجتماع عند الحاجة وكما يدعى امين سر المجلس ، ويقوم امين سر مجلس الادارة بإعلام الرئيس التنفيذي او من ينوب عنه بموعد اجتماع اللجنة ليكون متواجداً في البنك خلال اجتماع اللجنة، وتزويده بجدول أعمال اللجنة، ويعين مقررًا للجنة مدير تنفيذ الائتمان ويكون امين سر اللجنة هو امين سر مجلس الإدارة.



ثالثاً: اجراءات عمل اللجنة:

- دورية اجتماعات اللجنة : تجتمع اللجنة اسبوعيا ويمكن عقد اجتماعات حسب الحاجة التي تطرأ أو عدم انعقاد اللجنة بسبب عدم وجود نصاب قانوني او مادة للنقاش .
- الدعوة : يتولى مقرر اللجنة/او امين سر مجلس الادارة الدعوة لعقد الاجتماعات وارسال جدول ومادة الاجتماع لكافة الاعضاء قبل الاجتماع بمدة لا تقل عن يوم واحد .
- مواد الاجتماع : يتم تزويد جميع اعضاء اللجنة بمجموعة شاملة من الوثائق من مقرر اللجنة و يشرف على ذلك امين سر مجلس الادارة وهذه المجموعة تتضمن جدول الاعمال ومحضر الاجتماع السابق للجنة وكشف بالمتابعات على الحسابات التي تم الموافقة عليها ضمن صلاحيات اللجنة واية وثائق اخرى اعدتها الادارة ليتم نقاشها بالاجتماع .
- محضر الاجتماع : يتم اعداد محضر اجتماع من قبل مقرر اللجنة و يتم مراجعته من قبل امين سر مجلس الادارة وبالتعاون مع مقرر اللجنة يعكس بشكل واقعي النقاشات و القرارات المتخذة وتوصيات اللجنة ويتم توقيعه من الاعضاء الحاضرين.
- النصاب القانوني : يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور اربعة اعضاء على الاقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد اعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وفي حال تساوي الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً يرفع القرار الي مجلس الادارة بموافقة اللجنة.
- يقوم اعضاء اللجنة بحضور اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصيا وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو ابداء وجهة نظره من خلال الفيديو او الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على ان يتم توثيق ذلك حسب الاصول.

رابعا : مهام ومسؤوليات اللجنة :

1. الموافقة على تسهيلات ائتمانية ممنوحة لعملاء البنك ضمن الصلاحيات الممنوحة للجنة والتي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل الادارة التنفيذية .
2. التنسيب الى مجلس الادارة بخصوص القرارات الائتمانية التي تحتاج الى قرار من مجلس الادارة.
3. تقديم التوجيه والارشاد للادارة (عند الضرورة) لمساعدتها في تحسين وضع المحفظة الائتمانية بالبنك.
4. التنسيب لمجلس الادارة لاعتماد ميثاق اللجنة.
5. القيام بأي امور اخرى توكل للجنة من مجلس الادارة، بما لا يتعارض مع صلاحيات لجنة التسهيلات الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك النافذة .
6. الموافقة على منح أي تسهيلات لمساعدتي الرئيس التنفيذي خارج صلاحية الرئيس التنفيذي .

خامسا: صلاحيات اللجنة :

1. يحق للجنة دعوة من تراه مناسباً لحضور اجتماع اللجنة .
2. يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.
3. جميع قرارات اللجنة ترفع الى مجلس الادارة .
4. يحق للجنة طلب الاستشارة القانونية او المالية او الادارية او الفنية من اي مستشار خارجي وبعد الحصول على موافقة مجلس الادارة للمبالغ التي تزيد عن ذلك
5. يمكن اتخاذ القرارات بالتمرير و يتم الحصول على موافقة رئيس مجلس الادارة ، لعرض توصيات اللجنة العليا للتسهيلات الى مجلس الإدارة (بخصوص منح التسهيلات) في الفترة بين اجتماعات المجلس ، على مجلس الادارة بالتمرير ، وكما يلي:



أولاً: القرارات الخاصة بالعملاء :

1. القرارات التي توافق عليها اللجنة العليا للتسهيلات بكامل أعضائها وبدون تحفظ وتقع ضمن صلاحيات المجلس يتم تنفيذها ، ويعزز في الاجتماع اللاحق لمجلس الإدارة .
2. القرارات التي توافق عليها اللجنة العليا للتسهيلات بأقل من أربعة أعضاء في الاجتماع (بسبب غياب عضوين من أعضاء اللجنة) :
 - ترسل القرارات الى أعضاء اللجنة غير الحاضرين عن طريق البريد الإلكتروني للحصول على ردهم على القرار.
 - القرارات التي تقع ضمن صلاحية المجلس ترسل الى كافة أعضاء مجلس الإدارة للاطلاع والموافقة (وارسال الرد) خلال مدة اقصاها اربعة ايام عمل.
 - يتم الموافقة على القرار بالتمرير عن طريق البريد الإلكتروني بأغلبية الأعضاء .
3. يتم تعزيز الموافقة وتوثيق القرار في محضر اجتماع المجلس اللاحق.
4. لرئيس اللجنة ، دعوة مجلس الإدارة خلال مددة يومين عمل لحضور اجتماع عن طريق الاتصال المرئي والمسموع في حال دعت الحاجة الى ذلك.

ثانياً : قرارات اللجنة العليا للتسهيلات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة وذوي العلاقة.

1. القرارات التي توافق عليها اللجنة العليا للتسهيلات بكامل أعضائها باستثناء الأعضاء ذوي العلاقة وبدون تحفظ ، ترسل الى كافة أعضاء مجلس الإدارة للاطلاع والموافقة (وارسال الرد) خلال مدة اقصاها اربعة ايام عمل.
2. في حالة اعتراض أي من أعضاء مجلس الإدارة على المطلوب يؤجل الى اجتماع مجلس الإدارة القادم .
3. يتم تعزيز الموافقة وتوثيق القرار في محضر اجتماع المجلس اللاحق.
4. لرئيس مجلس الإدارة ، دعوة مجلس الإدارة خلال مددة يومين عمل لحضور اجتماع عن طريق الاتصال المرئي والمسموع في حال دعت الحاجة الى ذلك.

سادساً : الافصاح :

يتضمن التقرير السنوي لبنك الاتحاد ملخصاً حول اللجنة ووصفا لمهامها كما يتضمن اسماء ومؤهلات أعضاء اللجنة.

سابعاً :أحكام عامة:

يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) الصادرة بتاريخ 2023/2/14 (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التسهيلات)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية لأي سلطة أخرى.

يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات المنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية.

يسري هذا الميثاق بمجرد إقراره بواسطة مجلس الإدارة فيما عدا القواعد والقوانين التي تنص على خلاف ذلك صراحة ويمكن تعديله في أي وقت بناءً على قرار من مجلس الإدارة ويتم مراجعته دورياً او كلما دعت الحاجة.



ملحق :Most Important Essential Conditions Summary

البند	البند التفصيلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	الإدارة العليا ممثلة بالرئيس التنفيذي	رئيس التدقيق
ميثاق التدقيق الداخلي	مجلس الإدارة يوافق على ميثاق التدقيق الداخلي بناء على توصية لجنة التدقيق الذي يتضمن: الغاية من التدقيق الداخلي، صلاحيات ودور ومسؤوليات التدقيق الداخلي، الالتزام بالمعايير، ونطاق وأنواع خدمات التدقيق الداخلي، توقعات مجلس الإدارة، وملاحظات الإدارة العليا إذا رأى المجلس /لجنة التدقيق ذلك مناسباً.	الموافقة (مجلس الإدارة)	تقديم رأي	إعداد
خطط التدقيق والموازنة والموارد	- لجنة التدقيق توافق على خطط التدقيق الداخلي والموازنة متمثلة بالموارد البشرية والمالية والتكنولوجية وأي تغييرات هامة، للتأكد من كفايتها لتلبية دور ومسؤوليات وخطط التدقيق الداخلي - لجنة التدقيق والإدارة العليا مناقشة خطط التدقيق ويجب ان تأخذ بالاعتبار مدى تأثير نقص الموارد على أعمال وخطط التدقيق، ومعالجة أوجه النقص.	الموافقة	الدعم	إعداد
الاستقلالية التنظيمية	- لجنة التدقيق تقوم بإنشاء علاقة تبعية وظيفية مباشرة مع رئيس للتدقيق الداخلي وتبعية إدارية للرئيس التنفيذي، وعلى ان يتم الاجتماع معه بشكل دوري دون وجود الإدارة العليا لمناقشة أي أمور هامة بما فيها أي محددات على أعمال التدقيق الداخلي. - الإدارة العليا تتشارك مع لجنة التدقيق ورئيس التدقيق لفهم أية معوقات محتملة لاستقلالية التدقيق الداخلي. - رئيس التدقيق يؤكد للجنة التدقيق الاستقلالية التنظيمية لوظيفة التدقيق الداخلي على الأقل سنوياً.	تنفيذ	الدعم	التأكيد
تعيين وإقالة رئيس التدقيق مؤهلات رئيس التدقيق	- مجلس الإدارة: يوافق على تعيين وإقالة رئيس التدقيق بناء على توصية لجنة التدقيق، والموافقة على دوره ومسؤولياته ويحدد المؤهلات والخبرات والمهارات اللازمة. - الإدارة العليا تتشارك مع مجلس الإدارة/لجنة التدقيق لتحديد مؤهلات وخبرات وكفاءات رئيس التدقيق. - رئيس التدقيق يساعد مجلس الإدارة في فهم المؤهلات والكفاءات اللازمة لإدارة وظيفة التدقيق الداخلي.	الموافقة (مجلس الإدارة)	تقديم رأي	الدعم
التقييم الخارجي للجودة	- لجنة التدقيق: الموافقة على نطاق وتكرار التقييمات، وكفاءات واستقلالية المقيم الخارجي، وتلقي النتائج، والموافقة على خطط التصحيح المقدمة من رئيس التدقيق. - الإدارة العليا تتعاون مع لجنة التدقيق ورئيس التدقيق لتحديد نطاق وتكرار التقييم الخارجي للجودة، الاطلاع على نتائج التقييم الخارجي ومراجعة خطط التصحيح المقدمة من رئيس التدقيق. - رئيس التدقيق يقوم بتطوير خطة للتقييم الخارجي للجودة ومناقشتها مع مجلس الإدارة.	الموافقة	الدعم	إدارة
التقييم الداخلي للجودة	- لجنة التدقيق: مراجعة نتائج التقييم الداخلي للجودة، والموافقة على أهداف الأداء لنشاط التدقيق الداخلي سنوياً بعد أدنى. - الإدارة العليا تقدم ملاحظات حول أهداف الأداء الخاصة بنشاط التدقيق KPIs لدعم لجنة التدقيق في التقييم السنوي لنشاط التدقيق ورئيس التدقيق. - رئيس التدقيق تنفيذ ومراجعة أهداف الأداء وضمان الجودة، ورفع تقارير بالنتائج على الأقل سنوياً.	الموافقة	تقديم رأي	إدارة
توقعات لجنة التدقيق والإدارة العليا	- لجنة التدقيق تزويد التدقيق بتوقعاتهم حول دورية استلام نتائج التدقيق، معيار للملاحظات الواجب تصعيدها للجنة وآلية تصعيد مثل هذه الملاحظات. - لجنة التدقيق والإدارة العليا: تزويد التدقيق بمنظورها حول المخاطر الهامة الواجب التركيز عليها من وجهة نظرهم للمساعدة في تحديد أولويات التدقيق. - رئيس التدقيق: تزويد لجنة التدقيق بالمعلومات الهامة لتنفيذ مهامهم الاشرافية والتي تكون بناء على طلب لجنة التدقيق او الحكم المهني لرئيس التدقيق.	عكس توقعاتهم على ميثاق إدارة التدقيق وإجراءات العمل	تقديم رأي	إدارة

بيان عن مدى الالتزام بدليل التحكم المؤسسي

يلتزم البنك بتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن مجلس إدارته،



دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)



القسم الأول: المقدمة

تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها عملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال إعتناء القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الإستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص إمتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.

وإنطلاقاً من اعتبار موارد تكنولوجيا المعلومات مرتكزاً مهماً من حيث الحجم النسبي ومن حيث التأثير على قدرة البنك في تسخير عملياتها وبالتالي تحقيق أهدافها ودورها الحساس في التأثير على تنافسية منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، الأمر الذي يبرر حجم الاستثمارات الضخمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات المصرفية.

وعليه كان لابد للبنك بشكل خاص أن يقوم باتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص لتقليل مخاطرها وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة تمتد عبر السنوات والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك.

وبحث أن موضوع حاكمية تكنولوجيا المعلومات في العالم شهد تطوراً إيجابياً خرج بأطر عامة لمجموعة من المرتكزات والمبادئ على مستوى عال من النضوج وعلى رأسها إطار (COBIT Control Objective for Information and Related Technology)، حيث يتكون الإطار العام لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من مجموعة من المرتكزات والمبادئ الأساسية، أولها التوافق الاستراتيجي (Strategic Alignment) المطلوب تحقيقه من خلال الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والواجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، كما أنه على البنك أن يقوم بتوظيف موارد تكنولوجيا المعلومات (Resource optimization) لديه ضمن الخيارات المتاحة التي تعظم من خلالها القيمة المضافة (Benefit realization) مقاسة بشكل رئيسي بمعيار مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية والعمل على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات (Risk optimization) بشكل متكامل ينسجم وعمليات إدارة المخاطر الكلية للبنك وبحسب الإجراءات والممارسات السليمة التي تؤدي إلى آليات سليمة لصنع القرار المرتكز على المخاطر وتضمن تحقيق القيمة المضافة بأقل التكاليف مع التخفيف من الخسائر والمخاطر المتوقعة بما يعكس رؤية البنك بهذا الخصوص وضمن حدود المخاطر المقبولة ما أمكن، بالإضافة لذلك فإنه يتوجب على الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) أن تتولى عمليات التخطيط والتنظيم المؤسسي من خلال رسم الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل وتقوم ببناء وتطوير الهياكل التنظيمية الهرمية والدائرية (التي تكون على شكل لجان) بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وبناء الآليات والأدوات والمعايير الكفيلة بقياس القيمة المضافة لتكنولوجيا المعلومات وبما يمكن المجلس والإدارة التنفيذية العليا من مراقبة عمليات البنك للتأكد من سلامة آليات التخطيط والتنظيم والتوظيف لموارد تكنولوجيا المعلومات بهدف أخذ التغذية الراجعة بغية التحسين والتطوير المستمرين، كل ذلك ضمن بُعد الارتكاز على مبدأ فصل المهام والأدوار وتوزيعها بشكل سليم بين المجلس من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.

وإيماناً من بنك الإتحاد بأهمية حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وما لذلك من أثر إيجابي على سلامة البنك فقد قرر مجلس الإدارة إعتناء هذا الدليل (دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها)، حيث تم تطوير هذا الدليل بناءً على دليل البنك المركزي الأردني بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها التي تنسجم مع وتكمل دليل التحكم المؤسسي المعتمد في البنك ودليل البنك المركزي الخاص بدليل الحاكمية المؤسسية للبنوك وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية بخصوص حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، تم اعتماد هذا الدليل من قبل مجلس الإدارة وستتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة من خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات المنبثقة عن مجلس الإدارة.



القسم الثاني: التعاريف

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المحددة لها فيما بعد ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك، ويتم الرجوع إلى قانون البنوك بشأن أية تعريفات أخرى لم ترد في هذا الدليل:

1. حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح (مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنة بين المخاطر والعوائد المتوقعة، من خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص امتثال مدى تحققها بما يكفل ديمومة وتطور البنك.
2. إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل الموائمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل بما يشمل توصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة بما يشمل القياس والتقييم، وبما يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية.
3. أهداف الحاكمية والإدارة: مجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللائمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
4. أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: مجموعة الأهداف الرئيسية والفرعية المتعلقة بنشاطات الحاكمية والأدارة للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واللائمة لتحقيق الأهداف المؤسسية.
5. الأهداف المؤسسية: مجموعة الأهداف المتعلقة بالحاكمية والإدارة المؤسسية واللائمة لتحقيق احتياجات أصحاب المصالح وأهداف هذه الدليل.
6. المجلس: مجلس إدارة البنك.
7. الإدارة التنفيذية: تشمل مدير عام البنك ونائب المدير العام ومساعد المدير العام والمدير المالي ومدير العمليات ومدير إدارة المخاطر ومدير الخزينة ومدير الامتثال.
8. أصحاب المصالح: أي ذي مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية المعنية.
9. المدقق: الشخص (الطبيعي أو المعنوي) أو الجهة المختصة بفحص عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وبما ينسجم مع متطلبات التعليمات بهذا الخصوص والمتفق معه من قبل إدارة البنك لتحقيق تلك المتطلبات لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ولا تزيد عن ستة سنوات متتالية.

القسم الثالث: هيكل التحكم المؤسسي

هيكل التحكم المؤسسي موضح بشكل تفصيلي في دليل الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance Manual).

القسم الرابع: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات و التكنولوجيا المصاحبة لها

1. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholder's Needs) وتحقيق توجهات وأهداف البنك

يكون ذلك من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:

- توفير معلومات ذات جودة عالية كمركز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
- إدارة حسيطة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر منها.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- الإرتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة وذات اعتمادية متميزة.
- إدارة حسيطة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
- المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية.



- تحسين نظام الضبط والرقابة الداخلي.
- تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكلة إليها تنفيذ عمليات ومهام خدمات ومنتجات.

2. تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

وذلك من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير عناصر تمكين (دعامات) سبعة (Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بـ:

- المبادئ والسياسات وأطر العمل.
- أهداف الحاكمية والإدارة.
- الهياكل التنظيمية.
- المعلومات والتقارير.
- الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
- المعارف والمهارات والخبرات.
- منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات، وضرورة توفيرها بمواصفات وأبعاد محددة لتحقيق وخدمة متطلبات وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ليس فقط في عمليات تكنولوجيا المعلومات وحسب وإنما في كافة عمليات البنك المرتكزة على المعلومات والتكنولوجيا.

3. تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم

وذلك بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الإرتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

4. فصل العمليات والمهام

وذلك بفصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

5. تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال

تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يساهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

القسم الخامس: الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة

1. تعتبر الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة ومعطياتها حداً أدنى يتوجب على إدارة البنك العليا الامتثال لها وتحقيقها بشكل مستمر، وتعتبر اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات المسؤول الأول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلباتها، ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمجلس ككل المسؤول النهائي بهذا الخصوص، ويتوجب على كافة دوائر البنك وعلى وجه الخصوص دائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة المشاريع تحديد عملياتها وإعادة صياغتها بحيث تحاكي وتغطي متطلبات كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
2. يتولى المجلس المسؤولية المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة.
3. يتولى المجلس ودائرة إدارة المخاطر المسؤولية المباشرة عن عملية "ضمان إدارة حصة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات" وعملية "إدارة المخاطر".



القسم السادس: : نشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

يقوم البنك بنشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الخاص به على موقعه الإلكتروني و/أو بأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور، حيث يقوم البنك بالإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لديه، والإفصاح أيضاً عن معلومات تهم أصحاب المصالح وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

وتعتبر متطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعد تطبيقها خطوة أولى ونقطة بداية تجاه التطوير والتحسين المستمر لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وعليه يتوجب على إدارة البنك مواكبة الإصدارات الناشئة المستقبلية وتحديثاتها فيما يخص الإطار العام.

القسم السابع: الواجبات والمسؤوليات

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والادارات، وتعتبر جميع الأطراف المعنية بتطبيق الدليل كل بحسب دوره وموقعه، فيما يلي الأطراف المعنية ومسؤولياتها الرئيسية بهذا الخصوص:

1. رئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين المستعان بهم

تولي مسؤوليات التوجيه العام والموافقة على المهام والمسؤوليات والدعم وتقديم التمويل اللازم.

2. الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه ومدراء العمليات والفروع

تولي مسؤوليات تسمية الأشخاص المناسبين من ذوي الخبرة بعمليات البنك لتمثيلهم وتوصيف مهامهم ومسؤولياتهم.

3. لجنة تكنولوجيا المعلومات التوجيهية

تولي مسؤوليات إدارة وتوجيه والإشراف عليه بشكل مباشر والتوصية بتوفير الموارد اللازمة لإتمامه، والتأكد من الفهم الصحيح من قبل كافة الأطراف بمتطلبات وأهداف التعليمات.

4. التدقيق الداخلي

تولي مسؤولياته المناطة به كما هو مذكور في البند سابقاً، والمشاركة بما يمثل دور التدقيق الداخلي في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل.

5. إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانون

تولي مسؤوليات المشاركة في المشروع / البرنامج بما يمثل دور تلك الإدارات، والتأكد من تمثيل المشروع / البرنامج من قبل كافة الأطراف المعنية.

6. المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار COBIT 5 Foundation, COBIT 5 Assessor, COBIT 5 Implementation, CGEIT المستعان بهم من داخل ومن خارجه

تولي دور المرشد لنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية التطبيق.



القسم الثامن: اللجان

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة.
- تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة، ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات.
- تنتخب اللجنة أحد الأعضاء رئيساً لها.
- يحدد المجلس أهداف اللجنة ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.

صلاحيات اللجنة:

- لجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس عند الحاجة في مجال حاكمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الاستراتيجية بها من جهة و لتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى.
- لجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير المخاطر والامتثال) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.

اجتماعات اللجنة:

- تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها الدورية وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها بشكل ربع سنوي على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب أي من أعضائها الآخرين.
- يكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء شريطة حضور رئيس اللجنة ويكون الحضور شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو اللجنة حضور الاجتماع بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي لمناقشة جدول أعمال الاجتماع بعد موافقة رئيس اللجنة ويكون له حق التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر الاجتماع و نصابه القانوني.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة ، وبحيث تحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا مهام مقرر اللجنة.

مهام ومسؤوليات اللجنة:

- إن تفويض المجلس صلاحيات للجنة أو أي لجنة أخرى لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص، وتتولى اللجنة المهام التالية:
- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهيكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك و تحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.
 - اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات الذي يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT) بما يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الصادرة عن البنك المركزي من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي أهداف الحاكمية والإدارة.
 - اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.



4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي، (Responsible) وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable) وتلك المستشارة (Consulted) وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويُلبي كافة أهداف الحاكمية والإدارة.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الإشراف العام والإطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.
10. تتولى لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لمهامها المنصوص عليها في التعليمات اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف الحاكمية والإدارة ومدى ارتباطها في الأهداف (Enterprise Goals and Alignment Goals). بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers and Components) الستة الواردة في التعليمات وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار الـ (Design Factors) الواردة في (COBIT 2019 – Design Guide).

اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

تقوم اللجنة بضمان عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق المنافع، وتقليل الأخطار، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وبشكل مستدام.

تشكيل اللجنة:

- تشكل اللجنة بقرار من الإدارة التنفيذية العليا.
- تشكل اللجنة برئاسة المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية بما في ذلك مدير التكنولوجيا CTO ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات.
- ينتخب المجلس أحد أعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي.

صلاحيات اللجنة:

للجنة دعوة الغير لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم.

اجتماعات اللجنة:

- تجتمع اللجنة بشكل دوري على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- تتخذ توصيات / قرارات اللجنة بأغلبية الحضور وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة، وبحيث توثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية.

النصاب:

يكون إجتماع اللجنة قانونياً بحضور 3 أعضاء من التصنيف (أ) و 2 من التصنيف (ب) على الأقل حيث ان عدد اعضاء اللجنة 15 ، حيث يكون كل من المدير العام، ونائب المدير العام، ورئيس التكنولوجيا ، ورئيس المخاطر تصنيف (أ) وباقي الأعضاء تصنيف (ب) ، وكل من رئيس ادارة التدقيق الداخلي وعضو مجلس الادارة عضوين مراقبين.

مقرر اللجنة:

يتولى مدير التكنولوجيا مهام مقرر اللجنة.



مهام ومسؤوليات اللجنة:

تولى اللجنة على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

1. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.
2. ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها و مراجعتها بشكل مستمر و بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.
3. التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وأهداف الحاكمية والإدارة.
4. ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.
5. مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
6. رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
 - تخصيص الموارد اللازمة و الآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
 - أية إنحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
 - أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
 - تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7. تزويد لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.

القسم التاسع: التدقيق الداخلي والخارجي

- أ. على المجلس رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات و الموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها مراجعة فنية متخصصة (IT Audit) من خلال كوادرات مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، حاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/ أو أية معايير أخرى موازية.
- ب. على لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس من جهة و المدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي و آخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية و إطلاع و توصيات المجلس بخصوصه، وذلك بحسب ما ورد في البند (د/2) من هذا الماده و وفق النموذج المعتمد وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- ج. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة و ضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى .
- د. على المجلس التأكد ومن خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه من قيام المدقق الداخلي و المدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الإلتزام بما يلي:
 1. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:
 - تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
 - توفير والإلتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
 - الإلتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
 - الإلتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.



2. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المبينة في الدليل الصادرة عن البنك المركزي و على أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (2 أو 1) مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر و الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، وعلى أن يتم تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات و نقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية و المتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمُنوِي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك مالك كل ملاحظة.
3. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات و الاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.
4. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوار تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية تأخذ كل ما ورد في النقطة (د) اعلاه بعين الاعتبار، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
- هـ. من الممكن الحصول على خدمات التدقيق الداخلي (Outsource) للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها لجهة خارجية متخصصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الخصوص، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأية تعليمات أخرى ذات صلة واحتفاظ لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والمجلس نفسه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية هذه المتطلبات كحد أدنى.

يسمح باعتماد تقارير المدقق الداخلي والخارجي من قبل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات أو اللجنة القائمة مقامها، على أن يتم إطلاع المجلس على التقارير.

القسم العاشر: المبادئ والسياسات وأطر العمل

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلي متطلبات الأهداف وأهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد المبادئ والسياسات وأطر العمل وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلي متطلبات أهداف الحاكمية والإدارة.
- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وأهداف الحاكمية والإدارة، وعلى أن تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال.
- يراعى لدى انشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها كمراجع لصياغة تلك السياسات.



القسم الحادي عشر: الهياكل التنظيمية

- على المجلس اعتماد الهياكل التنظيمية الهرمية و اللجان وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة أمن المعلومات وإدارة الموارد البشرية والتي تلبى متطلبات أهداف الحاكمية والادارة وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية.
- يراعى ضمان فصل المهام المتعارضة بطبيعتها ومتطلبات الحماية التنظيمية المتعلقة بالرقابة الشئانية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

القسم الثاني عشر: المعلومات والتقارير

- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في المعيار (COBIT 5 – Enabling Information).
- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد منظومة المعلومات والتقارير، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، على أن يتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الثالث عشر: الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية

لتكنولوجيا المعلومات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق أهداف الحاكمية والادارة وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية.
- على المجلس أو من يفوض من لجانه والإدارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والأدوات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وعلى أن يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

القسم الرابع عشر: المعارف والمهارات والخبرات

- على المجلس أو من يفوض من لجانه اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات أهداف الحاكمية والادارة ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الاردني بشكل عام، وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- على إدارة البنك توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتمادا على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية المعترف بها من قبل جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه.
- على الإدارة التنفيذية في البنك الاستمرار بتسجيل موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق أهداف الحاكمية والادارة.
- على الإدارة التنفيذية في البنك تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.



القسم الخامس عشر: منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات

- على المجلس أو من يفوض من لجانته اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.
- على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لمنظومة الأخلاق والممارسات المهنية المعتمدة من قبل المجلس بحيث تتضمن بالحد الأدنى منظومة الأخلاق المهنية الواردة في المعيار الدولي (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته.
- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات على سبيل المثال لا الحصر.

القسم السادس عشر: اتفاقيات الإسناد (Outsourcing) مع الغير

على البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك التأكد من إلزام الغير بتطبيق بنود التعليمات الخاصة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، وبما لا يعفي المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات بما في ذلك متطلبات التدقيق.

بيان عن مدى الالتزام بدليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (COBIT)

يلتزم بنك الاتحاد بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بحاكمية تكنولوجيا المعلومات.



القوائم المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2025



تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى مساهمي بنك الإتحاد

عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الإتحاد "شركة مساهمة عامة محدودة" (البنك) وشركاته التابعة (ويشار إليهم معاً بالمجموعة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025 وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية الموحدة والمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2025 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية - المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين وذلك بحسب ما ينطبق على تدقيق القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية الموحدة للمنشآت ذات الاهتمام العام في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. تم وصف إجراءات التدقيق المتعلقة بكل امر من الأمور المشار إليها أدناه.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة. بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناء عليه فأن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.



كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (إيضاح 9) في القوائم المالية الموحدة

أمر التدقيق الهام

تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتسابه وضع افتراضات واستخدام الادارة لتقديرات لاحساب مدى ووقت تسجيل الخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم تحديد مخصص التسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة البنك الخاصة بمخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة والتي تتماشى مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

تشكل التسهيلات الائتمانية جزءاً كبيراً من موجودات البنك، وهنالك احتمالية لعدم دقة مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات أساسية غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية الاحكام المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن مراحل مختلفة وفقاً لما هو منصوص عليه في معيار اعداد التقارير المالية الدولي رقم 9، اعتبرت إجراءات التدقيق فيما يخص هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية.

بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك مبلغ 6,967,585,960 دينار ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغ 514,362,163 دينار كما في 31 كانون الأول 2025. تم عرض سياسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية الجوهرية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية الموحدة ضمن إيضاح (2).

نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام

تضمنت إجراءات التدقيق ما يلي:

- فهم لطبيعة محافظ التسهيلات الائتمانية للبنك بالإضافة الى فحص لنظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية المنح والتسجيل ومراقبة الائتمان وتقييم فعالية الاجراءات الرئيسية المتبعة في عملية المنح والتسجيل.
- لقد قمنا بالاطلاع على سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة الى تعليمات وتعاميم الجهات الرقابية.
- لقد قمنا بدراسة وفهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المتبعة في احتساب المخصصات ومدى توافقه مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 والارشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.
- لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي:
 - مدى ملائمة مراحل التصنيف لدى البنك.
 - مدى ملائمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الناتجة عنها.
 - مدى ملائمة احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.
 - مدى ملائمة وموضوعية التقييم الائتماني الداخلي والكفاءات واستقلالية الخبرات المستخدمة ضمن هذه العملية.
 - صحة وملائمة عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
 - تقييم مدى ملائمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المستويات، للتعرضات التي انتقلت بين المستويات، بالإضافة الى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.
 - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المتدنية بشكل فردي بالإضافة الى فهم اخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية وإذا كان هناك أي جدولة او هيكلية.



كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية (إيضاح 9) في القوائم المالية الموحدة

– فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنتها مع المعلومات المتاحة.

قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن التسهيلات الائتمانية وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات 2 و 4 و 9 حول القوائم المالية الموحدة.

اندماج الأعمال (إيضاح 52) في القوائم المالية الموحدة

أمر التدقيق الهام

نطاق التدقيق لمواجهة أمر التدقيق الهام

- خلال العام أبرمت المجموعة اتفاقية الاستحواذ على البنك الإستثماري، كما هو موضح في إيضاح 52 ونتيجة لهذه العملية، أثبتت المجموعة مكاسب ناتجة عملية الاستحواذ بمبلغ وقدره 75,144,443 دينار.
- تمت معالجة هذه المعاملات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "اندماج الأعمال وقد طُبِّقَت الإدارة طريقة الاستحواذ في المحاسبة عن عمليات الاستحواذ المشار إليها أعلاه، والتي تتطلب ما يلي:
 - تحديد الجهة المستحوذ؛
 - تحديد تاريخ الاستحواذ؛
 - الاعتراف بقياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة وحقوق غير المسيطرين في المنشأة المستحوذ عليها؛ و
 - الاعتراف بقياس الشهرة أو الربح الناتج عن شراء صفقة.
- وقد قامت بالإستعانة بمجموعة من خبراء التقييم الخارجيين المستقلين لتنفيذ عملية التخصيص المبدئي لسعر الشراء، بما في ذلك تحديد القياس المبدئي للقيم العادلة للموجودات المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة وتحديد وقياس الموجودات غير الملموسة إن وجدت.
- لقد قمنا باعتبار الاستحواذ على هذه الأعمال مسألة تدقيق هامة، نظراً لحجم المعاملات والتعقيدات الملازمة لاندماج الأعمال، ولا سيما الأحكام المهنية والتقديرات المستخدمة في:
 - تخصيص سعر الشراء المبدئي إلى الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة؛
 - التعديلات التي أُجريت لمواءمة السياسات المحاسبية لهذه الأعمال مع سياسات المجموعة.
- تضمنت إجراءات التدقيق ما يلي:
 - تقييم تصميم وفعالية تطبيق الضوابط المتعلقة بالإعتراف بهذه المعاملات؛
 - تقييم ما إذا كانت افتراضات الإدارة المتعلقة بالمحاسبة عن هذه المعاملات متوافقة مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛ و
 - مطابقة القيم العادلة للموجودات والالتزامات التي حددتها الإدارة مع المبالغ المعروضة في القوائم المالية الموحدة.
 - وكجزء من إجراءاتنا المتعلقة بتخصيص سعر الشراء، قمنا بما يلي:
 - تقييم اكتمال ودقة الموجودات المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة ضمن تخصيص سعر الشراء؛
 - تقييم بمشاركة خبراءنا الداخليين الفرضيات والمدخلات الجوهرية التي استخدمتها المجموعة، بما في ذلك تحديد الموجودات غير الملموسة وتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة المحددة؛
 - تقييم بمشاركة خبراءنا الداخليين، القيم العادلة لعينة من الموجودات المستحوذ عليها والالتزامات المتحققة؛
 - تحليل تعديلات القيمة العادلة التي اعترفت بها الإدارة وتقييم ما إذا كانت التعديلات التي أُجريت تتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3؛
 - تقييم بمشاركة خبراءنا الداخليين مكاسب صفقة الشراء التي اعترفت بها الإدارة وتقييم ما إذا تم المحاسبة عنها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3.
- لقد قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذه المسألة مقارنة بمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.



المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2025

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2025 من غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام 2025 لاحقاً لتاريخ تقريرنا حول القوائم المالية الموحدة. إن رأينا لا يشمل المعلومات الأخرى وأنها لا نبدي أي تأكيد حول المعلومات الأخرى.

إن مسؤولية قراءة المعلومات الأخرى عند الحصول عليها، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو من معرفتنا خلال عملية تدقيق القوائم المالية الموحدة.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية – المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية و الإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو وحدات الأعمال ضمن نطاق المجموعة كأساس لتكوين الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف ومراجعة أعمال التدقيق المنجزة لأغراض تدقيق المجموعة. ونحن نبقي وحدنا مسؤولون عن رأي التدقيق.



إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لالغاء مخاطر الاستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءاً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي بالمصادقة عليها.

ارنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم 1079

ارنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

26 شباط 2026



31 كانون الأول		إيضاحات	الموجودات
2024	2025		
دينار	دينار		
912,773,898	1,630,913,889	5	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
487,712,257	866,659,168	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
17,709,822	115,619,196	7	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي
18,663,543	24,666,700	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
4,553,853,035	6,400,854,910	9	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
119,651,740	307,411,925	10	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - بالصافي
1,855,913,452	2,449,369,056	11	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
332,759	339,331	12	استثمار في شركة حليفة
87,259,347	127,242,912	13	ممتلكات ومعدات - بالصافي
45,261,019	114,799,568	ب/21	موجودات ضريبية مؤجلة
29,835,954	32,280,905	44	موجودات حق استخدام - بالصافي
29,629,198	74,912,437	14	موجودات غير ملموسة - بالصافي
192,410,714	313,996,309	15	موجودات أخرى - بالصافي
8,351,006,738	12,459,066,306		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
357,199,782	456,084,233	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
6,406,677,540	9,413,838,733	17	ودائع عملاء
374,955,909	599,265,262	18	تأمينات نقدية
220,773,527	494,252,372	أ/19	أموال مقترضة
60,295,000	60,265,000	ب/19	قروض مسانده
-	44,660,000	ج/19	أسناد قرض
1,421,646	1,768,785	20	مخصصات متنوعة
30,828,861	32,583,561	44	التزامات عقود تأجير
36,048,153	45,856,380	أ/21	مخصص ضريبة الدخل
945,800	7,830,898	ب/21	مطلوبات ضريبية مؤجلة
169,050,879	302,584,217	22	مطلوبات أخرى
7,658,197,097	11,458,989,441		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
200,000,000	325,203,252	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
68,213,173	177,140,002	23	علوّة اصدار
94,105,047	97,616,363	25	احتياطي قانوني
62,376,599	21,376,599	25	احتياطي اختياري
1,315,151	8,403,428	27	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي
69,774,670	150,459,016	28	أرباح مدوّرة
495,784,640	780,198,660		مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
126,125,001	148,978,205		حقوق غير المسيطرين
70,900,000	70,900,000	24	سندات دائمة
692,809,641	1,000,076,865		مجموع حقوق الملكية
8,351,006,738	12,459,066,306		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (55) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.



قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاحات	
2024	2025		
دينار	دينار		
490,941,001	614,309,629	31	الفوائد والعوائد الدائنة
254,023,745	319,448,371	32	الفوائد والمصاريف المدينة
236,917,256	294,861,258		صافي إيرادات الفوائد والعوائد
41,177,032	74,068,995	33	صافي إيرادات العمولات
278,094,288	368,930,253		صافي إيرادات الفوائد والعوائد والعمولات
17,647,759	32,485,540	34	أرباح عملات أجنبية
2,525,348	3,740,527	35	أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
48,728	32,475	11	أرباح بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأه
726,825	1,797,769	36 و 10	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
78,970	248,611	10	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,746,422	5,594,077	37	إيرادات أخرى
302,868,340	412,829,252		إجمالي الدخل
66,892,385	102,229,466	38	نفقات موظفين
15,218,129	22,276,567	14 و 13	استهلاكات وإطفاءات
59,244,796	76,254,795	39	مصاريف أخرى
4,774,421	5,224,448	44	اطفاء موجودات حق الاستخدام
1,044,864	970,553		مصروف الايجار
1,220,926	893,055	44	تكاليف تمويل التزامات عقود الايجار
68,652,960	194,664,483	29	مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
(866,590)	1,526,769	15	مخصص (وفر) تدني عقارات مستملكة
895,859	135,911	20	مخصصات متنوعة
217,077,750	404,176,047		إجمالي المصروفات
85,790,590	8,653,205		الربح التشغيلي
(16,863)	11,572	12	حصة البنك من أرباح (خسائر) شركة حليفة
-	75,144,443	52	ناتج عملية الاستحواذ
85,773,727	83,809,220		الربح للسنة قبل الضريبة
(31,299,627)	1,475,015	1/21	ينزل: ضريبة الدخل
54,474,100	85,284,235		الربح للسنة
			ويعود إلى :
42,309,640	68,982,856		مساهمي البنك
12,164,460	16,301,379		حقوق غير المسيطرين
54,474,100	85,284,235		
فلس / دينار	فلس / دينار		
0.193	0.248	40	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة العائد لمساهمين البنك

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (55) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.



للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
54,474,100	85,284,235	الربح للسنة
		بنود الدخل الشامل
		بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة
(1,455,912)	6,168,910	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة - أدوات ملكية
		بنود قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة
55,137	1,348,216	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة بعد الضريبة - أدوات دين
53,073,325	92,801,361	اجمالي الدخل الشامل للسنة
		الدخل الشامل للسنة العائد إلى:
40,837,195	75,595,801	مساهمي البنك
12,236,130	17,205,560	حقوق غير المسيطرين
53,073,325	92,801,361	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (55) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.



قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسجلين	سندات دائمة	مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك	أرباح مكدورة	الالتزامات			علوّة اصدار	رأس المال المكتتب به والمدفوع	إيضاحات	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
					القيمة العادلة	اختياري	قانوني				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
692,809,641	126,125,001	70,900,000	495,784,640	69,774,670	1,315,151	62,376,599	94,105,047	68,213,173	200,000,000		الرصيد في بداية السنة
92,801,361	17,205,560	-	75,595,801	68,982,856	6,612,945	-	-	-	-		مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	37,478,394	-	(41,000,000)	3,521,606	-	-		المحول الى الاحتياطي
(20,000,000)	-	-	(20,000,000)	(20,000,000)	-	-	-	-	-	23	الرباح الموزعة
234,130,081	-	-	234,130,081	-	-	-	-	108,926,829	125,203,252		الزيادة في رأس المال
(31,412)	(57,767)	-	26,355	36,645	-	-	(10,290)	-	-		أثر استبعاد شركة تابعة
-	-	-	-	(475,332)	475,332	-	-	-	-	10	(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للدر
(1,529,602)	-	-	(1,529,602)	(1,529,602)	-	-	-	-	-		رسوم زيادة رأس المال
(20,290)	-	-	(20,290)	(20,290)	-	-	-	-	-		سندات دائمة والمصاريف الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة
(3,788,325)	-	-	(3,788,325)	(3,788,325)	-	-	-	-	-		فوائد السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
5,705,411	5,705,411	-	-	-	-	-	-	-	-	52	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ *
1,000,076,865	148,978,205	70,900,000	780,198,660	150,459,016	8,403,428	21,376,599	97,616,363	177,1140,002	325,203,252		الرصيد في نهاية السنة
											للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024
663,601,184	113,888,871	70,900,000	478,812,313	65,411,367	2,693,754	57,172,423	85,321,596	68,213,173	200,000,000		الرصيد في بداية السنة
53,073,325	12,236,130	-	40,837,195	42,309,640	(1,472,445)	-	-	-	-		مجموع الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	(13,990,573)	-	5,204,176	8,786,397	-	-		المحول الى الاحتياطي
(20,000,000)	-	-	(20,000,000)	(20,000,000)	-	-	-	-	-	23	الرباح الموزعة
100,000	-	-	100,000	102,946	-	-	(2,946)	-	-		أثر استبعاد شركة تابعة
-	-	-	-	(93,842)	93,842	-	-	-	-	10	(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للدر
(150,113)	-	-	(150,113)	(150,113)	-	-	-	-	-		رسوم زيادة رأس المال
(16,051)	-	-	(16,051)	(16,051)	-	-	-	-	-		سندات دائمة والمصاريف الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة
(3,798,704)	-	-	(3,798,704)	(3,798,704)	-	-	-	-	-		فوائد السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
692,809,641	126,125,001	70,900,000	495,784,640	69,774,670	1,315,151	62,376,599	94,105,047	68,213,173	200,000,000		الرصيد في نهاية السنة

لا يمكن التصرف بمبلغ 114,130,020 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2025 (985,503 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني بحظر التصرف بها إلا بموافقة مسبقة منه.

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,649,181 دينار الذي يمثل أرباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2025 (2,918,105 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)
- يحظر التصرف بالعثاق من رصيد احتياطي المخاطر المصرفية العامة والمحول إلى الأرباح المدورة والمبالغ 2,079,453 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (108,397 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 1,039,200 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 يمثل المتبقي من الرصدة العائدة لعمليات غير نظامية مفيد التصرف به بناءً على طلب البنك المركزي الأردني.
- تتضمن الأرباح المدورة مبلغ 415,199 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 يمثل أثر التطبيق المبكر لتعابير المالية الدولي رقم (9) ولا يمكن التصرف به إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، استناداً لتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- يحظر التصرف بمبلغ يوازى الرصيد السالب للاحتياطي القيمة العادلة من الأرباح المدورة وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- * يمثل هذا البند حصة غير المسجلين للشركات التابعة لبنك الاستثماري



للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		إيضاحات	
2024	2025		
دينار	دينار		
الأنشطة التشغيلية			
85,773,727	83,809,220		الربح قبل الضريبة
تعديلات بنود غير نقدية			
15,218,129	22,276,567	13 و 14	استهلاكات وإطفاءات
68,652,960	194,664,483	29	مصرف مخصص خسائر ائتمانية متوقعه - بالصافي
4,774,421	5,224,448	44	إطفاء موجودات حق الاستخدام
-	(75,144,443)	52	ناتج عملية الاستحواذ
1,220,926	893,055	44	تكاليف تمويل التزامات عقود الإيجار
(78,970)	(248,611)	10	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(48,728)	(32,475)	11	أرباح بيع موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(866,590)	1,526,769	15	مخصص (وفر) تدني عقارات مستملكة
(456,497)	(2,615,472)	35	أرباح موجودات مالية غير متحققة
(2,326,104)	296,838	39 و 37	خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
(9,104)	(8,985)		أرباح تقييم قروض محولة
895,859	135,911	20	مخصصات متنوعة - بالصافي
16,863	(11,572)	12	حصة البنك من (أرباح) خسائر شركة حليفة
(5,288)	(1,539,883)	37	أرباح بيع موجودات مستملكة وفاء لديون مستحقة
(5,789,534)	(16,075,660)	34	تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
166,972,070	213,150,190		الربح قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
التغير في الموجودات والمطلوبات			
(4,093,565)	259,414		الأرصدة مقيدة السحب
8,022,273	(2,916,358)		(الزيادة) النقص في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(3,635,422)	(95,470,108)		(الزيادة) في الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر
20,411,319	25,892,100		الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية التي تزيد عن ثلاثة اشهر
(387,229,979)	(714,242,347)		(الزيادة) في التسهيلات وتمويلات ائتمانية المباشرة
(29,281,801)	(9,403,207)		(الزيادة) في الموجودات الأخرى
755,324,522	1,554,947,810		الزيادة في ودائع العملاء
45,295,475	120,632,808		الزيادة في تأمينات نقدية
17,931,961	98,463,293		الزيادة في مطلوبات أخرى
589,716,853	1,191,313,595		صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل المدفوعة
(33,888,257)	(44,214,363)	1/21	ضريبة الدخل المدفوعة
-	(632,252)	20	مخصصات متنوعة مدفوعة
555,828,596	1,146,466,980		صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل
الأنشطة الاستثمارية			
(53,494,001)	(109,320,160)		(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
353,833,657	386,961,804		المستحق من موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(575,588,705)	(549,137,188)		(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(20,312,422)	(16,659,597)		(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات عن حساب شراء ممتلكات ومعدات
3,240,149	461,812		المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(7,964,309)	(11,177,127)	14	(الزيادة) في موجودات غير ملموسة
(300,285,631)	(298,870,456)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في عمليات الاستثمار
الأنشطة التمويلية			
(19,979,315)	(19,293,251)		أرباح موزعة على المساهمين
30,367,135	(41,860,088)		(النقص) الزيادة في أموال مقترضة
-	(30,000)		(النقص) في القروض المساندة
-	9,000,000		الزيادة في أسناد القرض
(150,113)	(1,529,602)		رسوم زيادة رأس المال
(12,506)	(20,290)		مصاريف اصدار سندات دائمة الخاصة بها بعد استبعاد أثر الضريبة
(2,874,975)	(2,854,217)		فوائد السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
(5,662,786)	(6,016,023)	44	دفعات التزامات عقود الإيجار
-	(31,412)		صافي التغير في حقوق غير المسيطرين نتيجة الزيادة في تملك حصة لشركة تابعة
1,687,440	(62,634,883)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التمويلية
257,230,405	784,961,641		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
5,789,534	16,075,660	34	تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
830,940,957	1,093,960,896		النقد وما في حكمه في بداية السنة
-	223,210,236		النقد المتحصل نتيجة الاستحواذ
1,093,960,896	2,118,208,433	41	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
بنود غير نقدية			
(4,406,375)	(5,425,863)		(الزيادة) في موجودات حق الاستخدام
4,406,375	5,425,863		الزيادة في التزامات عقود إيجار

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (55) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.



1. معلومات عامة

إن بنك الاتحاد شركة مساهمة عامة أردنية تأسس خلال عام 1978. بموجب قانون الشركات رقم (12) لسنة (1964)، ومركزه الرئيسي مدينة عمان هذا وقد تم تحويله الى بنك خلال عام 1991.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها خمسون فرعاً والشركات التابعة في الأردن وفرع العراق ، وكذلك وبلغت عدد فروع بنك صفوة داخل المملكة خمسة و أربعون فرعاً وشركته التابعة .

قام البنك بتاريخ 3 تموز 2025 باستكمال الإجراءات القانونية لنقل ملكية كامل أسهم البنك الاستثماري وتسجيلها باسم بنك الاتحاد ويقوم البنك الاستثماري بممارسة نشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها اثني عشر فرعاً ومن خلال الشركات التابعة له.

إن اسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للوراق المالية - الاردن.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 شباط 2026 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

2. أهم السياسات المحاسبية:

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يلتزم البنك بالقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، والمشتقات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركات التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركات التابعة او يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال سلطته على الشركات التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة، فيما يلي أهم المعلومات المالية للشركات التابعة:

أ. استثمارات في شركات تابعة

يملك البنك الشركات التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2025:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها
	%	دينار	دينار			
شركة الإتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن
شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	100	12,000,000	12,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن
شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الاسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن
شركة الإتحاد للتكنولوجيا المالية (تحت التصفية)	-	-	-	تصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن
البنك الاستثماري **	100	125,000,000	234,130,081	بنك تجاري	1982	الأردن
		255,039,028	316,692,717			



يملك البنك الشركات التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2024:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها
	%	دينار	دينار			
شركة الإتحاد للوساطة المالية	100	5,000,000	5,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن
شركة الإتحاد للتأجير التمويلي	100	12,000,000	12,000,000	تأجير تمويلي	2015	الأردن
شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار*	58	113,039,028	65,562,636	تملك الاسهم والسندات والحصص بالشركات واقتراض الأموال اللازمة لها من البنوك	2016	الأردن
شركة الاتحاد للتكنولوجيا (تحت التصفية) المالية	100	-	-	تصنيع وبرمجة واعداد وتطوير وتوريد برامج	2019	الأردن
		130,039,028	82,562,636			

* تملك الشركة التابعة (شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار) المملوكة من قبل بنك الإتحاد بنسبة 58% حصة مسيطرة بلغت 62.4% من أسهم بنك صفوة الإسلامي. وحيث أن البنك يمتلك السيطرة على الشركة التابعة وبنك صفوة الإسلامي فقد تم توحيد حساباتها ضمن المعلومات المالية الموحدة للبنك.

- يمتلك بنك الاتحاد أسهم في بنك صفوة الإسلامي بشكل مباشر بلغت حوالي 3.67% من إجمالي أسهم بنك صفوة الإسلامي.

- وافقت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 11 أيلول 2024 على تصفية شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية تصفية اختيارية.

** يمتلك البنك الاستثماري الشركات التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2025:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2025		طبيعة عمل الشركة	تاريخ التملك	مكان عملها
		رأس المال المدفوع	قيمة الاستثمار			
		دينار	دينار			
شركة تمكين للتأجير التمويلي***	97.5	20,000,000	19,500,000	التأجير التمويلي	2006	الأردن
شركة الامداد لادارة و تشغيل المستودعات	94	3,000,000	2,820,000	إدارة وتشغيل مستودعات البوندد	2010	الأردن
شركة مسك لخدمات الدفع****	100	2,000,000	2,000,000	خدمات التحصيل الالكتروني	2024	الأردن
المجموع		25,000,000	24,320,000			

*** تمتلك شركة تمكين للتأجير التمويلي الشركات التابعة التالية كما في 31 كانون الأول 2025:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	31 كانون الأول 2025		طبيعة عمل الشركة	تاريخ التملك	مكان عملها
		راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار			
		دينار	دينار			
شركة التسهيلات الاردنية للتمويل المتخصص	95.4	16,500,000	15,744,632	منح القروض والتسهيلات	2016	الأردن
شركة الثبات المتطورة الاولى لإدارة العقارات	95.4	2,000,000	1,908,440	التأجير التمويلي	2016	الأردن
شركة بندار للتمويل الإسلامي*****	96.6	25,205,677	24,359,516	منح القروض والتسهيلات	2017	الأردن
المجموع		43,705,677	42,012,588			

**** تم تأسيس شركة مسك لخدمات الدفع خلال العام 2024 وبأشرت أعمالها في 1 تشرين الاول 2025, كما تم خلال الربع الأخير من العام 2025 الإنتهاء من إجراءات رفع رأس مال الشركة المدفوع بقيمة 1,000,000 دينار ليصبح 2,000,000 دينار بينما يبلغ رأس المال المصرح به 5,000,000 دينار والذي تم سداه لاحقاً في 13 كانون الثاني 2026.

***** بناءً على قرار الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 19 تشرين الثاني 2024 تمت الموافقة على دمج كل من شركة ربوع الشرق العقارية وشركة راكين العقارية مع شركة بندار للتمويل الإسلامي بحيث تصبح شركة بندار للتمويل الإسلامي هي الشركة الدامجة وشركة ربوع الشرق العقارية وشركة راكين العقارية هي الشركات المندمجة وذلك خلال عام 2025, و تم الإنتهاء من إجراءات الدمج بتاريخ 2 أيلول 2025 .



قامت المجموعة خلال السنة بتغيير الإسم القانوني لشركة التسهيلات التجارية الاردنية الى شركة التسهيلات الاردنية لتمويل المتخصص، وذلك بعد قرار الهيئة العامة في اجتماعها الغير عادي بتاريخ 25 شباط 2025 ، والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية المختصة. وقد اصبح الاسم الجديد ساري المفعول اعتبارا من 4 آذار 2025. ولا يؤثر هذا التغيير على الهيكل القانوني او العمليات التشغيلية او الملكية للشركة.

قامت المجموعة خلال السنة بتغيير الإسم القانوني لشركة التسهيلات الأردنية للتأجير التمويلي الى شركة الثبات المتطورة الأولى لإدارة العقارات ، وذلك بعد قرار الهيئة العامة في اجتماعها الغير عادي بتاريخ 19 اب 2025 ، والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية المختصة. وقد اصبح الاسم الجديد ساري المفعول اعتبارا من 21 اب 2025. ولا يؤثر هذا التغيير على الهيكل القانوني او العمليات التشغيلية او الملكية للشركة.

قامت المجموعة خلال السنة بتغيير الإسم القانوني لشركة بندار للتجارة والاستثمار الى شركة بندار للتمويل الاسلامي ، وذلك بعد قرار الهيئة العامة في اجتماعها الغير عادي بتاريخ 27 شباط 2025، والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية المختصة. وقد أصبح الاسم الجديد ساري المفعول اعتبارا من 10 آذار 2025. ولا يؤثر هذا التغيير على الهيكل القانوني او العمليات التشغيلية او الملكية للشركة.

قامت المجموعة خلال السنة بتغيير الإسم القانوني لشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الامداد الى شركة الامداد لإدارة و تشغيل المستودعات، وذلك بعد قرار الهيئة العامة في اجتماعها الغير عادي بتاريخ 11 اب 2025، و الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية المختصة. و قد اصبح الاسم الجديد ساري المفعول اعتبارا من 23 ايلول 2025، ولا يؤثر هذا التغيير على الهيكل القانوني او العمليات التشغيلية او الملكية للشركة.

ب. استثمار في راس مال فروع خارجية

يملك البنك استثمار راس مال فروع خارجية التالية كما في 31 كانون الأول 2025:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها
بنك الاتحاد – فرع العراق	100	56,720,000	دينار	بنك تجاري	2024	العراق
			56,720,000			

يملك البنك استثمار راس مال فروع خارجية التالية كما في 31 كانون الأول 2024:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال المدفوع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها
بنك الاتحاد – فرع العراق	100	35,450,000	دينار	بنك تجاري	2024	العراق
			35,450,000			

يتم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك. اذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعليا انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركات التابعة.



السياسات المحاسبية الجوهرية

اندماج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء. يتم قياس تكلفة الحيازة على أساس إجمالي الثمن المحول المقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. لكل اندماج أعمال ، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الحصة المكتتاة بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة من صافي الأصول المحددة للشركة المكتتاة. يتم احتساب التكاليف المتعلقة بالاستحواذ كمصروفات عند تكبدها وتدرج في المصاريف الإدارية.

عندما تستحوذ المجموعة على أعمال ، فإنها تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة من أجل التصنيف والتخصيص المناسبين وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاستحواذ. يتضمن ذلك فصل المشتقات المتضمنة في العقود الأصلية من قبل الشركة المشتراة. إذا تم تحقيق اندماج الأعمال على مراحل ، فإن أي حقوق ملكية محتفظ بها سابقاً يعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويتم الاعتراف بأي مكسب أو خسارة ناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم الاعتراف بأي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. يتم قياس المقابل المحتمل المصنف كأصل أو التزام يمثل أداة مالية وضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية ، بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة ، والتي تمثل الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة ، وأي حصة سابقة محتفظ بها ، على صافي الموجودات المحددة المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة تزيد عن إجمالي المقابل المحول ، فإن المجموعة تعيد تقييم ما إذا كانت قد حددت بشكل صحيح جميع الأصول المكتتاة وجميع الالتزامات المحتملة وتراجع الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي سيتم الاعتراف بها في تاريخ الاستحواذ. إذا كان لا يزال ينتج عن إعادة التقييم زيادة في القيمة العادلة لصافي الأصول المكتتاة على إجمالي المقابل المحول ، يتم الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل الموحدة.

بعد التحقق المبدئي ، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض متراكمة في القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة ، يتم تخصيص الشهرة المكتسبة من اندماج الأعمال ، من تاريخ الاستحواذ ، لكل وحدة من وحدات توليد النقد للمجموعة والتي من المتوقع أن تستفيد من الدمج ، بغض النظر عما إذا كانت الأصول أو الالتزامات الأخرى للشركة المشتراة المخصصة لتلك الوحدات.

عندما يتم توزيع الشهرة على وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من العملية ضمن تلك الوحدة ، يتم تضمين الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة في القيمة الدفترية للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة عند الاستبعاد. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الظروف على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

الاعتراف بإيرادات الفوائد

طريقة معدل الفائدة الفعلي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لجميع الأدوات المالية بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو من خلال الدخل الشامل الأخر. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضع المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية ، أو ، لفترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي (وبالتالي التكلفة المطفأة للأصل) من خلال مراعاة أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تعترف المجموعة بإيرادات الفوائد باستخدام معدل عائد يمثل أفضل تقدير لمعدل عائد ثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم ، فإنه يعترف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها في مراحل مختلفة ، والخصائص الأخرى لدورة حياة المنتج (بما في ذلك المدفوعات المسبقة ، وفوائد الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الأصل المالي لأسباب أخرى غير مخاطر الائتمان. يتم تسجيل التعديل كتعديل إيجابي أو سلبي على القيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي الموحدة مع زيادة أو انخفاض في إيرادات الفوائد. يتم إعطاء التعديل لاحقاً من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في قائمة الدخل الموحدة.



الفوائد والإيرادات والمصروفات المماثلة

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ، يتم تسجيل الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والقيمة العادلة في الربح أو الخسارة ، وإيرادات أو مصروفات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يأخذ الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال ، خيارات الدفع المسبق) ويتضمن أي رسوم أو تكاليف إضافية تعزى مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي ، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المستقبلية.

عندما يتم تخفيض القيمة المسجلة للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية المماثلة بخسارة انخفاض في القيمة ، يستمر الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة المستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

دخل الرسوم والعمولات

يمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئتين التاليتين:

أ. دخل الرسوم المكتسبة من الخدمات التي يتم تقديمها خلال فترة زمنية معينة

يتم استحقاق الرسوم المكتسبة مقابل تقديم الخدمات على مدى فترة زمنية خلال تلك الفترة. تشمل هذه الرسوم إيرادات العمولات والثروة الخاصة ورسوم إدارة الأصول والحفظ وأتعاب الإدارة الأخرى.

ب. يشكل دخل الرسوم جزءاً لا يتجزأ من الأداة المالية المقابلة

الرسوم التي يعتبرها البنك جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية المقابلة تشمل: رسوم إنشاء القرض ، رسوم التزام القروض للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها والرسوم الأخرى المتعلقة بالائتمان.

الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والتزامات القروض غير المسحوبة

تصدر المجموعة الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والتزامات القروض.

يتم الاعتراف بالضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية الموحدة (ضمن المطلوبات الأخرى) بالقيمة العادلة ، وهي العلاوة المستلمة. لاحقاً للاعتراف المبدئي ، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان بالمبلغ الأولي أيهما أعلى المعترف بها ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في قائمة الدخل الموحدة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إثبات القسط المستلم في بيان الدخل الموحدة بعد خصم الرسوم وإيرادات العمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

التزامات القروض وخطابات الاعتماد غير المسحوبة هي التزامات بموجبها يتعين على المجموعة ، خلال مدة الالتزام ، تقديم قرض بشروط محددة مسبقاً إلى العميل. على غرار عقود الضمان المالي ، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

لا يتم تسجيل القيمة التعاقدية الاسمية للضمانات المالية وخطابات الاعتماد والتزامات القروض غير المسحوبة ، حيث يكون القرض المتفق عليه وفقاً لشروط السوق ، في بيان المركز المالي الموحدة.

تقوم المجموعة أحياناً بإصدار التزامات قروض بأسعار أقل من معدلات الفائدة السوقية. يتم لاحقاً قياس مثل هذه الارتباطات بمبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة ، أيهما أعلى والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً ، عند الاقتضاء ، المبلغ التراكمي للدخل المعترف به.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى ، والتي تم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.



تسهيلات الائتمانية مباشرة

التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو محددة قدمها البنك في الاساس او جرى اقتناؤها وليس لها اسعار سوقية في اسواق نشطة، ويتم قياس التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة.

يتم تكوين مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة من خلال احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع او شركات تابعة أيهما أشد.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي - إن وجد - إلى قائمة الدخل الموحدة، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة، تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية. في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنة قيمتها السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخضم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الامد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم/ العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل الموحدة.
- تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

إستثمار في شركة حليفة

الشركة الحليفة هي تلك الشركة التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية ولا يسيطر عليها البنك، والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين (20%) إلى (50%) من حقوق التصويت، وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

بموجب طريقة حقوق الملكية، تظهر الإستثمارات في الشركة الحليفة بالكلفة، يتم تعديل القيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة الحليفة لأثبات حصة المجموعة في التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة بتاريخ التملك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الشركة الحليفة كجزء من حساب الإستثمار ولا يتم إطفائها ولا يتم إجراء اختبار للتدني لها بشكل منفرد.

تعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة من نتائج أعمال الشركة الحليفة. أي تغيرات في قائمة الدخل الشامل لهذا الإستثمار، فإنه يتم تصنيفها، ضمن قائمة الدخل الشامل للمجموعة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات أن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للمجموعة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين المجموعة والشركات الحليفة بمقدار حصة المجموعة في الشركة الحليفة.

يتم إظهار حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الحليفة ضمن قائمة الدخل الموحدة ضمن الأرباح التشغيلية ويمثل ربح أو خسارة بعد الضريبة وحقوق غير المسيطرين في الشركة التابعة للشركة الحليفة.

يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركة الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركة.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.



يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفاً العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيماً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل الموحدة.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة. لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ الشراء ، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشراؤها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة.

يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحدة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ الشراء ، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل هذه الموجودات المالية الإستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة ضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني إلا في حال تصنيف أدوات دين كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة حيث يتم احتساب التدني وفقاً للخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم تسجيل الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

عند الاعتراف المبدئي ، يختار البنك أحياناً تصنيف بعض استثماراته في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الموحدة عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 32 - الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في قائمة الدخل كإيرادات تشغيلية أخرى عند ثبوت الحق في الدفع ، إلا عندما يستفيد البنك من هذه العائدات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة ، وفي هذه الحالة ، يتم تسجيل هذه المكاسب في قائمة الدخل الشامل الموحدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمشتريات أو بيع الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول في غضون إطار زمني محدد بموجب التشريعات أو الأعراف في السوق (الصفقات العادية) في تاريخ المتاجرة ، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل.



التدني في قيمة الموجودات المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني للمجموعة بشكل جوهري من استبدال منهجية الاعتراف بخسارة التدني عند حدوثها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بمنهجية الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية.

تقوم المجموعة بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض والموجودات المالية الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إضافة إلى سقوف التسهيلات المباشرة غير المستغلة وعقود الضمان المالية (كالاتمادات المستندية والكفالات)، ويشار إليها جميعاً "بالأدوات المالية". لا تخضع أدوات الملكية (الأسهم) لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً، ما لم يكن هناك تغيير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف بالأصل، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على مدى عمر الأصل.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن أحداث تعثر الأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة سواء لكامل عمر التعرض الائتماني أو للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية في المحفظة.

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تبين كيفية تطبيق إجراءات التقييم على الأساس الفردي للأداة المالية أو على أساس المحفظة.

بناءً على ما ذكر أعلاه، تقوم المجموعة بتصنيف القروض إلى المرحلة (1) والمرحلة (2) والمرحلة (3)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف بالقروض للمرة الأولى، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتمالية تعثر التعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً التسهيلات التي كانت في المرحلة الأولى سابقاً ولم يحصل تغيير على مستوى مخاطرها والقروض التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. تتضمن المرحلة الثانية أيضاً التسهيلات والقروض التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، تقوم المجموعة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المجموعة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمنهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المعتمدة من قبل البنك والموضحة في إيضاح رقم (4).

الضمانات المستملكة

تتمثل سياسة البنك في تحديد ما إذا كان من الممكن استخدام الأصول المستملكة على أفضل وجه لعملياته الداخلية أو يجب بيعه. يتم تحويل الأصول التي تم تحديد أنها مفيدة للعمليات الداخلية إلى فئة الأصول ذات الصلة بالقيمة المستملكة أو القيمة الدفترية للأصل المستملك الأصلي أيهما أقل. يتم تحويل الأصول التي تم تحديد بيعها كخيار أفضل إلى الأصول المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة (إذا كانت الأصول المالية) والقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاسترداد بما يتماشى مع سياسة البنك.

في سياق أعماله الاعتيادية، يستعين البنك بوكلاء خارجيين لاسترداد الأموال من الأصول المستملكة، بشكل عام في المزداد، لتسوية الديون المستحقة. يتم إعادة أي أموال فائضة إلى العملاء/ المدينين. نتيجة لهذه الممارسة، لا يتم تسجيل العقارات السكنية المستملكة القانونية في قائمة المركز المالي الموحدة.



الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم، وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها لاستخدام النسب المئوية التالية:

%	
4 - 2	مباني
25 - 7	معدات وأجهزة وأثاث و ديكورات
20 - 14	وسائط نقل
25 - 17	أجهزة الحاسب الآلي

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

عقود الإيجار

يقوم البنك بتقييم العقود المبرمة عند البدء بها لتحديد اذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. اي انه إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن مقابل المبالغ المدفوعة.

ويطبق البنك نهجاً موحداً للاعتراف والقياس فيما يتعلق بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. ويعترف البنك بالتزامات الإيجار لدفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الأصول المستأجرة.

موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بأصل حق الاستخدام بالتكلفة، بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم التزامات الإيجار.

تتضمن تكلفة أصل حق الاستخدام قيمة التزامات الإيجار المعترف بها، بالإضافة الى التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقن من الحصول على ملكية الأصل المؤجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل او مدة الإيجار أيهما اقل. تخضع موجودات أصول حق الاستخدام إلى اختبار التدني في القيمة.

التزامات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بالتزامات عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقعة تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي الى دفع تلك المبالغ.

**تدني الموجودات غير المالية**

تقوم المجموعة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المجموعة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

الموجودات غير الملموسة**أ. الشهرة**

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الإستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الإستثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة/ وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/ لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/ وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

ب. الموجودات غير الملموسة الأخرى

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسلة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

قام البنك بسداد مدفوعات مقدمة للحصول على براءات الاختراع والتراخيص. تم منح براءات الاختراع لمدة 10 سنوات من قبل الجهة الحكومية ذات الصلة مع خيار التجديد في نهاية هذه الفترة. تُمنح تراخيص استخدام الملكية الفكرية لفترات تتراوح بين خمس وعشر سنوات حسب التراخيص المحددة. يجوز تجديد التراخيص بتكلفة قليلة أو بدون تكلفة على البنك. نتيجة لذلك، يتم تقييم هذه التراخيص على أنها ذات عمر إنتاجي غير محدد.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، وتم إطفاء هذه الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي باستخدام النسب المئوية التالية:

%	
25	أنظمة حاسوب وبرامج
12.5	علاقات العملاء
12,5	ودائع العملاء



المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ القوائم المالية الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين عن مدة الخدمة لكل موظف بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضريبة بمبالغ الضريبة المستحقة والضريبة المؤجلة.

تحسب مصاريف الضريبة المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.

تحسب الضريبة بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضريبة المؤجلة هي الضريبة المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بالميزانية وتحسب الضريبة المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحدة.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحدة. يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب الفوائد والعمولات المتعلقة.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).



المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة.

التحوط للقيمة العادلة

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحدة.

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

التحوط للتدفقات النقدية

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن قائمة الدخل الشامل وحقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل الموحدة.

التحولات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل الموحدة في نفس السنة.

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمهما في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسيطة السائدة في تاريخ القوائم المالية الموحدة والمعلنة من البنك المركزي الأردني.



يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملة الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

عند توحيد القوائم المالية الموحدة يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ القوائم المالية الموحدة والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل الموحدة. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بها ضمن الإيرادات/المصاريف في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل الموحدة. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الأجنبية لادوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي الموحدة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنك المركزي الأردني والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

3. التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية السنوية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024، باستثناء أن البنك قام بتطبيق المعايير والتعديلات التالية بدءاً من 1 كانون الثاني 2025:

عدم قابلية العملة للتحويل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" للفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025، كيفية تقييم المنشأة فيما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عندما تكون القابلية للتحويل معدومة. تتطلب التعديلات أيضاً الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم كيفية تأثير، أو توقع تأثير عدم قابلية العملة للتحويل إلى العملة الأخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

4. أهم الاجتهادات والتقديرات المستخدمة

إستخدام التقديرات والإجتهادات:

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق الملكية، وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.



في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

أ. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة/ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة:

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، التليات والافتراضات المستخدمة في حساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من إجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

يعتمد البنك على برنامج (Moody's Credit lens) لتصنيف درجات مخاطر ائتمان الشركات الذي يقوم باستعراض وتحليل المعلومات المالية والموضوعية عن المقترض. يولد البرنامج تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض وينتج عن ذلك درجة مخاطر مرتبطة باحتمالية التعثر (PD). يصنف النظام عملاء الشركات ضمن 7 مستويات للحسابات العاملة و3 مستويات للحسابات غير العاملة و تزداد احتمالية التعثر بازدياد درجة المخاطر، حيث يتم اعتماد 3 شرائح في كل مستوى (درجة) باستثناء الدرجة 1 كما هو موضح بالجدول التالي:

درجة مخاطر العميل	التصنيف الائتماني	الجودة الائتمانية
1	Aaa	الالتزامات ذات الجودة الأعلى وتحمل اقل درجة مخاطر ائتمان.
2+	Aa1	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
2	Aa2	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
2-	Aa3	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
3+	A1	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
3	A2	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
3-	A3	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
4+	Baa1	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
4	Baa2	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
4-	Baa3	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
5+	Ba1	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
5	Ba2	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
5-	Ba3	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
6+	B1	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
6	B2	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
6-	B3	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
7+	Caa1	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
7	Caa2	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
7-	Caa3	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
8	Default Ca	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
9	Default Ca	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.
10	Default Ca	الالتزامات ذات جودة عالية وتحمل درجة منخفضة جدا من مخاطر الائتمان.

- يتم قياس مخاطر الأفراد على أساس تقييم المحفظة من خلال سجلات سلوك العملاء والالتزامهم بالسداد بالمواعيد المحددة.
- يتم الاعتماد على درجات التصنيف العالمية في قياس المخاطر للموجودات المالية الاخرى (الأدوات المالية ذات العائد الثابت والمطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية)



* الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حده.

اعتمد البنك على آلية خاصة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءاً على نوع الاداة المالية:

الأدوات المالية لمحفظه الشركات والأدوات المالية ذات العائد الثابت والمطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية:

يعتمد البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لهذه المحفظة على نظام متخصص ومتطور. يتم احتساب المخصص لكل عميل/ اداة مالية بشكل افرادي على مستوى كل حساب/ اداة مالية.

الأدوات المالية لمحفظه التجزئة:

قام البنك داخلياً بتطوير نموذج خاص بمحفظة التجزئة لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بناءاً على متطلبات المعيار. يتم احتساب المخصص لمحفظه التجزئة (Retail Portfolio) بشكل افرادي على مستوى كل حساب.

* حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق المعيار.

ينبثق عن مجلس الإدارة عدة لجان متخصصة لكل منها أهدافها وصلاحياتها الخاصة بتطبيق المعيار.

لجنة إدارة المخاطر

- مراجعة استراتيجية تطبيق المعيار و مدى أثرها على إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
- تقوم اللجنة برفع تقرير لمجلس إدارة البنك فور الوقوف على أي تغيرات جوهرية تؤثر على المركز المالي للبنك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بعد استلام تقارير تصنيف التعرضات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني بشكل ربعي من دائرة المخاطر تماشياً مع تعليمات التعرضات (2025/8)، وتزويد البنك المركزي الأردني بنسخة عن التقرير خلال فترة لا تتجاوز 10 أيام عمل من تاريخ رفع التقرير.

لجنة التدقيق

- مراجعة البيانات المالية بعد تطبيق المعيار وبصفة خاصة التحقق من أوامر البنك المركزي الأردني بشأن كفاية المخصصات، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك والتأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

الدائرة المالية

- عمل التسويات والقيود المحاسبية اللازمة بعد اعتماد النتائج والتحقق من ان كافة المنتجات قد خضعت للاحتساب.
- اعداد الافصاحات والكشوفات اللازمة بما يتفق ومتطلبات المعيار وتعليمات البنك المركزي.

دائرة إدارة المخاطر

- احتساب ومراجعة الخسائر الائتمانية المتوقعة وتصنيف العملاء وفقاً للمراحل الثلاثة بشكل ربعي بما يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي وتعليمات البنك المركزي واطلاع الادارة التنفيذية على نتائج الاحتساب.
- مراجعة واعتماد مؤشرات المخاطر وفقاً لسياسة ومنهجية البنك المعتمدة .

* تعريف وآلية احتساب ومراقبة احتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD).



محفظة الشركات و الأدوات المالية ذات العائد الثابت و المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية:

إحتمالية التعثر (Probability of Default PD):

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج إحصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظة التسهيلات الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة إلى محفظة التسهيلات للأفراد، تم اعتماد نماذج إحصائية تعتمد على خصائص المنتج والسلوك الائتماني للعميل.

وفقاً إلى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وأدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى. يتم الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/ الاداة لمدة (12) شهر اعتباراً من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة إلى التعرضات الائتمانية المدرجة في مرحلة الثانية فإنه يتم الأخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

نسبة الخسارة بإفتراض التعثر (Loss Given Default LGD):

عند احتساب الخسارة بإفتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الأخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونياً ضمن عقود أئتمان ولا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع. يتم تطبيق نسب الخسارة بإفتراض التعرض (LGDs) على الجزء الغير مغطى من التعرض الائتماني اعتماداً على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل إلى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني.

التعرض الائتماني عند التعثر (Exposure at Default EAD):

يتم الأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع اداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) يتم احتساب معامل الاستغلال بعد إجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلاللات التاريخية للعمليات وأنواع الدين المختلفة.

تعتبر أيضاً التعرضات الائتمانية الغير مباشرة (غير ممولة) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب لها خسارة الائتمانية ويتم أيضاً احتساب نسب تعثر (PDs) خاصة بهذه التعرضات بناءً على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب.

* محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المرحلة	طبيعة الحسابات ضمن المرحلة
المرحلة الاولى (الإعتراف الاول)	<ul style="list-style-type: none"> الأدوات المالية التي يوجد عليها مستحقات اقل من 30 يوم. الأدوات المالية المنتظمة العملاء بدرجة مخاطر 7+ فما دون
المرحلة الثانية (تراجع الجودة الائتمانية)	<ul style="list-style-type: none"> الأدوات المالية المنتظمة التي ظهر عليها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الاول. الأدوات المالية التي يوجد عليها مستحقات من أكثر من 30 يوم الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن 30 يوم. العملاء بدرجة مخاطر 7 و 7- أو غير مصنفيين ظهور تراجع في التصنيف الائتماني منذ الاعتراف الاول للسندات و التوظيفات المالية بأكثر من درجتين. جميع الحسابات المصنفة تحت المراقبة. الحسابات التي تمت هيكلتها أو جدولتها بسبب صعوبات مالية خلال الفترة.
المرحلة الثالثة (انخفاض القيمة الائتمانية)	<ul style="list-style-type: none"> الحسابات المدرجة تحت محفظة التسهيلات غير العاملة.



تم احتساب المخصص لمحفظة التجزئة (Retail Portfolio) على أساس أفرادي وبحسب نوع المنتج. تم تقسيم المحفظة الى:

1. القروض الشخصية
2. القروض السكنية.
3. بطاقات الائتمان.
4. قروض السيارات.

عامل الإقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة وإستخدام أكثر من سيناريو:

يجب الأخذ بعين الإعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام بإجتهادات جوهرية.

إحتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر ومدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل إقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الإقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الإقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الإقتصاد الكلي المتغيرة.

إن في تقديراتنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 بإستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للإقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يتم استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية عند دراسة التنبؤات المستقبلية وذلك لكل دولة يتواجد بها البنك:

الفئة	Corporate (الشركات)	Retail (التجزئة)
المؤشر	سعر الفائدة البنكي	سعر الفائدة البنكي
	مؤشر الأسعار للمستهلك CPI	الميزانية العمومية للبنك المركزي
	ديون الحكومة	مؤشر أسعار المستهلك للنقل
	معدل التضخم	الصادرات
	سعر الفائدة بين البنوك	تضخم أسعار الغذاء
	القروض للقطاع الخاص	أسعار الواردات
	عرض النقود M1	احتياطيات النقد الأجنبي
	عرض النقود M2	ديون الحكومة
	التغير في أسعار المنتجين	سعر الفائدة بين البنوك
		عرض النقود M1
		عرض النقود M2
		وصول السياح

يتم الاعتماد على 3 سيناريوهات للوصول الى قيمة احتمالية مرجحة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، هذ ويتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) باستخدام منهجية المتوسط المرجح على مدى عدة سنوات (2025-2031) لضمان استيعاب مختلف السيناريوهات الاقتصادية على المدى الطويل. في عام 2025، يُحدد وزن السيناريو المتفائل عند 0%، لكنه يرتفع تدريجياً ليصل إلى 20% بحلول عام 2027 وكذلك الامر للسيناريوهات المتبقية وحسب الجدول ادناه. يهدف هذا النهج إلى عكس التحسن الاقتصادي المحتمل بشكل تدريجي دون المبالغة في تقدير الظروف قصيرة الأجل.

السنة	متفائل (%)	واقعي (%)	متشائم (%)
2025	5%	70%	25%
2026	10%	70%	20%
2027	15%	65%	20%
2031 - 2028	20%	60%	20%



يضمن هذا النهج التدريجي في أوزان السيناريوهات تكاملاً واقعياً لتعافي الاقتصاد ضمن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يقلل من مخاطر التفاؤل المفرط في تقييم احتمالية التعثر. وبالتالي، يظل تقدير الخسائر الائتمانية الأولية محافظاً، مع استيعاب التأثير الإيجابي للسيناريو المتفائل بشكل تدريجي خلال السنوات اللاحقة، مما يعزز دقة وكفاءة النموذج في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية على المدى الطويل.

تعريف التعثر:

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقاً لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة بشكل سنوي. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العامين 2024 و 2025.

ب. ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضريبة مبالغ الضريبة المستحقة المؤجلة.

تحسب مصاريف الضريبة المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.

تحسب الضريبة بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضريبة المؤجلة هي الضريبة المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام بالميزانية وتحسب الضريبة المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو إنتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئياً أو كلياً.

ج. القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة، تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية. في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
 - تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخضم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
 - نماذج تسعير الخيارات.
 - يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الامد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم /العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل الموحد.
- تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

د. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات الغير ملموسة

يقوم البنك بتقدير العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات والموجودات غير ملموسة لغايات احتساب الاستهلاك والاطفاء مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية بشكل سنوي، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك والاطفاء المستقبلي إذا كان في اعتقاد الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

هـ. تحديد مدة عقود الإيجار

يقوم البنك بتحديد مدة عقد الإيجار على أنها المدة الغير قابلة للإلغاء، مع الأخذ بعين الاعتبار الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد أن تتم ممارسة هذا الخيار، أو أي فترات متعلقة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد ألا يقوم البنك بممارسة هذا الخيار.

**5. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية**

31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
136,793,103	249,646,201	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
141,711,899	185,889,523	حسابات جارية وتحت الطلب
341,100,000	751,100,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
293,168,896	444,278,165	متطلبات الاحتياطي النقدي
775,980,795	1,381,267,688	إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية
912,773,898	1,630,913,889	المجموع

- لا يوجد أرصدة مقيدة السحب باستثناء الاحتياطي النقدي كما في 31 كانون الأول 2025 و 31 كانون الأول 2024.
- لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2025 و 31 كانون الأول 2024.
- ان جميع الأرصدة لدى البنوك المركزية مصنفة ضمن المرحلة الأولى وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ، كما لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) او أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و 31 كانون الأول 2024.

الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية :

31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
601,321,203	775,980,795	إجمالي الرصيد في بداية السنة
377,607,373	946,386,893	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(202,947,781)	(341,100,000)	الأرصدة المسددة
775,980,795	1,381,267,688	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالاصافي

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البيان
148,511,052	264,054,615	148,031,878	263,271,477	479,174	783,138	حسابات جارية وتحت الطلب
339,584,664	602,881,584	333,584,664	492,078,584	6,000,000	110,803,000	ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل
488,095,716	866,936,199	481,616,542	755,350,061	6,479,174	111,586,138	المجموع
(383,459)	(277,031)	(383,459)	(277,031)	-	-	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
487,712,257	866,659,168	481,233,083	755,073,030	6,479,174	111,586,138	صافي الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 79,998,654 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (50,422,473 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)
- بلغت الارصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 19,360,841 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (19,620,255 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) .



فيما يلي الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

31 كانون الاول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
488,095,716	-	-	488,095,716	إجمالي الرصيد في بداية السنة
132,764,249	-	-	132,764,249	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
674,159,911	-	-	674,159,911	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(430,178,645)	-	-	(430,178,645)	الأرصدة المسددة
2,094,968	-	-	2,094,968	التغيرات الناتجة عن تعديلات
866,936,199	-	-	866,936,199	إجمالي الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الاول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
372,011,885	-	-	372,011,885	إجمالي الرصيد في بداية السنة
429,888,822	-	-	429,888,822	الأرصدة الجديدة خلال السنة
(303,408,449)	-	-	(303,408,449)	الأرصدة المسددة
(10,396,542)	-	-	(10,396,542)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
488,095,716	-	-	488,095,716	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الاول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
383,459	-	-	383,459	الرصيد في بداية السنة
2,114	-	-	2,114	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
290,079	-	-	290,079	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(398,615)	-	-	(398,615)	المسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة المسددة
(6)	-	-	(6)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
277,031	-	-	277,031	الرصيد كما في نهاية السنة
31 كانون الاول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
68,178	-	-	68,178	الرصيد في بداية السنة
383,459	-	-	383,459	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة
(68,178)	-	-	(68,178)	المسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة المسددة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
383,459	-	-	383,459	الرصيد كما في نهاية السنة



7. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصادفي

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		البيان
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
17,725,000	62,379,536	17,725,000	56,362,036	-	6,017,500	ايداعات تستحق خلال فترة من 3 اشهر الى 6 اشهر
-	20,549,484	-	20,549,484	-	-	اكثر من 6 اشهر الى 9 أشهر
-	23,323,230	-	20,823,230	-	2,500,000	اكثر من 9 اشهر الى 12 شهر
-	9,442,858	-	9,442,858	-	-	اكثر من ستة
17,725,000	115,695,108	17,725,000	107,177,608	-	8,517,500	المجموع
(15,178)	(75,912)	(15,178)	(75,579)	-	(333)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
17,709,822	115,619,196	17,709,822	107,102,029	-	8,517,167	صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

- بلغت الإيداعات المقيدة السحب 2,500,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 والتي تمثل ودائع مقيدة السحب مقابل شركة تابعة.

- (لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية كما في 31 كانون الأول 2024)

فيما يلي الحركة على أجمالي إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

31 كانون الأول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
17,725,000	-	-	17,725,000	إجمالي الرصيد في بداية السنة
2,500,000	-	-	2,500,000	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
113,195,108	-	-	113,195,108	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(17,725,000)	-	-	(17,725,000)	الإيداعات المسددة
115,695,108	-	-	115,695,108	إجمالي الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
14,089,578	-	-	14,089,578	إجمالي الرصيد في بداية السنة
17,725,000	-	-	17,725,000	الإيداعات الجديدة خلال السنة
(14,089,578)	-	-	(14,089,578)	الإيداعات المسددة
17,725,000	-	-	17,725,000	إجمالي الرصيد في نهاية السنة



فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

31 كانون الأول 2025				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
15,178	-	-	15,178	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
75,919	-	-	75,919	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة
(15,185)	-	-	(15,185)	المسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
75,912	-	-	75,912	الرصيد كما في نهاية السنة
31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
7,159	-	-	7,159	الرصيد في بداية السنة
15,178	-	-	15,178	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة
(7,159)	-	-	(7,159)	المسترد من مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على الإيداعات المسددة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
15,178	-	-	15,178	الرصيد كما في نهاية السنة

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
2,595,510	1,941,487	سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية
1,220,338	2,446,023	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
2,286,096	4,723,314	اسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية
12,561,599	15,555,876	صناديق استثمارية
18,663,543	24,666,700	المجموع



9. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند كما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
		الأفراد (التجزئة)
3,174,876	5,420,545	حسابات جارية مدينة
1,135,778,279	1,584,823,837	قروض وكمبيالات *
56,949,311	188,665,588	بطاقات الائتمان
1,194,207,760	1,486,405,713	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
63,759,521	136,866,778	حسابات جارية مدينة
1,370,948,589	1,741,905,495	قروض وكمبيالات *
		الشركات الصغيرة ومتوسطة
30,397,703	33,705,141	حسابات جارية مدينة
285,109,269	341,493,181	قروض وكمبيالات *
699,205,245	1,448,299,682	الحكومة والقطاع العام
4,839,530,553	6,967,585,960	المجموع
23,971,273	52,368,887	ينزل : فوائد وعوائد معلقة
261,706,245	514,362,163	ينزل : الخسائر الائتمانية المتوقعة
4,553,853,035	6,400,854,910	صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة

* بلغ صافي القروض والكمبيالات بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 138,341,856 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (12,904,376 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت التسهيلات الائتمانية والتمويلات ضمن المرحلة الثالثة 436,623,591 دينار أي ما نسبته 6,27% من إجمالي التسهيلات الائتمانية والتمويلات المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 (278,651,103 دينار أي ما نسبته 5,76% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة 384,254,704 دينار أي ما نسبته 5,56% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025 (254,679,830 دينار أي ما نسبته 5,29% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 1,553,653,161 دينار أي ما نسبته 22,30% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 (688,143,933 دينار أي ما نسبته 14,22% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت التمويلات وفقاً للشريعة الإسلامية والتي تخص بنك صفوة الإسلامي 2,953,736,233 دينار أي ما نسبته 42,39% من إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 (2,385,551,289 دينار أي ما نسبته 49,29% كما في 31 كانون الأول 2024).



فيما يلي الحركة الاجمالية على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة :

31 كانون الأول 2025						
الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
80,993,763	25,112,523	131,737,323	23,862,636	-	261,706,245	إجمالي الرصيد في بداية السنة
36,042,226	4,029,673	31,167,794	8,178,001	-	79,417,694	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
30,961,211	6,104,994	140,089,684	17,902,906	-	195,058,795	المضاف (المسترد) خلال السنة
(10,169,742)	(5,323,948)	(2,644,210)	(3,682,671)	-	(21,820,571)	المخصصات المددومة والمخصصات المحولة الى خارج قائمة المركز المالي
137,827,458	29,923,242	300,350,591	46,260,872	-	514,362,163	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
31 كانون الأول 2024						
الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
50,355,818	17,889,300	105,993,907	19,850,858	-	194,089,883	إجمالي الرصيد في بداية السنة
30,999,872	7,442,917	26,193,850	4,688,686	-	69,325,325	المضاف (المسترد) خلال السنة
(361,927)	(219,694)	(450,434)	(676,908)	-	(1,708,963)	المخصصات المددومة والمخصصات المحولة الى خارج قائمة المركز المالي
80,993,763	25,112,523	131,737,323	23,862,636	-	261,706,245	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع:

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025						
الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
80,993,763	25,112,523	131,737,323	23,862,636	-	261,706,245	الرصيد في بداية السنة
36,042,226	4,029,673	31,167,794	8,178,001	-	79,417,694	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
30,354,710	7,246,323	108,679,928	15,301,995	-	161,582,956	خسارة ائتمانية متوقعة على التسهيلات الجديدة خلال العام
(7,757,325)	(356,417)	(11,252,055)	(2,314,468)	-	(21,680,265)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة
892,056	934,126	76,155	251,696	-	2,154,033	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(920,596)	(1,282,314)	(3,464,914)	(470,284)	-	(6,138,108)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
28,540	348,188	3,388,759	218,588	-	3,984,075	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
16,719,422	173,733	4,465,512	5,984,197	-	27,342,864	إجمالي الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(8,355,596)	(958,645)	38,196,299	(1,068,818)	-	27,813,240	التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة او المحولة
(10,169,742)	(5,323,948)	(2,644,210)	(3,682,671)	-	(21,820,571)	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة
137,827,458	29,923,242	300,350,591	46,260,872	-	514,362,163	
إعادة التوزيع						
128,113,072	29,897,158	300,350,591	45,540,406	-	503,901,227	المخصصات على مستوى إفرادي
9,714,386	26,084	-	720,466	-	10,460,936	المخصصات على مستوى تجميعي
137,827,458	29,923,242	300,350,591	46,260,872	-	514,362,163	



للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024						
الرصيد في بداية السنة	50,355,818	17,889,300	105,993,907	19,850,858	-	194,089,883
خسارة ائتمانية متوقعة على التسهيلات الجديدة خلال العام	7,641,790	4,106,142	10,796,347	2,987,983	-	25,532,262
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة	(2,750,831)	(2,952,717)	(10,017,821)	(2,175,798)	-	(17,897,167)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	835,595	365,435	2,223,203	59,846	-	3,484,079
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	684,153	(881,094)	(8,949,971)	(458,214)	-	(9,605,126)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,519,748)	515,659	6,726,768	398,368	-	6,121,047
إجمالي الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	17,597,294	3,740,856	8,873,523	902,682	-	31,114,355
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المعدومة او المحولة	8,511,619	2,548,636	16,541,801	2,973,819	-	30,575,875
	(361,927)	(219,694)	(450,434)	(676,908)	-	(1,708,963)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	80,993,763	25,112,523	131,737,323	23,862,636	-	261,706,245
إعادة التوزيع						
المخصصات على مستوى إفرادي	63,054,106	25,098,685	131,737,323	23,143,468	-	243,033,582
المخصصات على مستوى تجميعي	17,939,657	13,838	-	719,168	-	18,672,663
	80,993,763	25,112,523	131,737,323	23,862,636	-	261,706,245

الفوائد والعوائد المتعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المتعلقة:	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		البنوك والمؤسسات المصرفية	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025						
الرصيد في بداية السنة	10,608,768	3,448,012	6,618,699	3,295,794	-	23,971,273
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	9,564,385	1,598,245	18,513,135	5,843,072	-	35,518,837
يضاف : الفوائد والعوائد المتعلقة خلال السنة	8,340,364	1,809,984	6,894,209	3,311,063	-	20,355,620
ينزل : الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات	(1,080,795)	(214,319)	(6,510,871)	(629,211)	-	(8,435,196)
الفوائد المتعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات	(6,935,154)	(3,118,613)	(5,627,739)	(3,360,141)	-	(19,041,647)
الرصيد في نهاية السنة	20,497,568	3,523,309	19,887,433	8,460,577	-	52,368,887
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024						
الرصيد في بداية السنة	7,467,015	2,809,958	4,710,422	2,859,032	-	17,846,427
يضاف : الفوائد والعوائد المتعلقة خلال السنة	4,303,836	1,037,066	1,978,800	1,086,075	-	8,405,777
ينزل : الفوائد والعوائد المحولة للإيرادات	(776,987)	(189,951)	(33,364)	(184,724)	-	(1,185,026)
الفوائد المتعلقة التي تم شطبها بموجب قرارات	(385,096)	(209,061)	(37,159)	(464,589)	-	(1,095,905)
الرصيد في نهاية السنة	10,608,768	3,448,012	6,618,699	3,295,794	-	23,971,273

فيما يلي الترضيات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

كما في 31 كانون الأول 2025												
حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)												
المجموع			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			
فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
20,497,568	137,827,458	1,778,909,970	20,497,568	115,721,690	164,843,603	-	12,063,916	167,063,754	-	10,041,852	1,447,002,613	للإمراض
3,523,309	29,923,242	486,405,713	3,523,309	20,962,901	45,319,035	-	8,339,524	154,061,575	-	620,817	1,287,025,103	الفروض العقارية
19,887,433	300,350,591	878,772,273	19,887,433	141,651,752	170,962,816	-	111,749,972	254,097,948	-	46,948,867	1,453,711,509	الشركات الكبرى
8,460,577	46,260,872	375,198,322	8,460,577	41,524,154	55,498,137	-	3,255,321	70,436,128	-	1,481,397	249,264,057	الشركات الصغيرة والمتوسطة
-	-	1,448,299,682	-	-	-	-	-	-	-	-	1,448,299,682	للحكومة والقطاع العام
52,368,887	514,362,163	6,967,585,960	52,368,887	319,860,497	436,623,591	-	135,408,733	645,659,405	-	59,092,933	5,885,302,964	
كما في 31 كانون الأول 2024												
حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)												
المجموع			المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			
فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	فوائد وعوائد معاقلة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
10,608,768	80,993,763	1,195,902,466	10,608,768	57,361,600	74,996,823	-	6,572,679	103,510,830	-	17,059,484	1,017,394,813	للإمراض
3,448,012	25,112,523	1,194,207,760	3,448,012	15,579,225	40,372,491	-	8,860,047	177,382,603	-	673,251	976,452,666	الفروض العقارية
6,618,699	131,737,323	1,434,708,110	6,618,699	78,620,221	131,624,579	-	44,045,333	226,497,248	-	9,071,769	1,076,586,283	الشركات الكبرى
3,295,794	23,862,636	315,506,972	3,295,794	18,268,850	31,657,210	-	3,350,705	69,981,964	-	2,243,081	213,867,798	الشركات الصغيرة والمتوسطة
-	-	699,205,245	-	-	-	-	-	-	-	-	699,205,245	للحكومة والقطاع العام
23,971,273	261,706,245	839,530,553	23,971,273	169,829,896	278,651,103	-	62,828,764	577,372,645	-	29,047,585	983,506,805	





إفصاح الحركة على أجمالي التسهيلات والتمويلات كما في نهاية السنة :

31 كانون الأول 2025						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,839,530,553	278,651,103	108,367,544	469,005,101	948,768,879	3,034,737,926	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,442,754,854	146,629,664	-	109,292,000	-	1,186,833,190	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
1,823,129,725	20,741,172	7,512,913	80,163,805	392,585,543	1,322,126,292	التعرضات الجديدة خلال السنة
(647,920,784)	(32,254,587)	(8,613,531)	(50,040,095)	(105,620,642)	(451,391,929)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,508,447)	(36,738,507)	(84,624,657)	36,749,823	86,121,788	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(3,243,719)	34,416,424	121,918,051	(32,448,159)	(120,642,597)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	88,593,238	(14,914,842)	(43,592,701)	(6,026,475)	(24,059,220)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(35,472,340)	(2,921,774)	(4,289,978)	(17,528,218)	(3,283,046)	(7,449,324)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(413,573,830)	(17,200,841)	(5,148,204)	(19,525,700)	(115,363,606)	(256,335,479)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(40,862,218)	(40,862,218)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة او المحولة
6,967,585,960	436,623,591	80,591,819	565,067,586	1,115,362,317	4,769,940,647	إجمالي التعرضات في نهاية السنة
31 كانون الأول 2024						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,456,847,734	199,435,150	119,209,973	507,423,305	841,603,092	2,789,176,214	إجمالي التعرضات في بداية السنة
1,262,009,126	17,219,036	6,748,660	70,296,819	312,230,291	855,514,320	التعرضات الجديدة خلال السنة
(621,812,746)	(11,952,488)	(22,160,333)	(109,365,293)	(85,770,452)	(392,564,180)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(629,905)	(29,281,183)	(81,460,735)	29,283,718	82,088,105	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(10,428,030)	51,934,092	163,009,951	(49,880,674)	(154,635,339)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	92,334,391	(8,615,585)	(59,680,107)	(2,825,179)	(21,213,520)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(34,647,890)	(1,719,189)	(4,085,965)	(11,841,450)	(3,467,825)	(13,533,461)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(220,060,803)	(2,802,994)	(5,382,115)	(9,377,389)	(92,404,092)	(110,094,213)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(2,804,868)	(2,804,868)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة او المحولة
4,839,530,553	278,651,103	108,367,544	469,005,101	948,768,879	3,034,737,926	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

* تم خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 تحويل تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة بمبلغ 29,296,895 دينار إلى بنود خارج المركز المالي (2,173,109 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) وشطب تسهيلات وتمويلات أئتمانية مباشرة بمبلغ 11,565,323 دينار وذلك وفقا لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (631,759 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) .



إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة :

31 كانون الأول 2025						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
261,706,245	169,829,896	3,849,742	58,979,022	14,822,921	14,224,664	رصيد بداية السنة
79,417,694	70,772,021	-	5,765,914	-	2,879,759	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
161,582,956	66,903,852	266,365	46,018,448	1,047,120	47,347,171	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(21,680,265)	(15,264,666)	(106,428)	(2,497,723)	(171,527)	(3,639,921)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(620,883)	(839,211)	(2,929,090)	842,390	3,546,794	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,269,913)	1,016,322	2,197,661	(70,341)	(873,729)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	6,874,871	(1,112,814)	(4,470,976)	(23,346)	(1,267,735)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
27,342,864	35,803,132	858,521	(1,274,754)	(772,773)	(7,271,262)	إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
27,813,240	9,652,758	(9,855)	29,697,589	(9,136,150)	(2,391,102)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(21,820,571)	(21,820,571)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
514,362,163	319,860,497	3,922,642	131,486,091	6,538,294	52,554,639	إجمالي رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة
31 كانون الأول 2024						
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
194,089,883	120,377,048	3,462,267	50,427,760	6,103,035	13,719,773	رصيد بداية السنة
25,532,262	13,308,400	254,258	5,575,052	1,322,192	5,072,360	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(17,897,167)	(5,395,306)	(295,311)	(7,409,864)	(171,239)	(4,625,447)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(308,818)	(647,711)	(3,871,669)	648,979	4,179,219	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,858,032)	1,177,737	4,871,925	(118,718)	(1,072,912)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	11,287,897	(743,575)	(10,391,833)	(18,983)	(133,506)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
31,114,355	29,405,846	970,865	4,105,096	(604,802)	(2,762,650)	إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
30,575,875	7,721,824	(328,788)	15,672,555	7,662,457	(152,173)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(1,708,963)	(1,708,963)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
261,706,245	169,829,896	3,849,742	58,979,022	14,822,921	14,224,664	إجمالي رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للأفراد :

2024	31 كانون الأول 2025						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
-	-	-	-	-	-	-	1
-	12,433	-	-	-	-	12,433	2
-	254,129	-	-	-	-	254,129	3
-	1,504,169	-	-	-	-	1,504,169	4
-	5,205,464	-	-	-	-	5,205,464	5
-	6,786,377	-	-	-	-	6,786,377	6
-	1,472,717	-	-	1,472,717	-	-	7
3,789,946	5,059,400	5,059,400	-	-	-	-	10 - 8
1,192,112,520	1,758,615,281	159,784,203	27,474,717	138,116,320	410,914,491	1,022,325,550	غير مصنف
1,195,902,466	1,778,909,970	164,843,603	27,474,717	139,589,037	410,914,491	1,036,088,122	المجموع

إفصاح الحركة على إجمالي التسهيلات و التمويلات المتعلقة بالأفراد كما يلي :

31 كانون الاول 2025						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,195,902,466	74,996,823	37,683,148	65,827,682	385,514,586	631,880,227	إجمالي التعرضات في بداية السنة
518,439,194	63,844,340	-	56,460,926	-	398,133,928	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
382,314,480	10,111,227	1,329,301	12,190,156	135,954,174	222,729,622	التعرضات الجديدة خلال السنة
(142,862,405)	(6,187,109)	(2,764,735)	(8,510,291)	(34,902,294)	(90,497,976)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(1,179,577)	(8,887,644)	(6,645,883)	8,898,960	7,814,144	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,087,526)	14,665,394	48,676,178	(13,898,982)	(47,355,064)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	44,944,349	(8,941,968)	(19,850,527)	(2,516,712)	(13,635,142)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(10,060,948)	(813,614)	(2,196,735)	(3,179,953)	(2,018,631)	(1,852,015)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(147,717,921)	(1,680,414)	(3,412,044)	(5,379,251)	(66,116,610)	(71,129,602)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(17,104,896)	(17,104,896)	-	-	-	-	التعرضات المدعومة او المحولة
1,778,909,970	164,843,603	27,474,717	139,589,037	410,914,491	1,036,088,122	إجمالي التعرضات في نهاية السنة
31 كانون الاول 2024						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,127,194,587	50,764,593	31,992,331	41,338,446	354,891,522	648,207,695	إجمالي التعرضات في بداية السنة
307,437,642	5,868,381	2,019,968	7,672,653	147,765,652	144,110,988	التعرضات الجديدة خلال السنة
(115,507,236)	(2,650,055)	(2,597,855)	(4,179,287)	(42,084,675)	(63,995,364)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(316,588)	(4,991,543)	(8,389,208)	4,994,078	8,703,261	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(4,750,931)	23,413,599	44,393,194	(22,058,615)	(40,997,247)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	26,309,048	(5,376,655)	(9,428,956)	(1,960,016)	(9,543,421)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(7,995,595)	352,431	(3,299,084)	(3,425,412)	(1,093,075)	(530,455)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(114,479,907)	166,969	(3,477,613)	(2,153,748)	(54,940,285)	(54,075,230)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(747,025)	(747,025)	-	-	-	-	التعرضات المدعومة او المحولة
1,195,902,466	74,996,823	37,683,148	65,827,682	385,514,586	631,880,227	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأفراد كما يلي :

31 كانون الاول 2025						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
80,993,763	57,361,600	3,293,467	3,279,212	14,646,190	2,413,294	رصيد بداية السنة
36,042,226	30,138,655	-	3,511,426	-	2,392,145	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
30,354,710	21,121,543	251,552	4,237,476	1,009,644	3,734,495	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(7,757,325)	(6,870,956)	(81,079)	(291,222)	(150,219)	(363,849)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(437,766)	(745,156)	(236,960)	748,335	671,547	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,084,377)	664,188	1,716,859	(57,007)	(239,663)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,550,683	(1,102,551)	(1,216,976)	(18,466)	(212,690)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
16,719,422	22,991,444	1,164,877	(2,729,309)	(705,116)	(4,002,474)	إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(8,355,596)	1,120,606	(19,096)	367,208	(9,185,177)	(639,137)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(10,169,742)	(10,169,742)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
137,827,458	115,721,690	3,426,202	8,637,714	6,288,184	3,753,668	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة
31 كانون الاول 2024						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
50,355,818	36,865,060	3,046,041	2,689,589	5,992,809	1,762,319	رصيد بداية السنة
7,641,790	4,971,958	232,739	516,150	1,293,243	627,700	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,750,831)	(2,137,069)	(125,472)	(168,459)	(163,600)	(156,231)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(207,937)	(467,780)	(544,978)	469,048	751,647	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(2,797,426)	1,062,592	2,068,134	(109,198)	(224,102)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,485,615	(738,738)	(695,077)	(16,685)	(35,115)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
17,597,294	17,911,375	964,320	(152,863)	(447,870)	(677,668)	إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
8,511,619	1,631,951	(680,235)	(433,284)	7,628,443	364,744	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(361,927)	(361,927)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة
80,993,763	57,361,600	3,293,467	3,279,212	14,646,190	2,413,294	إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للقروض العقارية :

2024	31 كانون الاول 2025						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
993,558	6,713,939	-	-	14,851	-	6,699,088	1
4,394,315	32,292,113	-	-	355,547	-	31,936,566	2
14,349,249	91,956,525	-	-	68,871	-	91,887,654	3
46,807,907	66,822,177	-	-	409,438	-	66,412,739	4
92,323,612	83,607,387	-	-	12,139,910	-	71,467,477	5
93,694,887	54,844,912	-	-	23,744,297	-	31,100,615	6
17,930,789	35,965,912	-	-	35,097,940	-	867,972	7
18,258,321	27,166,558	27,166,558	-	-	-	-	8 - 10
905,455,122	1,087,036,190	18,152,477	44,289,693	37,941,028	628,368,878	358,284,114	غير مصنف
1,194,207,760	1,486,405,713	45,319,035	44,289,693	109,771,882	628,368,878	658,656,225	المجموع



إفصاح الحركة على أجمالي التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالفروض العقارية كما يلي :

31 كانون الاول 2025						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,194,207,760	40,372,491	59,832,059	117,550,544	504,146,654	472,306,012	إجمالي التعرضات في بداية السنة
128,177,784	7,548,630	-	15,746,442	-	104,882,712	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
419,699,392	1,343,216	5,012,019	5,276,561	231,183,343	176,884,253	التعرضات الجديدة خلال السنة
(146,411,241)	(3,898,341)	(4,795,143)	(6,545,480)	(64,163,689)	(67,008,588)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(44,279)	(22,101,227)	(38,225,661)	22,101,227	38,269,940	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(917,491)	14,473,946	23,152,924	(13,675,131)	(23,034,248)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	10,619,168	(5,332,503)	(2,844,057)	(509,887)	(1,932,721)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(6,494,517)	(105,431)	(1,245,522)	(1,860,962)	(1,045,453)	(2,237,149)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(94,330,904)	(1,156,367)	(1,553,936)	(2,478,429)	(49,668,186)	(39,473,986)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(8,442,561)	(8,442,561)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة او المحولة
1,486,405,713	45,319,035	44,289,693	109,771,882	628,368,878	658,656,225	إجمالي التعرضات في نهاية السنة
31 كانون الاول 2024						
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,116,094,786	27,930,204	71,234,689	147,887,682	447,152,997	421,889,214	إجمالي التعرضات في بداية السنة
287,298,685	1,019,932	3,827,059	4,884,369	146,337,481	131,229,844	التعرضات الجديدة خلال السنة
(128,282,502)	(4,070,873)	(17,463,575)	(30,945,488)	(39,186,441)	(36,616,125)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	(96,021)	(16,396,149)	(24,931,531)	16,396,149	25,027,552	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(552,181)	24,010,599	32,741,794	(23,624,647)	(32,575,565)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	18,438,805	(2,958,789)	(11,279,479)	(621,911)	(3,578,626)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(7,748,193)	(529,217)	(1,279,990)	1,265,469	(2,161,999)	(5,042,456)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(72,726,264)	(1,339,406)	(1,141,785)	(2,072,272)	(40,144,975)	(28,027,826)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(428,752)	(428,752)	-	-	-	-	التعرضات المعدومة او المحولة
1,194,207,760	40,372,491	59,832,059	117,550,544	504,146,654	472,306,012	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض العقارية كما يلي :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إجمالي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	670,135	3,116	8,849,325	10,722	15,579,225	25,112,523
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	304,526	-	524,149	-	3,200,998	4,029,673
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	135,488	5,833	395,356	1,618	6,708,028	7,246,323
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة	(153,875)	(1,237)	(234,701)	(1,187)	34,583	(356,417)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,296,675	9	(1,257,358)	(9)	(39,317)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(96,388)	(803)	84,963	19,165	(6,937)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(265,367)	-	(124,751)	(4,324)	394,442	-
إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,356,759)	51	774,083	(6,224)	762,582	173,733
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	78,772	641	(690,016)	(1,287)	(346,755)	(958,645)
خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(5,323,948)	(5,323,948)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	613,207	7,610	8,321,050	18,474	20,962,901	29,923,242
31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إجمالي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	441,863	3,289	5,910,186	2,564	11,531,398	17,889,300
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	78,770	1,381	2,019,802	19	2,006,170	4,106,142
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة	(78,717)	(1,124)	(1,615,858)	-	(1,257,018)	(2,952,717)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	393,738	-	(362,613)	-	(31,125)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(25,664)	(35)	80,461	35	(54,797)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,604)	-	(597,867)	(1,110)	601,581	-
إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(33,701)	132	443,701	4,858	3,325,866	3,740,856
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(103,550)	(527)	2,971,513	4,356	(323,156)	2,548,636
خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(219,694)	(219,694)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	670,135	3,116	8,849,325	10,722	15,579,225	25,112,523

إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك لشركات الكبرى :

2024	31 كانون الأول 2025						المجموع
	المرحلة الأولى	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
1	1,510,827	-	-	-	-	1,510,827	2,573,579
2	214,933,015	-	330	-	-	214,933,345	74,412,986
3	300,114,985	-	415,275	-	-	300,530,260	203,884,253
4	303,295,442	-	192,562	-	-	303,488,004	282,131,756
5	470,275,920	-	28,850,938	-	-	499,126,858	370,570,073
6	104,876,568	-	50,710,242	-	-	155,586,810	147,747,540
7	8,408,417	-	142,878,103	-	-	151,286,520	190,520,129
8 - 10	-	-	326,697	-	162,473,305	162,800,002	123,823,543
غير مصنف	50,296,335	-	30,723,801	-	8,489,511	89,509,647	39,044,251
المجموع	1,453,711,509	-	254,097,948	-	170,962,816	1,878,772,273	1,434,708,110



إفصاح الحركة على أجمالي التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالشركات الكبرى كما يلي :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	1,076,586,283	-	226,497,248	-	131,624,579	1,434,708,110
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	250,456,488	-	30,998,203	-	59,547,465	341,002,156
التعرضات الجديدة خلال السنة	407,936,631	-	49,156,006	-	5,132,071	462,224,708
التعرضات المسددة خلال السنة	(222,589,405)	-	(24,951,297)	-	(20,259,526)	(267,800,228)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	29,577,665	-	(29,577,565)	-	(100)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(32,867,233)	-	32,847,301	-	19,932	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,783,580)	-	(11,827,590)	-	17,611,170	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,206,380)	-	(10,374,220)	-	(673,978)	(12,254,578)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(48,398,960)	-	(8,670,138)	-	(13,766,848)	(70,835,946)
التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(8,271,949)	(8,271,949)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	1,453,711,509	-	254,097,948	-	170,962,816	1,878,772,273
31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	954,397,586	-	280,380,006	-	92,571,011	1,327,348,603
التعرضات الجديدة خلال السنة	305,586,961	-	39,495,348	-	7,660,107	352,742,416
التعرضات المسددة خلال السنة	(201,272,108)	-	(68,004,940)	-	(2,280,626)	(271,557,674)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	42,984,229	-	(42,984,229)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(57,251,331)	-	61,028,644	-	(3,777,313)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,905,396)	-	(33,588,647)	-	40,494,043	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(6,737,431)	-	(7,204,795)	-	(1,318,446)	(15,260,672)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	45,783,773	-	(2,624,139)	-	(1,236,603)	41,923,031
التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(487,594)	(487,594)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	1,076,586,283	-	226,497,248	-	131,624,579	1,434,708,110

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الكبرى كما يلي :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	9,071,769	-	44,045,333	-	78,620,221	131,737,323
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	102,000	-	1,617,248	-	29,448,546	31,167,794
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	42,949,326	-	41,002,443	-	24,728,159	108,679,928
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة	(2,506,188)	-	(1,653,074)	-	(7,092,793)	(11,252,055)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,132,593	-	(1,132,493)	-	(100)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(305,105)	-	319,436	-	(14,331)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(751,333)	-	(2,651,857)	-	3,403,190	-
إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,472,690)	-	591,111	-	5,347,091	4,465,512
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(1,271,505)	-	29,611,825	-	9,855,979	38,196,299
خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(2,644,210)	(2,644,210)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	46,948,867	-	111,749,972	-	141,651,752	300,350,591



31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	9,647,306	-	39,846,885	-	56,499,716	105,993,907
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	3,654,758	-	2,411,179	-	4,730,410	10,796,347
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة	(3,844,135)	-	(5,524,759)	-	(648,927)	(10,017,821)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,886,070	-	(2,886,070)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(583,195)	-	2,242,107	-	(1,658,912)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(79,672)	-	(8,306,008)	-	8,385,680	-
إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,959,349)	-	3,556,841	-	7,276,031	8,873,523
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	(650,014)	-	12,705,158	-	4,486,657	16,541,801
خسارة التدني على التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(450,434)	(450,434)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	9,071,769	-	44,045,333	-	78,620,221	131,737,323

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) :

31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024						المجموع
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-
3	21,953,184	-	283,102	-	-	22,236,286	24,730,593
4	42,083,838	-	4,636,579	-	-	46,720,417	45,061,835
5	59,307,292	-	18,347,378	-	-	77,654,670	57,000,759
6	39,610,744	-	14,381,481	-	-	53,992,225	42,498,641
7	3,082,518	-	21,919,045	-	-	25,001,563	44,213,197
8 - 10	-	-	-	-	37,472,819	37,472,819	25,571,529
غير مصنف	7,147,533	76,078,948	2,041,134	8,827,409	18,025,318	112,120,342	76,430,418
المجموع	173,185,109	76,078,948	61,608,719	8,827,409	55,498,137	375,198,322	315,506,972

إفصاح الحركة على إجمالي التسهيلات و التمويلات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة إفرادي	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	154,760,159	59,107,639	59,129,627	10,852,337	31,657,210	315,506,972
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	21,288,429	-	6,086,429	-	15,689,229	43,064,087
التعرضات الجديدة خلال السنة	70,860,753	25,448,026	13,541,082	1,171,593	4,154,658	115,176,112
التعرضات المسددة خلال السنة	(44,251,716)	(6,554,659)	(10,033,027)	(1,053,653)	(1,909,611)	(63,802,666)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	10,460,039	5,749,636	(10,175,548)	(5,749,636)	(284,491)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(17,386,052)	(4,874,046)	17,241,648	5,277,084	(258,634)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,707,777)	(2,999,876)	(9,070,527)	(640,371)	15,418,551	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(2,153,780)	(218,962)	(2,113,083)	(847,721)	(1,328,751)	(6,662,297)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(17,684,946)	421,190	(2,997,882)	(182,224)	(597,212)	(21,041,074)
التعرضات المعدومة او المحولة	-	-	-	-	(7,042,812)	(7,042,812)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	173,185,109	76,078,948	61,608,719	8,827,409	55,498,137	375,198,322



31 كانون الاول 2024	المرحلة الاولى		المرحلة الثانية			
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	المرحلة الثالثة	
	دينار	دينار	دينار	دينار	المجموع	
إجمالي التعرضات في بداية السنة	164,848,112	39,558,573	37,817,171	15,982,953	28,169,342	286,376,151
التعرضات الجديدة خلال السنة	56,767,252	18,127,158	18,244,449	901,633	2,670,616	96,711,108
التعرضات المسددة خلال السنة	(31,395,915)	(4,499,336)	(6,235,578)	(2,098,903)	(2,950,934)	(47,180,666)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,373,063	7,893,491	(5,155,767)	(7,893,491)	(217,296)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(23,811,196)	(4,197,412)	24,846,319	4,509,894	(1,347,605)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,186,077)	(243,252)	(5,383,025)	(280,141)	7,092,495	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(1,223,119)	(212,751)	(2,476,712)	493,109	(223,957)	(3,643,430)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(14,611,961)	2,681,168	(2,527,230)	(762,717)	(393,954)	(15,614,694)
التعرضات المدعومة او المحولة	-	-	-	-	(1,141,497)	(1,141,497)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	154,760,159	59,107,639	59,129,627	10,852,337	31,657,210	315,506,972

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) كما يلي :

		المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2025
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
23,862,636	18,268,850	545,553	2,805,152	173,615	2,069,466	رصيد بداية السنة
8,178,001	7,983,822	-	113,091	-	81,088	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
15,301,995	14,346,122	13,195	383,173	31,643	527,862	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,314,468)	(1,335,500)	(24,162)	(318,726)	(20,071)	(616,009)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة
-	(143,700)	(94,046)	(302,279)	94,046	445,979	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(164,268)	332,969	76,403	(12,531)	(232,573)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	526,556	(5,939)	(477,392)	(4,880)	(38,345)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
5,984,197	6,702,015	(300,132)	89,361	(67,708)	(439,339)	إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(1,068,818)	(977,072)	10,528	408,572	48,386	(559,232)	الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات
(3,682,671)	(3,682,671)	-	-	-	-	خسارة التدني على التعرضات المدعومة او المحولة
46,260,872	41,524,154	477,966	2,777,355	242,500	1,238,897	إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة

31 كانون الاول 2024	المرحلة الاولى		المرحلة الثانية		
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي	المرحلة الثالثة
	دينار	دينار	دينار	دينار	المجموع
رصيد بداية السنة	1,868,285	106,937	1,981,100	413,662	15,480,874
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	711,132	27,568	627,921	21,500	1,599,862
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المسددة خلال السنة	(546,364)	(6,515)	(100,788)	(169,839)	(1,352,292)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	147,764	179,931	(78,008)	(179,931)	(69,756)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(239,951)	(9,485)	481,223	115,110	(346,897)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(16,115)	(2,298)	(792,881)	(3,727)	815,021
إجمالي الأثر على الخسارة الائتمانية المتوقعة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(91,932)	(157,064)	257,417	1,687	892,574
الأثر على المخصص الناتج عن تعديلات	236,647	34,541	429,168	347,091	1,926,372
خسارة التدني على التعرضات المدعومة او المحولة	-	-	-	-	(676,908)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	2,069,466	173,615	2,805,152	545,553	18,268,850
					23,862,636



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات والتمويلات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الحكومة والقطاع العام :

2024	31 كانون الأول 2025						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
595,334,836	1,239,738,929	-	-	-	-	1,239,738,929	1
-	-	-	-	-	-	-	2
42,699,541	26,670,000	-	-	-	-	26,670,000	3
-	-	-	-	-	-	-	4
60,332,974	181,890,753	-	-	-	-	181,890,753	5
837,894	-	-	-	-	-	-	6
-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	10 - 8
-	-	-	-	-	-	-	غير مصنف
699,205,245	1,448,299,682	-	-	-	-	1,448,299,682	المجموع

إفصاح الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام كما يلي :

المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2025
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
699,205,245	-	-	-	-	699,205,245	إجمالي التعرضات في بداية السنة
412,071,633	-	-	-	-	412,071,633	ما تم إضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
443,715,033	-	-	-	-	443,715,033	التعرضات الجديدة خلال السنة
(27,044,244)	-	-	-	-	(27,044,244)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(79,647,985)	-	-	-	-	(79,647,985)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
1,448,299,682	-	-	-	-	1,448,299,682	إجمالي التعرضات في نهاية السنة
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2024
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
599,833,607	-	-	-	-	599,833,607	إجمالي التعرضات في بداية السنة
217,819,275	-	-	-	-	217,819,275	التعرضات الجديدة خلال السنة
(59,284,668)	-	-	-	-	(59,284,668)	التعرضات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(59,162,969)	-	-	-	-	(59,162,969)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	-	التعرضات المعدومة أو المحولة
699,205,245	-	-	-	-	699,205,245	إجمالي التعرضات في نهاية السنة



إفصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

31 كانون الاول 2024	31 كانون الأول 2025				
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة - الثانيه	المرحلة الاولى - افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	45,515,882	-	-	45,515,882	الاجمالي كما في بداية السنة
45,515,882	62,927,248	-	-	62,927,248	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
-	(8,611,294)	-	-	(8,611,294)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	اجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
-	8,157,588	-	-	8,157,588	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
45,515,882	107,989,424	-	-	107,989,424	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين من خلال الدخل الشامل الآخر:

31 كانون الاول 2024	31 كانون الأول 2025				
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة - ثانيه	المرحلة الاولى - افرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	64,447	-	-	64,447	الرصيد في بداية السنة
64,447	45,985	-	-	45,985	الخسارة الائتمانية والمتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
-	(14,544)	-	-	(14,544)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	اجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
-	2,722	-	-	2,722	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	-	الاستثمارات المعدومة
64,447	98,610	-	-	98,610	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

**11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأه - بالصافي**

31 كانون الاول		
2024	2025	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية
69,618,697	452,955,728	سندات خزينة أجنبية
221,514,401	180,854,251	سندات واسناد قروض شركات
		موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية
106,960,168	-	أذونات خزينة حكومية
1,451,005,828	1,810,443,267	سندات مالية حكومية وبكفالتها
7,152,000	6,121,000	سندات واسناد قروض شركات
1,856,251,094	2,450,374,246	
337,642	205,190	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة ضمن المرحلة الأولى
-	-	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة ضمن المرحلة الثانية
-	800,000	ينزل: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة ضمن المرحلة الثالثة
1,855,913,452	2,449,369,056	
		تحليل السندات :
1,856,251,094	2,443,978,246	ذات عائد ثابت
-	6,396,000	ذات عائد متغير
1,856,251,094	2,450,374,246	المجموع
		تحليل السندات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
1,856,251,094	2,446,278,246	المرحلة الأولى
-	-	المرحلة الثانية
-	4,096,000	المرحلة الثالثة
1,856,251,094	2,450,374,246	المجموع

فيما يلي الحركة على الموجوات المالية بالتكلفة المطفأه قبل المخصص :

31 كانون الاول 2025				المجموع
المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثالثة إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1,856,251,094	-	-	-	1,856,251,094
428,614,300	-	-	4,096,000	432,710,300
548,342,181	-	-	-	548,342,181
(367,793,588)	-	-	-	(367,793,588)
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
(19,135,741)	-	-	-	(19,135,741)
-	-	-	-	-
2,446,278,246	4,096,000	-	-	2,450,374,246

إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2024				
المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	
1,634,447,318	-	-	1,634,447,318	الاجمالي كما في بداية السنة
575,588,705	-	-	575,588,705	الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(325,546,433)	-	-	(325,546,433)	الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(28,238,496)	-	-	(28,238,496)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
1,856,251,094	-	-	1,856,251,094	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجبات المالية بالتكلفة المطفأة :

31 كانون الأول 2025					
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الأولى إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
632,492	337,642	-	-	337,642	الرصيد كما في بداية السنة
	503,339	500,000	-	3,339	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
105,105	305,800	300,000	-	5,800	خسارة ائتمانية متوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة
(337,749)	(143,098)	-	-	(143,098)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المستحقة
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	اجمالي الأثر على حجم المخصص نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
(62,206)	1,507	-	-	1,507	التغيرات الناتجة عن تعديلات
337,642	1,005,190	800,000	-	205,190	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

تم خلال عام 2025 بيع موجودات مالية بالكلفه المطفأه بقيمة أسمية بلغت 7,955,689 دينار (13,165,421 دينار خلال عام 2024) وتنتج عن العملية ربح بمبلغ 32,475 دينار خلال عام 2025. (48,728 دينار ربح خلال عام 2024) .

12. استثمار في شركة حليفة

31 كانون الأول		طبيعة النشاط	نسبة الملكية	بلد الإقامة	ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025				
دينار	دينار				اسم الشركة
332,759	339,331	صناعية	25%	الاردن	الشركة الاردنية لتجهيز الاسمدة

فيما يلي الحركة على حساب استثمار في شركة حليفة:

31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
349,622	332,759	رصيد بداية السنة
(16,863)	11,572	حصة المجموعة من أرباح (خسائر) السنة - بالصافي
-	(5,000)	توزيعات نقدية مقبوضة
332,759	339,331	الرصيد في نهاية السنة



13. ممتلكات ومعدات - بالصافي

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث وديكورات	مباني *	أراضي *	ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
						الكلفة :
150,791,481	22,176,058	1,812,089	67,831,275	24,763,694	34,208,365	الرصيد في بداية السنة
60,278,148	4,863,342	575,925	26,110,562	17,659,983	11,068,336	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
14,742,753	5,807,296	693,764	7,122,443	1,119,250	-	إضافات
(7,564,363)	(1,141,680)	(535,499)	(5,733,783)	(153,401)	-	استيعادات
218,248,019	31,705,016	2,546,279	95,330,497	43,389,526	45,276,701	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم :
72,960,570	14,499,788	839,078	48,819,059	8,802,645	-	الرصيد في بداية السنة
24,768,243	3,420,877	241,918	17,271,292	3,834,156	-	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
11,427,287	3,471,266	296,805	6,843,863	815,353	-	إستهلاك السنة
(6,805,713)	(1,106,951)	(359,566)	(5,188,114)	(151,082)	-	استيعادات
102,350,387	20,284,980	1,018,235	67,746,100	13,301,072	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
115,897,632	11,420,036	1,528,044	27,584,397	30,088,454	45,276,701	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
11,345,280	328,283	-	8,130,403	2,886,594	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
127,242,912	11,748,319	1,528,044	35,714,800	32,975,048	45,276,701	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة

المجموع	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث وديكورات	مباني *	أراضي *	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	الكلفة :
144,670,310	20,959,938	1,568,675	66,435,361	24,690,329	31,016,007	الرصيد في بداية السنة
14,967,964	3,908,105	624,314	6,056,097	862,526	3,516,922	إضافات
(8,846,793)	(2,691,985)	(380,900)	(4,660,183)	(789,161)	(324,564)	استيعادات
150,791,481	22,176,058	1,812,089	67,831,275	24,763,694	34,208,365	الرصيد في نهاية السنة
						الاستهلاك المتراكم :
72,543,209	14,904,941	984,938	47,653,550	8,999,780	-	الرصيد في بداية السنة
8,350,109	2,214,821	208,304	5,426,552	500,432	-	إستهلاك السنة
(7,932,748)	(2,619,974)	(354,164)	(4,261,043)	(697,567)	-	استيعادات
72,960,570	14,499,788	839,078	48,819,059	8,802,645	-	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة
77,830,911	7,676,270	973,011	19,012,216	15,961,049	34,208,365	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
9,428,436	160,813	-	6,614,835	2,652,788	-	دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
87,259,347	7,837,083	973,011	25,627,051	18,613,837	34,208,365	صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة
						نسب الإستهلاك السنوية %
	25 - 17	20 - 14	25 - 7	4 - 2	-	

- تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 59,909,871 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (39,315,184 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

* يتضمن هذا البند أراضي ومباني مرهونة بقيمة 7,272,207 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 لصالح الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي مقابل قرض تأجير تمويلي ممنوح لشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد (شركة تابعة) بمبلغ 653,194 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 .

**14. موجودات غير ملموسة - بالصافي**

المجموع	الشهرة	ودائع العملاء **	علاقات العملاء **	رخصة بنك*	أنظمة حاسوب وبرامج	ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
29,629,198	1,380,512	-	-	9,928,000	18,320,686	الرصيد في بداية السنة
44,955,392	-	17,300,000	24,200,000	-	3,455,392	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
11,177,127	-	-	-	-	11,177,127	اضافات
(10,849,280)	-	(1,081,250)	(1,512,500)	-	(8,255,530)	الإطفاء للسنة
74,912,437	1,380,512	16,218,750	22,687,500	9,928,000	24,697,675	الرصيد في نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024						
28,532,909	1,380,512	-	-	9,928,000	17,224,397	الرصيد في بداية السنة
7,964,309	-	-	-	-	7,964,309	اضافات
(6,868,020)	-	-	-	-	(6,868,020)	الإطفاء للسنة
29,629,198	1,380,512	-	-	9,928,000	18,320,686	الرصيد في نهاية السنة

يمثل هذا البند الموجودات الغير ملموسة الناتج عن الاستحواذ على بنك صفوة الإسلامي خلال عام 2017 وهي تخضع لاختبارات التدني في القيمة العادلة في نهاية كل عام.

* لم ينتج أي مؤشرات تدني نتيجة هذا الاختبار كما في 31 كانون الأول 2025.

* يمثل هذا البند الموجودات الغير ملموسة الناتج عن الاستحواذ على البنك الاستثماري.

15. موجودات أخرى - بالصافي

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
34,734,988	53,109,793	فوائد وإيرادات برسم القبض
7,679,184	10,795,777	مصرفات مدفوعة مقدماً
94,284,400	148,342,931	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة *
694,012	277,856	شيكات مقاصة
753,075	179,229	حوالات وشيكات برسم التحصيل
5,511,896	5,992,798	تأمينات كفالات مدفوعة
19,555,499	54,238,511	أوراق تجارية مخصومة
1,013,877	1,022,862	قرض قابل للتحويل للاسهام
-	1,039,200	ارصدة عائدة لعمليات غير نظامية **
-	1,042,660	إستثمارات في العقارات
28,183,783	37,954,692	أخرى
192,410,714	313,996,309	

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من الموجودات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استلامها، ولبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى .



- ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي :

31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
83,528,320	98,907,321	رصيد بداية السنة
-	53,264,104	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
31,056,924	39,236,353	اضافات
(15,677,923)	(33,712,113)	استبعادات
98,907,321	157,695,665	
-	(3,203,044)	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(4,622,921)	(6,149,690)	مخصص التدني
94,284,400	148,342,931	رصيد نهاية السنة
		فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة :
5,489,511	4,622,921	رصيد بداية السنة
-	3,203,044	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(866,590)	1,526,769	مخصص (وفر) خلال السنة
4,622,921	9,352,734	رصيد نهاية السنة

- بلغ مخصص التدني مقابل الموجودات المستملكة 5,760,651 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (2,173,431 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) بالإضافة الى مخصص الموجودات التي تملكها البنك لمدة تزيد عن (4) سنوات 3,592,083 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (2,449,490 دينار كمافي 31 كانون الأول 2024).

** يعود هذا البند الى حسابات الشركة التابعة البنك الاستثماري حيث تعرض البنك خلال عام 2012 لعمليات تلاعب في حسابات النقد العائدة للبنك لدى بنوك ومؤسسات مصرفية أخرى أدت إلى فقدان مبالغ قدرت بحوالي 12,9 مليون دينار تعود بشكل أساسي إلى احتمالية وجود تواطؤ بين بعض موظفي البنك بتحايلهم على إجراءات الرقابة والضبط الداخلي. تم أخذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل إدارة البنك وتم رصد مخصص بمبلغ 10,4 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2025 و31 كانون الأول 2024 بعد استبعاد المبالغ المتوقع استردادها من الموجودات المتحفظ عليها، وطرح المبالغ المستردة من شركة التأمين بقيمة 1,5 مليون دينار، حيث انتهت الإجراءات من أمام المدعي العام، والقضية منظورة حالياً أمام محكمة إستئناف عقان.

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

31 كانون الأول 2024			31 كانون الأول 2025			إن تفاصيل هذا البند مما يلي :
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
146,336,044	104,129,547	42,206,497	167,913,759	109,739,548	58,174,211	حسابات جارية وتحت الطلب
						ودائع لأجل
140,952,419	134,952,419	6,000,000	192,367,055	192,348,118	18,937	تستحق خلال فترة 3 اشهر
51,911,319	51,911,319	-	19,090,000	19,090,000	-	خلال فترة من 3 اشهر الى 6 اشهر
2,000,000	2,000,000	-	-	-	-	خلال فترة من 6 اشهر الى 9 اشهر
7,000,000	7,000,000	-	54,713,419	54,713,419	-	خلال فترة من 9 اشهر الى سنة
9,000,000	9,000,000	-	22,000,000	22,000,000	-	اكثر من سنة
357,199,782	308,993,285	48,206,497	456,084,233	397,891,085	58,193,148	المجموع

**17. ودائع عملاء**

إن تفاصيل هذا البند مما يلي :					
الأفراد	الشركات الكبرى	والمتوسطة	الشركات الصغرى	الحكومة والقطاع	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025					
817,186,372	532,339,662	599,191,550	50,435,801	1,999,153,385	حسابات جارية وتحت الطلب
1,141,629,550	82,451,440	144,211,127	13,298,687	1,381,590,804	ودائع توفير
2,712,452,395	1,467,824,573	356,124,729	615,090,342	5,151,492,039	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
764,608,417	13,630,018	34,614,070	68,750,000	881,602,505	شهادات ايداع
5,435,876,734	2,096,245,693	1,134,141,476	747,574,830	9,413,838,733	المجموع
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024					
501,857,482	266,881,853	439,162,949	5,384,923	1,213,287,207	حسابات جارية وتحت الطلب
995,614,478	58,056,358	173,112,585	10,376,328	1,237,159,749	ودائع توفير
1,881,854,325	714,118,527	175,814,566	405,692,437	3,177,479,855	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
639,264,619	41,752,540	38,394,570	59,339,000	778,750,729	شهادات ايداع
4,018,590,904	1,080,809,278	826,484,670	480,792,688	6,406,677,540	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 747,574,830 دينار أي ما نسبته 7,94% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (480,792,688 دينار أي ما نسبته 7,50% كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 1,795,063,391 دينار أي ما نسبته 19,07% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (1,164,618,145 دينار أي ما نسبته 18,18% كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع المجوزة (مقيدة السحب) 18,248,536 دينار أي ما نسبته 0,19% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (15,646,813 دينار أي ما نسبته 0,24% كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع الجامدة 34,253,120 دينار أي ما نسبته 0,36% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (56,712,591 دينار أي ما نسبته 0,89% كما في 31 كانون الأول 2024).
- تشمل ودائع العملاء مبلغ 3,061,410,568 دينار والذي يمثل استثمارات العملاء المشتركة تخص بنك صفوة الإسلامي كما في 31 كانون الأول 2025 (2,596,270,510 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

18. تأمينات نقدية

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
222,896,882	319,925,905	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
131,135,046	252,195,541	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
2,911,910	3,530,323	تأمينات التعامل بالهامش
18,012,071	23,613,493	تأمينات أخرى
374,955,909	599,265,262	المجموع



19. أموال مقترضة وقروض مساندة واسناد القرض

19 / أ - أموال مقترضة

سعر فائدة الإقراض	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2025
			المتبقية	الكلي		
1,00 - 0,50	كمبيالات بنكية	شهرية	10,174	17,677	94,805,457	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1,00	كمبيالة بنكية	ربع سنوية	52	52	2,486,037	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1,00 - 0,50	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	49	51	4,146,413	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0,50	كمبيالة بنكية	سنوية	8	8	1,138,000	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0,00	كمبيالة بنكية	شهرية	2,644	11,147	11,308,114	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1,00 - 0,50	كمبيالات بنكية	شهري	1,379	2,120	9,453,073	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
6,40	كمبيالة بنكية	نصف سنوية اعتبارا من 15 أيلول 2018	4	20	1,200,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2,50	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	15	15	1,772,498	اقتراض من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي و الاجتماعي ***
3,00	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	28	35	6,681,009	اقتراض من الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي و الاجتماعي ***
2,50	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	47	47	3,506,047	الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي
7,15	-	نصف سنوية اعتبارا من 1 أيلول 2024	4	7	3,845,600	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
4,35	-	نصف سنوية اعتبارا من 1 أيلول 2024	5	6	202,571	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
4,45	-	نصف سنوية اعتبارا من 21 كانون الأول 2024	4	7	19,697,142	بنك الاستثمار الأوروبي
6,75	-	ربع سنوية	321	360	5,924,906	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,50	-	دفعة واحدة	1	1	4,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
6,55	-	دفعة واحدة	1	1	5,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
7,25	-	ربع سنوية	824	1,117	12,180,525	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
7,25	-	ربع سنوية	360	360	9,769,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,50	-	شهرية	905	1,092	9,947,699	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
9,00 - 6,00	سندات رهن عقاري / رهن معدات و ممتلكات	شهري و ربع سنوي ونصف سنوي وعند الاستحقاق	408	546	257,123,210	أقتراض من بنوك / مؤسسات محلية
6,80 - 4,20	-	سنوي و نصف سنوي وعند الاستحقاق	23	37	30,065,071	أقتراض من مؤسسات خارجية *****
					494,252,372	



سعر فائدة الإقراض %	الضمانات	استحقاق الأقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2024
			المتبقية	الكلية		
1,00 - 0,50	كمبيالات بنكية	شهرية	10,146	15,979	90,629,065	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1,00 - 0,50	كمبيالة بنكية	ربع سنوية	18	37	392,968	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1,00 - 0,50	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	20	36	2,753,545	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
1,00 - 0,50	كمبيالة بنكية	سنوية	21	21	3,042,815	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
0,00	كمبيالة بنكية	شهرية	7,347	17,851	28,163,994	اقتراض من البنك المركزي الأردني *
6,25	كمبيالة بنكية	نصف سنوية اعتباراً من 15 أيلول 2018	6	20	1,800,000	البنك الدولي للإنشاء والتعمير **
2,50	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	15	15	1,772,498	اقتراض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
3,00	كمبيالة بنكية	نصف سنوية	30	35	7,160,214	اقتراض من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي ***
8,65	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 أيلول 2024	6	7	5,768,400	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
5,67	-	نصف سنوية اعتباراً من 1 أيلول 2024	6	7	303,857	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
4,45	-	نصف سنوية اعتباراً من 21 كانون الأول 2024	6	7	29,545,714	بنك الاستثمار الأوروبي ****
8,00	-	دفعة واحدة	1	1	5,000,000	الأردنية لإعادة التمويل الرهن العقاري (يعود لشركة تابعة)
6,75	-	ربع سنوية	205	252	5,800,781	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
7,75	-	ربع سنوية	8	8	1,000,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
7,25	-	ربع سنوية	881	937	14,664,787	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
7,25	-	ربع سنوية	396	396	9,995,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
7,50	-	شهرية	126	127	3,000,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,00	-	شهرية	178	192	4,304,556	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,25	-	شهرية	120	120	676,000	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
6,50	-	شهرية	59	60	4,999,333	بنوك محلية (يعود لشركة تابعة)
					220,773,527	

* تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك المركزي الأردني لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 2% إلى 4,50% .

** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 8% إلى 10% .

*** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من بنك الاستثمار الأوروبي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 6,75% إلى 9,75% .

**** تم إعادة إقراض المبالغ المقترضة من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بسعر فائدة من 4,50% إلى 10,25% .

***** تمثل الأموال المقترضة من مؤسسات خارجية مبالغ مقترضة من صندوق سند لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وصندوق بادر والصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة 42,4 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 30,065,071 دينار للبنك والشركة التابعة (شركة التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص) كما في 31 كانون الأول 2025



19/ ب- القروض المساندة

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2025
			المتبقية	الكلية		
11,85	-	دفعة واحدة بتاريخ 6 كانون الاول 2032	1	1	24,815,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
10,00	-	دفعة واحدة بتاريخ 7 نيسان 2035	1	1	21,270,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
9,79	-	دفعة واحدة بتاريخ 30 أذار 2030	1	1	14,180,000	صندوق سند لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
					60,265,000	
31 كانون الأول 2024						
12,10	-	دفعة واحدة بتاريخ 6 كانون الاول 2032	1	1	24,815,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
11,75	-	دفعة واحدة بتاريخ 8 نيسان 2027	1	1	21,300,000	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
10,10	-	دفعة واحدة بتاريخ 30 أذار 2030	1	1	14,180,000	صندوق سند لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
					60,295,000	

19/ ج - أسناد القرض

يمثل هذا البند اسناد قرض صادرة عن الشركات التابعة كما يلي:

سعر فائدة الاقتراض	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	عدد الأقساط		المبلغ دينار	31 كانون الأول 2025
			المتبقية	الكلية		
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 4 أذار 2026	1	1	3,330,000	شركة تمكين للتأجير التمويلي / بنك الاستثماري
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 7 نيسان 2026	1	1	2,000,000	شركة تمكين للتأجير التمويلي / بنك الاستثماري
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 25 كانون الثاني 2026	2	2	7,590,000	شركة التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص / بنك الاستثماري
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 26 آيار 2026	1	1	3,000,000	شركة تمكين للتأجير التمويلي / بنك الاستثماري
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 20 تموز 2026	1	1	3,600,000	شركة تمكين للتأجير التمويلي / بنك الاستثماري
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 18 تشرين الأول 2026	1	1	12,520,000	شركة تمكين للتأجير التمويلي / بنك الاستثماري
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 11 تشرين الثاني 2026	1	1	10,870,000	شركة تمكين للتأجير التمويلي / بنك الاستثماري
6,50	-	دفعة واحدة بتاريخ 23 تشرين الثاني 2026	1	1	1,750,000	شركة تمكين للتأجير التمويلي / بنك الاستثماري
					44,660,000	

**20. مخصصات متنوعة**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	رصيد بداية السنة	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	المكون خلال السنة	المدفوع خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	155,433	-	32,327	140,000	-	47,760
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	1,001,213	375,821	149,138	249,398	499,679	777,095
مخصصات التزامات محتملة	265,000	467,659	454,125	242,854	-	943,930
المجموع	1,421,646	843,480	635,590	632,252	499,679	1,768,785
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	123,605	-	31,828	-	-	155,433
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	302,182	-	715,650	-	16,619	1,001,213
مخصصات التزامات محتملة	100,000	-	165,000	-	-	265,000
المجموع	525,787	-	912,478	-	16,619	1,421,646

21. ضريبة الدخل**أ. مخصص ضريبة الدخل**

31 كانون الأول		إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
30,872,484	36,048,153	رصيد بداية السنة
-	5,016,290	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
(33,888,257)	(44,214,363)	ضريبة الدخل المدفوعة
38,559,156	48,104,668	ضريبة الدخل المستحقة
-	22,842	ضريبة الدخل عن أرباح موجودات مالية
504,770	878,790	مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة
36,048,153	45,856,380	رصيد نهاية السنة

31 كانون الأول		تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
38,559,156	48,104,668	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
545,467	903,152	ضريبة الدخل سنوات سابقة
(8,060,230)	(50,876,867)	موجودات ضريبية مؤجلة
255,234	394,032	مطلوبات ضريبية مؤجلة للسنة
31,299,627	(1,475,015)	



ب - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2024	31 كانون الأول 2025						
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحذرة	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة الاستحواذ	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	موجودات ضريبية مؤجلة
1,718,068	3,402,280	8,956,141	2,075,378	591,153	2,950,684	4,521,232	مخصص عقارات مستهلكة
1,912,410	5,218,961	13,734,105	14,589,295	8,131,797	2,243,950	5,032,657	مخصص مكافآت
-	508,250	1,337,499	1,337,499	-	-	-	مصاريف غير مقبولة
380,461	271,916	777,095	51,741	651,680	375,821	1,001,213	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
92,731	89,931	321,183	-	10,000	-	331,183	مخصص عام
100,700	206,388	543,125	278,125	-	-	265,000	مخصص التزامات محتلة
565,311	747,108	1,790,364	-	81,489	384,193	1,487,660	فروقات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
40,395,873	97,653,804	264,296,265	136,825,396	13,343,020	34,508,959	106,304,930	مخصص الدساتير الائتمانية المتوقعة
59,065	18,149	47,760	32,327	140,000	-	155,433	مخصص تعويض نهاية الخدمة
36,400	-	-	-	130,000	-	130,000	مخصص مكافآت للتأجير التمويلي
-	3,965,490	10,435,500	-	-	10,435,500	-	مخصص مقابل الرصدة العائدة لعمليات غير نظامية**
-	2,284,491	8,158,900	1,656,223	165,098	6,667,775	-	فوائد معقولة مقابل حسابات عاملة مصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
-	280,800	936,116	465,931	-	470,185	-	مصاريف و مخصصات أخرى
-	152,000	400,000	-	-	400,000	-	مصاريف شركة تابعة سابقة
45,261,019	114,799,568	311,734,053	157,311,915	23,244,237	58,437,067	119,229,308	المجموع

2024	31 كانون الأول 2025						
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	المحذرة	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة الاستحواذ	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	مطلوبات ضريبية مؤجلة
275,516	669,548	5,580,445	2,976,871	314,531	-	2,918,105	موجودات مالية باقية القيمة العادلة من خلال الدخل
670,284	7,161,350	29,096,572	23,893,854	3,984,934	6,158,909	3,028,743	موجودات مالية باقية القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
945,800	7,830,898	34,677,017	26,870,725	4,299,465	6,158,909	5,946,848	المجموع

* تشمل المطلوبات الضريبية المؤجلة مبلغ 7,161,350 دينار ناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الذي تظهر ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية كما في 31 كانون الأول 2025 (مطلوبات ضريبية مؤجلة مبلغ 670,284 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

** يعود هذا البند الى حسابات الشركة التابعة لبنك الاستثماري والذي يمثل المبالغ الضريبية المؤجلة المتوقعة من جراء أخذ مخصص مقابل الرصدة العائدة لعمليات غير نظامية (إضاح 15) وتعتقد الإدارة بأن تلك المبالغ قابلة للاستفادة منها بالمستقبل القريب.



مطلوبات		موجودات		ان الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:
31 كانون وون الاول		31 كانون وون الاول		
2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	
20,282	945,800	37,416,374	45,261,019	رصيد بداية السنة
-	908,895	-	18,661,682	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة الاستحواذ
1,118,521	6,633,705	10,677,501	58,312,788	المضاف
(193,003)	(657,502)	(2,832,856)	(7,435,921)	المستبعد
945,800	7,830,898	45,261,019	114,799,568	رصيد نهاية السنة

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

31 كانون الاول		
2024	2025	
دينار	دينار	
دينار	دينار	
85,773,727	83,809,220	الربح المحاسبي
(26,104,890)	(139,184,061)	ارباح غير خاضعة للضريبة
39,663,114	181,546,010	مصروفات غير مقبولة ضريبيا
99,331,951	126,171,169	الربح الضريبي
%36,48	(%1,76)	نسبة ضريبة الدخل الفعلية
%35,00	%35,00	نسبة ضريبة الدخل القانونية

- بلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية للبنك 35% بالإضافة الى المساهمة الوطنية 3% وبلغت نسبة ضريبة الدخل القانونية لشركة الاتحاد للتأجير التمويلي وشركات الاتحاد للوساطة المالية 24% بالإضافة الى المساهمة الوطنية 4% وبلغت نسبة ضريبة الدخل لشركة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات 20% بالإضافة الى المساهمة الوطنية 1%.
- قام البنك بتقديم الإقرار الضريبي لغاية العام 2024 و تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج أعمال البنك حتى نهاية عام 2020 ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات المحاسبية للبنك لعامي 2021, 2022, 2023 و2024.
- تم التوصل لتسوية نهائية لضريبة الدخل حتى نهاية عام 2020 لبنك صفوة الاسلامي، وقام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2021, 2022, 2023 و2024. ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة سجلات البنك حتى تاريخ اعداد هذه القوائم المالية الموحدة .
- تم التوصل لتسوية نهائية لضريبة الدخل حتى نهاية عام 2023 لشركة مسك للوساطة المالية (الشركة التابعة لبنك صفوة الاسلامي) وقامت الشركة بتقديم كشف الإقرار الذاتي لعام 2024 ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة سجلات الشركة .
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال شركة الاتحاد للوساطة المالية حتى العام 2024.
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال شركة الاتحاد للتأجير التمويلي حتى العام 2021 وتم تقديم كشف التقدير الذاتي لعام 2022 , 2023 ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى تاريخ اعداد المعلومات المالية الموحدة كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي لعام 2024 وتم قبول الإقرار من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ضمن نظام العينات .
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن نتائج اعمال شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية حتى العام 2024 .
- تم التوصل الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن نتائج اعمال شركة الاتحاد الإسلامي للاستثمار لغاية عام 2024.
- بلغت نسبة الضرائب المؤجلة للبنك 38% من الدخل المتأتي من داخل المملكة و 13% من الدخل المتأتي من خارج المملكة وفي تقدير ادارة البنك ان هذه الضرائب يمكن تحقيقها مستقبلا.



الوضع الضريبي للبنك الاستثماري:

- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للسنوات المالية حتى نهاية عام 2020.
- تم تقديم الإقرار الضريبي للبنك للأعوام من 2021 ولغاية 2024 حسب الأصول وفي الموعد المحدد قانوناً.
- في رأي الإدارة والمستشار الضريبي فإن المخصصات المأخوذة كافية لتغطية الالتزامات الضريبية حتى 31 كانون الأول 2025.

الوضع الضريبي لشركة تمكين للتأجير التمويلي (شركة تابعة):

- لم تقم الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للفترة منذ التأسيس بتاريخ 31 تشرين الأول 2006 وحتى 31 كانون الأول 2009 كونها لم تمارس نشاطها في تلك السنوات.
- تم إجراء مخالصة نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات فيما يتعلق بضريبة الدخل عن الأعوام منذ 2010 وحتى 2018.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي للأعوام من 2019 ولغاية 2021 في الموعد المحدد قانوناً، وقد تم تدقيقهم من قبل دائرة الدخل والمبيعات وتم تعديل الخسارة المقبولة ضريبياً ولا يوجد التزامات ضريبية مستحقة عن تلك السنوات.
- تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة للأعوام 2022 و2023 و2024 حسب الأصول وفي الموعد المحدد قانوناً.
- قامت الشركة بتقديم إقرارات الضريبة العامة على المبيعات في الموعد المحدد قانوناً، وقد قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق إقرارات الضريبة العامة على المبيعات حتى 31 كانون الأول 2021، وتم تقديم الإقرارات اللاحقة في الموعد المحدد قانوناً وتم دفع الضريبة المستحقة المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2025.

الوضع الضريبي لشركة الاستثماري لتمويل سلسلة الإمداد (شركة تابعة):

- الشركة مدققة ضريبياً لغاية العام 2021 ولا يوجد أي إلتزام ضريبي عن هذه الفترة.
- تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة للأعوام 2022 و2023 و2024 حسب الأصول وفي الموعد المحدد قانوناً.
- تم قبول إقرارات ضريبة المبيعات دون تعديل لغاية فترة 11 + 12 / 2017 ولا يوجد أي إلتزام ضريبي، الإقرارات الضريبية للفترات من 2018 ولغاية فترة 9 + 10 / 2025 تم تقديمها ضمن المدة القانونية ودفع الضريبة المترتبة عليها.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على الشركة أية إلتزامات ضريبية تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2025.

الوضع الضريبي لشركة التسهيلات الأردنية للتمويل المتخصص (شركة تابعة):

- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية لغاية العام 2021 وتم قبولها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ولا يوجد على الشركة أية إلتزامات ضريبية على الشركة.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن الأعوام من 2020 ولغاية 2024 حسب الأصول وفي الموعد المحدد قانوناً ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق الإقرارات حتى تاريخه.
- قامت الشركة بتقديم إقرارات الضريبة العامة على المبيعات في الموعد المحدد قانوناً، وقد قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق الإقرارات المقدمة لنهاية عام 2016، علماً بأن الإقرارات المقدمة عن الفترات الضريبية لغاية الفترة 9+10 / 2021 تعتبر مقبولة حسب أحكام القانون، والإقرارات الضريبية المتعلقة بالفترات اللاحقة مقدمة في موعدها وحسب الأصول.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الثبات المتطورة الأولى لإدارة العقارات) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة حتى نهاية عام 2022.
- قامت الشركة التابعة (شركة الثبات المتطورة الأولى لإدارة العقارات) بتقديم إقرارات الضريبة العامة على المبيعات في الموعد المحدد قانوناً، وقد قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتدقيق الإقرارات المقدمة حتى نهاية عام 2022، والإقرارات الضريبية المتعلقة بالفترات اللاحقة مقدمة في موعدها وحسب الأصول.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على شركة التسهيلات التجارية الأردنية وشركتها التابعة أية إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2025.

**الوضع الضريبي لشركة بندار للتمويل الاسلامي (شركة تابعة):**

- حصلت الشركة على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للشركة حتى نهاية عام 2021
- تم تقديم إقرارات ضريبة الدخل للأعوام 2022 و 2023 و 2024 وتم دفع الضريبة المستحقة في الموعد المحدد قانوناً. ولم تقم دائرة ضريبة الدخل بمراجعة السجلات المحاسبية للشركة حتى تاريخ هذه القوائم المالية الموحدة.
- تم تدقيق إقرارات الضريبة العامة على المبيعات حتى نهاية عام 2020 ، وتم تقديم الإقرارات اللاحقة في الموعد المحدد قانونياً وتم دفع الضريبة المستحقة المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.
- في رأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي فإنه لن يترتب على شركة بندار للتجارة والاستثمار وشركاتها التابعة أية إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ حتى 31 كانون الأول 2025.

22. مطلوبات أخرى

31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
71,646,273	79,387,722	فوائد ومصاريف برسم الدفع
2,857,245	3,446,361	إيرادات مقبوضة مقدما
486,013	1,641,162	ذمم دائنة
15,472,768	30,056,016	مصرفات مستحقة وغير مدفوعة
9,370,948	108,641	حوالبت واردة
22,226,115	25,436,634	شيكات برسم الدفع
12,561,651	97,152,541	أمانات مؤقتة
4,137,355	3,891,026	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
488,378	1,195,127	توزيعات أرباح غير مدفوعة
2,713,988	4,637,281	تسويات نظام الدفع الالكتروني
13,381,457	16,948,315	حسابات تسوية بطاقات
890,182	386,814	وسيط تسديد الإلتزامات
12,818,506	38,296,577	مطلوبات أخرى
169,050,879	302,584,217	

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,678,016,242	4,505,365	-	122,844,758	-	1,550,666,119	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
174,999,415	1,314,624	-	7,541,250	-	166,143,541	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
1,225,330,844	5,633	-	48,529,970	-	1,176,795,241	التعرضات الجديدة خلال السنة
(927,107,618)	(1,731,158)	-	(81,913,586)	-	(843,462,874)	التعرضات المستحقة
-	(267,063)	-	(18,689,132)	-	18,956,195	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(96,635)	-	10,561,268	-	(10,464,633)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	578,299	-	(46,600)	-	(531,699)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(374,238)	1,886	-	618,025	-	(994,149)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
(88,309,197)	(7,775)	-	(1,551,519)	-	(86,749,903)	التعديلات الناتجة عن التعديلات
2,062,555,448	4,303,176	-	87,894,434	-	1,970,357,838	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,452,245,575	2,876,548	-	53,928,063	-	1,395,440,964	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
1,046,385,056	33,545	-	88,968,497	-	957,383,014	التعرضات الجديدة خلال السنة
(722,321,119)	(320,662)	-	(17,498,551)	-	(704,501,906)	التعرضات المستحقة
-	(683,000)	-	(15,447,355)	-	16,130,355	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(80,494)	-	18,878,542	-	(18,798,048)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,767,617	-	(2,120,300)	-	(647,317)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(135,619)	(85,489)	-	(109,346)	-	59,216	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغير التصنيف بين المراحل
(98,157,651)	(2,700)	-	(3,754,792)	-	(94,400,159)	التغيرات الناتجة عن التعديلات
1,678,016,242	4,505,365	-	122,844,758	-	1,550,666,119	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,137,355	543,086	-	484,524	-	3,109,745	الرصيد كما في بداية السنة
399,223	245,371	-	32,438	-	121,414	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
1,631,195	143,224	-	156,637	-	1,331,334	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(1,960,100)	(166,926)	-	(256,329)	-	(1,536,845)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة
-	-	-	(167,240)	-	167,240	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(17,886)	-	39,500	-	(21,614)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	398	-	(274)	-	(124)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
16,681	135,052	-	17,670	-	(136,041)	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(333,328)	-	-	17,188	-	(350,516)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
3,891,026	882,319	-	324,114	-	2,684,593	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,902,617	108,571	-	301,536	-	4,492,510	الرصيد كما في بداية السنة
1,909,025	-	-	234,940	-	1,674,085	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,261,453)	-	-	(108,841)	-	(2,152,612)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة
-	(9,000)	-	(32,957)	-	41,957	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(22,945)	-	97,330	-	(74,385)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	8,400	-	(5,902)	-	(2,498)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
534,692	458,060	-	104,635	-	(28,003)	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(947,526)	-	-	(106,217)	-	(841,309)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
4,137,355	543,086	-	484,524	-	3,109,745	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (الكفالات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2024	31 كانون الأول 2025						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
59,250	1,101,482	-	-	-	-	1,101,482	1
15,875,163	27,758,463	-	-	-	-	27,758,463	2
50,384,300	51,263,081	-	-	-	-	51,263,081	3
45,465,568	51,886,938	-	-	-	-	51,886,938	4
40,216,245	57,787,005	-	-	4,217,018	-	53,569,987	5
25,802,709	38,951,904	-	-	7,313,074	-	31,638,830	6
20,742,517	10,348,775	-	-	4,747,607	-	5,601,168	7
3,913,306	4,274,320	4,142,344	-	131,976	-	-	10 - 8
46,741,131	58,861,679	160,832	-	17,723,151	-	40,977,696	غير مصنف
249,200,189	302,233,647	4,303,176	-	34,132,826	-	263,797,645	المجموع

إفصاح الحركة على إجمالي التسهيلات غير المباشرة - الكفالات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2025
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
249,200,189	4,505,365	-	33,293,270	-	211,401,554	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
64,552,348	1,314,624	-	5,967,069	-	57,270,655	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
77,319,022	5,633	-	9,929,655	-	67,383,734	التعرضات الجديدة خلال السنة
(88,092,108)	(1,731,158)	-	(4,138,997)	-	(82,221,953)	التعرضات المستحقة
-	(267,063)	-	(10,813,037)	-	11,080,100	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(96,635)	-	1,453,806	-	(1,357,171)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	578,299	-	(46,600)	-	(531,699)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(1,409,019)	1,886	-	(129,704)	-	(1,281,201)	الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
663,215	(7,775)	-	(1,382,636)	-	2,053,626	التغيرات الناتجة عن تعديلات
302,233,647	4,303,176	-	34,132,826	-	263,797,645	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2024
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
230,097,210	2,876,548	-	18,601,596	-	208,619,066	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
82,189,095	33,545	-	8,622,602	-	73,532,948	التعرضات الجديدة خلال السنة
(50,949,979)	(320,662)	-	(3,173,602)	-	(47,455,715)	التعرضات المستحقة
-	(683,000)	-	(738,838)	-	1,421,838	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	(80,494)	-	10,589,598	-	(10,509,104)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	2,682,128	-	(2,120,300)	-	(561,828)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
1,881,226	-	-	1,904,470	-	(23,244)	الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(14,017,363)	(2,700)	-	(392,256)	-	(13,622,407)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
249,200,189	4,505,365	-	33,293,270	-	211,401,554	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات غير المباشرة - الكفالات:

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	209,371	-	187,955	-	543,086	940,412
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	39,394	-	27,294	-	245,371	312,059
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	57,706	-	51,881	-	143,224	252,811
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة	(80,673)	-	(8,728)	-	(166,926)	(256,327)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	132,113	-	(132,113)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,030)	-	26,916	-	(17,886)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(124)	-	(274)	-	398	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(104,230)	-	(18,332)	-	135,052	12,490
التغيرات الناتجة عن تعديلات	42,901	-	8,150	-	-	51,051
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	287,428	-	142,749	-	882,319	1,312,496

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	316,432	-	56,296	-	108,571	481,299
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	60,871	-	20,497	-	-	81,368
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة	(46,479)	-	(9,090)	-	-	(55,569)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	9,981	-	(981)	-	(9,000)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(40,134)	-	63,079	-	(22,945)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(499)	-	(5,902)	-	6,401	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(9,485)	-	73,857	-	460,059	524,431
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(81,316)	-	(9,801)	-	-	(91,117)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	209,371	-	187,955	-	543,086	940,412

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (سقوف غير مستغلة) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2024	31 كانون الاول 2025						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
12,621,980	12,566,039	-	-	-	-	12,566,039	1
37,802,244	52,051,816	-	-	-	-	52,051,816	2
163,865,865	219,484,755	-	-	35,542	-	219,449,213	3
173,806,465	205,132,530	-	-	110,402	-	205,022,128	4
147,002,210	158,154,336	-	-	3,185,458	-	154,968,878	5
32,181,264	67,774,783	-	-	5,586,068	-	62,188,715	6
35,189,880	7,560,190	-	-	4,509,707	-	3,050,483	7
-	-	-	-	-	-	-	10 - 8
127,705,431	128,230,831	-	-	5,644,511	-	122,586,320	غير مصنف
730,175,339	850,955,280	-	-	19,071,688	-	831,883,592	المجموع



افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة:

31 كانون النول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	699,118,735	-	31,056,604	-	-	730,175,339
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	46,270,483	-	1,502,040	-	-	47,772,523
التعرضات الجديدة خلال السنة	483,211,142	-	6,935,589	-	-	490,146,731
التعرضات المستحقة	(355,921,011)	-	(23,108,669)	-	-	(379,029,680)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,281,465	-	(4,281,465)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,413,262)	-	6,413,262	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(138,348)	-	747,729	-	-	609,381
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(38,525,612)	-	(193,402)	-	-	(38,719,014)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	831,883,592	-	19,071,688	-	-	850,955,280

31 كانون النول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	681,190,182	-	28,305,643	-	-	709,495,825
التعرضات الجديدة خلال السنة	411,871,197	-	24,918,585	-	-	436,789,782
التعرضات المستحقة	(342,800,985)	-	(7,695,457)	-	-	(350,496,442)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	14,708,517	-	(14,708,517)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,749,586)	-	3,749,586	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(85,489)	-	-	-	85,489	-
الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	82,460	-	(394,498)	-	(85,489)	(397,527)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(62,097,561)	-	(3,118,738)	-	-	(65,216,299)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	699,118,735	-	31,056,604	-	-	730,175,339

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات غير المباشرة - سقوف غير مستغلة:

31 كانون النول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	2,676,401	-	174,114	-	-	2,850,515
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	46,872	-	4,967	-	-	51,839
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	1,112,069	-	90,209	-	-	1,202,278
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة	(1,301,200)	-	(128,215)	-	-	(1,429,415)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	33,276	-	(33,276)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(11,000)	-	11,000	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(31,532)	-	36,346	-	-	4,814
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(369,290)	-	9,426	-	-	(359,864)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	2,155,596	-	164,571	-	-	2,320,167



المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2024
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
4,222,789	-	-	243,538	-	3,979,251	الرصيد كما في بداية السنة
1,543,612	-	-	93,511	-	1,450,101	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(2,075,993)	-	-	(98,049)	-	(1,977,944)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة
-	-	-	(31,976)	-	31,976	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	31,806	-	(31,806)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	1,999	-	-	-	(1,999)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
11,183	(1,999)	-	31,700	-	(18,518)	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(851,076)	-	-	(96,416)	-	(754,660)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
2,850,515	-	-	174,114	-	2,676,401	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

2024	31 كانون الاول 2025						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
8,824,869	56,393,869	-	-	-	-	56,393,869	1
103,491,285	172,820,481	-	-	-	-	172,820,481	2
71,703,745	61,355,699	-	-	-	-	61,355,699	3
163,783,053	122,066,414	-	-	-	-	122,066,414	4
15,829,120	6,547,104	-	-	212,700	-	6,334,404	5
10,821,272	11,102,598	-	-	2,176,919	-	8,925,679	6
11,209,879	3,982,549	-	-	2,834,272	-	1,148,277	7
-	-	-	-	-	-	-	10 - 8
141,722,023	285,992,318	-	-	24,247,800	-	261,744,518	غير مصنف
527,385,246	720,261,032	-	-	29,471,691	-	690,789,341	المجموع

إفصاح الحركة على إجمالي التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2025
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
527,385,246	-	-	50,602,614	-	476,782,632	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
53,814,404	-	-	72,141	-	53,742,263	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
488,866,799	-	-	26,489,037	-	462,377,762	التعرضات الجديدة خلال السنة
(307,856,606)	-	-	(46,816,190)	-	(261,040,416)	التعرضات المستحقة
-	-	-	(3,594,630)	-	3,594,630	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	2,694,200	-	(2,694,200)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
425,400	-	-	-	-	425,400	الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(42,374,211)	-	-	24,519	-	(42,398,730)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
720,261,032	-	-	29,471,691	-	690,789,341	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	370,745,651	-	7,020,824	-	-	377,766,475
التعرضات الجديدة خلال السنة	322,309,375	-	47,535,040	-	-	369,844,415
التعرضات المستحقة	(195,443,800)	-	(6,629,492)	-	-	(202,073,292)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,539,358)	-	4,539,358	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	(1,619,318)	-	-	(1,619,318)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(16,289,236)	-	(243,798)	-	-	(16,533,034)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	476,782,632	-	50,602,614	-	-	527,385,246

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات غير المباشرة - اعتمادات :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	144,152	-	101,672	-	-	245,824
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	32,927	-	177	-	-	33,104
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	87,924	-	13,009	-	-	100,933
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة	(78,264)	-	(99,810)	-	-	(178,074)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,851	-	(1,851)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,584)	-	1,584	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	(279)	-	(344)	-	-	(623)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(21,213)	-	(5)	-	-	(21,218)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	165,514	-	14,432	-	-	179,946

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	129,852	-	1,702	-	-	131,554
خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة	83,304	-	100,149	-	-	183,453
المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة	(61,233)	-	(1,702)	-	-	(62,935)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,445)	-	2,445	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	(922)	-	-	(922)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(5,326)	-	-	-	-	(5,326)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	144,152	-	101,672	-	-	245,824

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة (قبولات) حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :



2024	31 كانون الاول 2025						
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
			تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :							
-	3,122,227	-	-	-	-	3,122,227	1
90,066,322	20,252,456	-	-	-	-	20,252,456	2
17,664,507	55,811,628	-	-	-	-	55,811,628	3
30,900,270	51,669,421	-	-	-	-	51,669,421	4
10,797,922	29,711,063	-	-	31,480	-	29,679,583	5
752,643	7,931,306	-	-	3,503,303	-	4,428,003	6
-	-	-	-	-	-	-	7
-	-	-	-	-	-	-	10 - 8
21,073,804	20,607,388	-	-	1,683,446	-	18,923,942	غير مصنف
171,255,468	189,105,489	-	-	5,218,229	-	183,887,260	المجموع

افصاح الحركة على أجمالي التسهيلات غير المباشرة - قبولات:

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2025
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
171,255,468	-	-	7,892,270	-	163,363,198	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
8,860,140	-	-	-	-	8,860,140	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
168,998,292	-	-	5,175,689	-	163,822,603	التعرضات الجديدة خلال السنة
(152,129,224)	-	-	(7,849,730)	-	(144,279,494)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(7,879,187)	-	-	-	-	(7,879,187)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
189,105,489	-	-	5,218,229	-	183,887,260	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الاول 2024
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
		دينار	دينار	دينار	دينار	
134,886,065	-	-	-	-	134,886,065	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
157,561,764	-	-	7,892,270	-	149,669,494	التعرضات الجديدة خلال السنة
(118,801,406)	-	-	-	-	(118,801,406)	التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(2,390,955)	-	-	-	-	(2,390,955)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
171,255,468	-	-	7,892,270	-	163,363,198	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التسهيلات غير المباشرة - القبولات :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2025
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
100,604	-	-	20,783	-	79,821	الرصيد كما في بداية السنة
2,221	-	-	-	-	2,221	ما تم إضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
75,173	-	-	1,538	-	73,635	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(96,284)	-	-	(19,576)	-	(76,708)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(3,297)	-	-	(383)	-	(2,914)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
78,417	-	-	2,362	-	76,055	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		31 كانون الأول 2024
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
66,975	-	-	-	-	66,975	الرصيد كما في بداية السنة
100,592	-	-	20,783	-	79,809	خسارة ائتمانية متوقعة على التعرضات الجديدة خلال السنة
(66,956)	-	-	-	-	(66,956)	المسترد من الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات المستحقة
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	-	-	الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(7)	-	-	-	-	(7)	التغيرات الناتجة عن تعديلات
100,604	-	-	20,783	-	79,821	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة



23. رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال المكتتب به والمدفوع

بلغ رأس المال المكتتب به 325,203,252 دينار موزعاً على 325,203,252 سهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الاول 2025 (200,000,000 دينار موزعاً على 200,000,000 سهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2024) .

قررت الهيئة العامة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 25 حزيران 2025 زيادة رأس مال البنك بقيمة 125,203,252 دينار وذلك من خلال تملك كامل اسهم البنك الاستثماري بمقدار 125,000,000 سهم وتخصيص الأسهم ونقل ملكيتها لصالح مساهمي البنك الاستثماري كلاً بنسبة مساهمته في رأس المال .

علاوة الإصدار

تبلغ علاوة الإصدار 177,140,002 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (68,213,173 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) .

وافقت الهيئة العامة غير العادية بتاريخ 25 حزيران 2025 على زيادة رأس مال البنك من خلال إصدار أسهم جديدة وتخصيصها لصالح مساهمي البنك الاستثماري كلاً حسب مساهمته، وذلك في إطار تنفيذ عملية تملك كامل أسهم البنك الاستثماري ووفقاً للتشريعات النافذة.

إن التغير في بند علاوة الإصدار بقيمة 108,926,829 دينار جاء نتيجة المعالجة المحاسبية الإلزامية لعملية تملك خاضعة لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال"، والذي يوجب الاعتراف بصافي الأصول المستحوذ عليها بالقيمة العادلة بتاريخ إتمام التملك، وهي قيمة لم تكن قابلة للتحديد قبل ذلك التاريخ. وبناءً عليه، لم يكن إثبات علاوة الإصدار نتيجة قرار مستقل أو تسعير اكتتاب نقدي أو اتفاق مسبق، وإنما أثر محاسبي بحت.

وقد أعدت البيانات المالية الختامية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكانت المعالجة المحاسبية متسقة مع المتطلبات المهنية. ويؤكد البنك أن إثبات علاوة الإصدار لا يترتب عليه أي أثر نقدي، ولا يشكل زيادة إضافية في رأس المال المصرح به أو المكتتب به، ولا يمس حقوق المساهمين، وإنما يمثل أثراً محاسبياً ضمن حقوق الملكية ناتجاً عن تنفيذ قرار زيادة رأس المال الموافق عليه أصولياً.

الأرباح الموزعة

بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين خلال العام 20 مليون دينار عن عام 2024 (20 مليون دينار عن عام 2023) .

24. سندات دائمة

قام البنك بتاريخ 3 تشرين الاول 2024 بإصدار سندات دائمة غير قابلة للتحويل الى اسهم بقيمة 100 مليون دولار أمريكي تم ادراجها في بورصة عمان حيث بلغت القيمة الاسمية لكل سند 10,000 دولار أمريكي باجمالي عدد 10,000 سند بسعر فائدة ثابت 8.5% للخمسة سنوات الأولى وبعدها سعر فائدة متغير كل ثلاثة اشهر يتم احتسابه على أساس العائد على سندات الخزينة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأجل خمسة سنوات مضاف اليه هامش مقداره 4.25% . هذا وتم تصنيف هذه السندات ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي وفقاً لمتطلبات بازل III.

بلغت قيمة الفوائد المستحقة على هذه السندات مبلغ 3,788,325 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (3,798,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) ، تم تخفيضها من الأرباح المدورة مباشرة صافية من الضرائب.

25. الإحتياطيات

ان تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 هي كما يلي:

أ - احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الإحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقرها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.



ان الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

طبيعة التقييد	31 كانون الأول		اسم الاحتياطي
	2024	2025	
	دينار	دينار	
بموجب قانون البنوك وقانون الشركات	94,105,047	97,616,363	احتياطي قانوني
بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية	1,315,151	8,403,428	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

26. الأرباح والأسهم المقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة بإجتماعه المنعقد بتاريخ 24 شباط 2026 الهيئة العامة للمساهمين، الموافقة على توزيع ارباح نقدية بقيمة 32,520,325 دينار بواقع 10% من رأس المال المكتتب به والمدفوع، وزيادة رأس المال بنسبة 7,65% من رأس المال المكتتب به ليصبح رأس المال 350 مليون دينار وذلك عن طريق توزيع اسهم مجانية على المساهمين. ان هذه التوصية خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

27. احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
2,693,754	1,315,151	الرصيد في بداية السنة
(586,575)	12,176,370	أرباح (خسائر) غير متحققة
(215,586)	-	موجودات ضريبية مؤجلة
(670,284)	(5,563,425)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
93,842	475,332	خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
1,315,151	8,403,428	الرصيد في نهاية السنة

- يظهر احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد تقاص رصيد مطلوبات ضريبية مؤجلة 7,161,350 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (بعد تقاص مطلوبات ضريبية مؤجلة 670,284 دينار كما في 31 كانون الأول 2024)

28. أرباح مدورة

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
65,411,367	69,774,670	الرصيد في بداية السنة
42,309,640	68,982,856	الربح للسنة
(93,842)	(475,332)	(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر
(13,990,573)	37,478,394	المحول الى الاحتياطات
(20,000,000)	(20,000,000)	ارباح موزعة
(150,113)	(1,529,602)	رسوم زيادة رأس المال
102,946	36,645	أثر استبعاد شركة تابعة
(16,051)	(20,290)	مصاريف اصدار سندات دائمة الخاصة بها بعد استبعاد اثر الضريبة
(3,798,704)	(3,788,325)	فوائد السندات الدائمة بعد استبعاد أثر الضريبة
69,774,670	150,459,016	الرصيد في نهاية السنة

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,649,181 دينار والذي يمثل ارباح فروقات إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كما في 31 كانون الأول 2025 (2,918,105 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) .

- لا يمكن التصرف بمبلغ 114,130,020 دينار من الأرباح المدورة كما في 31 كانون الأول 2025 (44,985,503 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة، وبناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها الا بموافقة مسبقة منه .

**29. مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة - بالصافي**

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
315,281	(108,542)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,019	60,734	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
64,447	34,163	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(294,850)	164,209	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
69,325,325	195,058,795	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
(765,262)	(645,552)	ارتباطات والتزامات محتملة
-	100,676	موجودات أخرى
68,652,960	194,664,483	

30. الشركات التابعة الجوهرية والمملوكة جزئيا**اولا : النسبة المملوكة من قبل غير المسيطرين**

31 كانون الأول 2025				
اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات
دينار				
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الاردن	60.16%	تقديم جميع الاعمال المالية و المصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقا لاحكام الشرعية الاسلامية	-
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الاردن	42.00%	غايات الشركة تملك الاسهم والسندات والحصص في الشركات	-

31 كانون الأول 2024				
اسم الشركة	بلد الإقامة	نسبة الملكية لغير المسيطرين	طبيعة النشاط	التوزيعات
دينار				
بنك صفوة الاسلامي (مملوك من شركة الاتحاد الاسلامي)	الاردن	60.16%	تقديم جميع الاعمال المالية و المصرفية واعمال الاستثمار المنظمة وفقا لاحكام الشرعية الاسلامية	-
شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	الاردن	42.00%	غايات الشركة تملك الاسهم والسندات والحصص في الشركات	-

ثانيا : فيما يلي معلومات مالية مختارة للشركات التابعة الجوهرية والتي تتضمن حقوق غير المسيطرين

أ. قائمة المركز المالي المختصره للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة وبعد إجراء إعادة التوبيب لبعض البنود:	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)
	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار	دينار
موجودات مالية	4,167,308,613	3,420,717,509
موجودات اخرى	106,968,605	106,552,150
اجمالي الموجودات	4,274,277,218	3,527,269,659
مطلوبات مالية	3,835,210,726	3,213,857,637
مطلوبات اخرى	201,545,423	103,908,347
اجمالي المطلوبات	4,036,756,149	3,317,765,984
حقوق الملكية	237,521,069	209,503,675
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	4,274,277,218	3,527,269,659
حقوق الملكية العائدة الى غير المسيطرين	143,613,367	125,501,149
حصة غير المسيطرين في شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار	623,852	623,852
حصة غيرالمسيطرين في الشركات التابعة للبنك الاستثماري	4,740,986	-
مجموع حقوق غير المسيطرين	148,978,205	126,125,001



بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	بنك صفوة الاسلامي (شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار)	ب. قائمة الدخل المختصرة للشركات التابعة قبل الغاء العمليات المتقابلة
31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	
دينار	دينار	
103,352,028	116,763,212	إجمالي الدخل
20,224,911	26,714,215	الربح للسنة
20,344,048	28,217,502	مجموع الدخل الشامل
12,238,441	16,974,745	الحصة العائدة الى غير المسيطرين
(2,311)	(2,852)	حصة غير المسيطرين في ارباح (خسائر) شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار
-	233,667	حصة غير المسيطرين في ارباح الشركات التابعة للبنك الاستثماري
12,236,130	17,205,560	حقوق غير المسيطرين

31. الفوائد والعوائد الدائنة

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
		تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
		للأفراد (التجزئة)
172,240	191,812	حسابات جارية مدينة
102,236,461	119,366,323	قروض وكمبيالات
5,092,906	12,431,977	بطاقات الإئتمانية
104,684,368	106,364,971	القروض العقارية
		الشركات الكبرى
5,697,151	7,800,359	حسابات جارية مدينة
87,172,850	105,806,983	قروض وكمبيالات
		الشركات الصغيرة والمتوسطة
2,672,781	2,718,438	حسابات جارية مدينة
18,697,110	21,499,978	قروض وكمبيالات
30,920,995	60,117,118	الحكومة والقطاع العام
15,248,655	23,222,928	أرصدة لدى البنك المركزي
16,943,055	17,780,235	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
261,879	210,359	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
736,723	3,264,411	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
98,864,897	132,760,646	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
1,538,930	773,091	أخرى
490,941,001	614,309,629	

**32. الفوائد والمصاريف المدينة**

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
10,585,611	13,086,478	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
8,419,068	10,577,463	حسابات جارية وتحت الطلب
7,436,974	7,193,672	ودائع توفير
160,765,670	202,079,184	ودائع لتأجل وخاضعة لإشعار
40,466,337	42,674,714	شهادات إيداع
5,483,686	7,915,482	تأمينات نقدية
6,133,382	18,646,141	أموال مقترضة
7,335,599	6,571,356	قروض مسانده
-	889,986	استناد قرض
7,397,418	9,813,895	رسوم مؤسسة ضمان الودائع
254,023,745	319,448,371	

33. صافي إيرادات العمولات

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
6,046,420	14,688,854	عمولات تسهيلات وتمويلات مباشرة
17,988,829	19,734,207	عمولات تسهيلات وتمويلات غير مباشرة
19,276,949	46,266,413	أخرى
(2,135,166)	(6,620,479)	ينزل : عمولات مدينة
41,177,032	74,068,995	صافي إيرادات العمولات

34. أرباح العملات الأجنبية

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
11,858,225	16,409,880	ناتجة عن التداول / التعامل
5,789,534	16,075,660	ناتجة عن التقييم
17,647,759	32,485,540	

**35. أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل**

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

المجموع	عوائد توزيعات		أرباح		31 كانون الأول 2025
	أسهم		غير متحققة	متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
347,215	-	108,085	239,130		أذونات خزينة وسندات
752,131	104,132	125,451	522,548		أسهم شركات
257,606	-	-	257,606		مشتقات مالية
2,383,575	2,211	2,381,936	(572)		صناديق استثمارية
3,740,527	106,343	2,615,472	1,018,712		
31 كانون الأول 2024					
34,328	-	(27,016)	61,344		أذونات خزينة وسندات
1,998,268	258,583	(93,957)	1,833,642		أسهم شركات
(81,928)	-	-	(81,928)		مشتقات مالية
574,680	7,279	577,470	(10,069)		صناديق استثمارية
2,525,348	265,862	456,497	1,802,989		

36. توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
657,305	1,182,653	عوائد توزيعات أسهم الشركات
69,520	615,116	عوائد توزيعات صناديق استثمارية
726,825	1,797,769	

37. إيرادات أخرى

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
2,326,104	-	ارباح بيع ممتلكات ومعدات
273,820	385,940	إيجار صناديق الأمانات
150,557	509,878	ايرادات البوندد
143,215	705,330	ايرادات ديون معدومة مستردة
119,009	94,041	حسابات جامدة
5,288	1,539,883	ارباح بيع موجودات مستملكة
728,429	2,359,005	ايرادات أخرى
3,746,422	5,594,077	

**38. نفقات موظفين**

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
49,402,456	79,887,037	رواتب ومنافع وعلوات الموظفين
5,149,228	6,358,407	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
2,070,118	2,140,910	مساهمة البنك في صندوق الإيداع
2,774,133	3,493,978	نفقات طبية
644,792	878,751	مياومات السفر
961,934	892,300	نفقات تدريب الموظفين
7,063	2,428	ملابس المستخدمين
5,696,017	8,383,234	حواجز بيعية وتسويقية
186,644	174,129	نفقات التأمين على حياة الموظفين
-	18,292	أخرى
66,892,385	102,229,466	

39. مصاريف أخرى

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
5,260,463	6,955,712	بريد وهاتف ورويتير
1,654,795	1,689,060	لوازم قرطاسية ومطبوعات
1,513,604	1,858,498	كهرباء ومياه ومحروقات
19,917,801	23,963,116	اصلاح وصيانة الآلات والأجهزة
2,608,928	3,654,053	مصاريف التأمين على الموجودات وعمليات البنك
4,681,023	9,175,473	أنعاب محاماه وتدقيق وصيانة وبرامج واستشارات
2,069,281	4,662,435	رسوم حكومية ورخص مهنة
-	296,838	خسارة بيع ممتلكات ومعدات
1,656,152	2,184,100	أنعاب وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة
8,580,694	10,509,562	دعاية وإعلان
2,961,233	6,892,458	اشتراكات وتبرعات
4,940,508	492,566	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
3,400,314	3,920,924	أخرى
59,244,796	76,254,795	

40. حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
42,309,640	68,982,856	الربح للسنة
(3,798,704)	(3,788,325)	يطرح: مصروف فائدة على السندات الدائمة (بعد الضريبة)
38,510,936	65,194,531	الربح المتاح للمساهمين
200,000,000	262,430,115	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
فلس /دينار	فلس /دينار	حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك :
0.193	0.248	أساسي ومخفض

**41. النقد وما في حكمه**

31 كانون الأول		ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2024	2025	
دينار	دينار	
912,773,898	1,630,913,889	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
488,095,716	866,936,199	إضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(287,288,463)	(360,280,814)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(19,620,255)	(19,360,841)	ينزل: أرصدة مقيدة السحب
1,093,960,896	2,118,208,433	

42. المشتقات

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المالية إلى جانب توزيع القيمة الإسمية لها حسب آجالها .

آجال القيمة الإسمية حسب الإستحقاق				مجموع القيمة الإسمية	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	31 كانون الأول 2025
أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 3 - 12 شهر	خلال 3 أشهر				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	4,237,619	62,543,521	66,781,140	1,158,196	1,499,835	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	4,721,693	389,693,312	394,415,005	2,919,569	7,272,665	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	8,959,312	452,236,833	461,196,145	4,077,765	8,772,500	
31 كانون الأول 2024							
-	-	5,605,496	6,776,911	12,382,407	336,411	2,117	تعهدات العملاء مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	5,692,676	109,644,918	115,337,594	928,704	772,318	تعهدات البنك مقابل عقود الشراء الآجلة
-	-	11,298,172	116,421,829	127,720,001	1,265,115	774,435	

- تدل القيمة الإعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان .

43. الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية :

رأس مال الشركة		نسبة الملكية	اسم الشركة
2024	2025		
دينار	دينار	%	
113,039,028	113,039,028	58	شركة الإتحاد الإسلامي للإستثمار
120,000,000	120,000,000	39.84	بنك صفوة الإسلامي
5,000,000	5,000,000	100	شركة الإتحاد للوساطة المالية
12,000,000	12,000,000	100	شركة الإتحاد للتأجير التمويلي
-	-	100	شركة الاتحاد للتكنولوجيا المالية (تحت التصفية)
35,450,000	56,720,000	100	بنك الاتحاد - فرع العراق
125,000,000	125,000,000	100	البنك الاستثماري
20,000,000	20,000,000	97.5	شركة تمكين للتأجير التمويلي
3,000,000	3,000,000	94	شركة الإمداد لإدارة وتشغيل المستودعات
1,000,000	2,000,000	100	شركة مسك لخدمات الدفع
16,500,000	16,500,000	95.4	شركة التسهيلات الاردنية للتمويل المتخصص
2,000,000	2,000,000	95.4	شركة الثبات المتطورة الأولى لإدارة العقارات
25,205,677	25,205,677	96.6	شركة بندار للتمويل الاسلامي

- تم استبعاد الأرصدة والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة والفرع الخارجي .

- قامت المجموعة بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية.



ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ أي مخصصات مقابلها:

المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		الجهات ذات العلاقة				ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
		أخرى (أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك وذوي الصلة بهم)	الشركات التابعة	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وكبار المساهمين	أعضاء مجلس الادارة	
2024	2025					
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
						بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
79,033,184	142,508,788	85,936,722	49,945,019	3,955,293	2,671,754	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
222,046,734	399,357,510	23,290,191	16,242,399	4,888,691	354,936,229	الودائع
987,046	1,466,509	-	1,466,509	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
						بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
4,571,338	4,240,556	4,240,556	-	-	-	اعتمادات
533,999	6,589,444	6,589,444	-	-	-	قبولات
12,407,610	13,656,096	12,239,426	1,416,670	-	-	كفالات
						عناصر قائمة الدخل الموحدة :
6,284,228	9,590,123	7,135,097	2,067,197	148,017	239,812	فوائد وعوائد وعمولات دائنة
11,349,142	19,592,555	1,001,445	653,594	144,190	17,793,326	فوائد ومصاريف وعمولات مدينة

- تتراوح اسعار الفائدة الدائنة على التسهيلات الائتمانية ما بين 2% الى 18%، وتتراوح اسعار الفائدة المدينة على ودائع العملاء ما بين صفر % الى 6,25%.

فيما يلي ملخص لمنافع الادارة التنفيذية العليا للبنك:

2024	2025	
دينار	دينار	
6,325,911	12,126,479	رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا
6,554,248	2,635,216	بدل أتعاب وتنقلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
12,880,159	14,761,695	المجموع

44. موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

أ. موجودات حق الإستخدام - بالصافي

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني ، ان متوسط مدة الإيجار 11 سنة، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
30,438,070	29,835,954	الرصيد في بداية السنة
-	4,658,985	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
4,406,375	5,425,863	يضاف : إضافات خلال السنة
(234,070)	(2,415,449)	يطرح: الاستيعادات خلال السنة
(4,774,421)	(5,224,448)	يطرح: الإستهلاك للسنة
29,835,954	32,280,905	الرصيد كما في نهاية السنة

**ب. إلتزامات عقود الإيجار**

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
31,098,416	30,828,861	الرصيد في بداية السنة
-	3,885,587	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة الاستحواذ
4,406,375	5,425,863	يضاف : إضافات خلال السنة
1,220,926	893,055	الفائدة خلال السنة
(234,070)	(2,433,782)	يطرح : الاستيعادات خلال السنة
(5,662,786)	(6,016,023)	المدفوع خلال السنة
30,828,861	32,583,561	الرصيد كما في نهاية السنة

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
2,754,056	3,648,648	خلال أقل من سنة
11,043,635	12,836,772	من سنة الى 5 سنوات
17,031,170	16,098,141	أكثر من 5 سنوات
30,828,861	32,583,561	

بلغت قيمة إلتزامات عقود الإيجار غير المخصصة 37,678,901 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (36,128,203 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) وفيما يلي تحليل الإستحقاق :

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار غير المخصصة:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
3,540,418	4,395,630	خلال أقل من سنة
13,259,468	14,965,188	من سنة الى 5 سنوات
19,328,317	18,318,083	أكثر من 5 سنوات
36,128,203	37,678,901	

45. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالتطوير المستمر لهيكل إدارة المخاطر ولضمان الإدارة الفعالة له في كافة عملياته لضمان كفاءة عملية ادارة المخاطر والتطبيق السليم للضوابط الرقابية في كافة عمليات البنك، تتوزع مسؤولية إدارة المخاطر على عدة مستويات يمكن تلخيصها بالتالي:

1. وحدات العمل:

تتكون وحدات العمل من الموظفين الذين يقومون من خلال عملهم اليومي بإدارة المخاطر التي تواجههم في أعمالهم أو قبولها وذلك حسب المستويات المقبولة من قبل البنك والمحددة في سياساته واجراءاته.

ولضمان الإدارة الكفؤة للمخاطر يعمل البنك على الفصل الكامل لوظائف وحدات الاعمال عن وظائف ادارة المخاطر وعلى سبيل المثال فان دراسة وادارة الرقابة على الائتمان مفصولة بشكل كامل عن ادارة علاقات العملاء ضمن وحدات الاعمال، الامر الذي يضمن استقلالية الدراسات والقرارات الائتمانية والتطوير المستمر لكفاءتها وتنوعيه أعمالها بالإضافة لذلك يتم فصل المكتب الوسيط (Middle Office) وبتبعيته لإدارة مخاطر السوق عن الخزينة.



2. إدارة المخاطر:

تم تفعيل عمل هذه الدائرة حيث تعمل بشكل مستقل عن كافة خطوط الأعمال وتكون متصلة بمجلس الإدارة من خلال لجنة المخاطر لضمان استقلاليتها وقدرتها على كشف وقياس وضبط ومراقبة المخاطر ضمن المستوى المقبول من البنك ورفع التقارير الدورية بها لمجلس الإدارة.

3. التدقيق الداخلي:

إن دائرة التدقيق الداخلي جهة مستقلة استقلالاً كاملاً من خلال اتصالها بلجنة التدقيق في مجلس الإدارة حيث تقوم هذه الدائرة بدور خط الدفاع الأخير من خلال تطبيق خطه تدقيق تشمل التدقيق الدوري على كافة أعمال البنك بما يضمن اكتشاف أي حاله من حالات الخرق للنظام أو عدم الالتزام بسياسات وإجراءات البنك أو الاسس المحددة من قبل الجهات الرقابية.

4. لجنة إدارة المخاطر:

تعمل لجنة إدارة المخاطر بموجب ميثاقها المقرر من قبل مجلس الإدارة والذي تم تطويره استناداً إلى أفضل الممارسات في إدارة المخاطر بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي. وقد تم تشكيلها بعضوية أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر بحيث يتم رفع كافة تقارير إدارة المخاطر إلى هذه اللجنة بشكل دوري بما يضمن اطلاع مجلس الإدارة على مستوى المخاطر في جميع أعمال البنك أولاً بأول الأمر الذي يمكنه من اتخاذ أي قرارات أو إجراءات لتعديل مستوى هذه المخاطر في حالة عدم توافقها مع المستوى المقبول للمخاطر للبنك ورفع تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

5. مجلس الإدارة :

يطالع مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية في مجال إدارة المخاطر:

- تحديد مستوى المخاطر المقبول في عمليات البنك المختلفة.
- مراجعته سياسات المخاطر المختلفة والموافقة عليها.
- الرقابة على هذه المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط اللازمة من خلال لجنة إدارة المخاطر.
- تفويض الصلاحيات الخاصة بالموافقة على منح وتعديل وتجديد الائتمان للجان الائتمان المختلفة ومن ثم مراجعته أداء هذه اللجان وصحة قراراتها الائتمانية وبالتالي انعكاس ذلك على نوعيه المحفظة الائتمانية.
- اقرار السياسات الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار التي تقع ضمن صلاحيته والموافقة على سقوف الاستثمار والمتاجرة والتداول .
- استلام التقارير حسب الضرورة والملاءمة حول مخاطر التغير المناخي، والإشراف على التقدم المحرز في الاستدامة وضمان التكامل بين استراتيجيات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية واستراتيجيات الأعمال العامة للبنك، بالإضافة إلى الإشراف على التقارير السنوية المتعلقة بالاستدامة، والمخاطر البيئية والاجتماعية وفرصها التمويلية، والتأكد من امتثال البنك لاستراتيجية البنك المركزي للتمويل الأخضر وتعليمات بورصة عمان المتعلقة بتقارير الاستدامة السنوية بما فيها الإفصاحات المتعلقة مخاطر التغير المناخي و الفرض.

6. لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

تشكل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات برئاسة المدير التنفيذي وكل من مدراء وحدات الأعمال ورئيس الإدارة المالية و إدارة المخاطر. تقوم اللجنة بمراجعته بنية قائمة المركز المالي والتوصية بإجراء أي تعديلات عليها لمجلس الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على أسس إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تقوم اللجنة بمراجعته سياسات إدارة هذه المخاطر والتوصية للمجلس باعتمادها واستلام تقارير المخاطر المختلفة لاتخاذ أي قرارات لازمه لتعديل مستوى هذه المخاطر حسب المستوى المقبول للبنك.

كما تقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بتخصيص راس المال لنشاطات البنك المختلفة بما يضمن اكفاً استخدام لرأس المال.

أ. مخاطر الائتمان :

يتم ضبط مخاطر الائتمان ضمن المستوى المقبول من قبل البنك من خلال:

1. السياسة الائتمانية التي تحدد بشكل دقيق أسس منح الائتمان ومستوى المخاطر الائتمانية المقبولة لدى البنك وأسس تسعير مخاطر الائتمان والضمانات المقبولة بالإضافة إلى أسس وإجراءات الرقابة على الائتمان لضمان الكشف المبكر عن أي تراجع في نوعية المحفظة الائتمانية.
2. التدريب والتطوير المستمر لجميع موظفي الائتمان ومدراء العلاقات الائتمانية للعملاء بما يضمن فهم متطلبات العملاء بشكل أفضل و وجود خبرات تحليل ائتماني عالي المستوى بما يكفل الفهم السليم لهذه المخاطر عند التوصية بقبولها وإدارة هذه الحسابات بشكل كفء.



3. صلاحيات منح الائتمان: تتم الموافقة على منح الائتمان من خلال لجان الائتمان المختصة، حيث يتم تشكيل هذه اللجان ومنحها صلاحيات من قبل مجلس الإدارة.

4. تطبيق أنظمة قياس مخاطر الائتمان: يقوم البنك باستخدام نظام لتصنيف مخاطر الائتمان للشركات الكبيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى نظام تقييم المخاطر بالنقاط لكافة منتجات التجزئة ليمثل الأساس في القرار الائتماني لعملاء التجزئة والمؤسسات الصغيرة.

5. تطبيق نظام التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال: طور البنك نموذج لعملية قياس كفاية رأس المال الداخلي اعتماداً على بيانات البنك المتوقعة للسنوات الخمسة القادمة لاحتمال متطلبات رأس المال المحتملة وتأثير الأوضاع الضاغطة على كفاية رأس المال للبنك والربحية والسيولة.

6. الرقابة على الائتمان:

تقوم وحده مختصة تابعه لإدارة المخاطر بالرقابة على المحفظة الائتمانية واعداد التقارير اللازمة بهذا الخصوص.

تقوم إدارة المخاطر ومن خلال نظام الإنذار المبكر عن مخاطر الائتمان بالتحري ما أمكن عن أي مؤشرات يمكن أن تشكل دلاله على تراجع الوضع الائتماني للعميل ، حيث تشمل هذه المؤشرات مؤشرات خاصة بالعمل من حيث عملياته وأدائه المالي وأداء قطاعه الاقتصادي بالإضافة الى مؤشرات متعلقة بأداء الحساب لدى البنك حيث يمكن هذا النظام من الكشف المبكر عن أي تراجع في أداء الحساب وبالتالي يمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أي خسائر من الممكن أن تنتج عن ذلك وتؤكد من كفاية المخصصات المرصودة على هذه الحسابات.

7. إدارة المحفظة الائتمانية :

تقوم كافة الجهات المعنية بالائتمان بالمراجعة المستمرة للمحفظة الائتمانية لضمان الحفاظ على نوعيه جيده للتعرضات الائتمانية. ويراعى في إدارة المحفظة ان تكون موزعه بشكل متوازن لتجنب أي تركيز من الممكن ان يؤدي الى زيادة مستوى المخاطر في المحفظة، وضمن هذا الإطار يراعى التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي للمحفظة بالإضافة الى تجنب التعرضات الائتمانية الكبيرة للعميل الواحد الا في الحالات الاستثنائية وللعلماء المميزين.

8. مخففات مخاطر الائتمان :

كخطوه أساسيه للتحوط لمخاطر الائتمان يتم مراعاة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة عند تحديد برنامج السداد لاي تسهيلات ممنوحة لعملائنا وتحديد الضوابط اللازمة للسيطرة على هذه التدفقات النقدية لاستخدامها للسداد كما يتم الحصول على ضمانات عينيه حيثما تطلب مستوى مخاطر التسهيلات ذلك حيث يراعى عند الحصول على هذه الضمانات نوعيتها والسيولة العالية لها بالإضافة الى التطبيق الكفء للإجراءات التي تضمن السيطرة السليمة على هذه الضمانات والرقابة على قيمتها وسهولة تسهيلها حيث يتطلب الأمر.

ب. مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن مصدر (حدث) خارجي. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسلطات التنظيمية.

تغطي سياسة مخاطر التشغيل دور إدارة المخاطر التشغيلية في كيفية تحديد وتقييم (بشكل دوري) ومتابعة والسيطرة على مخاطر التشغيل، والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات العلاقة، للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر. حيث اعتمدت على أكثر من منهجية لإدارة هذه المخاطر أولها هو تطبيق نظام لتقييم الإجراءات الرقابية ذاتياً CRSA وذلك من خلال التعرف على المخاطر الخاصة بكل دائرة و/أو وحدة وتقييم الإجراءات الرقابية لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراءات الرقابية الحالية، حيث يتم فحص هذه الإجراءات ذاتياً بشكل دوري ورفع تقارير بواقع النتائج إلى إدارة القطاع والإدارة العليا في البنك. ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية الى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة او وضع اجراءات رقابية جديده تهدف الى درء المخاطر او تخفيف حدتها. كما وتقوم إدارة المخاطر التشغيلية ببناء مؤشرات المخاطر الرئيسية التي من شأنها أن تعزز آلية مراقبة المخاطر كونها أداة من أدوات الإنذار المبكر التي تمكن متخذي القرار من تحديد الأحداث الغير مرغوب بها والخسائر المحتملة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى بناء قاعدة بيانات حول الخسائر النقدية الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجهه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة. علماً بأنه عملية إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك لا تهدف إلى تصميم أنظمة تقوم بالتخلص من جميع مخاطر التشغيل المحتملة، وإنما إلى فهم الآثار المالية- وأي آثار أخرى محتملة – لهذه المخاطر واستحداث الأنظمة والإجراءات الرقابية التي من شأنها (إذا استمرت بالعمل) أن تبقى الخسائر (الآثار) المحتملة لهذه المخاطر ضمن المستويات المقبولة.



ج. مخاطر أمن المعلومات

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير مصرحين، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات، ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

ولأجل هذا وفر بنك الاتحاد الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لذلك لحماية أمن المعلومات والأمن السيبراني من الاختراقات الأمنية بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الدولية لحماية معلومات البنك وعملائه، مع وجود خطة لاستمرارية العمل أثناء الكوارث والازمات لضمان استمرار أعمال البنك وتوفير جميع الخدمات المقدمة لجميع عملاءه في كافة الأوقات.

اختبارات الاوضاع الضاغطة

ضمن إطار ادارة البنك للمخاطر المتوقعة والتحوط لهذه المخاطر، بحيث يتم تحديد الأوضاع الضاغطة السلبية التي يمكن أن تواجه البنك وأعماله وقياس أثرها على ملاءة البنك وسيولته وسمعته. بالإضافة الى توضيح مكان الضعف التي يوجهها البنك نتيجة هذه الأوضاع الضاغطة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لوضع خطة استراتيجية للحد من أثرها ومواجهتها عند حدوثها أو تجنبها، كما وتهدف عملية اختبارات الأوضاع الضاغطة تحسين وتعزيز الإدارة السليمة لمخاطر البنك علاوة على الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية الصادرة بهذا الخصوص، والممارسات العالمية الفضلى.

آلية اختيار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة.

يتم اختيار سيناريوهات الاوضاع بحيث تغطي جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم قياس أثر الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك المختلفة سواءاً على مستوى محفظة التسهيلات او الاستثمارات وكما يلي:

1. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على المحفظة الائتمانية للبنك من حيث ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة لعدة عوامل منها التركيز في منح الائتمان، تراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة للآزمات المالية، نوعية المحفظة الائتمانية، انخفاض قيمة الضمانات المقدمة وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
2. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على استثمارات البنك من حيث انخفاض سيولة الأسواق المستثمر بها وانخفاض قيمة الاستثمارات بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على بيان الدخل والميزانية العمومية ونسبة كفاية رأس المال.
3. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على موجودات ومطلوبات البنك في حال تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
4. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على سيولة البنك نتيجة لعدة عوامل منها خسارة استثمارات البنك بالودائع لدى البنوك المراسلة، تركيز ودائع عملاء البنك وودائع البنوك المودعة لديها، عمليات سحب مكثفة للودائع، تغير أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وغيرها من العوامل الأخرى. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة السيولة القانونية وعلى السيولة حسب سلم الاستحقاق.
5. قياس تأثير الأوضاع الضاغطة على مخاطر التشغيل الخاصة بعمليات البنك. ويتم احتساب أثر السيناريوهات لهذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال.

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات يتم وضع خطط طوارئ لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وسياسات تحدد تركيز التسهيلات والاستثمارات، بالإضافة إلى سياسات لمواجهة موجودات ومطلوبات البنك، وتفعيل أدوات تخفيض المخاطر مثل التحوط والتقصص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، وبما يتلاءم مع نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة.

حكومية تطبيق اختبارات الاوضاع الضاغطة:

مسؤولية مجلس الإدارة

1. الاطلاع على نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، لاتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتي من شأنها ضمان سلامة البنك في حال تعرضه إلى أي من هذه الأوضاع.
2. لتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة لمواجهة أية أوضاع ضاغطة يتعرض لها البنك.
3. على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وان يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة وتحليل نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.



مسؤولية الإدارة التنفيذية

1. وضع التوصيات المناسبة وعرضها على مجلس الإدارة والمبنية على نتائج الاختبارات الضاغطة التي قامت الإدارة بتنفيذها.
2. تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمتعلقة بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنك، وإعلام المجلس بنتائجها.
3. تنفيذ ومراقبة اختبارات الأوضاع الضاغطة، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
4. اخذ نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لرأس المال (Capital Planning) بهدف الوصول إلى رأس المال الذي يتواءم مع إستراتيجية البنك وهيكل مخاطره، بالإضافة إلى مراعاة هذه النتائج عند القيام بعملية التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP).
5. التعاون الكامل بين دوائر البنك المختلفة بالتنسيق مع إدارة المخاطر للتوصل بالقدر الممكن للنتائج الواقعية لاختبارات الأوضاع الضاغطة والتي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الأوضاع المالية والاقتصادية المحلية والعالمية.

تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يلتزم البنك بتعليمات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي فيما يخص تطبيق التعثر وآلية معالجة الديون المتعثرة. تعرف التسهيلات المتعثرة بأنها تلك التسهيلات التي تحمل درجات مخاطر تحت المراقبة أو اسوء ، وتاليا وصف مختصر لهذه الدرجات :

تحت المراقبة :

المقترض الذي ليس لديه ارباح مؤكده وايراداته التشغيلية متذبذبة بشكل كبير. واصوله تشهد انخفاضا مع ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مع عدم وجود مخصصات كافيه لها ومديونته على ارتفاع مستمر اعلى من المعايير المقبولة لدى القطاع التي ينتمي له. ايضا الإدارة والتحكم لديه ضعيفة. الديون المصنفة تحت المراقبة تبقى لفترة من الزمن تحت هذا التصنيف لمراقبتها بحيث يتم تحسين تصنيفها الائتماني بحال تغيرت المعطيات التي ادت الى تصنيفها تحت المراقبة او تخفيض تصنيفها الائتماني .

دون المستوى :

مقترض غير مقبول استمرار التعامل معه ائتمانيا حيث ان استرداد التسهيلات استنادا للإيرادات العميل التشغيلية قد أصبح مكان تساؤل وموجوداته غير محمية بدرجة مقبولة بصافي حقوق الملكية وقدرته على الوفاء بالتزاماته او تقديم ضمانات اضافيه ضعيفة. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

مشكوك في تحصيله :

فرص استرداد البنك للدين الممنوح للمقترض أصبح مكان شك وهناك احتماليه لخسارة جزء من أصل الدين وذلك في ضوء الظروف والمعطيات المتوفرة والتي تظهر عدم قدره المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

هالكة :

هنالك احتمال لاسترداد جزء من الدين مستقبلا ولم تتوفر القناعة التامة لدى البنك بانعدام فرص التحصيل بعد، الامر الذي لا يشجع البنك نحو القيام بإعدام الديون اعداما نهائيا وتركه وعدم استمرار المطالبة به. التسهيلات المصنفة تحت هذه الدرجة من المخاطر تتطلب التحوط بمخصص خاص وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني.

**القواعد العامة التي يتم اتباعها في المعالجة الديون المتعثرة:**

- أي جدولته مقترحه يجب ان تستند الى قدره العميل على الالتزام بها ذلك ان هدف البنك يجب ان يستند الى استرداد امواله وليس فقط الى تحسين التصنيف الائتماني للمحفظة.
- عند جدولته المديونية يتوجب دراسه التدفقات النقدية لدى المقترض وخصوصا اذا كان يترتب على المقترض التزامات تجاه دائنين غير البنك وهذا يستلزم الوقوف على دراسة التدفقات النقدية للعميل، وضماناته الحالية، واية موجودات اضافيه يمكن تسيلها كمصدر اضافي في السداد او الحصول عليها كضمانه اضافيه تخفف من المخاطر الائتمانية للعميل. كما يتم دراسة معايير اخرى مثل قدرة العميل على ادارة التسهيلات وسلامة المستندات القانونية والعقود التي بحوزه البنك من حيث كونها تحفظ حق البنك بحال اللجوء الى اجراءات القانونيه بحق المقترض.
- في حال التزام العميل بالسداد بعد جدولة القرض يتم تحسين تصنيف الحساب الى دين عامل وذلك بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني بما يتعلق بالقروض المجدولة.

نظام التصنيف الائتماني الداخلي:

يعتمد البنك نظام التصنيف الائتماني لعملاء الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة. إن الهدف من هذا النظام هو تقييم مخاطر الائتمان على مستوى العميل والتسهيل الممنوح له والتعبير عنها بشكل كمي بحيث يعطى كل عميل ممنوح تسهيلات تصنيف من 1 - 10 تعبر عن مستوى مخاطره بحيث يكون المستوى (1) أقل مستوى خطورة ، وبحيث تكون مسؤولية تصنيف العملاء من مسؤوليات دائرة الائتمان.

وعند تطبيق هذا النظام يمكن ضمان الأمور التالية :

- القدرة على الاحتفاظ بجودة عالية لمحفظة البنك الائتمانية ومراقبة أداء هذه المحفظة وتحديد الاستراتيجية والخطط الفعالة المستقبلية لإدارة المخاطر الائتمانية.
- الربط بين جودة الائتمان وكفاءة الأداء والتسعير.
- تحديد الجهة ذات الصلاحية بالموافقة على منح و/أو تجديد التسهيلات.

والجدول التالي يوضح المعايير التي تم اعتمادها بأوزان مختلفة لغايات تصنيف العملاء:

المحدد	طبيعة المحدد
البنود المالية	كمي
الإدارة	نوعي
الشركة	نوعي
القطاع الاقتصادي	نوعي

وللقيام باحتساب التصنيف يجب توفير قوائم مالية تغطي ثلاث سنوات بالإضافة إلى توفر معلومات حول أداء القطاع الاقتصادي والخصائص النوعية لإدارة للعميل ، وبحيث يتم تصنيف عملاء البنك الممنوحين تسهيلات حسب الجدول التالي :

مستويات المخاطر	درجة المخاطر
ممتاز	1
قوي	2- - 2+
جيد	3- - 3+
مريض	4- - 4+
مقبول	5- - 5+
مرتفع	6- - 6+
تحت المراقبة	7- - 7+
غير عاملة	10-8



الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الادوات المالية و لكل بند على حدة

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى افرادي ((Individual Basis على النظام الذي تم تطبيقه من قبل البنك حسب منهجية الاحتساب التي تم اعتمادها من قبل مجلس الادارة والمدقق الخارجي عند اعداد للبيانات المالية المرحلية والختامية.

أ- احتمالية التعثر (PD) :

يتم قياس احتمالية التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9) باستخدام نماذج إحصائية تعتمد على بيانات تعثر تاريخية والتصنيف الائتماني للتعرضات بالإضافة إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة المرتبطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي لمحفظه التسهيلات الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغرى. أما بالنسبة إلى محفظة تسهيلات الأفراد، فقد تم استحداث نماذج إحصائية جديدة تعتمد على خصائص المنتج، والسلوك الائتماني للعميل، إضافة إلى طبيعة علاقة العميل مع البنك من منظور قياس المخاطر، وذلك بهدف تحديد مستوى احتمالية التعثر بدقة أعلى.

وفقا الى ما تضمنه المعيار (9) جميع التعرضات الائتمانية وادوات الدين المدرجة في المرحلة الاولى. يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر للتعرض/ الاداة لمدة (12) شهر اعتبارا من تاريخ البيانات المالية. أما بالنسبة الى التعرضات الائتمانية المدرجة في مرحلة الثانية فانه يتم الاخذ بعين الاعتبار احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني.

ب - الخسارة بافتراض التعثر (LGD) (الضمانات/مخففات المخاطر) :

عند احتساب الخسارة بافتراض التعثر يتم تقييم الضمانات المقدمة مقابل منح التعرض الائتماني ويتم الاخذ بعين الاعتبار فقط الضمانات التي تصنف كمخففات مخاطر (الموثقة قانونيا ضمن عقود ائتمان ولا يوجد اي مانع قانوني يحول دون وصول البنك للضمانة) لغايات احتساب القيمة القابلة للاسترداد من التعرض الائتماني بعد تطبيق نسب الاقتطاع المحددة في تعليمات تصنيف الديون رقم (8/2024) للبنك المركزي الأردني. ويتم تطبيق نسب الخسارة بافتراض التعرض (LGDs) على الجزء الغير مغطى من التعرض الائتماني اعتمادا على نسب تاريخية لاستردادات مالية وتحويل الى نقد نتيجة التنفيذ على الضمانة بسبب التعثر مع الاخذ بعير الاعتبار البعد الزمني.

ج- التعرض الائتماني عند التعثر (EAD):

يتم الاخذ بعين الاعتبار المبالغ التي سيتم استغلالها من قبل الطرف المدين ونوع اداة الدين عند احتساب التعرض الائتماني عند التعثر لغايات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة من مراحل المعيار الدولي للتقارير المالية (9). يتم احتساب معامل الاستغلال بعد اجراء دراسة على نسب السحوبات والاستغلال التاريخي للعملاء وانواع الدين المختلفة.

تعتبر ايضا التعرضات الائتمانية الغير مباشرة (غير ممولة) بمثابة تعرضات ائتمانية متحققة يتم احتساب لها خسارة الائتمانية ويتم ايضا احتساب نسب تعثر (PDs) خاصة بهذه التعرضات بناءا على دراسة تاريخية على نسب التعثر واحتمالات السحب.

د- القيمة الزمنية للنقود

يتم احتساب القيمة الحالية للخسارة الائتمانية المتوقعة واستخدام العمر الزمني وسعر الفائدة الفعال (EIR) الممنوح على التعرض الائتماني كمعامل خصم.

حاكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية وبما يتضمن مسؤوليات الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق المعيار الدولي.



مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بالإطلاع على عملية ونتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي لإتخاذ القرارات التي تتلاءم مع هذه النتائج والتأكد بقيام الإدارة التنفيذية بالالتزام بالعمليات والسياسات الموضوعة لكفاية المخصصات ويتم إعتقاد والموافقة على سياسة معتمدة تحدد الحالات الإستثنائية والمبررة التي يتم فيها التعديل على نتائج ومخرجات النظام وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في إتخاذ قرار الإستثناء أو التعديل ويتم عرض هذه الحالات على المجلس والموافقة عليها.

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بالإشراف على عملية احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي والتأكد من الآتي :

- ضمان تغطية المخصصات للخسائر الإئتمانية المتوقعة.
- نسبة كفاية رأس المال ضمن المستوى المطلوب وضمان عدم انخفاضها عن الحد المسموح به.
- آلية التسعير تغطي تكاليف المخصصات.

لجنة التدقيق

يتم عرض نتائج احتساب المخصصات حسب المعيار الدولي على لجنة التدقيق حيث تقوم اللجنة بالتحقق من كفاية الخسارة الإئتمانية المتوقعة المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على جميع البيانات المالية.

الإدارة التنفيذية

تقوم الإدارة العليا بإظهار وعرض المخاطر عند تسعير التعرض الإئتماني يتم تنفيذ وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة ليتم التواصل بما يخص عملية تقييم المخاطر الائتمانية وعملية القياس لجميع الأفراد المعنيين.

الإدارة العليا هي بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطوير السياسات والعمليات المذكورة أعلاه .

دائرة إدارة المخاطر

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالحرص على أن المخصصات تغطي التعرضات الإئتمانية بشكل كافي التأكيد من عملية ومخرجات نظام المعيار الدولي عرض نتائج المعيار الدولي على مجلس الإدارة لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

الديون المجدولة :

هي الديون التي سبق وان صنفتم كتسهيلات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة وأخرجت بموجب جدولة اصولية وقد بلغت قيمتها 36,103,979 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (49,230,731 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح ، وقد بلغت 312,599,454 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (346,668,983 دينار 31 كانون الأول 2024)



سندات وأسناد وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

المجموع 2024	المجموع 2025	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 2025	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة 2025	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 2025	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
58,587,014	39,865,542	-	39,865,542	-	S&P	AA+
66,002,687	112,043,410	42,991,300	69,052,110	-	S&P	AA-
21,355,413	20,111,398	-	20,111,398	-	S&P	A+
69,016,937	70,454,256	32,670,999	37,783,257	-	S&P	A
26,901,968	30,757,581	11,220,145	19,537,436	-	S&P	A-
14,411,923	-	-	-	-	S&P	AAA
16,065,429	17,309,936	-	17,309,936	-	S&P	BBB+
16,379,941	13,148,793	2,933,763	10,215,030	-	S&P	BBB
26,495,790	16,343,743	9,232,731	7,111,012	-	S&P	BBB-
13,625,062	12,575,161	8,841,876	1,142,385	2,590,900	S&P	BB+
-	-	-	-	-	S&P	BB-
2,202,875	1,406,785	-	1,406,785	-	S&P	BB
7,755,281	7,728,213	-	5,931,603	1,796,610	S&P	B+
-	-	-	-	-	S&P	B-
8,414,419	9,622,974	-	9,622,974	-	S&P	NR
1,557,965,996	2,210,279,588	-	2,210,279,588	-	S&P	حكومية
1,905,180,735	2,561,647,380	107,890,814	2,449,369,056	4,387,510		المجموع

ان جميع السندات أعلاه مصنفة ضمن المرحلة الأولى باستثناء سند بقيمة 5,593,211 دينار والمندرج تحت تصنيف غير مصنف ضمن المرحلة الثالثة .



للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

متوسط الخسارة عند التعثر	التعرض عند التعثر بالمليون دينار	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	مستوى إتقالية	الخسائر الائتمانية المتوقعة	إجمالي قيمة التعرض	مئة التصنيف حسب تعديلات (8/2024)	درجة التصنيف الداخلي لدى البنك
			النسبة %				
%	دينار		%	دينار	دينار	دينار	تعرضات عاملة
%14.01	1,221	غير مصنف	(%32.18 - %0.00)	203	1,321,147,312	ديون عاملة	1
%48.92	263	غير مصنف	(%49.69 - %0.00)	224,732	511,382,249	ديون عاملة	2
%51.04	638	غير مصنف	(%87.36 - %0.00)	1,842,397	810,863,659	ديون عاملة	3
%47.96	639	غير مصنف	(%87.36 - %0.00)	2,154,050	825,150,036	ديون عاملة	4
%49.46	893	غير مصنف	(%87.36 - %0.00)	6,567,585	1,097,122,337	ديون عاملة	5
%49.95	344	غير مصنف	(%87.36 - %0.00)	15,009,467	395,293,763	ديون عاملة	6
%48.13	187	غير مصنف	(%37.05 - %0.00)	68,190,288	234,529,736	ديون عاملة	7
%48.24	3,536	غير مصنف	(%100 - %0.00)	104,060,549	6,489,266,508	ديون عاملة	غير مصنف
%12.81	421	AAA الى AA	(%0.10 - %0.00)	58,498	420,140,773	عامل	غير مصنف
%68.18	75	A الى +A	(%0.00 - %0.00)	7,734	74,967,108	عامل	غير مصنف
%69.64	38	BBB الى +BBB	(%0.30 - %0.10)	27,549	38,094,278	عامل	غير مصنف
%3.41	1,333	أقل من BBB+ أو مؤسسات مالية أجنبية غير مصنفة	(%1.90 - %0.00)	24,064	1,307,005,801	عامل	غير مصنف
	9,588			198,167,116	13,524,963,560		المجموع
							تعرضات غير عاملة
%71.74	187	غير مصنف	%100	160,693,351	236,314,426	غير عامل	8
%82.40	161	غير مصنف	%100	160,849,465	208,708,341	غير عامل	غير مصنف
	348			321,542,816	445,022,767		المجموع
	9,936			519,709,932	13,969,986,327		المجموع الكلي

2. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية :

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,381,267,688	-	-	-	-	-	-	-	-	1,381,267,688	أرصدة لدى بنوك مركزية
866,659,168	-	-	-	-	-	-	-	-	866,659,168	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
115,619,196	-	-	-	-	-	-	-	-	115,619,196	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6,400,854,910	343,987,093	1,448,299,682	1,359,045,677	335,900,144	80,337,357	1,452,959,162	669,039,628	644,704,876	66,581,291	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
										سندات وأستاد وأذونات وكما يلي :
4,387,510	-	1,796,610	-	-	-	-	-	-	2,590,900	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
107,890,814	-	-	-	-	-	-	-	-	107,890,814	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,449,369,056	12,551,100	1,694,503,077	-	-	-	-	-	24,350,238	717,964,641	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
149,927,258	79,056,018	24,422,920	591,827	10,114	357,873	1,047,571	13,325,283	7,530,630	23,585,022	الموجودات الأخرى
11,475,975,600	435,594,211	3,169,022,289	1,359,637,504	335,910,258	80,695,230	1,454,006,733	682,364,911	676,585,744	3,282,158,720	الإجمالي
300,921,151	55,063,304	5,048,220	36,651,960	5,153,597	2,983,004	20,188,659	96,074,176	42,016,819	37,741,412	الكفالات المالية
583,348,572	50,700,829	-	86,585,382	546,965	-	1,746,546	243,716,464	100,330,906	99,721,480	الاعتمادات المستندية
189,027,072	48,107,936	-	2,043,521	-	-	614,221	69,120,395	61,440,537	7,700,462	القبولات
848,635,113	157,572,978	12,108,981	105,993,915	4,666,128	29,617,740	17,201,064	326,721,356	177,550,545	17,202,406	الالتزامات الأخرى
13,397,907,508	747,039,258	3,186,179,490	1,590,912,282	346,276,948	113,295,974	1,493,757,223	1,417,997,302	1,057,924,551	3,444,524,480	المجموع الكلي 2025
9,429,516,514	697,846,928	2,350,280,912	1,149,084,324	299,554,946	135,334,369	1,175,008,076	1,226,053,823	775,891,481	1,620,461,655	المجموع الكلي 2024





ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9)

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
3,444,524,480	(109)	-	13,774,390	-	3,430,750,199	مالي
1,057,924,551	4,282,667	338,838	36,397,458	15,433,138	1,001,472,450	صناعة
1,417,997,302	8,171,964	3,355,922	100,822,235	31,478,919	1,274,168,262	تجارة
1,493,757,223	13,407,730	44,987,385	105,816,950	630,829,262	698,715,896	عقارات
113,295,974	1,773,529	978,050	19,271,211	2,691,695	88,581,489	زراعة
346,276,948	4,713,808	11,800,204	11,301,311	264,275,692	54,185,933	أسهم
1,590,912,282	13,579,170	10,827,372	123,904,734	142,176,731	1,300,424,275	أفراد
3,186,179,490	-	-	-	-	3,186,179,490	حكومة وقطاع عام
747,039,258	25,182,305	4,381,406	109,863,532	21,938,586	585,673,429	أخرى
13,397,907,508	71,111,064	76,669,177	521,151,821	1,108,824,023	11,620,151,423	المجموع 2025
9,429,516,514	88,812,213	104,517,802	532,386,314	942,909,001	7,760,891,184	المجموع 2024

3. توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي :

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي :

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
1,381,267,688	-	-	-	-	-	123,142,971	1,258,124,717	أرصدة لدى بنوك مركزية
866,659,168	1,606,512	131,102,297	-	115,454,893	237,351,480	326,920,787	54,223,199	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
115,619,196	-	-	-	-	19,596,347	87,507,022	8,515,827	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
6,400,854,910	-	-	-	-	-	-	6,400,854,910	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
								سندات وأستاد وأذونات وكما يلي :
4,387,510	-	2,920,614	-	-	-	1,466,896	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
107,890,814	-	-	-	-	-	107,890,814	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2,449,369,056	2,838,281	82,981,423	-	27,030,667	29,856,741	87,839,915	2,218,822,029	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
149,927,258	-	-	-	-	-	-	149,927,258	الموجودات الأخرى
11,475,975,600	4,444,793	217,004,334	-	142,485,560	286,804,568	734,768,405	10,090,467,940	الإجمالي
300,921,151	5,000	-	-	-	-	223,250	300,692,901	الكفالات المالية
583,348,572	-	-	-	-	-	166,404,078	416,944,494	الإعتمادات المستندية
189,027,072	-	-	-	-	-	7,700,462	181,326,610	القبولت
848,635,113	-	-	-	-	-	-	848,635,113	الالتزامات الأخرى
13,397,907,508	4,444,793	217,004,334	-	142,485,560	286,804,568	909,096,195	11,838,067,058	المجموع 2025
9,429,516,514	2,917,987	156,389,169	-	73,504,491	136,037,669	651,798,044	8,408,869,154	المجموع 2024



ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية		المرحلة الأولى		
		تجميعي	إفرادي	تجميعي	إفرادي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
11,838,067,058	71,111,064	76,669,177	521,151,822	1,108,824,023	10,060,310,972	داخل المملكة
909,096,195	-	-	-	-	909,096,195	دول الشرق الأوسط الأخرى
286,804,568	-	-	-	-	286,804,568	أوروبا
142,485,560	-	-	-	-	142,485,560	آسيا
-	-	-	-	-	-	إفريقيا
217,004,334	-	-	-	-	217,004,334	أمريكا
4,449,793	-	-	-	-	4,449,793	دول أخرى
13,397,907,508	71,111,064	76,669,177	521,151,822	1,108,824,023	11,620,151,422	المجموع 2025
9,429,516,514	88,812,213	104,517,802	532,386,314	942,909,001	7,760,891,184	المجموع 2024

4. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها :

أ - إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثالثة		المرحلة الثانية		31 كانون الأول 2025
		التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
0.00%	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
0.00%	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
0.00%	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
3.52%	244,927,713	88,593,238	436,623,591	156,334,475	645,659,405	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
						سندات وأسناد وأذونات وكما يلي :
0.00%	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
0.00%	-	-	4,096,000	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
0.00%	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
0.00%	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
3.52%	244,927,713	88,593,238	440,719,591	156,334,475	645,659,405	المجموع
0.73%	2,206,932	578,299	4,303,176	1,628,633	34,132,826	الكفالات المالية
0.35%	2,694,200	-	-	2,694,200	29,471,691	الاعتمادات المستندية
0.00%	-	-	-	-	5,218,229	القبولات
0.74%	6,238,435	-	-	6,238,435	19,071,688	الالتزامات الأخرى
2.88%	256,067,280	89,171,537	445,022,767	166,895,743	733,553,839	المجموع الكلي



ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها :

الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها					التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			31 كانون الأول 2025
المجموع	المرحلة الثالثة - تجميعي	المرحلة الثالثة - افرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثانية - افرادي	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها - المرحلة الثانية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,046,367	187,015	8,968,481	(935,703)	(173,426)	244,927,713	88,593,238	156,334,475	تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة
								سندات وأسناد وأذونات وكما يلي :
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (أدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
8,046,367	187,015	8,968,481	(935,703)	(173,426)	244,927,713	88,593,238	156,334,475	المجموع
(84,847)	-	398	-	(85,245)	2,206,932	578,299	1,628,633	الكفالات المالية
1,584	-	-	-	1,584	2,694,200	-	2,694,200	الإعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات
4,271	-	-	-	4,271	6,238,435	-	6,238,435	الالتزامات الأخرى
7,967,375	187,015	8,968,879	(935,703)	(252,816)	256,067,280	89,171,537	166,895,743	المجموع الكلي

**5. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد والعوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):**

31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
775,980,795	1,381,267,688	أرصدة لدى بنوك مركزية
487,712,257	866,659,168	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
17,709,822	115,619,196	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة - بالصافي :
1,113,262,978	1,620,584,944	للأفراد
1,165,647,225	1,452,959,162	القروض العقارية
		للشركات :
1,287,389,045	1,558,534,249	الشركات الكبرى
288,348,542	320,476,873	الشركات الصغيرة والمتوسطة
699,205,245	1,448,299,682	للحكومة والقطاع العام
4,553,853,035	6,400,854,910	المجموع
		سندات واسناد وأذونات :
3,815,848	4,387,510	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,855,913,452	2,449,369,056	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
45,451,435	107,890,814	ضمن الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر
84,098,814	149,927,258	الموجودات الأخرى
7,824,535,458	11,475,975,600	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
248,259,777	300,921,151	كفالات
458,241,591	583,348,572	اعتمادات
171,154,864	189,027,072	قبولات
727,324,824	848,635,113	سقوف تسهيلات وتمويلات غير مستغلة
1,604,981,056	1,921,931,908	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي
9,429,516,514	13,397,907,508	إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار .

**6. الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2025 :**

البند	المرحلة الاولى - إفرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	277,031	-	-	-	-	277,031
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	75,912	-	-	-	-	75,912
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة	52,554,641	6,538,294	131,486,091	3,922,642	319,860,495	514,362,163
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	205,190	-	-	-	800,000	1,005,190
أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	98,610	-	-	-	-	98,610
كفالات مالية	287,430	-	142,747	-	882,319	1,312,496
سقوف غير مستغلة	2,155,599	-	164,568	-	-	2,320,167
اعتمادات مستندية	165,514	-	14,432	-	-	179,946
قبولات	76,055	-	2,362	-	-	78,417
موجودات أخرى	28,507	-	-	-	268,254	296,761

الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الاول 2024:

البند	المرحلة الاولى - إفرادي	المرحلة الاولى - تجميعي	المرحلة الثانية - إفرادي	المرحلة الثانية - تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	383,459	-	-	-	-	383,459
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	15,178	-	-	-	-	15,178
تسهيلات وتمويلات إئتمانية مباشرة	14,224,666	14,822,921	58,979,021	3,849,742	169,829,895	261,706,245
أدوات دين ضمن محفظة موجودات مالية بالكلفة المطفأة	337,642	-	-	-	-	337,642
أدوات دين ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	64,447	-	-	-	-	64,447
كفالات مالية	209,371	-	187,955	-	543,086	940,412
سقوف غير مستغلة	2,676,401	-	174,114	-	-	2,850,515
اعتمادات مستندية	144,152	-	101,672	-	-	245,824
قبولات	79,821	-	20,783	-	-	100,604

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية :

البند	البيد	القيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							القيمة التعرض
			أجمالي قيمة التعرض	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وإليات	أخرى	أجمالي قيمة الضمانات
31 كانون الأول 2025	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,381,267,688	-	-	-	-	-	-	-	-	1,381,267,688
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	866,936,199	-	-	-	-	-	-	-	-	866,936,199
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	115,695,108	-	-	-	-	-	-	-	-	4,892,108
التسهيلات والتمويلات الائتمانية :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للأفراد	1,778,909,970	-	-	-	-	-	-	-	-	1,094,276,475
الفروض العقارية	1,486,405,713	-	-	-	-	-	-	-	-	684,633,495
الشركات الكبرى	1,878,772,273	-	-	-	-	-	-	-	-	335,459,577
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	375,198,322	-	-	-	-	-	-	-	-	1,423,988,617
للحكومة والقطاع العام	1,448,299,682	-	-	-	-	-	-	-	-	111,148,564
سندات وأستاد وأذونات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,448,257,747
ضمن المودعات مالية بالقيمة العادلة من	4,387,510	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال	107,989,424	-	-	-	-	-	-	-	-	107,989,424
الدخل الشامل الآخر	2,450,374,246	-	-	-	-	-	-	-	-	2,450,374,246
ضمن موجودات مالية بالكامل المصفاة	149,927,258	-	-	-	-	-	-	-	-	149,927,258
المجموع	12,044,163,393	12,044,163,393	6,642,278	241,548	241,548	799,084,640	624,003,151	175,391,410	1,849,771,421	10,194,391,972
الكفالات المالية	302,233,647	-	-	-	-	16,544,653	119,622	18,160,289	78,012,950	224,220,697
البرامجات المستقبلية	563,528,518	-	-	-	-	6,192,369	-	2,904,267	204,614,911	378,913,607
القبولات	189,105,489	-	-	-	-	-	-	568,134	9,761,015	179,344,474
الالتزامات الأخرى	850,955,280	-	-	-	-	-	-	-	629,511,425	2,320,167
المجموع الكلي	13,969,986,327	13,969,986,327	6,754,543	255,193	255,193	821,821,662	624,122,773	197,024,100	2,363,604,152	11,606,382,175

- يحتفظ البنك بضمانات أو تعزيرات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية يبلغ 2,166,580,052 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 2,001,750,594 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) والتي لم يتم الاعتراف بمخصص خسارة لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير. القيمة التقديرية للضمانات المحتفظ بها في نهاية فترة التقرير هي 2,363,604,152 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 2,164,693,718 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إال بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى البنك خلال السنة الحالية فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الموجودات المرتبطة بها.

الموجودات المالية	الضمانات المرتبطة
فروض عقارية	ضمانات عقارية وتأمينات تغطية وكفالات شخصية
الفروض الشخصية	تتكون محفظة القروض الشخصية ووطاقت ائتمانية وترتبط بضمانات مثل تحويل راتب كفالات شخصية وتأمينات نقدية، سيارات والتأمين
فروض الشركات	عقارات وأسهم حقوق الملكية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين، سيارات والتأمين
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	عقارات وأسهم حقوق الملكية وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين، سيارات والتأمين
للحكومة والقطاع العام	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	تأمينات نقدية
الائتمادات المستقبلية والقبولات	عقارات وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين
الالتزامات الأخرى	عقارات وتأمينات نقدية وكفالات شخصية وكفالات بنكية وتحويل مستحقات من جهات حكومية وخاصة، بوالص تأمين





فيما يلي توزيع القيمة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية :

البنح	أجمالي قيمة التفرص	القيمة العادلة للضمانات								القيمة الائتمانية المتوقعة	الخسارة
		أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التفرص بعد الضمانات	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام		
31 كانون الأول 2024	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام	دينام
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	775,980,795	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	488,095,716	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	17,725,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسويلات والتحويلات الائتمانية :	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
للموارد	1,204,865,509	42,698,138	953,791	-	523,730,250	299,259,897	41,477	866,683,553	338,181,956	80,993,763	80,993,763
التفرص العقارية	1,194,207,760	7,954,737	-	-	444,124,847	1,426,283	1,133,746	454,639,613	739,568,147	25,112,523	25,112,523
الشركات الكبرى	1,434,708,110	39,513,649	465,135	-	282,171,577	51,069,012	75,929,161	449,388,248	985,319,862	131,737,323	131,737,323
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	315,506,972	19,335,850	111,925	-	122,757,493	6,256,283	49,007,634	197,469,185	118,037,787	23,862,636	23,862,636
للحكومة والقطاع العام	699,205,245	-	-	-	-	-	30,000,000	30,000,000	669,205,245	-	-
سدات وأسلد وأذونات وكما يلي:	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,815,848	-	-	-	-	-	-	-	3,815,848	-	-
ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الدر	45,515,882	-	-	-	-	-	-	-	45,515,882	-	-
ضمن موجودات مالية بالكلفة المطفأة	1,856,251,094	-	-	-	-	-	-	-	1,856,251,094	337,642	337,642
الموجودات الأخرى	84,098,814	-	-	-	-	-	-	-	84,098,814	-	-
المجموع	8,119,976,745	115,502,374	1,530,851	239,714	1,372,784,167	358,011,475	156,112,018	2,004,180,599	6,115,796,146	262,442,524	262,442,524
الكفالات المالية	249,200,189	33,085,066	8,416	-	14,792,147	188,400	5,300,603	53,374,632	195,825,557	94,042	94,042
الاعتمادات المستندية	458,487,415	94,328,118	-	-	5,975,214	-	1,530,503	101,852,507	356,634,908	245,824	245,824
القبولات	171,255,468	5,285,980	-	-	-	-	-	5,285,980	165,969,488	100,604	100,604
الالتزامات الأخرى	730,175,339	-	-	-	-	-	-	-	730,175,339	2,850,515	2,850,515
المجموع الكلي	9,729,095,156	248,201,538	1,539,267	258,386	1,393,551,528	358,199,875	162,943,124	2,164,693,718	7,564,401,438	266,579,879	266,579,879

البلد	القيمة العادلة للضمانات										إجمالي قيمة التعرض
	القيمة العادلة للضمانات							إجمالي قيمة التعرض			
	الدخلة	التيتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات واليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
115,721,688	118,283,103	46,560,500	-	42,175,983	4,110,727	-	-	273,790	164,843,603	للأفراد	
20,962,901	34,567,286	10,751,749	52,362	10,918	10,688,469	-	-	-	45,319,035	الفروض العقارية	
141,651,752	141,938,294	29,024,522	1,466,567	3,124,573	24,365,957	-	-	67,425	170,962,816	الشركات الكبرى	
41,524,154	33,886,045	21,612,092	4,301,455	3,750,515	12,832,349	-	-	727,773	55,448,137	الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي :	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للأخر	
800,000	4,096,000	-	-	-	-	-	-	-	4,096,000	ضمن موجودات مالية بالاكتملة المطفأة	
268,254	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى	
320,928,749	332,770,728	107,948,863	5,820,384	49,061,989	51,997,502	-	-	1,068,988	440,719,591	المجموع	
882,319	3,545,069	758,107	-	-	294,418	-	-	463,689	4,303,176	الكفالات المالية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتمادات المستندية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الالتزامات الأخرى	
321,811,068	336,315,797	108,706,970	5,820,384	49,061,989	52,291,920	-	-	1,532,677	445,022,767	المجموع الكلي	



فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة :

الخسارة الائتمانية المتوقعة	القيمة العادية للضمانات								إجمالي قيمة التعرض	البند
	صافي التعرض بعد الضمانات	أجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وإثبات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة	تأمينات نقدية		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
									التسهيلات والتسهيلات الائتمانية:	
57,361,599	52,450,421	22,546,402	41,477	14,378,546	8,114,218	-	-	12,161	74,996,823	للأفراد
15,579,225	23,701,362	16,671,129	83,350	-	16,587,779	-	-	-	40,372,491	الفروض العقارية
78,620,221	91,534,909	40,089,670	214,052	4,093,687	35,527,958	-	-	253,973	131,624,579	الشركات الكبرى
18,268,850	17,951,734	13,705,476	3,368,513	895,885	8,764,158	-	-	676,920	31,657,210	الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	للحكومة والقطاع العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وأستاد وأذونات وكما يلي :
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادية من
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	خلال قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادية من
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	خلال الدخل الشامل الآخر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ضمن موجودات مالية بالكلفة المصطفة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
169,829,895	185,638,426	93,012,677	3,707,392	19,368,118	68,994,113	-	-	943,054	278,651,103	المجموع
543,086	3,921,562	583,803	-	-	237,727	-	-	346,076	4,505,365	الكفالات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الاعتمادات المستندية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	القبولات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الائتمانات الأخرى
170,372,981	189,559,988	93,596,480	3,707,392	19,368,118	69,231,840	-	-	1,289,130	283,156,468	المجموع الكلي

**ب - مخاطر السوق :**

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأي أداة أخرى يحتفظ بها البنك كمثال المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها إلى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك سياسته متحفظة في إداره هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقف للتعرض لكل نوع من أنواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا إلى تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى المستويات.

1. مخاطر أسعار الفائدة :

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق أو الناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم المواءمة في تواريخ إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في إيرادات البنك نتيجة لفرق التوقيت في إعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة إلى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق.

ويتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة إعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة إلى تقارير

الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025			
العملة	التغير زيادة بسرعة الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح أو الخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	12,371	12,371
دولار امريكي	%1	1,593	1,593
يورو	%1	264	264
جنيه استرليني	%1	117	117
ين ياباني	%1	356	356
عملات اخرى	%1	(286)	(286)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024			
العملة	التغير زيادة بسرعة الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح أو الخسائر) بالآلاف	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دينار أردني	%1	9,637	9,637
دولار امريكي	%1	1,825	1,825
يورو	%1	169	169
جنيه استرليني	%1	34	34
ين ياباني	%1	330	330
عملات اخرى	%1	(32)	(32)

في حال هنالك تغير سلبي في سعر الفائدة يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة .



وفيما يلي تحليل الحساسية للأثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة في حال تغير المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية بنسبة لعام 2025:

الشركات	التسهيلات الائتمانية للشركات	التسهيلات الائتمانية للحكومة والقطاع العام	التسهيلات الائتمانية القروض العقارية	التسهيلات الائتمانية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة (إرتباطات والتزامات محتملة)	التسهيلات الائتمانية الأخرى
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الشركات:						
عرض النقد M2						
%5	3,459	-	105	-	-	755
%5-	(3,469)	-	(106)	-	-	(756)
القوائم المالية للبنك المركزي						
%5	97,024	-	2,869	-	-	21,266
%5-	(105,450)	-	(3,303)	-	-	(22,889)
شروط التجارة						
%5	31,255	-	1,592	-	-	13,679
%5-	(32,081)	-	(1,607)	-	-	(13,797)
نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص						
%5	4,233	-	943	-	-	6,828
%5-	(4,248)	-	(986)	-	-	(6,987)
الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME)						
أعداد السياح						
%5	-	-	103	3,483	-	907
%5-	-	-	(104)	(3,513)	-	(918)
مؤشر أسعار المستهلك						
%5	-	-	1,868	62,934	-	16,662
%5-	-	-	(2,454)	(83,311)	-	(21,263)
معدل الإقراض المصرفي						
%5	-	-	104	3,529	-	919
%5-	-	-	(106)	(3,578)	-	(930)
التجزئة:						
عرض النقد M1						
%5	-	-	1,297	-	17,001	11
%5-	-	-	(1,422)	-	(18,572)	(12)
مؤشر أسعار المستهلك						
%5	-	-	229	-	2,997	2
%5-	-	-	(243)	-	(3,182)	(2)
مؤشر سعر المنتج						
%5	-	-	125	-	1,638	-
%5-	-	-	(142)	-	(1,857)	-



فيما يلي تحليل الحساسية للأثر على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة في حال تغير المؤشرات الاقتصادية المستخدمة للشركة التابعة - البنك الاستثماري

التسهيلات الائتمانية لأخرى	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة (إرتباطات محتملة)	التسهيلات الائتمانية الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	التسهيلات الائتمانية القروض العقارية	التسهيلات الائتمانية للحكومة والقطاع العام	التسهيلات الائتمانية للشركات	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
نسبة التضخم						
145,632	-	5,141	88,547	-	165,478	%2
(119,658)	-	(7,528)	(34,547)	-	(151,547)	%2-
نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي						
(62,365)	-	(9,854)	(41,547)	-	(92,547)	%2
41,225	-	18,547	55,547	-	222,658	%2-
نسبة البطالة						
254,569	-	3,547	32,658	-	48,658	%2
(88,547)	-	(2,902)	(15,447)	-	(13,454)	%2-
نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص						

2. مخاطر العملات :

تقوم سياسة المجموعة على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من

حساسية أرباح المجموعة للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات الى حدودها الدنيا .

العملية	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح أو الخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025	صنف العملة	دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	(260,850)	714,638
يورو	%1	130,111	(6,515)
جنيه استرليني	%1	90,737	-
ين ياباني	%1	445,243	-
عملات أخرى	%1	(203,168)	9,305
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024	صنف العملة	دينار	دينار
دولار أمريكي	%1	(174,876)	663,000
يورو	%1	4,889	-
جنيه استرليني	%1	22,290	-
ين ياباني	%1	447,055	-
عملات أخرى	%1	(153,652)	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 1% فانه سيكون له نفس الاثر المالي اعلاه مع عكس الاشارة.



3. مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

تتم إدارة المخاطر لمحفظة الاسهم من خلال اعتماد سياسة تقوم على التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية حيث نقوم بتوزيع استثماراتنا على أساس قطاعي ضمن القطاعات الأكثر استقرارا وعلى عدة أسواق مالية لتخفيض المخاطر ضمن مستوى مقبول كما تتم الرقابة بشكل دقيق على هذه المخاطر من خلال:

- تحديد سقفوف الاستثمار المختلفة
- تحديد سقفوف لوقف الخسارة لكل استثمار على حدة و الرقابة عليه بشكل يومي
- التقييم الدوري لمحفظة الاستثمار من قبل جهة مستقلة (المكتب الوسيط).
- إجراء تحليل حساسية لقياس مدى تأثر استثماراتنا في حال حدوث تراجع في الأسواق التي نقوم بالاستثمار فيها بهدف الإبقاء على هذه المخاطر ضمن مستويات مقبولة للبنك.

يتم إدارة هذه المخاطر من قبل إدارة المخاطر بالتعاون مع دائرة الخزينه ويتم رفع التقارير والتوصيات للجنة ادارة الموجودات والمطلوبات.

السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	الأثر على حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025		دينار	دينار
سوق عمان المالي	%5	234,076	2,891,625
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	672,829
NEW YORK STOCK EXCHANGE	%5	-	62,394
أسواق أخرى	%5	2,090	1,199,844
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024			
سوق عمان المالي	%5	114,305	637,451
بورصة القدس (فلسطين)	%5	-	734,527
NEW YORK STOCK EXCHANGE	%5	-	51,634

في حال هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوي للتغير اعلاه مع عكس الإشارة .

ج. مخاطر السيولة:

يعمل البنك بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقفوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى البنك نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيولة بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ، كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقرره من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنة حول إدارتها للسيولة ، بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطالبات (غير المضمومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة الى 3 سنوات	من 6 شهور الى سنة	من 3 شهور الى 6 شهور	من شهر لفاية 3 شهور	أقل من شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	كما في 31 كانون الأول 2025
المطالبات								
466,694,059	77,616,840	-	-	7,000,000	45,578,419	30,041,110	306,457,690	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
9,477,544,944	-	-	703,730,896	2,235,926,838	1,827,627,925	2,069,066,440	2,641,192,845	ودائع عملاء
617,190,608	-	207,223,861	78,134,069	59,172,214	50,107,208	53,254,049	169,299,207	تأمينات نقدية
570,666,357	-	102,907,499	285,962,863	92,443,912	45,899,838	25,087,789	18,364,456	أموال مقترضة
79,040,437	-	79,040,437	-	-	-	-	-	فروض مسالمة
46,209,517	-	-	-	30,104,442	5,118,688	3,356,349	7,630,038	إسناد القرض
1,768,785	1,768,785	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
45,856,380	45,856,380	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
37,678,904	-	25,860,626	7,843,777	1,811,002	1,113,756	448,945	600,798	الترافعات عقود تأجير
7,830,898	7,830,898	-	-	-	-	-	-	مطالبات ضريبة مؤجلة
302,584,217	302,584,217	-	-	-	-	-	-	مطالبات أخرى
11,653,065,106	435,657,120	415,032,423	1,075,671,605	2,426,458,408	1,975,445,834	2,181,254,682	3,143,545,034	المجموع
12,459,066,306	674,818,810	4,076,244,929	2,419,614,991	1,139,030,723	631,631,364	621,768,449	2,895,957,040	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
كما في 31 كانون الأول 2024								
المطالبات								
358,796,247	72,048,754	-	9,000,000	9,000,000	52,168,016	38,770,184	177,809,293	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
6,441,637,834	-	-	566,125,576	1,718,928,042	1,126,215,843	1,121,692,897	1,908,675,476	ودائع عملاء
385,624,494	-	126,792,160	34,604,076	20,562,855	33,120,362	29,940,734	140,604,307	تأمينات نقدية
227,573,119	-	112,906,501	89,583,908	24,417,669	449,419	211,869	3,753	أموال مقترضة
80,689,791	-	80,689,791	-	-	-	-	-	فروض مسالمة
1,421,646	1,421,646	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
36,048,153	36,048,153	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
36,128,203	-	25,721,699	6,866,086	1,623,782	1,025,412	493,418	397,806	الترافعات عقود تأجير
945,800	945,800	-	-	-	-	-	-	مطالبات ضريبة مؤجلة
169,050,879	169,050,879	-	-	-	-	-	-	مطالبات أخرى
7,737,916,166	279,515,232	346,110,151	706,179,646	1,774,532,348	1,212,979,052	1,191,109,102	2,227,490,635	المجموع
8,351,006,738	424,314,833	2,979,963,198	1,802,255,663	617,049,399	480,162,102	481,467,446	1,565,794,097	مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)





فجوة إعادة تسعير الفائدة :
يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

المجموع	عناصر بدون فائدة		فجوة إعادة تسعير الفائدة		من شهر إلى 3 اشهر		من 3 اشهر إلى 6 اشهر		من 6 اشهر إلى 12 اشهر		أقل من شهر		ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:
	عناصر بدون فائدة	دينار	3 سنوات او أكثر	دينار	من سنة الى 3 سنوات	دينار	من 6 اشهر الى سنة	دينار	من 3 اشهر الى 6 اشهر	دينار	من شهر الى 3 اشهر	دينار	
دينار													كما في 31 كانون الاول 2025
													الموجودات :
1,630,913,889	879,813,889	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
866,659,168	79,721,623	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
115,619,196	(75,912)	-	-	26,640,888	19,584,684	54,589,536	700,000	14,180,000	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
24,666,700	20,279,191	625,615	-	1,399,986	313,412	1,466,896	-	581,600	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
6,400,854,910	(130,107,459)	1,463,916,180	-	1,407,647,372	501,205,202	2,619,744,800	293,207,568	245,241,247	-	-	-	-	تسهيلات التماثلية مباشرة بالصافي
307,411,925	307,411,925	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الدر
2,449,369,056	(202,401)	1,027,348,772	-	1,035,053,858	210,444,030	42,465,145	75,644,251	58,615,401	-	-	-	-	موجودات مالية بالتكلفة المضافة
339,331	339,331	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات خفيفة
32,280,905	32,280,905	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات حق استخدام
127,242,912	127,242,912	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
74,912,437	74,912,437	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
114,799,568	114,799,568	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
313,996,309	263,670,291	-	-	64,625	16,217,216	19,503,704	9,062,342	5,478,131	-	-	-	-	موجودات أخرى
12,459,066,306	1,770,086,300	2,491,890,567	2,470,806,729	747,764,544	2,737,770,081	378,614,161	1,862,133,924						إجمالي الموجودات
													المطلوبات :
456,084,233	177,800,977	-	-	-	7,000,000	45,578,419	31,399,128	194,305,709	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية				
9,413,838,733	1,795,063,391	-	-	220,161,007	1,956,314,696	1,496,230,309	1,574,769,260	2,371,300,070	ودائع عملاء				
599,265,262	114,096,804	32,908,580	-	36,156,408	42,353,180	25,675,467	25,490,314	322,584,509	تأمينات نقدية				
494,252,372	11,330,340	96,026,551	-	212,815,700	86,495,585	44,630,870	24,754,464	18,198,862	أموال مقترضة				
60,265,000	-	60,265,000	-	-	-	-	-	-	القروض المساندة				
44,660,000	-	-	-	-	28,740,000	5,000,000	3,330,000	7,590,000	إسناد القرض				
1,768,785	1,768,785	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة				
45,856,380	45,856,380	-	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل				
32,583,561	32,583,561	-	-	-	-	-	-	-	الالتزامات عقود تأجير				
7,830,898	7,830,898	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة				
302,584,217	302,584,217	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى				
11,458,989,441	2,488,915,353	189,200,131	469,133,115	2,120,903,461	1,617,115,065	1,659,743,166	2,913,679,150		إجمالي المطلوبات				
1,000,076,865	(718,829,053)	2,302,690,436	2,001,673,614	(1,373,138,917)	1,120,655,016	(1,281,129,005)	(1,051,845,226)		فجوة إعادة تسعير الفائدة				
كما في 31 كانون الاول 2024													
8,351,006,738	1,099,531,665	1,694,090,033	1,155,129,563	436,920,832	2,463,834,896	299,367,221	1,202,132,528		إجمالي الموجودات				
7,658,197,097	1,666,692,452	170,965,315	265,744,465	1,562,153,653	965,964,664	899,537,343	2,127,139,205		إجمالي المطلوبات				
692,809,641	(567,160,787)	1,523,124,718	889,385,098	(1,125,232,821)	1,497,870,232	(600,170,122)	(925,006,677)		فجوة إعادة تسعير الفائدة				



التركز في مخاطر العملات الأجنبية

المجموع	أخرى	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 كانون الاول 2025
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الموجودات						
416,490,493	196,801,432	-	2,047,077	8,604,553	209,037,431	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
802,330,729	123,380,403	2,435,939	19,440,755	74,507,964	582,565,668	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
112,493,435	98,847	-	-	-	112,394,588	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
19,985,187	-	-	4,438	5,390,206	14,590,543	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل
529,161,841	18,819,695	44,813,135	290,129	906,675	464,332,207	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
211,817,730	8,357,345	-	-	25,697,296	177,763,089	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
773,048,436	-	-	6,637,139	39,463,741	726,947,556	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
2,565,332	2,435,390	-	-	-	129,942	ممتلكات ومعدات - بالصافي
1,386,480	1,386,480	-	-	-	-	موجودات حق استخدام
2,815,722	2,815,722	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
66,468,123	690,723	28,984	217,919	838,313	64,692,184	موجودات اخرى
2,938,563,508	354,786,037	47,278,058	28,637,457	155,408,748	2,352,453,208	مجموع الموجودات
المطلوبات						
170,751,767	731,644	157,480	72,178	8,039,128	161,751,337	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2,059,765,832	304,849,233	2,315,289	18,901,260	119,006,120	1,614,693,930	ودائع العملاء
359,069,729	10,741,133	280,995	209,685	11,827,253	336,010,663	تأمينات نقدية
30,267,642	-	-	-	-	30,267,642	أموال مقترضة
14,180,000	-	-	-	-	14,180,000	قروض مساندة
1,209,477	1,209,477	-	-	-	-	التزامات عقود تأجير
212,211,787	57,571,371	-	380,683	3,525,117	150,734,616	مطلوبات أخرى
2,847,456,234	375,102,858	2,753,764	19,563,806	142,397,618	2,307,638,188	مجموع المطلوبات
حقوق مساهمي البنك						
70,900,000	-	-	-	-	70,900,000	سندات دائمة
20,207,274	(20,316,821)	44,524,294	9,073,651	13,011,130	(26,084,980)	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
1,683,674,623	212,733,220	36,183,322	2,682,403	186,455,715	1,245,619,963	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 كانون الاول 2024						
1,813,710,710	59,625,480	64,835,370	17,868,958	140,298,486	1,531,082,416	مجموع الموجودات
1,728,239,972	74,990,642	20,129,866	15,639,929	139,809,539	1,477,669,996	مجموع المطلوبات
14,570,738	(15,365,162)	44,705,504	2,229,029	488,947	(17,487,580)	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة
1,192,266,369	49,290,312	45,975,976	1,746,038	176,555,955	918,698,088	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة



ثانياً : بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من سنة لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2025
دينار	دينار	دينار	دينار	
720,261,032	-	36,494,076	683,766,956	الإعتمادات
189,105,489	-	-	189,105,489	القبولات
850,955,280	-	-	850,955,280	السقوف غير المستغلة
302,233,647	946,341	21,579,895	279,707,411	الكفالات
2,062,555,448	946,341	58,073,971	2,003,535,136	المجموع
كما في 31 كانون الأول 2024				
527,385,246	-	49,307,521	478,077,725	الإعتمادات
171,255,468	-	374,001	170,881,467	القبولات
730,175,339	-	-	730,175,339	السقوف غير المستغلة
249,200,189	451,299	23,684,292	225,064,598	الكفالات
1,678,016,242	451,299	73,365,814	1,604,199,129	المجموع

د. مخاطر التغير المناخي:

يدمج البنك التغير المناخي في استراتيجياته من خلال أربعة ركائز رئيسية: الحوكمة، الاستراتيجية، إدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف، بهدف تحقيق التحول المستدام وتقليل الآثار البيئية.

يحدد البنك نوعين رئيسيين من المخاطر: المخاطر الفيزيائية الناتجة عن الأحداث المناخية الحادة والمزمنة، ومخاطر التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون نتيجة التغيرات في السياسات والتكنولوجيا وسلوك المستهلكين.

يتم إدارة هذه المخاطر بشكل استباقي باستخدام سيناريوهات من هيئات مختصة، مع إشراف من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. بالتوازي مع متطلبات بورصة عمان والبنك المركزي الأردني، يقوم البنك بتقييم التأثيرات المناخية عبر التحليل المستقبلي، استعداداً للتوافق مع معايير الإفصاح المتعلقة بتغير المناخ.

46. التحليل القطاعي

أ. معلومات عن أنشطة أعمال البنك :

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية :

- حسابات الأفراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية .
- حسابات الشركات الكبرى : يشمل متابعة الودائع و التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية
- الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقدية .
- إدارة الاستثمارات والعملات الأجنبية : يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والأجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة الى خدمات المتاجرة بالعملات الأجنبية .



- أخرى : يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الحليفة والممتلكات والمعدات والادارة العامة والادارات المساندة .
- الخزينة.
- يقوم البنك بإدارة التركزات في قطاعات الأعمال بناء على تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص والتي نصت على ان لا يتجاوز التركيز العميل عن 25% من راس المال التنظيمي للبنك .

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك :

البيان	الافراد	الشركات الكبرى	شركات صغيرة ومتوسطة	الخزينة	أخرى	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الإيرادات	222,568,434	244,841,628	39,594,993	220,836,309	11,056,738	559,027,251	738,898,102
(مخصص) تدني التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للعملاء	(18,790,229)	(167,537,561)	(8,173,178)	(164,287)	772	(68,652,960)	(194,664,483)
نتائج أعمال القطاع *	48,744,380	(43,800,630)	10,684,427	191,346,054	11,190,538	234,215,380	218,164,769
مصاريف غير موزعة على القطاعات						(148,424,790)	(209,511,564)
الربح من التشغيل						85,790,590	8,653,205
حصة البنك من أرباح شركة طيفة						(16,863)	11,572
نتاج عملية الاستحواذ						-	75,144,443
الربح للسنة قبل الضرائب						85,773,727	83,809,220
ضريبة الدخل						(31,299,627)	1,475,015
الربح للسنة						54,474,100	85,284,235
مصاريف رأسمالية						28,276,731	27,836,724
استهلاكات واطفاءات						15,218,129	22,276,567
معلومات اخرى							
موجودات القطاع	2,582,173,856	3,283,820,897	488,902,654	5,768,057,664	-	7,975,696,980	12,122,955,071
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	336,111,235	375,309,758	336,111,235
مجموع الموجودات	2,582,173,856	3,283,820,897	488,902,654	5,768,057,664	336,111,235	8,351,006,738	12,459,066,306
مطلوبات القطاع	5,545,981,417	3,100,535,706	1,202,812,676	902,287,648	-	7,406,381,928	10,751,617,447
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	707,371,994	251,815,169	707,371,994
مجموع المطلوبات	5,545,981,417	3,100,535,706	1,202,812,676	902,287,648	707,371,994	7,658,197,097	11,458,989,441

* يشمل بند نتائج القطاعات النتائج المتحصلة لكل قطاع اعمال والتي تمثل اجمالي الدخل بعد طرح مصروف خسائر ائتمانية متوقعة .

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي :

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
559,027,251	738,898,102	36,551,157	43,426,900	522,476,094	695,471,202	إجمالي الإيرادات
28,276,731	27,836,724	5,722,494	14,381,261	22,554,237	13,455,463	المصاريف الرأسمالية



المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول		
2024	2025	2024	2025	2024	2025	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
8,351,006,738	12,459,066,306	904,374,910	1,385,507,660	7,446,631,828	11,073,558,646	مجموع الموجودات

47. إدارة رأس المال

أ. تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2025 و 2024 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للاسهم العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2 .

ب. متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للاسهم العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي ما يعادل (12%) من الموجودات والبندود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر وكذلك مخاطر السوق و مخاطر التشغيل، بالإضافة الى (2%) احتياطي إضافي حسب تعليمات الفرع الخارجي واحتياطي إضافي (0.5%) للبنوك المصنفة ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحليه وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال حيث يلتزم البنك في كافة الاوقات المحافظة على نسبة كفاية تتجاوز الحد الأدنى بهامش مناسب وبما يتلاءم أيضا مع متطلبات لجنة بازل III.

ج. كيفية تحقيق اهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الأمثل لمصادر الاموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة و المعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والانظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الأمثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة المخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د. كفاية رأس المال

تتضمن حسابات راس المال بالاضافة الى راس المال المكتتب به كلا من الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، علاوة الإصدار، الأرباح المدورة، احتياطي القيمة العادلة، احتياطي المخاطر المصرفية العامة، واسهم الخزينة يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكما يلي :

1. تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي يجب أن لا تقل عن 12% بالإضافة الى 2% احتياطي إضافي
2. حسب تعليمات الفرع الخارجي واحتياطي إضافي 0.5% للبنوك المصنفة ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية المحليه .
3. التزام بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية بأن لا يقل عن 100 مليون دينار أردني.
4. استثمارات البنك في الأسهم والحصص والتي يجب أن لا تزيد عن 50% من رأسماله المكتتب به.
5. نسب حدود الائتمان «تركزات الائتمان» إلى رأس المال التنظيمي.
6. قانون البنوك والشركات المتعلق باقتطاع الاحتياطي القانوني ونسبة 10% من أرباح البنك قبل الضرائب.



31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
		حقوق حملة الأسهم العادية
200,000,000	325,203,252	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
49,774,670	117,938,691	الأرباح المدورة بعد طرح قيمة التوزيعات المتوقعة
1,315,151	8,403,428	التغير المتراكم في القيمة العادلة بالكامل
68,213,173	177,140,002	علاوة الإصدار
94,105,047	97,616,363	الاحتياطي القانوني
62,376,599	21,376,599	الاحتياطي الاختياري
65,703,289	73,127,032	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
-	-	الأرباح (الخسائر) المرحلية بعد الضريبة وطرح قيمة التوزيعات المتوقعة
541,487,929	820,805,367	إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية
		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)
(29,629,198)	(36,006,187)	الشهرة والموجودات غير الملموسة
(45,261,019)	(63,404,880)	موجودات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الاستثمارات ضمن الحد الأول (10%)
466,597,712	721,394,300	صافي حقوق حملة الأسهم العادية
		رأس المال الإضافي
11,594,698	12,904,770	حقوق الأقلية المسموح بالإعتراف بها
70,900,000	70,900,000	سندات دائمة
549,092,410	805,199,070	صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)
		الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2
22,703,341	46,758,862	مخصصات أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى
15,459,597	17,206,360	حقوق غير المسيطرين المسموح بالاعتراف بها
47,515,000	57,429,000	الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحمل صفات رأس المال المساند
85,677,938	121,394,222	إجمالي رأس المال المساند
634,770,348	926,593,292	رأس المال التنظيمي
4,342,932,637	5,704,598,364	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%14.62	%16.24	نسبة كفاية رأس المال
%12.64	%14.11	نسبة كفاية رأس المال الأساسي
%1.97	%2.13	نسبة كفاية رأس المال المساند

31 كانون الأول		نسبة الرافعة المالية:
2024	2025	
دينار	دينار	
549,092,410	805,199,070	الشريحة الأولى من رأس المال
9,303,239,180	13,752,282,275	مجموع الموجودات داخل وخارج قائمة المركز المالي بعد استبعاد البنود المقطوعة من الشريحة الأولى
%5.90	%5.86	نسبة الرافعة المالية

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2025 و 31 كانون الأول 2024 بناء على مقررات لجنة بازل III.

31 كانون الأول		نسبة تغطية السيولة (LCR):
2024	2025	
دينار	دينار	
2,393,506,812	3,662,241,393	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة
2,369,977,194	3,619,215,363	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى لكل من أصول المستوى الثاني (أ) و(ب)
862,247,704	1,170,105,030	صافي التدفقات النقدية الخارجة
%274.86	%309.31	نسبة تغطية السيولة (LCR)
%265.04	%293.02	نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر



31 كانون الأول		نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):
2024	2025	
دينار	دينار	
6,342,460,421	9,121,615,497	اجمالي التمويل المستقر المتاح (بعد فُعامل التمويل المستقر المتاح)
4,253,708,992	6,098,175,836	اجمالي التمويل المستقر المطلوب (بعد فُعامل التمويل المستقر المطلوب)
65,729,845	77,266,408	اجمالي التمويل المستقر المطلوب للبنود خارج الميزانية (بعد فُعامل التمويل المستقر المطلوب)
4,319,438,837	6,175,442,244	اجمالي التمويل المستقر المطلوب
%146.84	%147.71	نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

48. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2025			المجموع
لغاية سنة	اكتر من سنة	دينار	
دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
1,630,913,889	-	1,630,913,889	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
866,659,168	-	866,659,168	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
106,176,338	9,442,858	115,619,196	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,065,365,656	4,335,489,254	6,400,854,910	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
24,666,700	-	24,666,700	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	307,411,925	307,411,925	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
387,168,828	2,062,200,228	2,449,369,056	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
5,106,793	27,174,112	32,280,905	موجودات حق إستخدام - بالصافي
339,331	-	339,331	استثمارات في شركات حليفة
5,305,695	121,937,217	127,242,912	ممتلكات ومعدات - بالصافي
1,809,442	73,102,995	74,912,437	موجودات غير ملموسة - بالصافي
94,379,251	20,420,317	114,799,568	موجودات ضريبية مؤجلة
250,099,909	63,896,400	313,996,309	موجودات أخرى - بالصافي
5,437,991,000	7,021,075,306	12,459,066,306	اجمالي الموجودات
المطلوبات :			
456,084,233	-	456,084,233	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
9,334,916,083	78,922,650	9,413,838,733	ودائع العملاء
322,463,914	276,801,348	599,265,262	تأمينات نقدية
157,809,481	336,442,891	494,252,372	اموال مقترضة
-	60,265,000	60,265,000	قروض مساندة
44,660,000	-	44,660,000	اسناد القرض
1,013,302	755,483	1,768,785	مخصصات متنوعة
45,856,380	-	45,856,380	مخصص ضريبة الدخل
3,648,648	28,934,913	32,583,561	التزامات عقود تأجير
7,830,898	-	7,830,898	مطلوبات ضريبية مؤجلة
300,040,665	2,543,552	302,584,217	مطلوبات اخرى
10,674,323,604	784,665,837	11,458,989,441	اجمالي المطلوبات
(5,236,332,604)	6,236,409,469	1,000,076,865	الصافي



31 كانون الأول 2024			
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
دينار	دينار	دينار	
الموجودات :			
912,773,898	-	912,773,898	نقد وارصدة لدى بنوك مركزية
487,712,257	-	487,712,257	ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
17,709,822	-	17,709,822	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,553,853,035	3,189,019,242	1,364,833,793	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
18,663,543	-	18,663,543	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
119,651,740	119,651,740	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,855,913,452	1,136,552,013	719,361,439	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
29,835,954	25,275,387	4,560,567	موجودات حق إستخدام - بالصافي
332,759	-	332,759	استثمارات في شركات حليفة
87,259,347	87,259,347	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
29,629,198	29,629,198	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
45,261,019	-	45,261,019	موجودات ضريبية مؤجلة
192,410,714	8,963,043	183,447,671	موجودات أخرى - بالصافي
8,351,006,738	4,596,349,970	3,754,656,768	اجمالي الموجودات
المطلوبات :			
357,199,782	-	357,199,782	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
6,406,677,540	-	6,406,677,540	ودائع العملاء
374,955,909	159,365,762	215,590,147	تأمينات نقدية
220,773,527	217,241,364	3,532,163	اموال مقترضة
60,295,000	60,295,000	-	قروض مساندة
1,421,646	-	1,421,646	مخصصات متنوعة
36,048,153	-	36,048,153	مخصص ضريبة الدخل
30,828,861	28,074,805	2,754,056	التزامات عقود تأجير
945,800	-	945,800	مطلوبات ضريبية مؤجلة
169,050,879	2,543,552	166,507,327	مطلوبات اخرى
7,658,197,097	467,520,483	7,190,676,614	اجمالي المطلوبات
692,809,641	4,128,829,487	(3,436,019,846)	الصافي

49. إرتباطات والتزامات محتملة

أ - إرتباطات والتزامات ائتمانية:

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند مما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
527,385,246	720,261,032	اعتمادات
171,255,468	189,105,489	قبولات
		كفالات :
64,669,529	84,184,703	- دفع
105,145,960	130,056,082	- حسن تنفيذ
79,384,700	87,992,862	- أخرى
127,720,001	461,196,145	عقود بيع عملات آجلة
730,175,339	850,955,280	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مستغلة
1,805,736,243	2,523,751,593	المجموع

**ب - التزامات تعاقدية:**

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند مما يلي :
2024	2025	
دينار	دينار	
9,883,954	7,689,995	عقود شراء ممتلكات ومعدات
4,085,620	8,013,140	عقود شراء موجودات غير ملموسة
-	3,000,000	عقود أخرى

50. القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على المجموعة 7,992,223 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (4,606,218 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) وبلغت المخصصات المعدة ازائها 777,095 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (1,001,213 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) وفي تقدير ادارة البنك والمستشار القانوني ان المخصصات المقطوعة لقاء هذه القضايا تعتبر كافية.

51. مستويات القيمة العادلة**أ. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:**

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) :

العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة	مدخلات هامة غير ملموسة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة		الموجودات المالية
				31 كانون الاول		
				2024	2025	
				دينار	دينار	
						موجودات مالية بالقيمة العادلة
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل :
	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	2,595,510	1,941,487	سندات حكومية مدرجة في الاسواق المالية
	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	1,220,338	2,446,023	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	2,286,096	4,723,314	اسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية
	لا ينطبق	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	المستوى الثاني	12,561,599	15,555,876	صناديق استثمارية
				18,663,543	24,666,700	المجموع
						موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:
	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	28,472,247	96,533,835	اسهم متوفر لها اسعار سوقية
	لا ينطبق	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	المستوى الاول	45,515,882	107,989,424	سندات شركات مدرجة في الاسواق المالية
	لا ينطبق	تقييم مدير الصندوق للقيمة العادلة	المستوى الثاني	26,360,195	46,880,054	صناديق استثمارية
	لا ينطبق	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	المستوى الثالث	19,367,863	56,107,222	اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية
				119,716,187	307,510,535	المجموع
				138,379,730	332,177,235	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024.



فيما يلي الحركة على الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة ضمن المستوى (3):

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2024	2025	
دينار	دينار	
15,159,479	19,367,863	رصيد بداية السنة
-	26,875,800	ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ
2,364,944	11,052,147	إضافات
(223,590)	(873,005)	اطفاء
2,067,030	(315,583)	التغير في القيمة العادلة
19,367,863	56,107,222	رصيد نهاية السنة

ب. الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر :

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة :

مستوى القيمة العادلة	31 كانون الأول 2024		31 كانون الأول 2025		
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
	دينار	دينار	دينار	دينار	
					موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة
المستوى الثاني	341,123,901	341,100,000	751,206,812	751,100,000	ودائع لاجل وخاضعة لاشعار وشهادات ايداع لدى البنك المركزي
المستوى الثاني	506,003,564	505,422,079	983,838,208	982,278,364	أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	4,568,788,193	4,562,816,078	6,410,030,769	6,400,854,910	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة المطفأة
المستوى الثاني	1,884,048,905	1,855,913,452	2,491,309,354	2,449,369,056	موجودات مالية اخرى بالكلفة المطفأة
	7,299,964,563	7,265,251,609	10,636,385,143	10,583,602,330	مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة
					مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة
المستوى الثاني	359,012,968	357,199,782	457,103,101	456,084,233	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
المستوى الثاني	6,468,007,257	6,406,677,540	9,486,261,236	9,413,838,733	ودائع عملاء
المستوى الثاني	375,928,974	374,955,909	600,907,012	599,265,262	تامينات نقدية
المستوى الثاني	221,164,373	220,773,527	495,592,911	494,252,372	أموال مقترضة
المستوى الثاني	61,449,661	60,295,000	60,968,008	60,265,000	قروض مساندة
	-	-	44,710,358	44,660,000	اسناد القرض
	7,485,563,233	7,419,901,758	11,145,542,626	11,068,365,600	مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة

للبنود المبينة اعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الاطراف التي يتم التعامل معها.

52. الاستحواذ على البنك الاستثماري

بناءً على قرار الهيئة العامة غير العادي المنعقد بتاريخ 25 حزيران 2025 تمت الموافقة على تملك كامل أسهم البنك الاستثماري والبالغة (125) مليون سهم وذلك من خلال زيادة رأسمال البنك المصرح به بمقدار (125,203,252 سهم) وتخصيص الأسهم ونقل ملكيتها لصالح مساهمي البنك الاستثماري، كلاً بنسبة مساهمته في راس المال. هذا وقد تم استكمال اجراءات تسجيل أسهم زيادة رأس مال بنك الاتحاد البالغة 125,203,252 سهم بتاريخ 3 تموز 2025 ليصبح راس مال البنك المكتتب به 325,203,252 سهم.



تم نقل كافة موجودات ومطلوبات البنك الاستثماري الى حسابات البنك وعلى النحو الاتي :

الموجودات	القيمة الدفترية	التعديلات	القيمة العادلة
	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	192,562,956	-	192,562,956
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	132,762,135	-	132,762,135
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	2,500,000	-	2,500,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	471,327	-	471,327
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	1,327,818,323	7,600,000	1,320,218,323
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	65,584,779	-	65,584,779
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	432,206,961	5,100,000	427,106,961
ممتلكات ومعدات - بالصافي	35,605,496	3,643,329	31,962,167
موجودات ضريبية مؤجلة	18,661,682	-	18,661,682
موجودات حق إستخدام - بالصافي	4,658,985	-	4,658,985
موجودات غير ملموسة - بالصافي	44,955,392	40,069,482	4,885,910
موجودات أخرى - بالصافي	112,255,965	6,800,000	105,455,965
مجموع الموجودات	2,370,044,001	63,212,811	2,306,831,190
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	102,116,969	-	102,116,969
ودائع عملاء	1,452,213,383	-	1,452,213,383
تأمينات نقدية	103,676,545	-	103,676,545
أموال مقترضة	315,338,933	-	315,338,933
استناد القرض	35,660,000	-	35,660,000
مخصصات متنوعة	843,480	-	843,480
التزامات عقود تأجير	3,885,587	-	3,885,587
مخصص ضريبة الدخل	5,016,290	-	5,016,290
مطلوبات ضريبية مؤجلة	908,895	-	908,895
مطلوبات أخرى	34,066,485	-	34,066,485
مجموع المطلوبات	2,053,726,567	-	2,053,726,567
صافي الموجودات المتملكة	316,317,434	63,212,811	253,104,623
طرح حصة حقوق الأقلية *	(5,705,411)		
المبلغ بنسبة الاستحواذ البالغة 100% وبعد طرح حصة حقوق الأقلية	310,612,023		
الثمن المدفوع	234,130,081		
أرباح عملية الاستحواذ	76,481,942		
مصاريف الاستحواذ	(1,337,499)		
ناتج عملية الاستحواذ	75,144,443		

* حصة حقوق الأقلية المتعلقة بالشركات التابعة للبنك الاستثماري



- بلغ النقد المستحوذ عليه نتيجة عملية الاستحواذ والذي يمثل الأرصدة النقدية للبنك الاستثماري وشركاته التابعة كما يلي:

دينار	
192,562,956	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي الأردني
132,762,135	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
102,116,969	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية
223,208,122	
للفترة من تاريخ الاستحواذ ولغاية 31 كانون الأول 2025	
دينار	
11,843,913	الربح للفترة

دراسة توزيع سعر الشراء :

أن النتائج الظاهرة أعلاه أولية وسيتم تحديثها عند الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء لعملية الاستحواذ حيث وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 «اندماج الاعمال» فان لدى البنك مدة تصل الى 12 شهر من تاريخ الاستحواذ لاستكمال تحديد القيمة العادلة و الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء.

53. معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على تصنيف وقياس الادوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في ايار 2025 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تشمل التعديلات ما يلي:

- توضيح أن الالتزام المالي يتم إلغاؤه في "تاريخ التسوية" وتقديم خيار سياسة محاسبية (إذا تم استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية التي تحتوي على ميزات بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات وميزات مشابهة.
- توضيحات حول ما يشكل "ميزات غير قابلة للرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقدياً.
- تقديم إفصاحات للأدوات المالية ذات الميزات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط.
- يعمل البنك على تحديد كافة آثار التعديلات على القوائم المالية الموحدة والإيضاحات التابعة لها.



العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في كانون الأول 2025 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، العقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، لمعالجة متطلبات المحاسبة والإفصاح للعقود التي تشير إلى الكهرباء المعتمدة على الطبيعة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. تهدف هذه التعديلات إلى توفير إرشادات أوضح بشأن تصنيف وقياس والاعتراف بهذه العقود، التي تتسم بالتغير الطبيعي بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية. تسعى التعديلات إلى تحسين تماثل وقابلية البيانات المالية للمقارنة من خلال توضيح ما إذا كان يجب التعامل مع هذه العقود كأدوات مالية أو عقود تنفيذية وكيفية قياسها. بالإضافة إلى ذلك، تعزز التعديلات متطلبات الإفصاح لتوفير شفافية أكبر حول المخاطر والتأثيرات المالية المرتبطة بهذه العقود، مما يوفر للمستخدمين معلومات أكثر صلة وموثوقة. تدعم هذه المبادرة الانتقال العالمي إلى الطاقة المتجددة من خلال معالجة التحديات المحاسبية الفريدة التي تطرحها العقود المتعلقة بالكهرباء المعتمدة على الطبيعة.

تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026. يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2025 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18، الذي يحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 "عرض البيانات المالية". يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 متطلبات جديدة للعرض داخل قائمة الدخل، بما في ذلك المجاميع الإجمالية والفرعية. علاوة على ذلك، يُلزم المؤسسة بتصنيف جميع الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل إلى واحدة من خمس تصنيفات: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إن التصنيفات الثلاث الأولى جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الرئيسة والملاحظات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات على نطاق ضيق على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 قائمة التدفقات النقدية، والتي تشمل تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات تحت الطريقة غير المباشرة، من "الربح أو الخسارة" إلى "الربح أو الخسارة التشغيلي" وإلغاء حرية الاختيار حول تصنيف التدفقات النقدية من الأرباح والفوائد. تبعاً لذلك، هناك تعديلات على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 والتعديلات على المعايير الأخرى على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027. يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه. يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي.

سيؤدي هذا المعيار إلى إعادة اظهار قائمة الدخل مع بعض المجاميع الجديدة المطلوبة بالإضافة إلى الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 - الشركات التابعة بدون مسؤولية عامة: الإفصاحات

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار 2025 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19، الذي يسمح للمؤسسات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لكي تكون مؤهلة، يجب أن تكون المؤسسة في نهاية الفترة المالية شركة تابعة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، ولا يمكن أن تكون لديها مسؤولية عامة ويجب أن يكون لديها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة، متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن أسهم البنك متاحة للتداول العام، فانه غير مؤهل لاختيار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19.



الترجمة إلى عملة عرض ذات تضخم مفرط – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في تشرين الثاني 2025 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 بعنوان الترجمة إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط. تتطلب هذه التعديلات الترجمة من عملة وظيفية غير خاضعة للتضخم المفرط إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط باستخدام سعر الإغلاق.

إذا كانت العملة الوظيفية للمنشأة هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، ولكن عملة العرض الخاصة بها هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، يتم ترجمة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض من خلال ترجمة جميع المبالغ (الأصول، الالتزامات، بنود حقوق الملكية، والائرادات والمصاريف) وجميع أرقام المقارنة باستخدام سعر الإغلاق كما في تاريخ أحدث قائمة مركز المالي.

أما المنشأة التي تكون عملتها الوظيفية وعملة العرض هي عملة اقتصاد خاضع للتضخم المفرط، فتقوم بتعديل أرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد غير خاضع للتضخم المفرط، من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام على الأرقام المقارنة للعمليات الأجنبية، وفقاً للفقرة 34 من معيار المحاسبة الدولي رقم 29.

تتطلب التعديلات أيضاً إفصاحات إضافية معينة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2027، يُسمح بالتطبيق المبكر مع شرط الإفصاح عنه.

54. الاستحواذ على البنك العقاري المصري – الأردن

تم توقيع اتفاقية نهائية للاستحواذ على فروع وأعمال البنك العقاري المصري / الأردن في نهاية عام 2025 حيث تم استكمال كافة المتطلبات والموافقات اللازمة من الجهات الرقابية، وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2 كانون الثاني 2026.

55. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية الموحدة لعام 2024 لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية الموحدة لسنة 2025. ولم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الأرباح وحقوق الملكية لعام 2024.



شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها



فروع العاصمة عمان:

الإدارة العامة

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فرع الشميساني

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فرع جبل عمان

شارع أبو فراس الحمداني - مجمع ايليت بلازا عمارة رقم 23

فرع دابوق

شارع جمعة الشبلي مبنى رقم (6)

فرع الجاردنز

شارع وصفي التل- مجمع البركة التجاري عمارة رقم 93

فرع الصويفية

شارع - شارع صلاح السحيمات - مجمع عادل حبرات رقم 13

فرع شارع مكة

شارع مكة- مجمع نسيم الدادا رقم 256

فرع الجبيهة

شارع ياجوز- اشارة المنهل

فرع سيتي مول

سيتي مول -شارع الملك عبدالله الثاني

فرع ضاحية الياسمين

شارع جبل عرفات- مبنى خلود سنتر

فرع مرج الحمام

شارع المنتخب الوطني - مجمع النهار التجاري - عمارة رقم 8

فرع ماركا

شارع الملك عبدالله الأول - دوار الطيارة - عماره رقم 382

فرع تاج مول

عبدون - تاج مول-شارع سعد عبدو شموط

فرع عبدون

شارع سلمان القضاة

فرع عبدون الشمالي

شارع علي سيدو الكردي - مجمع الفايز التجاري - عمارة رقم 26

فرع ام اذينة

شارع شط العرب - مول البوابة الذهبية

فرع جبل الحسين

شارع بئر السبع

فرع الرينبو

جبل عمان- شارع الرينبو - عمار رقم 53

فرع البيادر

شارع جمال قيتوقة- مجمع الاماني - مقابل مطعم حمادة

فرع خلدا

شارع نمر الحمود- مجمع ابناء المرحوم نقولا جريسات - عمارة رقم 48

فرع سحب

سحاب - مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية - منطقة البنوك -
مقابل مطابع العسكرية

فرع طبربور

شارع طبربور

فرع ضاحية الرشيد

شارع عاكف الفايز- حي الصديق - بالقرب من سكن أميمة عماره رقم 67

فرع المقابلين

شارع الإذاعة والتلفزيون مقابل اسواق الجملة - عمارة رقم 170

فرع أبو علندا

شارع منير الأسمر/ مجمع مبنى النهار - اسواق النهار مول



فرع مجمع الملك حسين للأعمال

شارع الشعب - مجمع الملك حسين للأعمال - عماره رقم 13

فرع الرمثا

الرمثا - شارع الشهيد وصفي التل

فرع المدينة الرياضية

شارع الشهيد - قرب محطة توتال للمحروقات

فرع اربد

شارع راتب البطاينة - مقابل شركة الكهرباء

فرع شفا بدران

شارع عبداللطيف العدوان - بجانب فندق اللجام - قرب جامعة العلوم التطبيقية - عمارة رقم 1

فرع الحصن

شارع الملك عبدالله الثاني

فرع جرش

بوابة عمان بجانب الآثار - بالقرب من الاشارة الضوئية الثانية - عمارة رقم 464

فرع مول قرية الصويفية

الصويفية - شارع نجيب عمران - مول قرية الصويفية

فرع العقبة

شارع السعادة

فرع دابوق الجديد - مجمع هلدا

دابوق - شارع محمد احمد طريف، عماره هيلدا

فرع مول النافورة

العقبة - منطقة العقبة الاقتصادية - مول النافورة

فرع اللوييدة

اللوييدة - دوار باريس - شارع محمد العجلوني ، مجمع خوري بلازا

فرع مجمع عمان/ اربد

شارع مجمع عمان الجديد- مجمع الصيداوي

فرع مكة مول

شارع مكة - مكة مول

فرع المفرق

شارع الأمير الحسن، عمارة رقم 51

فرع ضاحية النخيل

مرج الحمام - ضاحية النخيل - شارع الاميرة هيا بنت حمزة

فرع السلط

السلط - شارع انيس المعشر، مجمع دبابنة

مكتب متنقل تابع لفرع الشميساني

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فرع الكرك

الكرك - شارع الاستقلال منطقة الثنية، مجمع إسحاق مدانات

فروع المحافظات الاخرى:

فرع مادبا

شارع الملكة رانيا العبدالله - مقابل مبنى محافظة مادبا

فرع اربد - شارع جامعة اليرموك

اربد - شارع شفيق رشيدات ، عمارة رقم 1

فرع الزرقاء الجديدة

شارع مكة المكرمة- مجمع صلاح الكردي

فرع سوق باب المدينة مول الزرقاء

الزرقاء - شارع الجيش

فرع المنطقة الحرة الزرقاء

المدخل الرئيسي للمنطقة الحرة الزرقاء - بوابة الحرة الأولى الرئيسية

فرع الجبل الشمالي - الرصيفة

الرصيفة الجبل الشمالي - شارع ياجوز - بجانب طالب مول



شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب النقد العاملة
في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق

فروع عجلون

عجلون - شارع عمان بجانب التربية والتعليم

فروع ماحص

الفيحص - شارع الاميرة تسنيم - مجمع الداوود

وحدة الصرافة:

وحدة الصرافة المركزية

1- عمان - الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

الشركات التابعة:

شركة الاتحاد للوساطة المالية

الشميساني - مجمع بنك الاسكان

شركة الاتحاد للتأجير التمويلي

شارع مكة- مجمع الغيث

شركة الاتحاد الاسلامي للاستثمار

الشميساني - شارع عبد الرحيم الواكد

فروع البنك خارج المملكة الأردنية الهاشمية

فروع العراق

جمهورية العراق - محله 929 - شارع العرصات - شارع 30 - زقاق 19

ص.ب. 3217 الرمز البريدي 10068 الكرادة / بدالة العلوية

(964)7851110010

